بسم الله الرحمن

الرحيم

قاموس مصطلحات حقوق الإنسان الإسلامية(٦)

الإسلام والحرية

المؤلف:

الدكتور عباس خواجه بيري

عضو هيئة التدريس بالجامعة
محامي من الدرجة الأولى

ترجمة: مؤسسة نهضت ترجمة

قاموس مصطلحات حقوق الإنسان الإسلامية(٦)

الإسلام والحرية

المؤلف: الدكتور عباس خواجه بيري

الترجمة: موسسة نهضت ترجمة

شابک:٩-٤٨-٨٥٦٦-٦٠٠-٩٧٨

الطبع الأول-١٤٣٧ هـ ق

السعر:٠ ريال

عدد النسخ:١٠٠٠

انتشارات: الأثار سبز

سرشناسه	:	خواجه‌پیری، عباس، ۱۳۳۹ -
عنوان قراردادی	:	اسلام و آزادی . عربی
عنوان و نام پدیدآور	:	الاسلام والحریه/ المولف عباس خواجه‌بیری؛ ترجمه موسسه نهضت ترجمه.
مشخصات نشر	:	تهران: آثار سبز، ۱۴۳۸ ق.= ۱۳۹۵.
مشخصات ظاهری	:	۲۷۴ ص.
شابک	:	۹-۴۸-۸۵۶۶-۶۰۰-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
یادداشت	:	عربی.
یادداشت	:	کتابنامه: ص. ۲۶۶ - ۲۷۲؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	:	آزادی -- جنبه‌های مذهبی -- اسلام
موضوع	:	Liberty -- Religious aspects -- Islam
موضوع	:	آزادی -- جنبه‌های قرآنی
موضوع	:	Liberty -- Qur'anic teaching
شناسه افزوده	:	موسسه آثار سبز امروز
رده بندی کنگره	:	الف۹۳خ/۱۴/BP۲۲۰ ۴۷۰۴۳ ۱۳۹۵
رده بندی دیویی	:	۲۹۷/۴۸۳
شماره کتابشناسی ملی	:	۴۶۰۹۰۵۷

المقدمة.....٧
مفهوم الحرية.....١١
أهمية الحرية.....٢٣
آثار الحرية في حياة الإنسان.....٣٢
المسار التاريخي للحرية.....٤١
تاريخ العبودية.....٥٨
أقسام الحرية.....٦٦
الحرية في الوثائق الدولية.....٩٤
معايير الحرية في الغرب.....١٠٧
الحرية من المنظور الإسلامي.....١١٩
الفروق الجوهرية بين الإسلام والغرب حول مسألة الحرية.....١٣٢

ضرورة تقييد الحرية ١٥٥
قيود الحرية في المواثيق الدولية ١٦٣
حدود الحرية في الإسلام ١٧٣
العلاقة بين الدين والحرية ١٨١
الحرية والعدالة ١٩٢
العلاقة بين الإيمان والحرية ٢٠٧
الحكومة والحرية ٢٢٧
الحرية والأخلاق ٢٤١
العلاقة بين الحرية والقانون ٢٥٧
المصادر والمراجع: ٢٦٦
الف- المواثيق الدولية: ٢٦٦
باء- الكتب: ٢٦٧

المقدمة

لا شك أن الحرية من أهم وأسمى القيم الإنسانية كما هي من الأمور الأساسية لحياة وتكامل الإنسان والتي تحظى بمكانة رفعية تفوق الماديات.

ينبغى هنا معرفة أن الحرية لا تقتصر على الإنسان أو الحيوانات وإنما تشمل حتى النباتات حيث أنها أيضاً تحتاج إلى التمتع بالحرية. من البديهي أن تعريف مفهوم الحرية ونوعها وتحديد نطاقها بالنسبة لكل واحد من أنواع الموجودات سيتم حسب الهيكلة الوجودية والمتطلبات الوجودية لها. كما أن النوع الوحيد من المخلوقات التي لا تحتاج إلى الحرية تتمثل في الجمادات التي لا تمتلك قوة النمو والتكامل.

والإنسان حسب خلقه الخاص وطبيعته الإستثنائية، فهو كائن يملك قوة العقل والإرادة حيث يتمتع بالإختيار في جميع أعماله وسلوكه للقيام بها أو تركها.

إن الناس الذين يعرفون أبعادهم الوجودية وقيمتهم الإنسانية يعرفون أيضاً قيمة الحرية بقدر ما هم على إستعداد لتحمل أقسى ظروف الحياة والمعيشة بأقل الإمكانيات من أجل الحفاظ على حريتهم وعدم الوقوع في طوق عبودية وأسر الآخرين.

النقطة الأساسية في موضوع حرية الإنسان هي إن تعريف الحرية له علاقة وثيقة لا تنفصل عن تعريف مفهوم الإنسان نفسه بحيث أن أي تعريف عن مفهوم الإنسان يترك أثراً واضحاً في التعريف عن حريته ونطاقها وقيودها وأنه دون تعريف صحيح وكامل عن الإنسان سوف لا يمكننا تقديم تعريف شامل عن مفهوم الحرية.

وفي نفس الوقت يجب ملاحظة نقطة مهمة وهي إن الغاية من خلق الإنسان وحياته لا تكمن في أن يكون حُرّا فقط وإنما كونه حُرّاً لتتهيّأ له الظروف اللازمة من أجل الوصول إلى الكمال الإنساني.

بطبيعة الحال أن الحرية بمثابة قيمة من القيم الإنسانية قد تتعرض للإفراط والتفريط على غرار القيم الأخرى. ويلاحظ في بعض المجتمعات أن الحرية باتت أمراً مهجوراً ومنسياً أو لم يبق منها إلا إسم. وعلى العكس نلاحظ في المجتمعات

الأخرى أن هناك جهوداً تحت رآية الحرية من أجل التقليص من أهمية ودور القيم الأخرى وإعتبار النمو والكمال الإنساني بأنهما قابلان للتحقيق في ظل الحرية فقط دون الحاجة إلى القيم الأخرى بما فيها العدالة والأخلاق والحكمة. ومن شأن هذا الإفراط والتفريط التقليل من أهمية ودور الحرية في المجتمع.

حديث الحرية في المنظور الإسلامي والقرآني يُعدّ من أهمّ المباحث الإعتقادية والإجتماعية، ومن جهة أخرى يرتبط بمسؤوليات وواجبات الحكومة الإسلامية.

والحكومة الإسلامية مكلفة فيما يتعلق بالواجبات الروحية في المجتمع بتوفير الحرية لأبناء المجتمع وإيجاد الظروف اللازمة من أجل التخلص من القيود المخربة والفاسدة وجميع الموانع التي تعرقل حركة الإنسان نحو التكامل والنمو والتقدم فضلاً عن التصدي لمثل هذه القيود التي تندرج في سياق المكافحة من أجل توفير الحرية لأفراد المجتمع.

من جانب آخر فإن هناك ثمة فروق جوهرية بين مفهوم الحرية في الإسلام وما تتبناه المدارس غير الإسلامية وغير الدينية لا سيما النظام القانوني الغربي وعلى وجه الخصوص المدرسة الليبرالية التي تدعي الدفاع عن الحرية المطلقة

والوصول إلى الحدّ الأقصى منها للبشر ما يقتضي دراسة دقيقة لطبيعة هذه الخلافات.

ونتطرق في هذه الكتاب إلى مواضيع مختلفة فيما يخص المكانة والأبعاد المختلفة لمفهوم الحرية التي هي على غرار ما جاء في سائر الكتب من مجموعة قواميس مصطلحات حقوق الإنسان الإسلامية، في سياق مفاهيم بسيطة وواضحة بعيداً عن المصطلحات والمناقشات الفلسفية الثقيلة والمعقدة، مكتفياً بإلقاء نظرة سريعة لأهم القضايا والمواضيع الأساسية في مجال الحرية رغم أن حديث الحرية هو حديث جدير بالمناقشة والدراسة من أوجه مختلفة لا يسع هذا المقال ذكرها هنا.

ومن الله التوفيق

مفهوم الحرية

طرح الفلاسفة والمفكرون من قديم الزمان إلى يومنا هذا مواضيع وآراء مختلفة حول تعريف مفهوم «الحرية» يمكن القول بصفة عامة أنه لا يوجد بينهم توافق شامل ودقيق حول مفهوم هذه الكلمة.

إن مفهوم الحرية يمكن الحديث عنه من ناحيتين فلسفية وقانونية.

قد صرّح الفيلسوف الفرنسي الشهير شارل دومونتيسكيو (١٦٨٩– ١٧٥٥ م) في كتابه المشهور أنه لا توجد كلمة أشغلت عقل البشرية مثل ما فعلت كلمة «الحرية» كما أنه لا يوجد كلمة مثل الحرية أعطيت معان مختلفة بهذا الشكل. وتعريف الحرية من منظار مونتيسكيو هو أن يكون للإنسان حقّ للقيام بأيّ عمل مسموح به قانونياً وألا يضطر إلى القيام بشيء يمنعه القانون ولا صلاح فيه[١].

[١]- كتاب روح القوانين، چاپ هشتم، ترجمه على اكبر مهتدى، ص ٢٩٤.

ويقول هارولد لسكي (١٨٩٣- ١٩٥٠ م) في التعبير عن مفهوم الحرية: إن المقصود من مفهوم الحرية هو وجود أو إنعدام عقبة أمام ظروف وحالات إجتماعية تتوقف عليها السعادة البشرية في الحضارة المعاصرة[٢].

عرّف جون لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤ م) وهو من مؤسسي الديمقراطية الليبرالية بأن الحرية: هي إحدى العناصر الأساسية للمدرسة الليبرالية ويقول عنها: «الحرية هي أنه من أجل متابعة مطالبنا نتحرك في إطار القانون ولا نمتثل للمطالب الهشة والعشوائية وغير الواضحة وغير المحددة والمستبدة للآخرين، كما أن طبيعة الحرية هي إنعدام أي قيد أمام طريقنا عدا قانون الطبيعة»[٣].

وقال توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩ م) القانوني والفيلسوف البريطاني الشهير في تعريفه للحرية: «نقصد بالحرية وفقاً للمعنى الصحيح للكلمة إنعدام الموانع الخارجية التي تقف في طريق حصول الإنسان على مطالبه، إن هذه الموانع في أغلب الأحيان تستهلك جزءاً من قواه لكنها لا

---

[٢]- كتاب آزادی در دولت امروز.
[٣]- رساله‌ای دربارة حكومت، ترجمه حميد عضدانلو، چاپ اوّل، ص ٨٩.

تستطيع منعه من ممارسة الجزء المتبقي منها حسب تحكيم عقله وتدبيره[٤].

وإعتبر جماعة أخرى من المفكرين أن الحرية بمثابة إحدى الحقوق الإنسانية التي على أساسها يحق للإنسان أن يفعل ما يريد شريطة عدم الإضرار بالآخرين[٥].

بالإضافة إلى الشروط التي تطرقت إليها التعاريف الآنفة الذكر يعتبر بعض المفكرين النزاهة والصحة شرطا للحرية وأن الحرية هي إنعدام الموانع أمام طريق الفكر الصحيح والأفعال اللائقة والأعمال الصحيحة من قبل الإنسان[٦].

ثمة تعاريف أخرى ترى أن الحرية تعني وجود عناصر الإختيار والإستقلال في أفعال الإنسان[٧].

إن التعاريف والتعابير المتعددة والمختلفة عن الحرية التي أشرنا إلى بعضها، تدل على أن هناك غموض وإرتباك معين في بيان مفهوم الحرية[٨]. رغم أن بعض العلماء حاولوا تقديم

---

[٤]- مجتبى مينوى، مجلّه يغما، شماره ١٣٣٢.
[٥]- حقوق اساسى، دكتر نجفى اسفاد و دكتر محسنى، ص ٤٤٨، و حقوق اساسى، دكتر جلال الدين مدنى، ص ٧٤، و حقوق اساسى، دكتر محمد هاشمى، ج ١، ص ١٦٨.
[٦]- زين‌العابدين قربانى، إسلام و حقوق بشر، ص ١٨٥.
[٧]- هادى معرفت، جامعه مدنى، ص ١٠٥.
[٨]- إسلام، سياست و حكومت، ج ٢، ص ٩١.

تعريف عن الحرية من خلال ذكر مصاديقها وشروطها، وطرح البعض سبع ضرورات كشروط ضرورية للحرية وهذه الضرورات هي: توفير الخبز والماء والأكل والصحة والملابس والسكن للإقامة والعلاقة الجنسية من أجل إنجاب وبقاء النسل. وإعتبر هؤلاء المفكرون توفير هذه الأمور من شروط تحقيق الحرية مؤكدين على ضرورة إنعدام الموانع للوصول إليها كأحلام بشرية[٩].

ومن أهم النقاط في بيان مفهوم الحرية هي الإهتمام بأصولها وطبيعتها كحق بشري، وإن المبدأ الطبيعي والتكويني الذي تنبع منه الحرية هو أن الإنسان في وجوده يمتلك قوة الإرادة التي تدفعه إلى القيام بالأفعال، وإن هذا الحق في الواقع يمثل حالة نفسية وإنعدامه يساوي فقدان الإحساس لدى الإنسان الذي هو أساس إنسانيته[١٠].

إن مبدأ الحرية تعود جذورها إلى خلق الإنسان وتنبع من الفطرة البشرية الأصيلة، كما أن جميع القوانين التي تضمن الحقوق والحرية لأبناء البشر هي التي تنطبق مع الفطرة

---

[٩]- مجتبى مينوى، مجلّه يغما، ديماه ١٣٣٢.
[١٠]- علّامة طباطبائى، بررسى‌هاى إسلامى.

البشرية وإن فرض قيود غير ضرورية على حرية الإنسان يعد مخالفاً لفطرته وطبيعته الإنسانية[١١].

إن إنبثاق الحرية من الفطرة البشرية يقتضي تطبيق مبدأ التمتع بالحرية لجميع أفراد البشر على قدم المساواة وأن التمييز فيها يعارض طبيعة وفطرة البشر.

والحاصل من تقييم التعاريف المختلفة من كلمة «الحرية» هو أن البعض في بيان مفهوم الحرية يعرب فقط عن الشعور الأولي عن هذه الحقيقة وأما البعض الأخر يعتبر الحرية، حرية الإنسان في القيام بالأفعال بمحض إختياره وإرادته، وهذا التعريف يقترب من الواقع إلى حد ما، لكن الأغلبية من المفكرين لقد فشلوا في مجال تعريف حقيقة الحرية وتفسيرها تفسيراً دقيقاً[١٢].

ومن أجل إدراك مفهوم الحرية بشكل أفضل يجب توضيح ثلاثة مصطلحات هي التحرر والإختيار والحرية ووجوه التمايز بينها.

---

[١١]- هادى معرفت، جامعة مدنى، ص ١٠٧.
[١٢]- محمد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٣٦٢.

وأما التحرر يعني إزالة العقبات أو رفع القيود والسلاسل أو كل ما يسبب إغلاق الطريق أمام إرادة الإنسان في مجال واحد أو عدة مجالات.

الإختيار يمثل هيمنة الشخص بإرادته وشخصيته على كلا الوجهين الإيجابي والسلبي من فعل ما أو تركه بشكل لائق ومستهدف مع بعد النظر.

والحرية هي قدرة الفرد على إختيار هدف من بين أمور يمكن أن تُعتبر كأهداف في الحياة أو إختيار وسيلة من بين وسائل مختلفة ومتنوعة[١٣].

لا شك أن الحرية والإختيار يحتلان مرتبة أعلى من التحرر كما أن الإختيار من جانبه يقف في مرتبة أعلى من الحرية نفسها.

ينبغي النظر في مفهوم الحرية من ثلاثة أوجه: في البداية يجب التوجّه إلى الحرية من وجهة نظر «الفرد» ومن ثم من منظار «الفرد في المجتمع» وأخيراً من رأي «المجتمع».

---

[١٣]- نفس المصدر.

وأما دراسة مفهوم الحرية على المستوى الفردي فيمكن من خلال صبّ الإهتمام على موضوع «إرادة الإنسان» وتمتعه بإمكانية الإختيار في أفعاله وسلوكه.

والذين يؤمنون بمبدأ الجبر يرون بأنه لكل فرد مصير وتقدير (إلهي) لا يمكن الهروب منه. إن الإعتقاد بالجبر وتأويل «المشيئة الإلهية» بـ«الجبر الإلهي» يعني إنكار ونفي الحرية للفرد مما ينافي مع ما يبينه الإسلام في مجال حرية الإنسان والمتمثل في إختيار الإنسان في أفعاله فضلاً عن مسؤوليته تجاه ما يفعله.

وأما مفهوم الحرية على مستوى «الفرد في المجتمع» معناه تمتع الإنسان بحقوقه الطبيعية والبشرية في ظل العدالة وإمكانية تطبيق هذه الحقوق في إطار القوانين بالنظر إلى الواجبات الملقاة على عاتقه وعاتق سائر أبناء المجتمع والحكومة.

وأخيراً إن مفهوم الحرية على مستوى «المجتمع» هو أن الإنسان رغم تمتعه بالحرية في الأفكار والأفعال غير أنه لديه

مسؤوليات إجتماعية أيضاً حيث أن القيام بها في أية فترة زمنية يتحتم عليه إمكانية تمتعه بالحرية في خياراته وأفعاله[١٤].

وعلى هذا الأساس فإن مجموعة الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع يطلق عليها الحقوق أو الحريات الفردية أو الحقوق الأساسية للفرد أو الحقوق العامة للمواطنين وحقوق الإنسان والمواطن والحريات العامة.

عندما يتعلق الأمر بالحرية قد يقصد بها أحد الأمور التالية:

١. في بعض الأحيان يقصد بحرية البشر بأن الإنسان من حيث التكوين كائن مختار وصاحب إرادة، ووفقاً لذلك فإن الإنسان في حالات ومواقف مختلفة ومجموعة متنوعة من الظروف يتمتع فيها بقوة الإختيار الحر وبإمكانه التصرف كيف يشاء، لذا في حالة القول بمبدأ الجبر سوف لا يبقى أي مجال لنظم القيم والنظم الأخلاقية وكذا لنظم التربية والتعليم والقانون.

[١٤]- احسان نراقی، آزادی، حق و عدالت، ص ٨٢.

ولو فرضنا أن مثل هذه الحرية مطلقة وغير محدودة فإنه سوف لا يكون معنى للأمر والنهي، والحسن والقبح، والثواب والعقاب، والواجبات والمسؤولية[١٥].

٢. في بعض الأحيان القصد من الحرية هو مفهوم الإستقلال الوجودي للإنسان وبهذا المعنى يكون البشر حُرّاً ومستقلاً لا يخضع لأية عبودية حتى بالنسبة إلى الله جل وعلا، وبالطبع سوف لا يكون لدى الإنسان أي إلتزام وواجب، كما لا يُعتبر مسؤولاً أمام أي شخص ولا تتصور بالنسبة له أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية.

٣. ويمكن أن يكون القصد من حرية الإنسان، حريته وتحرره من الإلتزام بالقانون وطاعة الحاكم وهذا يتطلب نفي ضرورة القانون في الحكومة لأن القانون الذي يفتقر إلى إلتزام أفراد المجتمع به ولا يتمتع بضمان للتطبيق، سوف لن يترك أي تأثير على شؤون المجتمع ويكون وجوده كالعدم.

٤. في بعض الأحيان المراد من الحرية أن الناس أحرار ومخيرون في التشريع ووضع القوانين وتعيين الحكام، ويعتبر هذا الأمر في الأنظمة الغربية ركيزة الديمقراطية.

---

[١٥]- جامعة ايدهآل إسلامى، ص ١٥٤.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً يعبر عن هذا الحق تحت عناوين مثل حق جميع الناس في المشاركة في تسيير شؤون بلادهم العامة مباشرة أو من خلال ممثليهم المنتخبين، وحق كل فرد للحصول على الوظائف العامة في البلاد بشروط متساوية مع الآخرين، وحق الجميع في المشاركة العامة الحرة والسرية من أجل التعبير عن إرادتهم[١٦].

٥. وأما في نطاق الحياة الفردية فإن مفهوم الحرية يعني عدم التدخل في الأمور الشخصية للناس. إن القواعد القانونية التي تقرها المجتمعات البشرية تتعلق بالعلاقات الإجتماعية لأبناء المجتمع لكنهم أحرار وطلقاء في حياتهم الفردية من أي قيد يفرضه القانون أو أي نوع من الأوامر والنواهي والإلتزامات والمسؤوليات والمحاسبات القانونية في نطاق حياتهم الخاصة. وهذا الحق تم التأكيد عليه في الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك تحت عنوان «حق الخصوصية»[١٧].

٦. أحياناً يقصد بالحرية، التمتع بها في إطار القوانين الإجتماعية التي تم وضعها من أجل تنظيم العلاقات الإجتماعية. وفي هذا المعنى من الحرية لا يُقصد بأي حال

---

[١٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة ٢١.
[١٧]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة ١٢ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة ١٧.

من الأحوال حرية مطلقة وغير محدودة وإنما تعني ضرورة إعتبار الشخص نفسه ملتزماً بإحترام القوانين الإجتماعية وأن يغض النظر عن تطبيق حرياته عندما تخل بالنظام العام في المجتمع.

وفي نظر الأديان الإبراهيمية لا سيما الإسلام بإعتباره أكثر الأديان إكتمالاً، فإن الإنسان حُرّ في إختيار طريق وأسلوب حياته لكن يتحتم عليه إحترام القواعد الأخلاقية في حياته الفردية، فأبناء المجتمع بما أنهم لا يواجهون المُساءلة القانونية في نطاق حياتهم الشخصية وأن الأحوال الشخصية للأفراد تتمتع بحرمة خاصة ويُعتبر التجسس في حرمة الخصوصية لأفراد البشر ممنوع وحرام شرعاً، لكنهم سيواجهون المُساءلة يوم الحساب بسبب أفعالهم وسلوكهم في هذه الدنيا، وإن لسلوكهم غير اللائق والسيء سيكون عقاباً أخروياً إضافة إلى أنه لا ينبغي تجاهل الأثر الوضعي لتصرفاتهم الخاطئة التي سيواجهونها في الحياة الدنيا.

من ناحية أخرى فيما يخص حرية أبناء البشر في التشريع ونصب الحاكم ذهب الإسلام إلى أن التشريع بالنسبة للإنسان سيكون أمراً متاحاً ومسموحاً في الحالات التي سكتت عنها الشريعة الإسلامية ولم تقرر حولها من القوانين والأمور

والنواهي، فيجوز للإنسان التشريع في هذه الحالات وذلك في إطار الأحكام الإلهية والمصالح المادية والروحية لأفراد البشر والمجتمع.

كما أن أبناء المجتمع الإسلامي يجوز لهم إختيار حاكم وأمير صالح مع إحترام المعايير والقواعد العامة لدين الإسلام وهذا في حالة عدم نصب الحاكم من قبل الله جل وعلا.

وجدير بالملاحظة أن الحرية ناتجة عن أمرين مهمين جداً، الأول هو إنعدام القيود والسلاسل في طريق إرادة الإنسان، والثاني هو الشعور بالقدرة في إختيار الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف من بين مختلف الأهداف والوسائل الموجودة في ساحة الحياة التي لا تعد ولا تحصى[١٨].

ووفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية الراقية، ينبغي على الإنسان السعي وراء تفعيل مواهبه الفكرية والروحية من خلال التفكير والتدبر حول الحرية ومزاياها من أجل إرتقاء الحرية من المرتبة الطبيعة المحضة إلى مرتبة أعلى، وأن يصل الإنسان في مسير الحياة البشرية المعقولة إلى مرتبة الإختيار الإنساني العالية التي رسمتها وقدمتها الشريعة الإسلامية[١٩].

---

[١٨]- محمّد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٣٦٢.
[١٩]- نفس المصدر، ص ٣٦٥.

أهمية الحرية

يجب القول أن قليلاً ما يوجد في العلوم الإنسانية وعلم السياسة قضية تحضى بالأهمية والحساسية مثل ما تحظى بها قضية الحرية، ويكون نطاق المناقشة حولها بهذا المستوى الوسيع وإثارة الجدل بحيث أن جميع الفلاسفة والسياسيين

وأصحاب الرأي بإرادة أو من غير إرادة كانوا قد دخلوا في مناقشة قضية الحرية وبيان مفهومها وتعيين حدودها.

ويعتبر معظم المفكرين وأصحاب الرأي بأن الحرية هي أكبر وأهم حلم بشري يتوقف ظهور وتطوير جميع قدرات الإنسان ومواهبه على توفيرها، كما يعتقد هؤلاء بأنه دون التمتع بالحرية وممارسة هذا الحق القيم والفريد من نوعه سوف يكون نمو الإنسان وإرتقاء قدراته الفطرية أمراً غير ممكن وسوف لن يكون إنساناً قادراً على إستغلال طاقاته العظيمة الكامنة في وجوده.

يعتقد سقراط الحكيم اليوناني (٤٧٩-٣٩٩ ق.م) بأن القوانين التي تم وضعها من قبل البشر يجب أن تتبع القوانين الطبيعية بما فيها حرية الإنسان[٢٠].

ويرى المفكر الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧١ م) أن الإنسان ولد حُرّاً وينبغي ألا يُفرض عليه الإستبداد. وعلى هذا الأساس يعتبر العبودية والاستعمار أمرين متعارضين مع الطبيعة البشرية، كما يرى أن إهمال الحرية الإنسانية يساوي إهمال الطبيعة البشرية. وفي رأي روسو أن

---

[٢٠]- حقوق بشر وسير تكامل آن در غرب، مهدى ابوسعيدى، ص ٧٨.

الإنسان يكون إنساناً حينما يكون حراً والذي يُحرم من هذه النعمة لا ينبغي إعتباره إنساناً[٢١].

يرى ثوسيديديس الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي الشهير (٤٦٠ – ٣٩٥ ق.م.): أن سعادة الإنسان رهينة بتوفير الحرية كما أن الحرية تتوقف على التضحية والشجاعة من قبل أبناء البشر[٢٢].

ويعتقد المفكر البريطاني جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣ م): أن هناك علاقة وثيقة بين الحرية والعقلانية ويجب إعتبار عدم وجود الحرية بمثابة التخلي عن العقل.

والفيلسوف الإنجليزي جون لوك، (١٦٣٢- ١٧٠٤ م) والذي يعتبر الأب الروحي للديمقراطية في العالم الحديث يرى في تعبيره عن أهمية الحرية أنها مترادفة مع الوجود الإنساني[٢٣].

---

[٢١]- أنظر إلى: كتاب العقد الإجتماعي لروسو.
[٢٢]- كريمى، حقوق و آزادىهاى فردى، ص ١٩.
[٢٣]- أنظر إلى: رساله اى دربارة حكومت، ترجمه حميد عضدانلو.

الزرادشتية (حوالي ٩٠٠ ق.م) تنص على أن البشر مع أنه مخلوق أهورا مازدا ولكنه خُلق حُرّاً وفاعلاً مختاراً حيث يفعل ما يريد[٢٤].

إن الوثائق التاريخية والدولية المعنية بحقوق الإنسان تذكر الحرية بمثابة أول حق طبيعي للإنسان وهو حق أبدي غير قابل للتمليك، وعلى سبيل المثال في إعلان حقوق الإنسان والمواطن (فرنسا ١٧٨٩ م) قد تم التأكيد على أنه: «ولد الناس أحراراً ويعيشون متساوين في الحقوق... والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر الآخرين»[٢٥].

جاء في ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥ م) (در متن فارسی ١٧٨٩ میلادی درج شده که اشتباه است) أن توسيع الحرية هو قرار وعزم لجميع الشعوب وأن تحقيق ذلك هو أحد أهداف ودوافع إتحاد الأمم وتشكيل هذه المنظمة الدولية[٢٦].

كذلك يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨ م) على أهمية الحرية ويعتبر تطبيق حقوق الإنسان وحرياته في أقصى قدر من الأهمية وذلك بالإعتماد على حسن التفاهم

---

[٢٤]- كريمی، حقوق و آزادی‌های فردی، ص ١٠.
[٢٥]- الإعلان، البند ١و٤.
[٢٦]- الميثاق، المقدّمه و المادّة ١.

المشترك بين الدول والشعوب[٢٧]. كما تم بيان وتوضيح أقسام حريات البشر في نص الإعلان[٢٨].

في العهدين الدولين في مجال حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – ١٩٦٦ م والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية – ١٩٦٦ م) (در كتاب فارسى ١٩٤٨ ميلادي ذكر شده كه اشتباه است) أيضاً على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتم فيهما التأكيد على إلتزام الدول على إحترام حريات الإنسان ويعتبر أن الكمال الإنساني بشكله المطلوب رهين بتمتعه بالحقوق والحريات كما يشرح بشكل تفصيلي مصاديق الحرية الفردية والإجتماعية للإنسان[٢٩].

من وجهة نظر الإسلام يجب أن نعتبر الحرية كمفهوم مقدس وإن جميع البشر وفقاً لطبيعتهم يطالبون بها ويحاولون دائماً من أجل الوصول إليها.

---

[٢٧]- مقدّمة الإعلان.

[٢٨]- الإعلان، المواد: ٣ و٤ و٩ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢٣ و٢٧.

[٢٩]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المواد: ٨ و٩ و١٢ و ١٨ و٢٢ و٢٣ و٢٥ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المواد: ٦ و ١٠ و١٣ و٨.

إن إهتمام ورغبة الإنسان في الحرية من وجهة نظر الإسلام تعود جذورهما إلى تكوين الإنسان، كما هو الحال في جميع إنتماءاته ورغباته حيث تعود إلى الإرادة الإنسانية.

الفرد الإنساني يفهم المواضيع والمفاهيم وترتبط إرادته بشؤون حياته فيميل إلى أن يكون حُرّاً ويفعل ما يرى لصالحه وإهتمامه وموافقاً لرأيه دون أن تكون موانعاً في طريقه، وبما أن إرادة الإنسان لا تنفصل عن وجوده لذلك فإن الإهتمام والرغبة إلى الحرية يصاحبانه دائماً.

فمن الطبيعي إن أي شيء يعيق حرية وحركة الإنسان سيكون بشكل أو بأخر صعباً ومزعجاً له ولا يتفق مع الطبيعة الإنسانية.

إن الحرية هي نوع من النعم والحقوق الإنسانية مثل الصحة والهواء لا يدركها الإنسان بشكل دائم ومستمر إلا عندما يُحرم من هذه النعمة الإلهية العظيمة أو يقع حاجزاً في طريق ممارسة هذا الحق.

أهمية الحرية للإنسان بمثابة عنصر طاهر وهدية كريمة من الله تصل إلى درجة أنه لا يمكن دونها تحقيق الرقي والتكامل الإنساني وإن النمو والكمال في مختلف الإتجاهات يتوقفان على توفر هذه النعمة الفريدة من نوعها. لذلك من

البديهي إن الذين يدركون أهمية الحرية في حياتهم ويعتبرونها حاجة أساسية بالنسبة لهم مثل سائر الحاجات الأساسية لبقاء الإنسان، سوف لا يترددون في القيام بأي سعي ونضال في طريق تحقيق الحرية ومكافحة الإستبداد وأنهم في طريق الدفاع الشريف عن هذا الحق البشري الطبيعي والنعمة الإلهية ربما يضحون حتى بحياتهم من أجلها.

بما أن البشرية وعلى الرغم من إنشاء الحركات والثورات التحررية وجميع الجهود الإنسانية المبذولة والنضال من قبل الفدائيين الذين يضحون بحياتهم في هذا الطريق فضلاً عن الدماء التي أريقت لإرواء شجرة الحرية وضحاياها العديدين على مر التاريخ أيضاً، رغم كل هذا لم يقدر الإنسان لحد الآن على تحرير نفسه بالكامل من براثن الإستبداد والظلم وأخفق في الوصول إلى الحرية الحقيقية لكن هناك بعض النجاحات فقط حققها في فترات تاريخية معينة وبشكل عابر ومؤقت. وبالتالي بقي الإنسان مستمراً في إشتياقه للوصول إلى الحرية حيث أن الجهود التي بذلتها القوى المتغطرسة والظالمة أصبحت حريته جريحة ومشوهة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في رأي الشريعة الإسلامية أن الحرية ليست غاية للإنسان في حدّ ذاتها وإنما هي وسيلة

وسبيل من أجل وصول البشر إلى الهدف النهائي من خلقه من قبل الله سبحانه وتعالى.

وبعبارة أخرى، فإن الإسلام يرى الحرية ممراً وطريقاً يعبره البشر من أجل الوصول إلى التكامل وتحقيق أهداف أعلى من الحرية نفسها لبلوغه الكمالات البشرية. وفي الواقع إن شعار «الحرية من أجل الحرية» شعار غير واقعي وخادع وفارغ.

نظرة الإسلام للحرية بمثابة قيمة من القيم البشرية القيمة بل أعظم وأغلى وأثمن رأس مال ورصيد روحي ومادي بالنسبة للإنسان بعد حق العيش في الحياة وهو متأصل في الطبيعة البشرية كما هو وجه التمايز بين الإنسانية والحيوانية نظراً إلى كرامة الإنسان ومكانته العالية من جانب، وحقارة ووضاعة الحيوان من جانب آخر، بل لدى الضرورة يرمي الإنسان حياته في الخطر من أجل الدفاع عن الحرية والتصدي للظلم والجور كما يقوم بالتضحية بالنفس في مواجهة الإستبداد وينال الدرجات العالية مثل «المجاهد» و«الشهيد»، كما أن سير كبار الرجال وأصحاب المدارس الإسلامية هي نماذج واضحة من هذا النضال والكفاح.

أهمية الحرية في الإسلام تأتي من موقفها من كرامة الإنسان والإنسانية، كما أن إحترام الإنسان وتكريمه هو مفهوم شامل يغطي كل القيم والكمالات وأن قيمة الحرية هي إحدى الفضائل التي قد وهبها الله لبني آدم دون سائر المخلوقات والكائنات[٣٠].

إن الحرية تُعد أسمى تعبير عن كرامة الإنسان تميّزه عن سائر المخلوقات وتكشف عن كرامة ومكانة الإنسان عند الله جل وعلا، شريطة أن تكون الحرية في خدمة دفع عجلة النمو والسمو الإنساني وألّا يُعبّر عنها إطلاق العنان والتحرر المطلق من كل القيود الأخلاقية والإجتماعية.

[٣٠]- (القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧٠)

آثار الحرية في حياة الإنسان

الحرية بإعتبارها نعمة عظيمة وهبة من الله، تلعب دوراً أساسياً في حياة الإنسان الشخصية والإجتماعية، نشير إلى بعضها وبإختصار:

١. السمو والنمو للفرد في المجتمع: مما لا شك فيه أن التقدم والتطور البشري مرهون بتوفر الحرية والقدرة على

الإختيار لدى أبناء البشر وأنه مع حكم الإستبداد لا يمكن أن نتوقع النمو في حياة الإنسان لأن الحرية هي التي توفر الأرضية اللازمة لكمال الإنسان.

رسالة الأديان السماوية، وخاصة الإسلام، هي كسر الأغلال والقيود التي وضعت على أيدي الإنسان وأرجله بغية فتح الطريق أمام تعاليه وتكامله[٣١] وتوضيح وتبيين الطريق الصواب عن الطريق الخطأ للبشر من خلال هدايته بالهداية الإلهية[٣٢].

لذلك نستطيع القول بأن الحرية رغم عدم كونها شرطاً كافياً لتحقيق النمو والتكامل البشري لكنها شرط ضروري لهذه المهمة وأن غياب الحرية يكون بمنزلة الإنهيار والانحطاط بالنسبة لأبناء البشر والمجتمعات الإنسانية.

وينص القرآن الكريم على أن الإرادة الإلهية لقد تعلّقت منذ الأزل بألا تجبر الناس على قبول الحق: « ولوشاء ربّك لجعل النّاس امّة واحدة...»[٣٣] والسبب هو أن إختيار الدين سيؤدي

---

[٣١]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.
[٣٢]- القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٣.
[٣٣]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٨.

إلى نمو وتكامل البشر إذا كان ذلك قائماً على الإرادة والإختيار.

٢. إزدهار المواهب والقدرات: التمتع بنعمة الحرية وقوة الإختيار يسبب ظهور المواهب وإزدهار النبوغ الفكري للإنسان كما يؤدي إلى ظهور ونمو قدراته الفطرية والوجودية بمثابة رصيد وضعه الله في وجود الإنسان، وإن تفعيل هذه القدرات يؤدي إلى ترقي الشخصية الإنسانية في المجتمع شريطة أن تتم الاستفادة من الحرية في إطار منطقي ومعقول، لأنه لو كان الإنسان تحت حكم الظلم والإستبداد فإن إستعداده ونبوغه يخمدان ولا يجدان الفرصة للإزدهار.

على مر التاريخ غالباً ما يحرم الشعوب والأمم من نعمة الحرية والإختيار وأن فقدانها لها أدى إلى عدم إزدهار ونمو مواهبها[٣٤].

٣. زيادة ثقة الإنسان بنفسه: لا شك أن الشعور بالحرية يسبب في خلق الشعور بثقة الإنسان بنفسه ويؤدي ذلك إلى إختيار الإنسان طريقه في الحياة الفردية والإجتماعية بشكل حرّ ومن ثم تحقيق التقدم والتطور.

---

[٣٤]- جلال الدين مدنى، حقوق اساسى ونهادهاى سياسى، ص ٧٦.

ووعد القرآن الكريم الناس بأن الله لا يغير أوضاعهم في الحياة الفردية والإجتماعية قبل توفيرهم الأرضية اللازمة لمثل هذه التغييرات معتمدين على إرادتهم ورغبتهم:

«انّ الله لايغيّر ما بقومٍ حتّى يغيّروا ما بانفسهم»[٣٥].

بالتأكيد أن الله جل وعلا بإعتباره خالق الإنسان يعلم مصلحته أكثر من الإنسان نفسه ويملك المعرفة الكاملة لما سوف يجلب له السعادة والتكامل وهو الذي يقدر للإنسان مصيره لكنه سبحانه وتعالى أراد في نفس الوقت أن يضع الإنسان نفسه في طريق التكامل والتطور بالإرادة والثقة بالنفس ويختار مصيره بنفسه وبحرية.

٤. مسؤولية الإنسان: من المؤكد أن القول بأن للإنسان حق في الحرية دون القبول بالمسؤولية عن كيفية ممارسة هذا الحق، ليس منطقياً ومعقولاً، وإن عدم الإهتمام بمسؤولية الإنسان في الإستخدام السليم لحقه في الحرية، يعني كون الإنسان حرّاً طليقاً ومنتهكاً لحرمة شخصيته.

في منطق القرآن الكريم أن الإنسان في قبال تمتعه بالحرية التي منحها له الله سبحانه يكون مسؤولاً أمام ربه[٣٦].

---

[٣٥]- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١١.
[٣٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١.

وبالإضافة إلى عبادته يجب عليه إمتثال الأوامر والوصايا الإلهية[٣٧]. وعليه أن يتقي الله[٣٨] ويجاهد في سبيل الله[٣٩] ويحمل الأمانة الإلهية[٤٠] ويتمتع بالنعم الإلهية بشكل صحيح ولائق[٤١] ويحترم ويصون منصب خلافة الله في الأرض[٤٢] ويشكر ويقدر النعم الإلهية[٤٣].

بالإضافة إلى هذه المسؤوليات يقع على عاتق الناس الطاعة والتأسي برسل وأولياء الله.

وعلى الناس مسؤولية كبيرة أيضاً تجاه أنفسهم ويتحتم عليهم معرفة أنفسهم[٤٤] وبذل قصارى الجهد في إكتساب المعرفة وتربية النفس[٤٥] وعدم القصور وعدم الإهمال في صون وحماية كرامتهم وصبّ الإهتمام على مصيرهم[٤٦].

---

[٣٧]- القرآن الكريم، سورة محمّد، الآية ٣٣.
[٣٨]- القرآن الكريم، سورة التغابن، الآيات ١٦ و ١٨.
[٣٩]- القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية ٦٩.
[٤٠]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٧٢) (درمتن فارسی آیه ٨١ آمده که اشتباه است)
[٤١]- القرآن الكريم، سورة طه، الآية ٨١.
[٤٢]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٣٠.
[٤٣]- القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية ١٥.
[٤٤]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٣٦.
[٤٥]- القرآن الكريم، سورة الفاطر، الآية ١٨
[٤٦]- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية ٣٩ وسورة الإنسان، الآية ٣.

ومسؤولية الإنسان تجاه الآخرين في إطار التعاون في الطريق السليم[٤٧]، وعدم إزعاج الآخرين[٤٨]، وإحترام حقوق الآخرين وحريمهم الخاص [٤٩] كل هذه الأمور تحظى بأهمية بالغة من وجهة نظر الإسلام.

إن مسؤولية الإنسان تجاه المجتمع الذي يعيش فيه تشتمل على المشاركة في شؤون المجتمع[٥٠] والجدية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٥١] والسعي وراء الحفاظ على الوحدة في المجتمع[٥٢] وترويج مفهوم الأخوّة في المجتمع[٥٣]، بالإضافة إلى سائر مسؤوليات الإنسان تجاه الدين وعقيدته وأسرته وتجاه غيره من المخلوقات وحتى الحيوانات والنباتات والطبيعة، كلها نابعة من حق الإنسان في الحرية التي منحها الله له. وبطبيعة الحال، كل ما يكون نطاق هذه الحرية أوسع كلما تكون مسؤوليته أثقل وأكبر.

٥. زيادة الإبداع والإنتاجية عند الإنسان: أحد الآثار الهامة لوجود الحرية هي أن الإبداع والإبتكار الإنساني يزداد بشكل

٤٧- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٢.
٤٨- القرآن الكريم، سورة النور، الآيات ٢٧ و ٢٨.
٤٩- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٢.
٥٠- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١٧.
٥١- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٤.
٥٢- القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ١٩ وسورة البقرة، الآية ٢١٣ وسورة آل عمران، الآية ١٠٥.
٥٣- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٠.

كبير يوماً بعد يوم ويؤدي ذلك إلى عدم شعور الإنسان بوجود الحواجز والقيود مما يزيد قدرته في الإنتاجية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في نوعية حياة البشر.

وتُظهر التجربة أن الإبداع الفردي والإبتكار الإجتماعي في المجتمع البشري هو – أكثر من أي مكون أو عنصر آخر– متوقف على النظرة القيمية إلى طبيعة الحرية وأنه إلى أي مدى ودرجة تكون حصة المجتمعات من هذه الهدية الإلهية والنعمة الطبيعية من الإبداع والإبتكار والتنوع أيضاً أكبر وأكثر وضوحاً، لأن الحرية ترمي إلى توسيع وإمتداد نطاق الفكر الإنساني وتمهد للإبتكار والمبادرة، وعلى العكس إن عدم وجود الحرية تسبب في تراجع الإبداع لدى الإنسان ويعرض الإنسان لخطر الهبوط والإنحطاط.

٦. نمو الهوية والمؤشر الإنساني: لا شك أن التمتع بقيمة الحرية والقدرة على الإختيار، يسبب إحترام كرامة الإنسان ويميز هويته عن الحيوانية.

وفي غياب الحرية سوف يفقد الإنسان هويته لأنه لن يكون قادراً على تفعيل جميع الأبعاد والعظمة التي تكمن في خلقه ووجوده والاستفادة من جميع قدراتها الوجودية والوصول إلى الكرامة المتعالية التي قررها الله سبحانه و تعالى للإنسان.

٧. تقدم وثبات الحضارة: دراسة المسير التاريخي للمجتمعات والأمم تظهر أن قيمة الإستمرار والإستقامة في الحضارات تتناسب مع نطاق الحريات الفردية والإجتماعية ووفقاً لذلك فإن المجتمعات والحضارات التي كانت شعوبها تتمتع بمزيد من الحرية قد حققت تقدماً عظيماً وعلى نفس المنوال قد تركت وراءها ميراثاً أكثر دواماً وبقاءً.

وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمعات التي حُرم فيها شعبها من حرية هذه النعمة الإلهية التي لا بديل لها وبقي تحت هيمنة ووطأة الظلم والإستبداد شهدت في نهاية المطاف زعزعة الحكم وزوال ذلك المجتمع رغم أنه ولفترة قصيرة إستطاع الظالمون السيطرة والحكم على الشعب من خلال إنتزاع الحرية منه، ولكن مع تزايد الإستبداد والتسلط من قبل الحكام المستبدين، بدأ صبر الناس بالنفاذ فقاموا بمعارضة الحكومة والإحتجاج ضدها، وهذا الأمر كما أشرنا أدى إلى إهتزار أركان الحكومة الإستبدادية وفي نهاية المطاف إلى زوالها.

المثال الواضح لهذا النوع من السيادة هو حكم فرعون الذي ينص عليه القرآن الكريم على النحو التالي:

«إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ»[٥٤].

٨. الرفاهية والحياة الكريمة: إن الحريات المدنية والسياسية للأشخاص في حياتهم الفردية والحياة الإجتماعية تؤدي إلى التنعم وإرتقاء مستوى عيشهم وأن تمتعهم بهذه النعمة تمكنهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والوصول إلى الرخاء والراحة والإستقرار.

يعتقد البعض أن أساس السعادة الإجتماعية ورفاهية المجتمع يعتمد على المعرفة والحكمة اللتين لا يمكن تحقيقهما إلا في ظل الحرية وسيادة الأمن والسلام وحرية الرأي وحرية العبادة والتحرر من الفقر والحاجة والخوف والجهل[٥٥].

إن الشريعة الإسلامية تؤكد على رفاهية الإنسان، ولكن إذا كانت الحرية ترمي إلى تحقيق الرخاء المادي والسعادة الروحية معاً سوف يكون الإنسان قادراً على تحقيق المثل العليا والكمالات البشرية، وعلى العكس من ذلك، لو كان الهدف الوحيد من هذه الحرية الرفاه المادي والدنيوي وتغض النظر

---

[٥٤]- القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٤.
[٥٥]- مجتبوى، مجلّه يغما، سال ١٣٣٢ ه.ش.

عن البعد الروحي للإنسان ستنحدر به الحرية إلى السقوط إلى اسفل السافلين وتجعله في منزلة حيوانية.

المسار التاريخي للحرية

الحقيقة هي أن الحرية هي قضية مشتركة لجميع البشر حيث أنه منذ بداية الحياة البشرية على الأرض كان الإنسان يطالب بها دائماً، وبالتالي ستكون تعبيراً صحيحاً لو إعتبرناها توأماً و قريناً للإنسان في كل الأحوال. وعلى الرغم من أن إنتشار مصطلح «الحرية» بين الناس لا يتجاوز بضعة قرون ويبدو أن العامل في إبداع هذه الكلمة هو الحضارة الأوروبية التي بدأت قبل قرنين أو ثلاثة قرون، لكن معناها ومضمونها كان موجوداً في الذهن البشري بمثابة فكرة وأمنية موجودة في القلوب منذ الأيام الأولى من خلقه[٥٦].

[٥٦]- علّامه طباطبائی، بررسی‌های إسلامی، ص ٤٩.

إن البشر منذ الأيام الأولى من خلقه ووجوده على الأرض عندما كان يعيش لوحده ومنزوياً كان يتمتع بحرية كاملة، ولكن عندما تخلى عن نمط العزلة والوحدة نظراً للحاجة وإجبار الحياة والضرورة، ودخل في الحياة الجماعية في إطار المجتمع فإنه أصبح مقيداً بالسلاسل والأغلال، وبإحساسه بالتقييد وفقدان الحرية، بدأ نضاله من أجل كسب الحرية. وكان الصراع في هذا المجال رهيباً ودموياً في بعض الأحيان لكن جهوده آتت أكلها في الفترات اللاحقة مما أدى إلى إصدار مواثيق وبيانات وإعلانات في هذا المجال[٥٧].

يُعد الصراع بين الحرية والقدرة (من اللحظات الأكثر أهمية في التاريخ وقصة حياة شعوب العالم، وإن دراسة تاريخ الشعوب المختلفة وخاصة في دول مثل اليونان وإنكلترا اللتين تملكان سجلاً تاريخياً عريقاً في هذا المجال، سوف تؤكد هذه الحقيقة.

البحث في تاريخ الحضارات سواء في الغرب أو الشرق، يشير بوضوح إلى أن قضية الحرية كانت حاضرة دائماً كعامل أساسي ضمن سياق كل التطورات الهامة والرئيسية.

---

[٥٧]- كريمى، حقوق و آزادى‌هاى فردى، ص ٧٣.

كما أن لمحة عابرة عن تاريخ حياة الإنسان تقول بأن الحرية كانت دائماً محل إهتمام الإنسان وضمن مطالبه الأساسية. وفي اليونان القديمة التي كانوا يتباهون بالحرية والديمقراطية فيها، لقد كانت الحقوق والحريات حكراً على فئة وطبقة إجتماعية معينة أو أقلية متميزة لم تتجاوز نسبتها ثلاثة عشر في المائة من إجمالي المواطنين اليونانيين، كانت تعرف بإسم «**cityen**» وتتمتع بمزايا مختلفة، في حين كان الغالبية العظمى من الناس محرومين من أبسط الحقوق والحريات الإنسانية ويعيشون حياة شاقة ومرهقة مليئة بالعثرات والمعاناة[٥٨].

وكان تفتيش العقائد ومحاكم التفتيش في القرون الوسطى من السلوك الأكثر كارثية شائعاً وسائداً في أوروبا.

في الثاني عشر من حزيران / يونيو ١٢١٥ م أصدر كينغ جون (١١٦٦– ١٢١٦ م) ملك أنجلترا آنذاك مرسوماً – تحت ضغط وإجبار النبلاء والطبقة الثانية ورجال الدين – يعترف فيه ببعض الحريات الفردية وسمي الماجنا كارتا أو الميثاق الأعظم(**Magna Carta**).

---

[٥٨]- ابوسعیدی– حقوق بشر و سیر تکامل آن در غرب– ص ١٠

هذا المرسوم المهم صدر نتيجة الصراع والجهود التي قام بها الشعب يمكن إعتباره أول وثيقة لحقوق الإنسان في الغرب والتي تشتمل على بعض الحريات الإنسانية.

والصراع الطويل بين الليبراليين وملوك مختلفين في إنجلترا في القرن السابع عشر للميلاد أدى إلى أن تشارلز الأول، ملك إنجلترا (١٦٠٠– ١٦٤٩ م) في حزيران / يونيو ١٦٢٨ م وتحت ضغط أنصار تشكيل البرلمان، وافق على طلب قانوني قدمه أعضاء البرلمان بشكل عريضة له، وبالتالي تم الإعتراف بوثيقة أخرى تحتوي على بعض الحريات الأساسية (منها حرية الجسد ومنع إعتقال الأشخاص بلا مبرر ودون سبب، وحظر المضايقة وتعذيب الناس من قبل أصحاب المناصب المدنيين والعسكريين، وتطبيق العدالة القضائية من خلال محاكمة عادلة) كما تم تسجيلها كوثيقة لإحياء وإستعادة الحقوق والحريات في الغرب.

بعد ستين عاماً وفي كانون الاول / ديسمبر ١٦٨٨ م، تم إبرام وثيقة الحقوق التي صدّق عليها تشارلز الأول ملك إنجلترا آنذاك والتي جاء فيها إعطاء حريات أكثر بالإضافة إلى ما كان يتضمنه الماجنا كارتا، منها: العدالة، الإنتخابات الحرة

للبرلمان، وحرية التعبير والحريات المتعلقة بالحقوق القضائية للشعب.

في الواقع، أن الوثائق الثلاثة وهي الماجنا كارتا وطلب الحقوق وإعلان الحقوق، تعتبر أعرق وأقدم الوثائق في أوروبا حول الحريات والحقوق الفردية حيث وصفها رجل الدولة الإنكليزي الكبير ويليام بيت (١٧٥٩– ١٨٠٦ م) بالكتاب الإنجليزي المقدس[٥٩].

وقبل التصديق على إعلان الحقوق في إنجلترا، عام ١٦٣٦ م، كان في ولاية بليموث الأمريكية (المستعمرة البريطانية آنذاك) تمت الموافقة علي قانون يعترف فيه ببعض الحقوق والحريات لأبناء المجتمع.

في كانون الأول / ديسمبر ١٦٤١ تمت الموافقة على قانون في المحكمة العامة في ولاية ماساتشوستس الإمريكية بعنوان «ميثاق الحريات» الذي كان من حيث المضمون أكثر تفصيلاً وأكثر تقدمية مقارنة بالوثائق التي تم التصديق عليها سابقاً حيث أنه بالإضافة إلى الحريات الجسدية والمادية للفرد كان يتضمن أيضاً مساواة عامة الناس في التمتع بالحريات، وحظر حرمان حرية الأفراد في إختيار المهنة، وحرية الملكية،

---

[٥٩]- ابوسعيدى، سير تكامل حقوق بشر در غرب، ص ١٥٨.

وحريات المرأة والطفل، وحرية العاملين والأجانب وحتى الحيوانات.

وحتى القرن الثامن عشر وقبل ظهور الأنظمة الديمقراطية كان الحكام والأمراء يهيمنون على أرواح وممتلكات رعاياهم ولم يكن في الغرب أي قوانين أو تشريعات لحماية حقوق وحريات الأشخاص. وفي العصور الوسطى وبعدها وحتى قبل بدء الثورات في انكلترا وفرنسا كان الملوك يعتبرون البلاد بأكملها مع ما كان عليها من ضمن ممتلكاتهم الشخصية.

كان يعتقد البعض أن الملوك مسؤولون أمام الله فقط كما كان الملك يُعتبر ظل الله على الأرض وأنه لا مسؤولية لديه تجاه الشعب أو الذين ينوبون عنهم، وكان الملك يعتبر الناس بمثابة جمادات متواجدة على أرضه وبلاده، وليس لهم الحق أكثر مما تكون للكائنات التي لا روح فيها، ومن الواضح أنه في مثل هذه الظروف سوف لن يكون للحرية وحقوق الأفراد معنى يذكر[٦٠].

[٦٠]- كريمى، حقوق و آزادى هاى فردى، ص ٣٦.

وأهم وثيقة في مجال الحرية في أمريكا كانت إعلان الإستقلال الأمريكي في الرابع من تموز / يوليو ١٧٧٦ م التي تم التصديق عليها في الكونغرس.

ويستند هذا الإعلان على أفكار جون لوك، الفيلسوف وصاحب النظرية الشهير، كما يؤكد على حرية الرأي وحق الناس في الحرية من أجل تحقيق سعادتهم. وأصبح الإعلان الركيزة الأساسية لصياغة الدساتير والقوانين في جميع الولايات الأميركية المتحدة[٦١].

وأهم نتيجة للثورة الفرنسية العظمى هو إصدار «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن» في ٢٦ أب / أغسطس ١٧٨٩ م الذي لم يشكل أساساً للدستور الفرنسي فحسب وإنما للعديد من البلدان حيث قد إستلهموا من مضمون هذا الإعلان لصياغة دساتيرهم الخاصة.

وكانت الأفكار الفلسفية لعدد من المفكرين مثل جان جاك روسو (١٧١٢ –١٧٧٨ م) وجون لوك (١٦٣٢–١٧٠٤ م) مصدر إلهام لصياغة هذا الإعلان، ومما لا شك فيه أن هذه الوثيقة يمكن اعتبارها من الوثائق الأكثر شمولاً وتقدماً تم إبرامها في مجال التعبير عن حقوق الإنسان وحريات البشر

---

[٦١]- ابوسعيدى، سير تحول حقوق بشر در غرب، ص ١٨٣.

في الغرب. وتمت صياغة دساتير ١٧٩١ و١٧٩٣ و١٧٩٥ م في فرنسا على أساس الإعلان المذكور أعلاه أيضاً وحتى إحتل الأخير مكان المقدمة في دستور ١٧٩٥ م في ذلك البلد.

والجملة الأولى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٥ تُقدم الحرية كأول حق للإنسان كما نص الدستور على مجموعة من القواعد من أجل حماية وصيانة هذا الحق. ويجب ألا ننسى أن كل هذه الوثائق التي تم التصديق عليها نتيجة النضال والإحتجاج الشعبي الوسيع كانت تذهب عملياً في أدراج النسيان أو تنقص أهميتها وذلك بمجرد تراجع شرارة غضب وإلتهاب الشارع في تلك المجتمعات.

سنت بعض التشريعات مثل «قانون إلغاء الرق وتجارة الرقيق» في إنجلترا عام ١٧٨٧ م، و«مشروع قانون حظر تجارة الرقيق في أراضي امبراطورية بريطانيا العظمى» عام ١٨٠٧ م و«قانون إلغاء الرق في جميع أنحاء مستعمرات بريطانيا» عام ١٨١٦ م، كلها تندرج في سياق جهود كانت قد قامت لتحقيق حرية بدائية للعبيد.

وكان «قانون إلغاء الرق ومنع العمل الإجباري في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأميركية» في عام ١٨٦٩ م من

الآثار المترتبة على الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية ومع ذلك لم تؤدّ هذه الإجراءات إلى القضاء على ظاهرة التمييز العنصري غير المبرر بين السود والبيض.

والجدير بالإهتمام في هذا المجال هو صياغة «ميثاق عصبة الأمم (**League of Nations**) «وإنشاء منظمة دولية عالمية بعنوان «عصبة الأمم» في العاشر من شهر كانون الثاني / يناير ١٩٢٠ م، بعد الحرب العالمية الأولى، جاءت ضمن التدابير التي إتخذت للحفاظ على حقوق وحرية البشر كما جاء بعدها إنشاء «منظمة الأمم المتحدة» بعد الحرب العالمية الثانية وعلى أساس «ميثاق الأمم المتحدة» في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٤٥ م.

وتم الإعتراف بحقوق الإنسان وحرياته وتنميتها في ميثاق الأمم المتحدة بمثابة تطلع مشترك ومن أهداف الشعوب كما نص الميثاق على هياكل وآليات محددة، بما في ذلك إنشاء «لجنة حقوق الإنسان» لتحقيق الأهداف المشار إليها.

وأخيراً كان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» كأهم وثيقة للإعتراف بحقوق وحريات الإنسان وحمايتها وتعزيزها تمت المصادقة عليه في العاشرة من أيلول / سبتمبر ١٩٤٨م في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي إعتمدت الإعلان بالإجماع

ودون أي إعتراض، وظل الإعلان إلى يومنا هذا بمثابة عهد دولي ساري المفعول وملزم لجميع الدول.

وقد جاء في الإعلان التأكيد على حرية الشخص منذ الولادة، ومساواة الأشخاص في التمتع بالحرية، وحظر الرق وحظر التعذيب والمعاملة القاسية، والحرية الفردية للأشخاص في نطاق حياتهم الفردية وخصوصيتهم، وكذا التأكيد على الحريات الإجتماعية مثل حرية التنقل والإقامة، وحرية إختيار المواطنة، وحرية الزواج، وحرية الفكر والضمير، وحرية الدين، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع، وحرية إختيار المهنة، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، هي من ضمن الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الميزة الرئيسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي التعدد والتنوع وسعة وشمولية الحريات التي نص عليها لصالح الناس في جميع أنحاء العالم.

وتم إستكمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال إعتماد عهدين دوليين في مجال حقوق الإنسان في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ م والبروتوكول الإختياري المرفق لهما من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقديمه

لتوقيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإنضمامه إلى العهدين، مما يمثل إنجازاً أدى إلى إضافة المبادئ والمعايير العامة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في وثيقة دولية فعالة وملزمة للدول التي توافق عليه وإلحاق هذه الوثيقة الدولية الملزمة بالإعلان العالمي[٦٢].

وإن هذين العهدين الدوليين اللذين تم التصديق عليهما تحت عناوين «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية» لقد تم فيهما إدراج الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي، ولكن بعض من الحقوق المذكورة في الإعلان العالمي لم تنعكس في أي من هذين العهدين وعلى العكس ثمة حقوق في العهدين لم يرد ذكرها في الإعلان العالمي. وكما يتضمن العهدان تدابير تنفيذية وترتيبات للإشراف الدولي لتطبيق الأحكام الجوهرية المتعلقة بهما وهذا هو السبب في الأهمية القصوى التي تحظى بها هاتين الوثيقتين من بين الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

---

[٦٢]- احمد متين دفترى، حقوق بشر و حمايت بين المللى آن، ص ٢٠.

وبعد الوثائق المذكورة أعلاه ثمة اتفاقيات وإعلانات عديدة على المستوى الدولي والإقليمي والمتعددة الأطراف أيضاً تم التصديق عليها من قبل دول العالم والتي تأتي في سياق التعبير عن أنواع وكيفية إستخدام وحماية الحقوق والحريات للفرد والمجتمع لا يسع هذا المقال ذكر أسماءها ومضامينها.

في تحليل تاريخ الحرية وحقوق الإنسان يمكن رؤية ألمع نقطة وظاهرة خارقة ترتبط بظهور الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وذلك في الوقت الذي أجتاح الجهل والخرافة والإستبداد جميع أنحاء العالم وكانت الإنسانية في أسوأ حالة وتعيش في الإنحطاط. في مثل هذه الظروف جاء الإسلام وقدم نفسه إلى البشرية وهو الدين الخاتم والأفق المشرق من التاريخ البشري، حيث أنه وكما قال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قد تحطمت العقائد الخرافية والإستبداد الظالم وألغيت نزعات التفوق من قبل الظالمين[٦٣].

ومن ثمار ظهور الشريعة الإسلامية هو صبّ الإهتمام على منزلة وكرامة الإنسان بصفته خليفة الله على الأرض[٦٤]، وإحترام الشرف والحيثية التقويمية للإنسان[٦٥]، والسعي لإنقاذ

---

[٦٣]- سيره إبن هشام، ج ٣، ص ٤١٢.
[٦٤]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠..
[٦٥]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧٠.

الإنسان وحريته من أغلال الرق وجور الظالمين[٦٦]، والتوجيه المعنوي والروحي والنمو الأخلاقي السليم عن طريق دمج آليات دقيقة وتدابير حكيمة.

عند مقارنة النظم القانونية، يجب إعتبار القانون الإسلامي من أبرز وأروع النظم القانونية حيث يقول القانوني الفرنسي الكبير البروفيسور رينيه ديفيد أن هذا النظام لا يتعلق بالماضي فقط وإنما في عالم اليوم بعد مضي أكثر من أربعة عشر قرناً يُعد أيضاً من النظُم القانونية الرئيسية في العالم المعاصر[٦٧].

وقام المسلمون ببناء مجتمع جديد على أساس أحكام القرآن وسنة الرسول الكريم (ص) كما سارعوا إلى تطوير نظام حكمهم على أصولها وقاموا بإرساء نظام جديد في جميع المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية[٦٨].

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت لتحرير الإنسان من العبودية والإستبداد، كانت الخطوة النهائية والتكميلية التي قد أكد عليها الأنبياء الإلهيين في

٦٦- القرآن الكريم، سورة القصص، الآيات ٤ و٥.
٦٧- حسين مهرپور، حقوق بشر در اسناد بين المللى، ص ٣٢، به نقل از كتاب سيستم هاى بزرگ حقوقى معاصر.
٦٨- تاريخ تمدن إسلامى، ج ٢، ص ٧٧.

جميع الديانات الإبراهيمية وتمت متابعتها حيث أن تمتع الإنسان بالحرية الصحيحة والمعقولة كان الهدف بالنسبة لرسالات جميع الأنبياء الإلهيين[٦٩].

بالإضافة إلى مسيرة التطور التاريخي للحركة التحررية لمجموعات مختلفة من الناس في المجتمعات البشرية، فإن النظر في التطورات والتغيرات التي حصلت في مفهوم الحرية نفسه، له أهمية أيضاً كما أن كلمة الحرية وكذلك العديد من المفاهيم الأخرى شهدت تغييرات وتطورات هامة على مدى القرون وبمرور الزمن.

ولو أنه كانت للحرية دائماً مكانة خاصة في عقول وتطلعات البشر كما كانت مطالبتها في طول حياة البشر تسبب له مشاكل ومشقات أحياناً وراحة وإنفراجاً أحياناً أخرى، لكن هذا المفهوم نفسه أيضاً كان ولا يزال يواجه العديد من التقلبات.

وفي العصور القديمة التي كان الحكام يحكمون الشعب بشكل فردي ودكتاتوري أو كانت الطبقة الحاكمة تنحدر من قبيلة أو فئة معينة لتحكم على الشعب بالإستبداد والظلم والقهر وتحرمهم من الحرية، كان مفهوم الحرية للناس في ذلك الزمن

---

[٦٩]- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية ٢٥.

هو مكافحة مثل هؤلاء الحكام والسعي من أجل التخلص من قهرهم وظلمهم.

وفي العصور التي كانت يستولي فيها الحكام على السلطة والحكم زوراً وغصباً من خلال الخلافة الوراثية أو الغزوات وكانت الشعوب المستضعفة والمضطهدة تدعم مثل هذه الحكومات بسبب وقوعهم تحت ترهيب وتخويف الحكام، في نفس الوقت كان الوطنيون المطالبون بالحرية يهدفون إلى وضع حد لسلطة الحكام المستبدين في مجتمعاتهم وبالتالي كان مفهوم الحرية آنذاك يعني مكافحة السلطة الحاكمة والتصدي لتجاوزاتها.

قبل عصر النهضة (١٣٠٠ م) كانت الكنيسة تضغط وتضيّق النطاق على المفكرين والعلماء إلى حد أن الحرية كانت بالنسبة لهم حلماً بعيد المنال وبطبيعة الحال كان مفهوم الحرية ونطاقها لا يتجاوزان في أذهانهم عن إمكانية التعبير عن الآراء والأفكار العلمية.

والحقيقة التي تدل عليها صفحات التاريخ بوضوح ولكننا عادة ليس لدينا إهتماماً كافياً بها هي قضية الإفراط والتفريط في مجال تحصيل الحرية والمواقف المؤيدة والمعارضة لها، حيث أن هناك مجموعة تنظر إلى الحرية كأمر مطلق ودون

أي قيود أو شروط ويعتبر نطاقها واسعاً وعريضاً جداً بحيث لا يتصور وجود أي خطوط حمراء وقيوداً في هذا المجال. ومن الواضح، أن النتيجة لهذا الإتجاه هي صدور بعض السلوك من جانب البشر في القرن العشرين عصر المعلومات والإتصالات الذي كما يعبر عنه القرآن الكريم يشابه سلوك الحيوانات أو حتى أقل من ذلك[٧٠].

من جانب آخر هناك بعض المتعصبين الذين أغلقوا الطريق أمام الحرية وواصلوا القمع والظلم للإنسان وأرسلوه إلى المسلخ إلى درجة نستطيع القول بعدم وجود أي حرية وإختيار للإنسان في حياته.

يشهد التاريخ صادقاً كم من سلاسل وأغلال قد كبّلت أيدي الناس وأرجلهم بإسم الحرية وكم من المصائب والمتاعب قد فرضت عليهم من خلال إستغلال هذه الكلمة المقدسة[٧١].

على مر التاريخ ومنذ العصور القديمة وحتى يومنا الحاضر الذي يطلق عليه عصر الإتصالات والعولمة، هناك عدد لا يحصى من مدعي الحرية قاموا بطرح القضية من الناحية الإيجابية والسلبية ومتابعتها كما كانت الحرية اللون

٧٠- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٧٩.
٧١- محمد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٢٢.

الأصلي في كل الثورات والحركات الشعبية في الشرق والغرب من العالم.

إن دراسة التطور التاريخي لمسير الحرية تبين بوضوح أن مهندس حقوق الإنسان والدفاع عن حرية البشر ليس الغربيين وإنما كافة الديانات الإبراهيمية وخاصة الشريعة الإسلامية بنحو أكمل (بصفتها آخر الأديان الإلهية) هي التي طرحت القضايا المتعلقة بالحقوق الذاتية (الفطرية) والطبيعية للإنسان فضلاً عن قضية العدالة كما أكدت على صيانة وحماية الحرية والآليات التنفيذية الفعالة لها والضمانات الوافية والكافية من البعد المادي والروحي لتنفيذها.

تاريخ العبودية

إن ظاهرة العبودية المشؤومة التي تمثل رمزاً لتغلب الأقوياء على الضعفاء والمظلومين لها تاريخ يبدأ مع بداية الحياة البشرية، كما أن التحقيق في هذه الظاهرة في فترات مختلفة، يتطلب تحليل التاريخ البشري من البداية وحتى يومنا هذا وذلك لأن ظاهرة العبودية لم تكن سائدة فقط في العصور القديمة التي كانت مقبولة على نطاق واسع ولكن يلاحظ في عالم اليوم الذي يدعي الدفاع عن حرية الإنسان أيضاً ثمة أشكال حديثة من الرق والعبودية في مظاهر مختلفة عن القرون الماضية مما لها آثاراً كارثية على حياة الإنسان أكثر كارثية وتدميراً عما كانت عليه في السابق.

إستعراض حالة العبودية وتقديم صورة موضوعية لحرية الإنسان في وقت ظهور الإسلام تُظهر بوضوح قيمة وأهمية إنجاز الشريعة الإسلامية في التعامل مع ظاهرة العبودية.

يذكر شارل لوي دي سيكوندا المعروف بـ«مونتيسكيو» (**Montesquieu**) المفكر السياسي الفرنسي (١٦٩٨-١٧٥٥ م) في كتابه الشهير أصول ظاهرة العبودية كما يلي:

١. أسرى الحرب الذين كانوا يحافظون عليهم من قبل الفاتح والمنتصر في الحرب بدلاً من قتلهم في ساحة المعركة.

٢. بيع الشخص جسمه مقابل الديون المستحقة للدائنين، وهذا كان ينص عليه ويعترف به القانون المدني الروماني.

٣. قانون وجبر الطبيعة الذي على أساسه كان يعتبر الإبن عبداً بإعتبار والده العبد.

٤. حق العبودية نتيجة إذلال أمة من قبل أمة أخرى والذي كان يقوم على أساس الإختلافات في عاداتهم وتقاليدهم.

٥. وجود طبقات قوية وأخرى ضعيفة من الناس، وروح التمرد والاستغلال في الأشخاص الأكثر قوة للسيطرة على الأجزاء الضعيفة من المجتمع[٧٢].

إن فلاسفة اليونان والرومان كانوا يؤيدون ويعترفون بهذه الظاهرة ولم يعتبروا العوامل المذكورة أعلاه طبيعية فحسب وإنما كانوا يروجونها في المجتمع بمثابة قانون.

وكان الفيلسوف اليوناني الشهير أرسطو (١٦٩٨– ١٧٧٥ م) يرى: أنه من حيث الفطرة كان وسيكون هناك خادماً وعبداً

---

[٧٢]- أنظر إلى: كتاب روح القوانين.

وأن العبودية أمر فطري بالنسبة للبعض كما أن الله خلق بعض الناس ليكونوا عبيداً للآخرين[٧٣].

وكان يصر هذا الفيلسوف اليوناني العظيم على أن الطبيعة قد خلقت الخادم والعبد وأن البربر والشعوب غير الحضارية تم خلقهم أساساً للخضوع وتقديم الخدمة لغيرهم، كما أن اليونانيين خُلقوا من أجل تولي حكم الشعوب البربرية والحصول على خدماتها، وقد جاؤوا للحكم والسيادة[٧٤].

ويعتقد أرسطو أن الله خلق نوعين من الناس: الرجل الحر والرجل العبد ويستنتج من هذا التقسيم أن وجود العبيد يُعد ضرورة لا مفر منها وهو أمر طبيعي وفطري.

وكان أفلاطون أيضاً في حياته الإجتماعية على غرار أرسطو حيث يعتبر وجود العبيد أمراً ضرورياً في المجتمع بإعتبارهم القوة العاملة.

يقول مونتيسكيو في كتابه: إنه جاء في مرسوم أفلاطون أن العبيد لا يمكنهم إستخدام الدفاع الطبيعي وهذا يعني أنه إذا تعرض لهجوم الآخرين، يجب أن لا يقوم بالدفاع عن نفسه

---

[٧٣]- كتاب تاريخ بردگی، صفحه ٢٥.
[٧٤]- كتاب السياسة، أرسطو.

أو الرجوع إلى المحكمة، وبالتالي كان يمكن لأي شخص أن يقوم بالتحرش وإيذاء ضد العبيد دون خوف وخشية[٧٥].

يذكر ألبير مالي (١٨٦٤- ١٩١٥ م) في كتابه آراء الرومان على النحو التالي: (من حيث القانون، فإن الخادم والعبد ليس شخصاً أو إنساناً وإنما هو شيء أو كما يقول أحد المؤرخين الغربيين إن العبد أداة يستطيع التحدث ولذا ليس لديه أي حق يدعي به[٧٦].

لا ينبغي لنا أن نفترض أن مثل هذا التفكير يخص الفلاسفة مثل أرسطو وأفلاطون فقط، بل يعتقد آنتونيل (يافت نشد) أيضاً أنه ليس للعبيد حقوقاً على أسيادهم إلا السوط والخبز وقطعة من القماش[٧٧].

دراسة الوضع الذي كان يعيش فيه العبيد وظاهرة العبودية والتعذيب والحريات غير الإنسانية والسلوك الوحشي في القرون الوسطى تبين أن التعامل معهم كان أسوأ وأكثر سخافة مما كانوا يتعاملون به حتى مع الحيوانات المفترسة.

يصور ألبير مالي وضع الرقيق الروماني بالشكل التالي:

٧٥- كتاب روح القوانين، ص ٤٢٤.
٧٦- تاريخ رُم، ترجمه غلامحسين زيرك زاده، ص ١٤٩.
٧٧- موريس لانژله ، كتاب بردگی، ص ٢٤.

يجب على العبيد مثل الحيوانات ألا يقوموا إلا بالأعمال الشاقة والصعبة مثل تنظيف البنادق، ورصف الطرق، وقطع الشوك، وحراثة البساتين، وإزالة الأعشاب الضارة من المراعي، وطحن القمح، وتنظيف المخازن، والمراحيض، وأمثال ذلك[٧٨].

في الواقع أن الإنحطاط الإنساني في التعامل مع العبيد وصل إلى درجة كان إيذاء وتعذيب العبيد من الأنشطة الترفيهية لدى رجال الدولة والأشراف والنبلاء الرومان أي الطبقة الأرستقراطية منهم[٧٩].

وكانوا يتركون العبيد في أقفاص للحيوانات الوحشية ليقعوا في مخالبها، أو كانوا يقومون بتجريد العبيد من ملابسهم وإجبارهم على مواجهة بعضهم البعض بالسيوف.

وبصرف النظر عن العادات القبيحة وغير الإنسانية الرومية للعبيد، كان إستغلال الإنسان للإنسان على مر التاريخ إحدى الحقائق المرة التي لا يمكن إنكارها وتجاهلها تاريخياً[٨٠].

---

[٧٨]- كتاب تاريخ رُم، ص ١٥٠.
[٧٩]- كتاب تاريخ تحوّلات اجتماعى، جلد اوّل، ص ٣٩.
[٨٠]- احسان نراقى، كتاب آزادى، حق و عدالت، ص ١٦٥.

الإمام علي (عليه السلام) في خطبة الصاعقة يوضح فيها بكلام بيّن الوضع الذي كان يعيشه العبيد قبل ظهور الإسلام حيث يقول: «... اضيق اهل الدنيا حالاً اتخذتهم الفراعنه عبيداً فساموهم سوء العذاب، و جرعوهم المرار، فلم تبرح الحال بهم في ذل الهلكه و قهر الغلبه، لا يجدون حيله في امتناع، و لا سبيلاً إلى دفاع ... »[٨١].

من السذاجة أن نتصور أن في العالم المتحضر لا مكان للعبودية، والتاريخ الإستعماري للدول الغربية مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا تجاه البلدان الأخرى، هو مثال لإستمرارية ظاهرة الرق في العالم المعاصر.

لا ينبغي لنا أن ننسى أن في أمريكا ظلت العبودية مستمرة وسائدة حتى تم إلغاؤها من قبل إبراهام لنكولن (١٨٠٩-١٨٦٥ م)، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأميركية في عام ١٨٦٣ بحسب الظاهر ولأول مرة في البلاد.

ومن الواضح أن هناك أشكالاً جديدة من العبودية والإستعمار موجودة في العالم اليوم، ويمكن بوضوح ملاحظة أبشع أشكال العبودية في البلدان النامية، سواء الرأسمالية

---

[٨١]- نهج البلاغة، الخطبة ١٩٢.

الطبقية أو الاشتراكية حيث تضطر طبقة الفقراء والضعفاء إلى الخضوع التام والتسليم أمام الأقلية المتغطرسة والقوية.

لا ينبغي تجاهل حقيقة أن ظاهرة العبودية كانت معترف بها من العصور القديمة في القوانين والشرائع مثل شريعة حمورابي، وماو تسي تونغ، واليهودية، والمسيحية، وهلم جرا حيث كانت تتضمن ثمة أوامر ومراسيم حول العبيد[٨٢].

وفقاً لما جاء في القرآن الكريم فإن العبودية كانت رائجة على نطاق واسع بين عرب الجاهلية قبل ظهور الإسلام وكذلك في عصر النبي (ص)، ويمكن الإشارة إلى موضوع تحرير أحد العبيد (و هو زيد بن حارثة) على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث جاء في كتاب الله:

«وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِك عَلَيْك زَوْجَك وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِك مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكهَا لِكَيْ لَا يَكونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا»[٨٣].

---

[٨٢]- تفسير المنار، جلد ١١، ص ٣٢٨، به نقل از ويكى فقه، عنوان پيشينه بردگى.
[٨٣]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٧.

كذلك يشير القرآن الكريم إلى وجود عبودية النساء كظاهرة قبيحة بين العرب في إجبار النساء على ممارسة الدعارة من أجل الدخل المادي:

«... وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...» [٨٤].

ولكن الشريعة الإسلامية قامت بذكر بعض الأحكام المتعلقة بالعبيد وواجب المسلمين تجاههم في آيات كثيرة من القرآن الكريم وذلك بسبب عمق جذور هذه الظاهرة ولكي يصل المجتمع إلى مستوى فهم حقيقة هذه الظاهرة. ومعروف أن هذه الظاهرة ظلت مستمرة سنوات طويلة بعد ظهور الإسلام وذلك على الرغم من تركيز الإسلام على حرية البشر منذ الولادة.

[٨٤]- القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٣٣.

أقسام الحرية

ثمة تقسيمات مختلفة ومتنوعة لمصطلح «الحرية» تأتي كل واحدة منها على أساس وجهة نظر معينة:

بعض التصانيف عامة وأخرى تقوم على أساس المصاديق الأكثر تفصيلاً لكن هنا سيتم إستعراض بعض أهم أنواع الحرية:

١. أنواع الحرية على أساس نطاقها:

ألف- الحرية الشخصية؛ التي يطلق عليها «الحرية الفردية» أيضاً، تتعلق بنطاق الخصوصية الشخصية لأبناء البشر وعلى أساسها يحق لكل شخص – وكما خلقه الله حُرّاً ومنحه نعمة الإرادة الحرة والإختيار – أن يختار مسير ومصير حياته وألا يكون تحت الهيمنة والتأثير الظالم والمستبد من قبل الآخرين. كما أنه لا يحق لأي شخص بناءً على رغباته ونزواته النفسية أن يجعل الآخرين تحت تملكه وعبوديته ويهيمن على أرواحهم وممتلكاتهم وإرادتهم وأفكارهم.

باء- الحريات المدنية والتي يطلق عليها «الحرية الإجتماعية» أيضاً تتعلق بمزيد من الحريات المعنية بحياة الإنسان الإجتماعية. ووفقاً لهذا الحق فإن الإنسان يجب أن يكون على الساحة الإجتماعية حُرّاً وبعيداً عن تدخل سائر أفراد المجتمع وألا يشكل الأخرون عقبة أمام مسيره نحو النمو والتكامل ويجعلونه في سجن يعرقل نشاطاته وألا يقوموا

بإستغلاله وتوظيفه وإستعباده الذي يؤدي إلى إستخدام كل قواه العقلية والجسدية لمصالحهم الخاصة[٨٥].

إن نطاق حق الإنسان في إتخاذ القرارات وإختيار الأنشطة المعنية بها، إضافة إلى العلاقة بين الفرد والمجتمع يقف إلى حد لا يضر بحرية الآخرين[٨٦].

٢- الحرية من حيث المصدر تنقسم إلى قسمين هما:

ألف- الحرية التكوينية، وهي تعني أن الإنسان حسب طبيعة وجوده يعتبر كائناً يتمتع بالإدراك والإرادة والإختيار بحيث أنه عند أي عمل ممكن إنجازه يقع في موضع هو محل إلتقاء طريقتين: الفعل والترك.

وبالتالي فإن الإنسان من حيث طبيعته وفطرته حُرّ في القيام بأمور الحياة أو تركها وهذا ما يطلق عليه الحرية التكوينية[٨٧].

باء- الحرية التشريعية، وهي حرية تُلزمها الحرية التكوينية، حيث شرع الإسلام قانوناً يقضي بأن أفراد البشر ليس لديهم الحق في إمتلاك إرادة وعمل غيرهم من الناس الآخرين بحيث

---

[٨٥]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ١٧..
[٨٦]- آزادى در قرن، ص ٣٨٥.
[٨٧]- علّامه طباطبائى، تفسير الميزان، ج ١، ص ٣٣٧.

يجعلهم عبيداً وخدماً لهم. لأن أفراد البشر يجب أن يكونوا أحراراً ومستقلين في إتخاذ القرارات الخاصة بهم.

وفيما يخص الحرية التشريعية جاء في القرآن الكريم:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»[٨٨]. وفي آية أخرى يقول القرآن الكريم أيضاً:

«مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ»[٨٩] .

٣- الحرية من وجهة نظر الفلسفة والتصوف تنقسم بالشكل التالي:

أ- الحرية الفلسفية: المعيار الرئيسي في هذا النوع من الحرية هو تمتع الإنسان بالإختيار مقابل الجبر.

وبناءً على هذا المعيار فإن الإنسان خُلق حُرّاً في أعماله وتقرير مصيره وهو قادر على إتخاذ القرارات والتصرف وفقاً

---

[٨٨]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٦٤.
[٨٩]- سورة آل عمران، الآية ٧٩.

لإرادته وإختياره وخلق تغييرات وإجراءات مطلوبة وإيجابية في حياته الفردية والإجتماعية. إن الرؤية الإسلامية حول قضية الجبر والإختيار هي طريقة معتدلة ومعقولة وخالية من الإفراط والتفريط. والإسلام لا يقبل بوجود الجبر والحتمية الإلهية في أفعال البشر كما لا يقبل بوجود الإرادة والإختيار المطلق وغير المحدود لدى الإنسان.

والنقطة الرئيسية في موضوع الحرية الفلسفية هي: هل الإنسان حُرّ حقاً؟ أو أنه يعيش تحت سيطرة وتأثير إرادة أعلى منه أو عدد من العوامل المادية؟

باء- الحرية الروحية وهي الزهد والنزاهة النفسية للإنسان التي لها طابع شخصي وفردي:

أهمية هذا النوع من الحرية تعود إلى أن الإنسان مادام لم يتخل عن تعلقاته المادية والدنيوية سيضل سجين تلك التعلقات وأنها سوف تجره حيثما تشاء حيث أن الإنسان لا يمكنه إدراك مفهوم سائر الحقوق والحريات الفردية والإجتماعية والسياسية بشكل صحيح طالما كان لا يتمتع بنعمة الحرية الروحية.

إن عبودية الله والزهد يعنيان تخلص النفس الإنسانية من قيود التعلقات والإنتماءات الدنيوية، ويجدر الإنتباه هنا إلى

أن التقوى والزهد يشملان جميع مناحي الحياة وكل جوانبها ولا يقتصران على الشؤون العبادية[٩٠].

٤- يتم تقسيم الحرية حسب الطبيعة الوجودية إلى نوعين:

ألف- الحرية المادية، ومن الأمثلة على ذلك: عدم جواز التدخل في خصوصية الإنسان وحظر السجن والإحتجاز وتجريده من الحرية الجسدية وعدم الإستغلال وإستثمار الفكر والعمل الإنساني وحظر الرق وتمليك الأشخاص وتمتع الإنسان بحق حرية إختيار العمل والمهنة وتحديد مكان إقامته وسكنه والمشاركة أو عدم المشاركة في الأنشطة الإجتماعية أو العضوية في الجمعيات والجماعات والمجتمعات، وعشرات من حقوق وحريات أخرى جميعها من مكونات الحرية المادية، وإن الإنسان خلال حياته في هذا العالم من الولادة إلى نهاية الحياة، له الحق في الإستفادة من تلك الحريات كلها.

٩٠- منصورى لاريجانى، سير تحول حقوق بشر و بررسى تطبيقى آن با حقوق بشر إسلامى، ص ٣١٧

وتركزت جهود الأنبياء لتوفير هذا النوع من الحرية في نطاق القانون الإلهي كما أن الأحكام الدينية التي جاء بها الأنبياء ضمنت تحقيق هذا الغرض.

ب- الحرية الروحية: وعلى جانب تمتع الإنسان بالحرية المادية فإن وجود الحرية الروحية تحظى بإهمية خاصة، ويعتقد بعض المفكرين الدينيين أنه دون الحرية الروحية سيكون التمتع بالحريات الأخرى أمراً غير ممكن أساساً، كما يجب أن نعتبر أن أهم رسالة الأنبياء هي تحقيق الحرية الروحية للبشر[٩١].

إن تزكية النفس في الإنسان التي يعتبرها القرآن الكريم سبباً في الفلاح والنجاة ما هي إلا ما نعرفه بالحرية الروحية:

«قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكى * وَذَكرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»[٩٢].

وبعث الله الأنبياء لمنح البشر الحرية الروحية فضلاً عن الحرية الإجتماعية حيث أن قيمة الحرية الروحية بالنسبة للإنسان تفوق قيمة أي نوع آخر من أنواع الحرية.

---

[٩١]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ٤٠.
[٩٢]- سورة الأعلى، الآيات ١٤ و١٥.

ينبغي التأكيد على أنه ليست الحرية المادية والإجتماعية هي المقدّسة فقط، بل الحرية الروحية التي ترتبط بروح ووجود الإنسان، تحظى بقداسة وأهمية أكبر، كما أن تحقيق سائر الحريات الفردية والإجتماعية سوف لن تكونا عمليتين أي لن تتحققا دون توافر الحرية الروحية[٩٣].

إن البشر في ظل الحرية الروحية وتزكية النفس ونفي عبادة وطاعة أي شيء أو شخص دون الله جل وعلا، سوف يتم تحريره وخلاصه ليس من القيود الباطنية فقط وإنما من عبودية القيود الخارجية أيضاً، بالتالي فإن وجود الحرية الروحية سوف يجعل من تحقيق الحريات الأخرى أمراً ممكناً.

٥- تنقسم الحرية من حيث توسعها وحدود نطاقها إلى نوعين: الحرية المطلقة والحرية المحدودة.

ألف- الحرية المطلقة: في الفكر الغربي يكون تحقيق الحرية المطلقة وغير المحدودة هو الذي يمثل أعلى أمل ورغبة للبشر وهو أن يتمتع الإنسان بأعلى مستوى من الحرية في الفكر والعمل وألا يكون هناك عوائق أو قيوداً في طريق تمتعه بهذا الحق.

---

[٩٣]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ٢٠.

إن البنية الأساسية لهذه الفكرة التي جعلتها المجتمعات المادية أساس حضارتها تكمن في التمتع باللذات والأمور المادية إلى أقصى قدر ممكن. ومن الواضح أن فرض القيود والعقبات التي تحول دون التمتع بالحرية المطلقة يتعارض مع هذه الرؤية وهذا المبدأ. لكن لا شك أن شعار الحرية غير المحدودة وغير المشروطة حلم مستحيل التحقق وهذه الحقيقة أدركها الغربيون بشكل جيد لذلك أدرجوا في الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبشكل واضح ضرورة فرض بعض القيود على التمتع بالحق في الحرية.

باء- الحرية المحدودة: حيث أن الإنسان هو مخلوق إجتماعي يعيش مجبراً بشكل جماعي وجنباً إلى جنب مع غيره من أفراد المجتمع نظراً لطبيعته الإجتماعية، لذلك فإن وجود قيود على سلوكه وأفعاله التي ترتبط بالآخرين أو تؤثر على مصير المجتمع، يعتبر أمراً ضرورياً لا يمكن إنكاره.

ونظراً لوجود ثمة قضايا مثل ضرورة إحترام الحقوق الفردية للأشخاص الآخرين، وحماية حقوق المجتمع، يجب صبّ الإهتمام على القيم الأخلاقية والإنسانية وغيرها من الضرورات، فينبغي أن نعتبر فرض قيود معينة وضرورية على حق التمتع بالحرية، ضرورة عقلانية. لكن هذه

الضرورات لن تكون سبباً مقنعاً لحرمان الآخرين من حريتهم بشكل غير مبرر، علاوة على ذلك أنه حتى في القواعد والأحكام الشرعية أيضاً تكون حرية الإنسان هي المبدأ والأساس في حالة غياب أدلة أو أحكام شرعية متقنة لتقييد أو منع عمل أو فعل معين.

٦. **معيار الشرعية** هو أيضاً أحد المعايير لتقسيم الحرية على أساسها إلى الحرية الشرعية والحرية غير الشرعية:

ألف– الحرية الشرعية: وبناء على هذا التقسيم، يستطيع أبناء المجتمع التمتع فقط بالحريات التي تسمح بها الشريعة الإسلامية.

وكلمة «الشرعية» هي مصطلح لها معنيان مختلفان تماماً في المصطلحين العلماني والديني، وإنها كمصطلح ديني تعني الحرية الشرعية، وهي حرية تقوم على الدين والأحكام الشرعية التي تنطبق مع الأوامر والنواهي التي جاء بها الشارع المقدس (وهو الله جل وعلا) أو قد تكون لا تتناقض أو تتعارض مع الأحكام والقواعد الشرعية.

أما الحرية في المصطلح العرفي فتطلق على ما يسمح به ويوافق عليه القانون وهذا النوع من الحرية سوف لا يتجاوز الإطار القانوني، وبطبيعة الحال فإن الغرض من القانون هو

القواعد واللوائح التي يتم تمريرها من قبل أفراد المجتمع في إطار هيئات تشريعية منتخبة مع إحترام إجراءات لازمة وتصبح ملزمة لجميع أبناء المجتمع.

من الواضح أنه في المجتمع الذي يعتمد نظامه على الشريعة والدين سيأخذ مصطلح «الشرعية» مفهوماً واحداً حيث أن القوانين والقواعد العرفية تتم تشريعها مع إحترام الضوابط والأحكام الشرعية فتأتي في سياق واحد مع الأحكام الشريعة.

باء- الحرية غير الشرعية: كما جاء في تعريف مصطلح «الشرعية» أن الحريات التي تتعارض مع مبادئ وتعاليم الدين تعتبر غير شرعية ويكون التمتع بهذه الحريات مخالفاً للحقوق الفردية والإجتماعية للأفراد والمجتمع.

على هذا الإساس فإن الحريات التي تهدد حقوق الآخرين وتعرض الحقوق الإجتماعية للخطر وتتعارض مع المعتقدات والمعايير الأخلاقية للمجتمع، تفتقر إلى الشرعية - من المنظور الإسلامي - وبالتالي سيواجه الأشخاص بعض القيود في ممارستها.

وبطبيعة الحال، في المجتمعات الدينية، بالإضافة إلى القوانين والأحكام القانونية التي تحتوي مباشرة على الأوامر

والنواهي الشرعية سيكون إحترام الأنظمة الإجتماعية الرامية إلى تنظيم علاقات الناس مع بعضهم البعض ومع الحكومة أيضاً من العوامل الأساسية في مجال ممارسة الحريات الفردية.

٧- **الحريات القانونية والحريات السياسية:** أحد تقسيمات الحرية هي فصل الحرية السياسية عن الحرية القانونية.

ألف- الحرية السياسية: لا يوجد إجماع بين العلماء في تعريف الحرية السياسية ولكن عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من الحرية، يتمحور النقاش في أكثر الأحيان حول كونها مطلقة أو محدودة.

يعتقد المفكر الفرنسي الشهير جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨ م) فيما يتعلق بالحرية السياسية بأن: «جميع الناس خُلقوا أحراراً ومتساوين، والذي يتنازل عن الحرية، يتنازل عن المنزلة الإنسانية وحقوقه وواجباته الإنسانية ولا شيء يمكن أن يعوض هذه الخسارة»[٩٤]. وبعض المفكرين الغربيين مثل الفيلسوف البريطاني الشهير توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩

[٩٤]- كتاب قرارداد إجتماعي، ص ١٣.

م) والفيلسوف الإيطالي مكيافيلي (١٤٦٩- ١٥٢٧ م) يعارضون الحرية بجدية.

كان مكيافيلي يعتبر الناس حيوانات وبهائم تم تربيتهم من قبل الحضارة كما يرى أن إجبار وإكراه الناس والتسلط عليهم من قبل الحكومة أمراً ضرورياً، وأما توماس هوبز كان يرى أن الفطرة البشرية مترادفة مع الطبيعة والوحشية ويعتبر أن نتيجة إجبار وإلزام الحكومة الناس (بالأوامر والنواهي) ستكون توفير الأمن الإجتماعي[٩٥].

وكان يعتبر الفيلسوف الإشتراكي الألماني كارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣ م) أيضاً أن وجود الإستبداد والديكتاتورية أمراً ضرورياً من خلال تبريره لحركة الحتمية التاريخية أو الجبرية التاريخية كما كان يعتبر الديكتاتورية بمثابة حتمية تاريخية، وأن تمتع الجماهير بالحريات أمر مستحيل[٩٦].

إن موقف الإسلام من الحرية السياسية على عكس ما جاء به هؤلاء المفكرين الكبار وأصحاب النظريات الراقية، يؤكد على وجود الحرية السياسية لأبناء البشر. حيث أمر الله تعالى رسوله (ص) الذي هو الإنسان الكامل والمثالي ويتمتع بجميع

---

[٩٥]- كتاب آزادی فرد و قدرت، صفحه ١٦.
[٩٦]- كتاب حاكميت و همزيستی جهانی ملّت ها.

الفضائل والصفات الإنسانية الراقية المتعالية بالتشاور مع الآخرين في إدارة شؤون المجتمع:

«وَشَاوِرهُم فِى الأمر»[٩٧].

إن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمبدأ راق هو الآخر يدل على الرؤية الحكيمة للشريعة الإسلامية في مجال الحرية السياسية:

«ولْتَكنْ مِنْكمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكرِ وَأُولَئِك هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[٩٨].

ومن خلال تحقيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتم تطبيق ركيزة إساسية في هذا المجال هي الإشراف العام أو الرقابة العامة التي تمثل رمز الحرية السياسية لأبناء المجتمع.

باء- الحرية القانونية: دور الأفراد في إعداد وصياغة القوانين والتشريعات، ونوعية تشريع القوانين، ومصدر القوانين وتعيين حدود ونطاق الحرية وصلاحيات أفراد المجتمع والحكومة، ومسؤولية الأفراد تجاه المكلفين بإنفاذ القانون

---

[٩٧]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
[٩٨]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

والحكومة هي كلها من الحالات التي تحظى بإهتمام خاص لدى العلماء.

وحول سيادة القانون، عرض بعض العلماء آراء مختلفة لها مثل المفكر الفرنسي الشهير مونتسكيو (١٦٨٩- ١٧٥٥ م) يرى أن القانون الوحيد الذي يحكم حرية الإنسان هو قانون الطبيعة، وكذلك فيلسوف الليبرالية جون لوك (١٦٣٢- ١٧٩٤ م) يوافق مونتسكيو الرأي ويقول أن: سيادة القانون على الإنسان يوفر حريته.

التشريع في الإسلام حق يخص الله تعالى أساساً وأن الأحكام الأساسية يتم إبلاغه إلى البشر عن طريق الأنبياء ومن خلال الوحي، كما أن التشريعات التي يتم وضعها من قبل البشر أيضاً يجب أن ترمي إلى تبيين نوعية وكيفية تطبيق القوانين والقواعد الإلهية لغرض تكيفها مع المصاديق وعلى أساس الحاجات والمتطلبات الجديدة.

وبالتالي فإن التشريع وسن القوانين الموضوعة من قبل الهيئات التشريعية يجب بالضرورة أن تكون في إطار القواعد والشروط المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.

إن حكمة وفلسفة إختصاص التشريع بالله تعالى هي:

أولاً– الله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان ورباه هو أعلم بالجوانب المختلفة من وجوده ولديه معرفة شاملة وكاملة عن حاجاته الحقيقية، في حين أن البشر أنفسهم لا يعرفون حاجاتهم معرفة صحيحة ودقيقة.

ثانياً– المعرفة عند البشر أمر نسبي ولا يوجد لديه معرفة شاملة لمختلف الجوانب وهو يقع دائماً في بعض مراحل حياته للجهل والغفلة.

ثالثاً– الإنسان من حيث الجوهر، كائن يعيش بدافع المصلحة، وهذه الغريزة الطبيعية وحب الذات يحولان أمام صياغة تشريعات صحيحة ومناسبة لمصالحه ومتطلباته الحقيقية.

رابعاً– وجود بُعد النظر والتنبؤ بالمصالح المستقبلية للإنسان في التشريعات لا يمكن توقعها إلا من الله وحده وهو الحكيم والمعرفة المطلقة حيث أن القوانين البشرية تكون صالحة فقط في نطاق المعرفة المحدودة المتاحة للإنسان حول مستقبله ومصالحه.

٨– **مصاديق الحرية:** بالإضافة إلى الأقسام المذكورة أعلاه للحرية فإن أقسام الحريات الفردية والإجتماعية التي يطالب

بها البشر نلاحظها في أنواع التصانيف المتعلقة بالحرية سنتطرق إلى بعضها حسب الأهمية:

أ) حرية الرأي: نقطة الإنطلاق في الحريات هي توفير الفرص وإرساء الأمن من أجل وجود وجهات نظر مختلفة وإيقاظ الضمير الإنساني ودعوة البشر إلى إستخدام العقل والفكر من أجل الوصول إلى فهم وإدراك صحيح بعيداً عن أي إجبار وإكراه.

ويحاول أعداء الإسلام رسوخ فكرة مخربة في أذهان الناس هي أن للإجبار والإكراه دور هام في تطوير عقيدة البشر حول الإسلام، ولكن خلافاً لما يروجه الحاقدون ومزاعمهم فإن الأساس والمبدأ في الدين الإسلامي لم يكن أبداً السيف والدم، كما لم يوص قط أو يسمح بممارسة الإكراه والقوة في إعتناق عقيدة معينة ويقول القرآن الكريم في هذا الموضوع:

«لا إِكراهَ فِى الدِين... »[٩٩]

باء) حرية التعبير: وهذا النوع من الحرية تم التأكيد عليه في المواثيق الدولية يحظى بأهمية خاصة، كما يمثل إحدى الوسائل الهامة للمناورة التي يستخدمها الغرب في تعامله مع

[٩٩]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

الأديان والمدارس الأخلاقية، في حين أن الجدال بالتي هي أحسن والذي يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة يعد الطريق الأمثل لدعوة الناس إلى السبيل الذي قرره الله جل وعلا وكلّف الأنبياء بتطبيقه ورعايته:

«ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ»[١٠٠].

ووفقاً للبشارة الإلهية فإن طريق الهداية والتعقل هو الإستماع الى الأقوال والآراء المختلفة وإختيار أفضلها وأكثرها صحة:

«أَلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ»[١٠١].

ومن الواضح أن تحقيق الموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن في مجتمع معين يتوقف على إمكانية طرح الآراء والأفكار المختلفة وأن وجهات النظر المتعارضة تكون لديها

[١٠٠]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ١٢٥.
[١٠١]- القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية ١٨.

فرصة للعرض من أجل توعية الناس لكن بعيداً عن النوايا السيئة ومحاولة تسميم المعتقدات والرأي العام.

جيم) حرية التنقل والهجرة وإختيار محل الإقامة: هي تمثل أحد أنواع الحرية حيث نرى أن المجتمع الغربي كثير الإدعاء حولها، كما أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إعتبرتها أحد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[١٠٢].

إن القانون الإسلامي لا يعترف بحرية التنقل وإختيار محل الإقامة لجميع الأشخاص فحسب بل في بعض الحالات والأوضاع الخاصة يعتبر الهجرة من واجب المسلمين أيضاً، كما أنه في حال تعرض المسلمين للظلم والقمع يكون من الواجب عليهم الوقوف أمامه وفي حال عدم القدرة في مواجهته يجب عليهم الهجرة إلى أماكن أخرى آمنة. وكثير من الآيات القرآنية تتحدث عن موضوع الهجرة بما في ذلك الآيات التالية:

«وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكبَرُ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكلُونَ»[١٠٣].

---

[١٠٢]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢.

[١٠٣]- . سورة النحل، الآيات ٤١ و٤٢.

الغرض من الهجرة في نظر الإسلام هو الإبتعاد والتحرر من الظلم والجور وتمهد الهجرة لإقامة الشخص في نقطة أخرى من الأرض من أجل القيام بواجباته وتكاليفه الإسلامية والإنسانية، لذلك فإن المسلمين لا يحق لهم التخلي عن واجباتهم ومسؤولياتهم بذريعة وقوعهم تحت الظلم والجور، وهذه الحجة لن يقبلها الله عزّ وجل في حال توفير إمكانية الهجرة وتغيير مكان الإقامة.

ومثال واضح لهذه الهجرة في تاريخ الإسلام هو هجرة الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة عام ١٣ للبعثة، عندما كان النبي (ص) والمسلمون يعيشون تحت القمع والظلم من قبل غير المسلمين في مكة المكرمة وكانت مواصلة القيام بمسؤوليته المهمة تكاد تكون في حكم المستحيل، لذلك قام صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون بهجرة كبيرة حيث هاجروا إلى المدينة المنورة صانعين حدثاً عظيماً صار مبدأ التاريخ الإسلامي (التاريخ الهجري).

وقبل ذلك أيضاً عندما كان المسلمون تحت قمع ومضايقة شديدة من قبل الكفار هاجرت مجموعة منهم بأمر من النبي

الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تحت إشراف جعفر بن أبي طالب إلى أرض الحبشة وسكنوا هناك[١٠٤].

ويعتبر الإسلام الهجرة وتغيير مكان الإقامة نقطة تحول وإنفراجاً في حياة الإنسان وأن للمهاجرين عند الإسلام مكانة عالية وأجراً عظيماً[١٠٥]. ولكن الهجرة فضلاً عن كونها هرباً من ظلم وطغيان الحكومات، يمكن أيضاً أن يكون الهدف منها كسب المال والتجارة والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في مناطق وبلدان أخرى.

د) حرية المواطنة واللجوء:

رؤية الإسلام حول المواطنة تكمن في أن كل الأرض ملك لله وللبشر الحق في أن يعيشوا ويستقروا أينما يريدون وفي أي جزء من أرض الله، وأن الحدود الجغرافية التي وضعت على أرض الله وتسببت في إنفصال العديد من الدول عن البعض الآخر، هي من الأمور الإعتبارية لا يمكنها عرقلة العلاقات بين أبناء البشر وأنها حدود سياسية فقط تقوم على التعاقد بين

---

[١٠٤]- تاريخ إسلام، على دوانى، صفحه ١٨٨.
[١٠٥]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٩٩.

الدول والشعوب غير أن الإسلام يعتبر أرض الله قطعة واحدة لا تتجزأ[١٠٦].

من الناحية العملية أيضاً التاريخ الإسلامي يقول: إن البلاد الإسلامية ليست مختصة بأن يعيش فيها المسلمون فقط وإنما الكثير من غيرهم ومن أتباع الديانات الأخرى كانوا يعيشون في أراضي المسلمين ولهم حقوق متساوية مع غيرهم من المواطنين المسلمين. أما قضية اللجوء أيضاً تعترف بها الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين، كما أن هجرة المسلمين إلى الحبشة وهجرة المسلمين والنبي (ص) إلى المدينة المنورة يعتبرهما القانون المعاصر لجوءاً سياسياً.

وفقاً للإسلام فإن إيواء الأشخاص وتوفير المأوى للذين تعرضوا للإضطهاد والظلم، وإستمرار وجودهم في محل إقامتهم يؤدي إلى إضطهادهم وتعذيبهم، يُعد واجباً على كل مسلم كما أن الأشخاص الذين يبذلون الجهد لمساعدة هؤلاء اللاجئين سيكون لهم أجراً كبيراً ومنزلة عظيمة.

«وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ»[١٠٧].

---

[١٠٦]- القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية ٥٦.
[١٠٧]- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٧٤ .

واللاجئون في نطاق الحكومة الإسلامية يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية لا سيما أمن الأرواح والممتلكات وليس لأحد الحق في التعدي على حياة ومال وكرامة اللاجئين إلى الأراضي الإسلامية، كما جاء في قول النبي الأكرم (ص) حول ضرورة صون وحماية حياة اللاجئين في البلاد الإسلامية: كل من آذى فرداً تحت حماية الحكومة الإسلامية، سوف لن يرى الجنة[١٠٨].

وبالإضافة إلى ذلك، إن الذين لجأوا إلى المجتمع الإسلامي سوف يتمتعون بحرية التنقل وتحديد محل الإقامة وحق ممارسة التجارة المشروعة، وأن فرض أي تقييد غير ضروري أو تمييز غير عادل عليهم مقارنة مع الآخر يُعد أمراً ممنوعاً من الناحية الشرعية إلا إذا يقوم اللاجئ بإجراءات محظورة مثل التجسس وتهديد أمن البلاد الإسلامية أو إرتكاب الجريمة أو المؤامرة أو إنتهاكات قانونية[١٠٩].

٥) الحرية الشخصية (الفردية): وهي إحدى المصاديق المهمة لحرية الإنسان التي يطلق عليها حرية الجسد أو الأمن

---

[١٠٨]- أنظر: حقوق بشر، مارسل بوازار، صفحه ١١٦ .

[١٠٩] -Human Rights In Islamic Law. Tahir Mahmoud-p..١٠٦.

الفردي وتعني أن يكون الإنسان مصوناً يعيش في أمن وأمان من أي عدوان وإعتداء (مثل القتل والجرح والضرب والإعتقال والإحتجاز والترحيل والتعذيب وغيرها من العقوبات غير المشروعة والتعسفية)، أو الأفعال التي تنتهك كرامة الإنسان وسمعته فيها (مثل الأسر والتملك والعبودية والبغاء وغيرها) [١١٠].

إن الحرية الفردية تمثل في الواقع الحجر الأساس بالنسبة لجميع الحريات لكن مقدمة وشرط الحرية هي وجود الأمن الفردي وأن هذين العنصرين يتحدان مع بعضهما البعض بحيث يبدو أنه دون الأمن والأمان الفردي سوف لن يكون للحرية معنى يذكر، لأن الإنسان حينما يصاب بمصيبة أو بلية سيكون على إستعداد للمخاطرة بحريته والتنازل عنها من أجل حفظ أمنه وتفادي الخطر.

ومن التحديات التي يواجهها النظام القانوني الغربي دائماً في مجال حقوق وحريات الإنسان هو التزلزل في المبادئ وعدم تحديد نطاق دقيق ومعين لأي واحد من الحقوق والحريات المعروفة بين البشر والتي يعود سببها إلى عدم وجود منظومة تقييمية معينة في هذا النظام.

---

[١١٠]- طباطبائی مؤتمنی، آزادی های عمومی و حقوق بشر، صفحه ٤٢.

أما في الشريعة الإسلامية فيقوم كل واحد من الحقوق والحريات البشرية على أساس مبادئ وقواعد تقييمية معينة يؤدي الإدراك والفهم الدقيق لهذه المبادئ والقيم إلى تعزيز الحقوق والحريات وعدم وجود التحدي في تطبيقها. ومن أهم هذه المبادئ في النظام القانوني للإسلام والتي تمثل موقف واقعي وعميق للدين الإسلامي تجاه حقوق الإنسان والحريات هي:

١- مبدأ الكرامة الإنسانية المتأصلة: في نظر الإسلام يتمتع الإنسان بشخصية لها إلى الجانب المادي البعد الروحي أيضاً، والجانب الروحي هو الذي نفخ الله من روحه في وجود الإنسان:

«... وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ...» [١١١] وهذا البعد الروحي هو الذي الذي يسمو بالإنسان فوق غيره من المخلوقات ويجعله متمتعاً بالكرامة والشرف الخاص ويكون فيه أفضل من جميع المخلوقات. «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا»[١١٢]. لا شك أن مبدأ كرامة الإنسان يتطلب صون

[١١١]- القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ٢٩.
[١١٢]- القرآن الكريم- سورة الإسراء، الآية ٧٠.

وحماية الحقوق والحريات التي تقتضي توفر الكرامة الإنسانية لها.

٢. مبدأ عدم وجود الولاية للبشر على بعضهم البعض: يرفض الإسلام جميع أنواع السيادة التي لا يكون منشأها من السيادة الإلهية المطلقة: «إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ »[١١٣] وهذا يقتضي عدم ولاية الأشخاص على الحياة والممتلكات والشؤون الشخصية لبعضهم البعض إلا على أساس أسباب وجيهة فكرية أو دينية (على سبيل المثال، الولاية في شؤون المحجورين والقاصرين)، لأن الولاية غير المشروعة للبشر على بعضهم البعض تتعارض مع مبدأ حرية الإنسان كما تؤدي إلى حرمانه من حقوقه الطبيعية وحرياته المشروعة. كما أن ولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الصالحين والحاكم الإسلامي إضافة إلى ما هو ضروري للمصلحة العامة، قد تم تحديدها وتعريفها في القواعد الشرعية.

٣. مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الآخرين: ويُعد هذا المبدأ من المبادئ الإستراتيجية للشريعة الإسلامية الذي يرمي إلى أن أبناء البشر يتمتعون بالحرية في ممارسة شؤونهم الخاصة وأن أي تدخل أو تجسس أو تطفل من قبل الآخرين

---

[١١٣]- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٤٠.

دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق، أمر ممنوع وغير قانوني، كما أن الحق في حرية العقيدة هو أحد مصاديق هذا المبدأ[١١٤].

٤ – مبدأ حرمة الدماء والمال والشرف: لا يؤكد الدين الإسلامي على ضرورة عدم التعدي على كرامة الناس وممتلكاتهم وأعراضهم فقط وإنما يؤكد أيضاً على أهمية حماية وصون الحريات والحقوق فيما بينهم بمثابة واجب إنساني وديني، كما حرّم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم التعدي على دماء وممتلكات الناس إلى يوم القيامة حيث قال: «فإن دماءَكم، وأموالَكم، وأعراضكم عليكم حرامٌ: كحرمةِ يومِكم هذا، في شهرِكم هذا، وفي بلدِكم هذا إلى يوم تَلْقَونه»[١١٥]. وهكذا سد الطريق أمام مثل هذه التجاوزات على حقوق وحرية الآخرين.

٥– مبدأ الخصوصية الشخصية: وفقاً للإسلام إن الأساس هو خصوصية الأفراد في الشؤون الشخصية والحصول على الطابع العمومي يحتاج إلى الدليل والإثبات. ومن متطلبات هذا المبدأ هو الحرية في ممارسة الحقوق الفردية بقدر ما لا تتعلق بالمجال العام والقضايا ذات الصلة بالمجتمع، ومن

---

[١١٤]- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٢.
[١١٥]- سيره ابن هشام، جلد دوّم، صفحه ٦٣.

الواضح، قد تعرضت الحريات لقيود لازمة في حالات الضرورة ولحماية حقوق المجتمع.

٦. مبدأ سيطرة الإنسان على شؤونه: إن مبدأ سيطرة الإنسان على شؤون حياته ينبع من النص القرآني: «... إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ...» [١١٦]. ويجعل الإنسان حُرّاً ومختاراً في ممارسة حرياته وحقوقه، وهذا أمر ضروري لتسلطه على شؤونه، إلا في الحالات التي تسبب خلق الفساد أو ترويج المحرمات في المجتمع.

٧- حكم العقل والضمير: مما لا شك فيه أن أي عقل سليم وضمير طاهر يرفض وضع حدود وقيود بلا سبب وغير ضرورية على تمتع الإنسان بالحقوق والحريات الفردية ويعتبره أمراً غير صحيح، كما يرى أن مثل هذا الإجبار والتدخل الإنساني يعرض إمكانية مساءلة الإنسان حول أفعاله وسلوكه لحالة من الغموض وعدم اليقين[١١٧].

---

[١١٦]- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١١ .
[١١٧]- إسلام و حقّ حريم خصوصي، صفحات ٦٧-٥٦.

الحرية في الوثائق الدولية

قضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد البشر، تُعد وجه مشترك لجميع الوثائق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

يعلن ميثاق الأمم المتحدة عن تحقيق ظروف معيشية أفضل مع المزيد من الحرية وهي من ضمن القرارات المشتركة لشعوب الأمم المتحدة ويعتبر تأسيس منظمة دولية تسمى منظمة الأمم آلية لتحقيق هذا الهدف[١١٨].

وتحقيق التعاون الدولي في حل القضايا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية على الصعيد الدولي بهدف تعزيز وتشجيع الحقوق والحريات الأساسية للجميع، دون

١١٨- مقدمة ميثاق الأمم المتحدة.

تفاضل وتمييز عنصري بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين وهي من الأهداف التي عرفتها الأمم المتحدة[١١٩].

حتى في موضوع نظام الوصاية الدولية الواردة في الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة، يعلن عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز وتفاضل، ويعتبر من الأهداف الأساسية لنظام الوصاية والإدارة والإشراف على الأراضي التي تقع تحت ولاية الأمم المتحدة[١٢٠].

بعد ميثاق الأمم المتحدة يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن أيضاً عن ظهور عالم يعيش فيه البشر مستمتعاً بحرية التعبير والرأي وحياة خالية من الخوف كأعلى ما تطلع إليه تطلعات الإنسان وأعلن عن الكرامة الفطرية لجميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية التي هي غير قابلة للإنتقال، أساساً للحرية والعدالة والسلام في العالم.

ويعلن أيضاً عن الإلتزام المشترك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية له إضافة إلى قرار الأمم المتحدة لإيجاد بيئة أكثر حرية وحياة

---

[١١٩]- البند الثالث، المادة ١، ميثاق الأمم المتحدة.
[١٢٠]- المادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

أفضل، وضرورة التربية والتعليم من أجل ضمان وتطوير الإحترام ومراعاة الحقوق والحريات، وتعتبر جميع هذه العوامل بمثابة النضال المستمر لجميع الشعوب والأمم. وبالتالي أشار إلى أن عدم الإعتراف بالحقوق والحريات، وإحتقار حقوق الإنسان تُعتبر مصدراً للأعمال الوحشية ضد الإنسانية وسبباً في عصيانهم والتمرد على الإستبداد والظلم[١٢١].

والعهدان الدوليان الأساسيان في مجال حقوق الإنسان هما: (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية) تعتمد أسسهما على أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويؤكدان على أهمية الحرية بإعتبارها الهدف المثالي للإنسان وإحترام ومراعاة الحقوق والحريات البشرية كما يصرحان على محورية الحرية من خلال حقوق الإنسان.

أقسام الحريات المنصوص عليها في الوثائق الدولية الأساسية المذكورة أعلاه هي كما يلي:

[١٢١]- مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١. إن جميع الشعوب حرّة في حق تقرير مصير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نموها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي[١٢٢].

٢. أن كافة الشعوب حرة في التصرف وإستغلال مواردها الطبيعية للوصول إلى أهدافها المنشودة.[١٢٣].

ويؤكدان على حظر الإستناد على الأحكام الواردة (في العهدين الدوليين) من أجل الإخلال بالحقوق الذاتية لحرية الشعوب بالنسبة إلى التمتع والإنتفاع الكاملين بثرواتها ومواردها الطبيعية. حيث يصرحان أنه: «ليس في أي من أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق أصيل في التمتع والإنتفاع الكاملين، بملء الحرية، بثرواتها ومواردها الطبيعية»[١٢٤].

٣. حرية التنقل والتحديد الحر لمكان الإقامة والسكن، وحرية الدخول إلى أي بلد ومغادرته بما في ذلك بلده. وكذلك

---

[١٢٢]- العهدان الدوليان، المادة ١، البند ١.
[١٢٣]- نفس المصدر، المادة ١، البند ٢.
[١٢٤]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٤٧.

حظر إنتزاع الحرية بشكل تعسفي عن الأشخاص والعمل القسري[١٢٥].

٤. حرية الجسد وحظر الرق والعبودية وتجارة الرقيق بأي شكل كان ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. وكذلك لا يجوز الإعتقال التعسفي والعمل القسري للإنسان[١٢٦].

٥. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يتدين بدين ما، وله الحرية في إعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وهو حرّ في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر المذهبية وممارستها والقيام بالتعليمات الدينة، بمفرده أو مع الجماعة، علناً أو خفية وللآباء والأوصياء القانونيين الحرية لضمان التعليم الديني والأخلاقي للأطفال وفقاً لمعتقداتهم الخاصة[١٢٧].

٦. حرية المعتقد: لا يجوز تعريض أحد لخوف أو إجبار أو إكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يتدين بدين ما، أو

---

[١٢٥]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢.

[١٢٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٤ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ٨ و٩.

[١٢٧]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٨.

في إعتناق أي دين أو معتقد يختاره ويجب أن تكون له حصانة من أية مضايقة أو خوف[١٢٨].

٧. حرية التعبير: ومن أبرز وأهم الأمثلة على حرية التعبير هي حق كل إنسان في إعتناق آراء دون مضايقة، وحقه في حرية التعبير يشمل حريته في الحصول على مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما إعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها[١٢٩].

٨. حرية تأسيس الجمعيات وإقامة تجمعات سلمية: ويعتبر من مصاديقها حرية الحق في تشكيل الجمعيات والتجمعات السلمية[١٣٠]، وحظر إكراه وإجبار الأشخاص للإشراك في إجتماع معين[١٣١]، والحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، (بما في ذلك تشكيل النقابات المهنية والعمالية والإنضمام إليها من أجل حماية مصالحه) ومنع فرض القيود

١٢٨- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩، البند ١ .
١٢٩- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٩ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩، البند ٢.
١٣٠- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٠، البند ١.
١٣١- نفس المصدر، البند ٢.

على هذا الحق وضرورة إتخاذ التدابير اللازمة بما في ذلك التشريعية لضمان هذا الحق[١٣٢].

٩. حرية الإنتخابات: يكون لكل مواطن، حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية، وله أيضاً أن ينتخب ويُنتخب، في إنتخابات نزيهة تجرى دورياً بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين[١٣٣].

١٠. حرية إختيار العمل: وعلى أساس هذا الحق لكل شخص الحق في العمل والحرية في إختيار[١٣٤] وتوفير معيشته بقبول عمله بشكل حر[١٣٥].

١١. حرية النشاط النقابي: حرية تشكيل النقابات المهنية والعمالية للدفاع عن مصالح الفرد أو مصالح الآخرين[١٣٦] ، والنشاط النقابي يتم بحرية ودون أي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون أو تكون ضرورية لمصلحة الأمن القومي أو

---

[١٣٢]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ٢١ و٢٢.
[١٣٣]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢١ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥.
[١٣٤]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٣، البند ١.
[١٣٥]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ٦.
[١٣٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٣، البند ٤.

النظام العام أو الحفاظ على حريات الآخرين وحقوقهم، وهذه من ضمن الحقوق التي يجب أن تكون مضمونة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٢. حرية البحث والأنشطة العلمية: تتعهد الدول الأطراف الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بإحترام الحرية اللازمة للبحث العلمي والنشاط الإبداعي وأن تعترف به رسمياً[١٣٧].

١٣. حرية الآباء في تعليم الأطفال: تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد التأكيد على إحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في إختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بأقل معايير التربية والتعليم التي تفرضها أو تقرها الدولة، وتأمين تربية وتعليم أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً للمعتقدات الخاصة[١٣٨].

١٤. حرية الزواج وإختيار الزوج: للرجل والمرأة – متى بلغا سن الزواج – حق الزواج وتأسيس أسرة برضى تام للطرفين دون أي قيد من حيث الجنس أو المواطنة أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء إنعقاده وعند إنحلاله، ولا

---

[١٣٧]- المادة ١٥، البند ٣.

[١٣٨]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ١٣، البند ٣ (در متن اشتباها ماده ١٤ آمده است).

يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه[١٣٩].

١٥. الحرية منذ الولادة: وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم البعض الآخر بروح الإخاء[١٤٠]، وبناء على ذلك، فإن الشخص لا يمكن أن يُعتبر رقيقاً بحجة كون أبيه رقيقاً.

١٦. الحق في الحياة الحرة: إن الحياة الحرة والأمن الفردي يعتبرهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من ضمن حقوق جميع أبناء البشر[١٤١]، كما ينص على أن حرمان وإنتزاع الحرية من الأشخاص أمر محظور إلا لأسباب أو قواعد قانونية[١٤٢].

---

[١٣٩]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦، البندين ١ و٢، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٣، البند ٣، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ١٠، البند ١.

[١٤٠]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦، البند ١.

[١٤١]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٣.

[١٤٢]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩، البند ١.

بالإضافة إلى الأشكال المذكورة أعلاه فإن إجبار الناس على العمل الشاق أو العمل القسري يعتبر أيضاً أمثلة للعبودية، حسب الإعلان[١٤٣].

١٧. حرية اللجوء: ويركز الإعلان أيضاً على حق ثابت لجميع أفراد البشر هو الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الإلتجاء إليها هرباً من الإضطهاد، مؤكداً في نفس الوقت أنه لا ينتفع بهذا الحق من قُدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها[١٤٤].

١٨. حرية الجنسية: وفقاً للمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان، كل إنسان له الحق في التمتع بالجنسية ولا يجوز حرمان أحد من حق الجنسية أو تغيير جنسيته تعسفاً[١٤٥].

١٩. الحرية في الحياة الروحية والثقافية: ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحق الأشخاص في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية والتمتع بالفنون والمشاركة في التقدم العلمي

---

[١٤٣]- نفس المصدر، المادة ٨.
[١٤٤]- نفس المصدر، المادة ١٤ البند ١ و ٢.
[١٤٥]- المادة ١٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونتائجه، والتمتع بحماية حقوق الملكية الفكرية والمادية المترتبة على أي عمل علمي أو أدبي أو فني له[١٤٦].

وتنص المواثيق الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان أيضاً على أن الإحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، هي من مهام منظمة الأمم المتحدة[١٤٧]، وفوضت لمؤسساتها بما في ذلك المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة إصدار التوصيات من أجل تحقيق ذلك أو إعداد وإقتراح مسودة الإتفاقيات **(Conventions)** للحصول على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٤٨].

ضمان الحقوق والحريات المعترف بها في الوثائق الدولية وإستيفاء حقوق أولئك الذين تعرضوا ظلماً لإنتهاك الحريات يعدان من مهام الدول الأعضاء في هذه المواثيق الدولية حيث ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نحو التالي:

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: (أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته

---

[١٤٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٧.
[١٤٧]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٥٥، البند ج .
[١٤٨]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٦٢، البند ٢ و ٣.

المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الإنتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، (ب) بأن تكفل لكل متظلم الحقوق التي يدعى إنتهاكها من قبل سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي، (ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بتنفيذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين[١٤٩].

كما أن ضرورة تدارك حرمان الإشخاص من الحرية، والسلوك الإنساني المحترم تجاه الكرامة المتأصلة للأشخاص[١٥٠]، وحظر إنتهاك حقوق وحريات الأفراد أو الحد منها أكثر مما ينبغي هي الأخرى من مهام دول الأعضاء في العهد الدولي المذكور أعلاه[١٥١].

وبالإضافة إلى أن هناك العديد من الوثائق الدولية تم إعتمادها من أجل التعبير عن الحريات البشرية وكيفية ضمانها وحمايتها والتي إنضمت إليها معظم البلدان وتعهدت بإعتماد قواعد وقوانين محلية لتنفيذها.

---

[١٤٩]- المادة ٢ للعهد.
[١٥٠]- المادة ١٠.
[١٥١]- المادة ٥، البند ١.

معايير الحرية في الغرب

بين مختلف النظم غير الإسلامية، وخاصة المدارس المتأثرة بالأفكار الغربية يكون النظام الليبرالي هو الذي يدعي أكثر من أي مدرسة أخرى أو تفكير آخر الدفاع عن حرية الإنسان ويجعل شعاره السعي من أجل إنخفاض الحد الأقصى لوضع القيود على حرية الإنسان. لذا فإننا لدى التعبير عن المعايير الغربية لحرية الإنسان جعلنا الفكر الليبرالي معياراً للمقارنة في هذا المجال وذلك بسبب أن الليبرالية هي التي تسيطر على الدول والحكومات الغربية التي تدعي الديمقراطية والحرية فضلاً عن الأجواء السائدة في المنظمات والمحافل الدولية والتي تتأثر أيضاً بهذا التفكير، ونشير هنا إلى بعض هذه المعايير:

١- الفردية: إن محور الفكر في المدرسة الليبرالية وأساس فلسفتها التي تدافع وبشكل جدي كحد أقصى عن الحرية الفردية لأبناء البشر يكمن في «الإنسانية» ومحورية الإنسان التي على أساسها تعتبر منح المكانة المحورية لحرية الإنسان بمثابة أساس القبول بقيمة الإنسانية.

والفردية نابعة عن علم الإنسان أو الأنثروبولوجيا الخاصة بالمدرسة الليبرالية التي على أساسها يعتبر الإنسان وحاجاته المحور والمعيار الأساس لكل القيم.

وبناء على هذا التفكير، إن شخصية الإنسان وجوهر وجود كل إنسان هما أعلى من الإحتياجات الإنسانية المشتركة (مثل النوم والطعام والمأوى) كما أن الفرد الإنساني وخصائصه الفردية هما عاملان يشكلان شخصية الإنسان، والنتيجة هي أن معيار الشخصية في كل فرد هو تنفيذ إرادته وتحقيق رغباته، ولذلك، كلما يتمتع الإنسان بحرية أكثر في فرض إرادته ومتابعة رغباته كلما تزدهر شخصيته أكثر وتتحقق سعادته بسرعة أكبر.

٢. المادية: إن التحدي الرئيسي في المجتمعات البشرية اليوم هو رغبة البشر في توفير أقصى حد ممكن من الحرية الإجتماعية إلا أنه بسبب عدم الإهتمام بالحرية الروحية يقع في ورطة حتى عند تمتعه بالحرية الإجتماعية أيضاً، والسبب في ذلك يعود إلى الربط الوثيق والمباشر بين المواهب المتعالية للإنسان والبعد الروحي من وجوده الذي يشمل العواطف والرغبات الإنسانية.

والحقيقة هي أن الحرية الأحادية القطب التي لا تستند إلا إلى الجانب المادي للوجود الإنساني، سوف لا تتجاوز المستوى الحيواني وأنه لا يمكن تمييزها عن الحيوانية لأن كل من البشر والحيوان وعلى أساس رغباتهما الطبيعية يبحثان عن أقصى قدر من الحرية والتحرر من أي تقييد ومضايقة.

من الواضح أن نتيجة هذا التفكير هي إقتصار وتطويق الحرية في نطاق الأهواء والميول المادية في مختلف المجالات كما أن إنعدام القيم الروحية يؤدي إلى وضع يقدم الإنسان فيه حرية المثلية الجنسية كذروة للحرية وذلك خلافاً للطبيعة البشرية وفي إطار تلبية رغبة بعض الناس المنحرفين والشهوانيين من أبناء البشر، بالإضافة إلى القيام بترويجها وصيانتها من خلال إقرار القوانين وهم فخورون لإتخاذ هذا الإجراء كما يعتبرونه رمزاً للحضارة والتقدم.

٣ – النفعية (Utilitarianism)

في الأفكار الليبرالية يتعلق الحق والباطل بمصالح الإنسان، والنتيجة الحاصلة من الحرية بهذا المفهوم لن يكون هناك سوى الإستغلال والإستعباد البشري، ذلك لأن الإنسان على الرغم من أنه سيتخلص من القيود الظاهرة والضغوط من قبل الأشخاص الآخرين غير أنه وبسبب سيادة الأهواء والنزوات

غير المقيدة والجشعة والطماعة سيقع في عبودية الميول والرغبات الشخصية.

والنتيجة من هذا هي أن المدرسة الليبرالية لا تهمه إلا المنفعة والمصلحة المادية للإنسان وتهمل وتتجاهل البعد الإنساني والروحي له. وبعبارة أخرى، إن الليبرالية تقلل من شأن الإنسان ليصل إلى درجة الحيوان حيث تهتم بالوجوه المشتركة بين الإنسان والبهائم فقط، في حين أن الإنسان كائن ثنائي الأبعاد وأن ذروة مصالحه تكمن في تنميته وتطويره في كلا البعدين مما يتطلب عدم التوقف في تفسير الحرية إلى حد يعتبرها إنعدام العقبات أمام تحصيل الربح المادي فقط.

٤- مبدأ عدم التزاحم: القواعد والقوانين الموضوعة في المجتمعات الغربية إنما ترمي إلى تنظيم وإدارة شؤون المجتمع، وتوفير ظروف التمتع وإزالة العوائق والعقبات المزعجة لتحقيق أقصى قدر من الميول والرغبات الشخصية، وعلى هذا الأساس إذا أصبح الناس أسيري الشهوات والرغبات المادية وتتعرض مصالحهم الروحية والدنيوية للخطر، فإن هذه القواعد لا تخلق حاجزاً لإزالة مثل هذه التهديدات ولا يمكنها تقييد هذه الحرية، لأن هذا الأمر سوف لا يتوافق مع

أذواق ورغبات غالبية الناس كما أن الشعب لم يمنح أساساً هذا الحق لمشرعي القوانين الوضعية.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ والمعيار الغربي الذي يرمي إلى ضرورة عدم التزاحم في ممارسة الحريات بين الأشخاص، على الرغم من أن له واجهة منطقية ولكنها في صلب الموضوع تحكي عن حالة إنحراف كبير في هذا التفيكر الذي يعتبر الإنسان حراً مطلقاً في ممارسة الحرية إلا ما تؤدي إلى إنتهاك حقوق الآخرين، وهذا يعني تجاهل المصالح الحقيقية والسعادة لأفراد البشر.

والسبب في ذلك أن ممارسة الحرية المطلقة من قبل الشخص يمكن ألا تسبب أضراراً وخسائر للآخرين فقط ولكن من شأنها أن تؤدي إلى الضلال والفساد والإنحراف لشخصه، وبطبيعة الحال، يسبب هذا ولو بشكل غير مباشر، في تورط المجتمع في فساده الشخصي وجر المجمتع ونفسه إلى الفساد والخراب.

من جانب آخر نرى في قضية حرية التعبير أن التفسير غير الصحيح من جانب الغربيين حول هذا المفهوم يمهد الطريق أمام إنحراف وظلال الناس في سياق حرية التعبير عن الأفكار والآراء، كما يعتبر أية محاولة للحد من إنتشار

الأفكار المنحرفة والسامة والضارة، بمثابة تقييد الحق في حرية التعبير وبالتالي تتم ممارسة أعظم أنواع الظلم والخيانة والغدر في حق أفراد البشر من خلال ترويج الخرافات والمضامين المشوهة لكن مع التظاهر بالخير والنصح للبشر.

٥- الحرية القصوى: تحاول المدارس الغربية دائماً السعي من أجل إزالة الحواجز الخارجية عن طريق حريات الإنسان، لذلك، يبدو أنها تعتزم بشكل ظاهر رفض الدكتاتورية وإستبداد الحكومات لكن في الواقع لا تولي إهتماماً للبعد الروحي والباطني للإنسان فحسب وإنما عن طريق تحريض وتشجيع أهواء ورغبات الإنسان، تقوده إلى البؤس والإذلال.

المشكلة الرئيسية في التفكير الغربي حول الحرية هي أن العلماء الغربيين بما أنهم متأثرون بالأفكار الليبرالية، لا يعتبرون الحرية أهم القيم الإنسانية وإنما يرونها كافية لوصول الإنسان إلى السعادة، غير أن هكذا حرية من شأنها توجيه الإنسان إلى مسار الهوان والذل وتجعله بصفة حيوان مستهتر يفتقر إلى أدنى مستوى من الشرف والكرامة الإنسانية ولا يفكر في شيء إلا تلبية رغباته وميوله وتوفير مصالحه دون المصالح والسعادة الحقيقية لنفسه وللآخرين.

هناك نقطة أخرى هي أن في النظام الغربي، وخاصة المدرسة الليبرالية التي تدعي بالحرية القصوى للإنسان، تُعتبر الحرية الغاية الأولى بالنسبه له وأن مثل هذا التصور يقود الإنسان إلى المحاولة من أجل توفير مصالحه الشخصية الأنانية، وعلى الرغم من أنه قد يبدو في بداية الأمر أن ذلك يؤدي إلى النمو والتنمية الفردية للأشخاص غير أنه في الواقع يحول دون النمو والكمال الحقيقي للإنسان الذي يقتضيه الشرف الإنساني والكرامة المتأصلة في الفطرة الإنسانية.

في هذا الرأي، الحرية تعني التحرر من أي قيود غير أنه ومن الناحية العملية، لا يمكن إنكار وجود قيود للإنسان حتى من قبل الليبراليين، هذا بالإضافة إلى القيود التي يفرضها التزاحم السائد بين ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق الأساسية بين مختلف أفراد المجتمع.

على الساحة السياسة يشير التاريخ إلى أن شعار الحرية لتوفير أقصى قدر من المصالح للبشر، أدى على الأقل في الغرب إلى إستغلال الشعوب والأشخاص الأبرياء الذين حرموا من أدنى مستوى من حرياتهم، ومن أمثلة هذا النوع من الإستغلال هو إستغلال الجزائريين من قبل المفكرين الفرنسيين الذين كانوا يهتفون بشعار الحرية خلال الثورة الفرنسية.

٦- منشأ الحرية: إن منشأ ومصدر الحرية في نظام الديمقراطية الليبرالية، يكمن في الرغبات النفسية وميول الإنسان حيث أنه من وجهة نظر الفكر اليبرالي تعود الأصالة إلى المطالب البشرية والإنسانية ولذلك فإن الإنسان من المنظور الليبرالي يجب أن يكون حراً وأن يفعل ما يريد. ونتيجة هذه الرؤية أولوية حرية الإنسان وميوله على جميع القيم بما في ذلك الدين والعقيدة والعدالة.

وبناء على ذلك، أن القيم الدينية العقائدية والأخلاقية لا تُعتبر قيمة إلا في حال تطابقها مع رغبات الناس الفردية أو عدم تزاحمها معها، وحتى على صعيد إنتخاب الحكومة أو صياغة القوانين أيضاً تعود السيادة إلى رغبات الناس وميولهم وإن أي قانون أو حكومة يريدهما الشعب يختارهما ويلزم الحكومة توفير حماية حريته القصوى من خلال صياغة القوانين اللازمة.

٧- إزالة القداسة **(Desacralizing)**: يُعتبر تقديس الحرية إحدى سمات المدرسة الليبرالية، لكن هذه المدرسة الفكرية من جانب تقدم الحرية كقيمة مقدسة وفي نفس الوقت ومن الناحية العملية تعارض جميع أنواع التقدس بما في ذلك حرمة المعتقدات الدينية والإلهية بمثابة محور حرية الفرد

والمجتمع، كما تطرح مقابل الحقوق الإلهية، نظرية الحقوق الطبيعية لأبناء البشر التي – حسب مبادئ هذه المدرسة – يمكن التعرف عليها من خلال الحكمة الجماعية البشرية.

وبطبيعة الحال، ما وضع الغرب كنظام الفكري الليبرالي يستند إلى أساس أنثروبولوجي (علم معرفة الإنسان) خاص الذي تحول بمرور الزمن إلى عكس ما كان يقصده مؤسسيه مثل جيري بنتام (الفيلسوف القانوني الإنجليزي ١٧٤٨– ١٨٣٢ م) وديفيد هيوم (الفيلسوف الطبيعي الاسكتلندي ١٧١١– ١٧٧٦م) وجون ستيوارت ميل (الفيلسوف والمفكر الألماني مؤسس المدرسة الليبرالية الحديثة ١٨٠٦–١٨٧٣ م).

وما طرحه هؤلاء المؤسسين الغربيين بإسم الفكر الليبرالي أصبح يواجه بعض القيود بسبب متطلبات جديدة أدت إلى فرض قيود على ممارسة حرية الأشخاص التي تم الإعتراف بها حتى في الوثائق الدولية.

من ناحية أخرى وبحكم الضرورة، أصبح الفكر الليبرالي أكثر بروزاً في الساحات الإقتصادية، حيث تم تأسيس وتبني الإقتصاد الليبرالي الذي يزعم بأن الحرية الكاملة للإنسان تكمن في النشاط الإقتصادي وحاولوا من خلال هذا النظام

معارضة ومكافحة التدخل وممارسة القوة من جانب الحكومة في مجال الإقتصاد، كما أن الرأسمالية الليبرالية في عالمنا اليوم هي وليدة هذا التفكير الليبرالي.

٨ – الشعارية (النهج الشعاري): إنعدام مبادئ عقائدية في الأفكار الليبرالية وعدم إهتمامها بالهدف النهائي للإنسانية ومكانة البشر المطلوبة في عالم الكون، كل هذه العوامل تسببت في عدم تجاوز ما يطرحه المفكرون الغربيون حول الحرية حد شعار فارغ ودون معنى، لأن حرية الإنسان لا يمكن أن نعتبرها بلا صلة مع مجموعة من المبادئ الشخصية النفسية أو الدينية أو الإجتماعية، ولأن صون وحماية الكرامة المتأصلة في الإنسان يتطلب إفتراض أمر هام هو تمتعه بمكانة ومنزلة معينة في عالم الكون وخوضه للمهمة التكوينية الإلهية وسعيه وراء الهدف النهائي للبشرية[١٥٢].

والسبب في ذلك أن مكانة الإنسان الكونية ومهمته الإلهية في عالم الكون تمثلان مصدر الكرامة المتأصلة في الإنسان، غير أن الفكر الغربي لا يعطي أهمية وعناية لهذا الأمر، وبالتالي إن الشعار الغربي فيما يخص صون الحرية الحقيقية

[١٥٢]- أنظر: كتاب آزادى هاى معنوي، مرتضى مطهري.

والزعم بحماية الكرامة الإنسانية شعار فارغ ومن المؤكد أن الحرية الحقيقية لا يمكن توفيرها من خلال الفكر الغربي.

٩ – العقلانية: الفكر الليبرالي يرى أن أساس حرية الإنسان، هو الحكمة والعقل، وأن الحكمة هي في الواقع الضامن الأساسي للحرية، بناء على ذلك، فإن نفي الحرية يساوي نفي حكمة الإنسان وعقله والنظر فيها.

إن دفاع المدرسة الليبرالية عن الحرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيمان بالعقل والعقلانية، كما أن العقلانية التي جاء بها عصر التنوير تركت تأثيراً كبيراً بطرق مختلفة على الليبرالية[١٥٣].

وبناء على هذه الأفكار، إن نفي الحرية لا تكون إلا بمعنى نفي الحكمة الإنسانية وبما أن الشرف والكرامة الإنسانية يتوقفان على حكمته، لذا على أساس الأفكار الليبرالية فإن الإنسان في حاله حرمانه من الحرية، لا يجدر به أن يعيش أصلاً.

١٠– تعددية القيم: بما أن الميول والرغبات المادية للإنسان تمثل المعيار الأساسي في وجهة النظر الغربية، فلا يمكن

---

[١٥٣]- أنظر: بصيرنيا، غلامرضا، نسبت دموكراسى و مكتب هاى سياسى، صفحه ٧٤.

إعتبار طريق يقوده إلى السعادة والكمال، لأن الشهوات والرغبات الفردية مختلفة بين أبناء البشر وإذا كان هدفنا توفير رغبات الإنسان فمن الضروري إذاً أن نعتبر لكل شخص معياراً وسعادة يخصانه دون غيره، وبالتالي فسوف لا يكون معنى لإنضمام المجتمع إلى نفس المبادئ والقيم الأخلاقية مقبولة من قبل الجميع وتكون هي المعيار لسلوكهم وتصرفاتهم وتقود المجتمع إلى الصلاح والسعادة.

وكما يقول بنثام المفكر أن: «خير وسعادة الفرد هو ما ترغب به نفسه ولا يوجد هناك سعادة مشتركة لأفراد البشر»[١٥٤]، أو كما يرى هيوم أن العقل البشري هو عبد للشهوته وأنه لا مكانة للعقل في هداية البشر إلى مصلحتهم وسعادتهم[١٥٥].

[١٥٤]- أنظر: كتاب مقدمه اى بر اصول اخلاقيات و قانونگزارى.
[١٥٥]- أنظر: كتاب جستارى در باب اصول اخلاق، ترجمه مجيد داوودى.

الحرية من المنظور الإسلامي

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية الشخصية حق طبيعي لجميع البشر وأن السعي لصون وحماية هذا الحق البشري الهام والتصدي لإنتهاكه وتضييعه واجب شرعي على الجميع.

في الواقع، يجب أن نعتبر الدين الإسلامي أكبر وأهم رائد لحرية الإنسان، لأنه لا يهتم بالحرية أي دين بقدر ما يهتم ويشجع الإسلام هذا الحق الطبيعي والثابت للبشر.

وفي نظر الرؤية الإسلامية أن الإنسان لديه إرادة وإختيار وحرية، ولكن الله جل وعلا هو الذي أعطى الإنسان هذه الحرية وكما قال بعض المفكرين أن الإنسان محكوم عليه بالحرية[١٥٦].

إن الإسلام يقرر أعلى درجات الحرية والإختيار للإنسان ويؤكد بشكل كبير على أن يكون حراً ويعيش حراً.

وفي النظرة العالمية للإسلام إذا كان الإنسان محكوماً بالجبر الإلهي لن يكون هذا إلا بمعنى أنه محكوم بالتمتع بالإختيار والحرية، وبالتالي أن التقدير الإلهي أو المشيئة

---

[١٥٦]- دكتر بهشتى، شناخت إسلام، ص ١٦٨.

الإلهية للإنسان هي أن الإنسان عليه أن يختار ويقرر في حياته بحرية ووعي، إذاً التقدير الإلهي يقتضي حرية الإنسان وإرادته وإختياره وليس أن يكون محكوماً عليه بالجبر[١٥٧].

يعلن القرآن الكريم أن الإنسان يحمل الأمانة الالهية التي تم عرضها على السموات والأرض فأبت حملها:

«إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسان إِنَّهُ كانَ ظَلُومًا جَهُولًا»[١٥٨]

وقد غرس الإسلام روح الكرامة الإنسانية وروح الحرية في أبناء البشر كما منح الله عزّ وجل الإنسان من عزته:

«... وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ»[١٥٩].

إن قضية الحرية تعتبر إحدى الركائز الأساسية للنظام الإسلامي وهي مشهودة في جميع القواعد والقوانين الجنائية والمدنية في الشريعة الإسلامية.

---

[١٥٧]- نفس المصدر، ص ١٦٩.
[١٥٨]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٧٢.
[١٥٩]- القرآن الكريم، سورة المنافقون، الآية ٨.

ومن الملاحظ في الأحكام الإسلامية أنه في كل شيء أباحه الله تعالى للبشر منحهم أيضاً الحرية الكاملة في ممارسته.

«قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كذَلِك نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ»[١٦٠].

عندما نراجع الفقه والقانون الإسلامي نجد حقاً أن للحرية دور محوري في الشريعة الإسلامية. وكما جعل الله تعالى في طبيعة الإنسان موهبة الإختيار، يطالبه بجميع ما يختص بشؤونه الشخصية والإجتماعية إستناداً إلى حريته وإختياره، كما أن هذه الحرية تجري في نطاق العملية الإجتماعية أيضاً. ويستند عمل الإنسان على عنصرين رئيسيين هما الوعي والحرية، وإذا كان الشخص ينقصه أي واحد من هذين العنصرين، بحسب الشريعة الإسلامية لا يجوز اعتباره شخصاً مكلفاً، وذلك لأن الأشخاص المحجورين على غرار الأطفال والمجانين حيث أنهم لا يدخلون في عداد المكلفين بسبب عدم تمتعهم بالحد الأدنى الضروري للوعي والحرية.

---

[١٦٠]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٣٢.

بعد فتح مكة، خطب النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) في الناس خطبته التي قال فيها: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، أَوْ فَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ ...» [١٦١]. كما أكد (ص) في خطبة حجة الوداع على كرامة الإنسان والمساواة بين أفراد البشر ورفض التمييز غير المبرر [١٦٢].

النقطة المهمة هي أن الشريعة الإسلامية قد قررت جميع الحريات الفردية والإجتماعية لأبناء البشر من أجل الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع. ومن وجهة النظر الإسلامية، لقد خُلق الإنسان من النفخة الإلهية ويتمتع بكرامة ومنزلة خاصة ولذلك لا يمكن إعتباره كائناً يقع تحت جبر الطبيعة والشخص الذي يكون خاضعاً للطبيعة ومقهوراً بها لا يملك إرادة و لا إختياراً وتقتصر إنسانيته على جسده وأعضاء جسمه.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أنه إذا كان الفكر والإرادة البشرية ينبعان من الخصائص الجبرية للمادة والطبيعة فحينئذ ماذا سيكون معنى إختيار الإنسان وحريته؟ الجواب واضح

---

[١٦١]- أنظر: هادى معرفت، جامعه مدنى، ص ١٠٨.
[١٦٢]- أنظر:

وبالتالي ليس لنا إلا أن نعتبر الإنسان كائناً ذي قوة تفوق الطبيعة فهو غير مقهور لها.

بحسب مفهوم الدين الإسلامي فإن الإنسان يتملك قوتين مختلفتين تنبثق أحداهما من عالم الطبيعة والأخرى من عالم ماوراء الطبيعة، وتملّك قوة من ماوراء الطبيعة يجعله قادراً على السيطرة على طبيعته ونفسه فضلاً عن إجراء تغييرات في الطبيعة المادية وتعزيز السيطرة على الطبيعة والتحكم فيها. لذلك فلا يجب النظر إلى الإنسان من زاوية الفكر المادي وإعتباره كائنا مثل سائر الأشياء في الطبيعة بل هو مخلوق يملك قوة الإرادة والإختيار وتقرير مصير حياته[١٦٣].

إن هدف الحرية في عالم الكون هو الحرية في الإختيار، ولذلك من الضروري أن يكون الإنسان في حياته كائناً مختاراً ومستقلاً في مستوى الإرادة والعمل، دون أن يتعرض لأي فرض أو إجبار يأتي من خارج سلطته وإرادته، كما قال الإمام علي (عليه السلام) في وصيته للإمام الحسن (عليه السلام):

---

[١٦٣]- مرتضى مطهّري، فلسفه أخلاق، ص ١٦٧.

«ولا تَكن عَبدَ غَيرِك وقد جَعَلَك اللهُ حُرًّا»[١٦٤].

مبدأ الإباحة العامّة للثروات الطبيعية والتمتع بملذات الحياة لجميع الناس يشكل واحداً من الأسس المتينة في الشريعة الإسلامية[١٦٥].

قاعدة التسليط التي تُعد من القواعد الفقهية الثابتة في الإسلام تصرح بأن الناس مسلطون على أموالهم وأنه يجب في البيع تراضي الطرفين ولا يجوز تقييد هذا الحق بشكل غير مبرر[١٦٦].

وقاعدة «لا ضرر ولا ضرار» أيضاً من القواعد الفقهية الشهيرة في الإسلام[١٦٧] وتُعتبر ضماناً لمنع الأشخاص من ممارسة حقوقهم وحرمانهم من الحرية في التمتع بممتلكاتهم عندما تسبب ممارسة هذه الحقوق خسائر وأضراراً للآخرين أو للمجتمع.

وقد أكد أئمة الدين الإسلامي بما في ذلك الإمام علي (عليه السلام) على نفي عبودية الآخرين[١٦٨] وتوفير الحرية لجميع

---

[١٦٤]- نهج البلاغة، الرسالة رقم: ٣١، أنظر أيضاً: هادى معرفت، جامعه مدنى، ص ١٠٩.
[١٦٥]- نفس المصدر، ص ٨٥.
[١٦٦]- علّامه مجلسى، بحار الانوار، ج ١ ص ١٥٤.
[١٦٧]- مصطفى محقق داماد، قواعد فقه، بخش مدنى، ص ١٣٣.
[١٦٨]- نهج البلاغة، الرسالة رقم: ٣١.

البشر[١٦٩] كلها تدل على أهمية الحرية في المنظار الإسلامي.

إن العديد من آيات القرآن الكريم التي قررت منع فرض العقيدة على الإنسان، حتى من قبل النبي الأكرم (ص)، وأكدت على حرية إختيار الدين، تمثل نقاط بارزة في مجال حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية[١٧٠].

الآن نستعرض بعض أبرز هذه النقاط في مجال الحرية في الشريعة الإسلامية:

١. قرر الإسلام أن تكون الحرية للناس كافة ودون تمييز وأن النزاعات والخلافات القائمة بين أبناء البشر بما فيها أوجه الإختلاف بين الجنسين، لا تؤثر على تمتعهم بالحريات المدنية، كما أن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في التمتع بالحريات المدنية يجب الحفاظ عليها وإحترامها.

على هذا الأساس، يمكن للمرأة أن تدير وتباشر العقود التجارية القائمة على الشريعة الإسلامية وأن تشتري وتبيع وأن

---

[١٦٩]- كلينى، روضه كافى، ج ٨، ص ٦٩.

[١٧٠]- سورة البقرة، الآية ٢٥٦، سورة يونس، الآية ٩٩، سورة الغاشية، الآية ٢٢، سورة المائدة، الآية ٩٩، سورة الزمر، الآية ١٨ و سورة الإنسان، الآية ٣.

تصبح وكيلة (محامية) للأشخاص أو تختار الوكيل بنفسها، فلا تفضيل وتفوق للرجل على المرأة في ذلك.

الحق في الزواج وإختيار الزوج، يتساوى فيه الرجل والمرأة، حيث نهى الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) الزواج القسري ودون رضا الزوجين وموافقتهما[١٧١]. وبحسب تعاليم الدين الإسلامي، كل الناس سواسية في جميع الحقوق الإنسانية، بما في ذلك التمتع بالحرية، وأنه لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بالتقوى.

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكمْ مِنْ ذَكرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكرَمَكمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»[١٧٢].

٢. إن الإنسان لا يملك نفسه، بل الإنسان ملك الله ووجوده الفقر بعينه كل وجوده وشؤونه ملك الله وهو فقير ومحتاج بعينه، فلا معنى لإستقلال وجود الإنسان عن المالك والخالق حيث أن الله جل وعلا هو العلة الإيجادية لعالم الوجود وهو خالق الإنسان ومالكه[١٧٣].

---

[١٧١]- محمّد غزالی، حقوق بشر، ص ١٨٢ به نقل از سنن ابن ماجه.
[١٧٢]- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣.
[١٧٣]- جامعه ايده آل إسلامی، ص ١٥٥.

٣. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مدرسة تدعي أن الإنسان هو الذي يعطي لنفسه الحرية وإنما جميع المدارس تقول: إن الحرية أعطيت للإنسان، وبما أن الله هو الذي خلق الإنسان، لماذا لا نقول أن الحرية هي هبة إلهية أعطيت للإنسان من الله؟[١٧٤]

٤. في نظر الإسلام يجب أن تكون الحرية بطريقة معقولة وملتزمة والإنسان بالدرجة الأولى مسوؤل تجاه كل كائن ترك أثراً في إيجاده[١٧٥].

والإنسان مسؤول تجاه ربه الذي خلقه وأعطاه بركات وافرة ومسؤول تجاه أبيه وأمه اللذين أنجباه وربياه، فضلاً عن أولئك الذين لديهم دور في تربيته. وبالتالي أن الإنسان قبل كل شيء هو مسؤول أمام الله وليس حراً أمام ربه بل كونه مملوكاً يجعله مكلفاً ومسؤولاً تجاه مالكه وربه وخالقه.

٥. وفقاً للشريعة الإسلامية، الأساس في الإنسان المسؤولية وليست الحرية وإن الحرية بلا مسؤولية لا معنى لها[١٧٦]. وفي

---

[١٧٤]- محمد حسين بهشتى، شناخت إسلام، ص ١٤٨.
[١٧٥]- من الناحيه الكونية بما فيها في الخلق والنمو والتكامل.
[١٧٦]- جامعه ايده آل إسلامى، ص ١٥٧.

منطق القرآن، الإنسان أيضاً مسؤول تجاه حريته وهو مكلف شرعاً بالدفاع عن حريته:

«... وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»[١٧٧].

والإنسان ليس حراً تجاه القواعد والقوانين الإلهية والحاكم الإسلامي، بل يجب أن يلتزم بالقانون وعليه طاعة الحاكم العادل وعدم الخروج عن نطاق القانون وإطاعة الحاكم الإلهي، كما يقول القرآن:

«وَمَا كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا»[١٧٨].

٦. جميع الأديان السماوية، تشجع الإنسان على أن يكون شخصاً حراً كما يطلب من أبناء البشرية إحترام حقوق بعضم البعض. وعلى وجه الخصوص في القانون الإسلامي الذي يعتبر وصول الإنسان إلى كماله الروحي أمراً مستحيلاً في حال غياب إرادة حرة وإختيار حر، كما يذهب إلى أن الإيمان بالمعاد وحياة الآخرة يتطلب حرية الإنسان في عمله وإختيار مصيره. بالتالي أن الإسلام يوكد ويشدد على حرية الإنسان

---

[١٧٧]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٩٣.
[١٧٨]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

من الناحية القانونية، أكثر من أى مدرسة قانونية وسياسية أخرى[١٧٩].

وأخذ الفلاسفة المسلمين هذا المنطق من الفلاسفة اليونانيين لإستخدامه كسلاح حاسم في الدفاع عن العدالة والحقوق الإجتماعية، بما في ذلك حرية الإنسان[١٨٠].

في الحقيقة أن محاولة المعارضة والعرقلة لحق الحياة وكرامة الإنسان وحريته يعتبر في نظر الدين الإسلامي ضد إرادة الله جل وعلا وحكمته البالغة ومشيئته النافذة.

٧. من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية ليست مطلقة بأي حال من الأحوال، بل إنها تقيد في إطار قرره الله للبشر وأن إرادة الله وحدها هي التي تكون مطلقة ولا تحد بحد أو تقيد بقيد[١٨١].

يجب ألا تُستغل حرية الإنسان، لأن نتيجة ذلك هو في الواقع تضييع هذا الحق الهام البشري، لذلك أن ممارسة حق الحرية لا يجب أن يكون بطريقة تتسبب في تعطيل حق الأفراد الآخرين في الحياة والكرامة الإنسانية والحرية المعقولة، أو

---

[١٧٩]- جامعه إيده آل إسلامي، ص ١٦٣.
[١٨٠]- احسان نراقى، آزادى، حق وعدالت، ص ١٣٩.
[١٨١]- جامعه ايده آل إسلامى، ص ١٥٤.

تعارض الحياة المعقولة لأبناء البشر أو تضر بمصالح المجتمع.

٨. ومن المهم أن نلاحظ أن ممارسة الحرية من قبل الإنسان يجب أن يكون وفقاً للعدالة. وطالما أن الحرية والديمقراطية لاتترافقان مع المطالبة بالحق والعدالة، كل شيء سيكون ألعوبة.

٩. وفقاً للإسلام، عبودية الإنسان لغير الله مرفوضة وممنوعة[١٨٢].

وحينما أشرقت شمس الإسلام وسطع نوره على وجه الأرض، بدأت معه المعركة ضد العبودية والرق، كما أمر الله تعالى نبيه الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) إبلاغ أهل الكتاب بما جاء في الآية الشريفة:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»[١٨٣] .

---

[١٨٢]- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣١.
[١٨٣]- القرآن الكريم، سورة آل عمران ، الآية ٦٤.

والإسلام يؤكد على رفع طوق العبودية لغير الله تعالى عن الإنسان:

«وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كانَتْ عَلَيْهِمْ ...»[١٨٤].

وكان الرسل والأنبياء الإلهيين يشجعون الناس إلى رفض الإضطهاد والحرمان من الحرية الإنسانية وكانوا يقودون الناس المظلومين والذين يعيشون تحت الظلم والإضطهاد والجور إلى الهجرة وتغيير الوطن:

«إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا».[١٨٥]

[١٨٤]- القرآن الكريم، سورة الأعراف ، الآية ١٥٧.
[١٨٥]- القرآن الكريم، سورة النساء ، الآية ٩٧.

الفروق الجوهرية بين الإسلام والغرب حول مسألة الحرية

مما لا شك فيه أنه ثمة تركيز على ضرورة الحرية في كلا النظامين القانونيين في الإسلام والغرب، إلا أنهما يختلفان إختلافاً عميقاً وجوهرياً في مجالات مختلفة بما فيها مفهوم الحرية وضرورتها ونطاقها ومكانتها، حيث نرى فروق جوهرية وخلافات عميقة بين الرؤية الإسلامية والمنظور الغربي (النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي)، نتطرق هنا إلى بعض القضايا الهامة في هذا المجال:

١- الموقف من الإنسان وأبعاده الوجودية: أحد أهم الإختلافات بين الإسلام والغرب، يكمن في مواقفهما المتباينة من مخلوق يسمى «الإنسان» بالإضافة إلى أبعاده الوجودية ومصيره في الحياة.

وفقاً لرؤية الإسلام، إن الإنسان كائن قيم يتمتع بالذكاء والوعي والإرادة والإختيار وهو أشرف المخلوقات الإلهية[١٨٦]،

[١٨٦]- القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية ١٤.

وخليفة الله على الأرض[١٨٧]، ومسجود الملائكة بأمر من الله[١٨٨] ، يملك الكرامة والشرف[١٨٩].

ينظر الإسلام إلى الإنسان بوصفه مخلوقاً ذات أبعاد ودرجات وجودية مختلفة، بما في ذلك تمتعه بالبعد المادي (الظاهري) والبعد الروحي (الباطني). وإن إهمال كون الإنسان موجوداً متعدّد الأبعاد، وتجاهل الأولويات في أبعاده الوجودية، يؤديان إلى الإنحراف في التعرف على هذا المخلوق الذي أختاره الله خليفة له في الأرض.

التحدي الذي يواجه الليبرالية الغربية اليوم يكمن في عدم الإهتمام بالبعد الروحي للإنسان، والتركيز المتطرف على الجانب المادي من وجوده والعمل الجاد وبلاهوادة نحو توفير رغباته المادية والدنيوية بما في ذلك الحرية غير المحدودة وغير المعقولة للإنسان، وهذا التوجه الخاطئ يُعد مصدر جميع أنواع الفساد والإنحطاط في المجال الأخلاقي والعقائدي لأفراد البشر في المجتمعات الغربية.

---

[١٨٧]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.
[١٨٨]- القرآن الكريم، سورة البقرة، ٣٤.

[١٨٩]– القرآن الكريم، سورة الإسراء، ١٧.

٢. كرامة ومكانة الإنسان: من الإختلافات الهامة والأساسية بين اركان النُظم القانونية في مدرسة الإسلام والغرب، هو تحديد مكانة ورفعة الإنسان.

أما في الشريعة الإسلامية، فإن الله بإعتباره خالق كل المخلوقات، بما في ذلك الإنسان، يمثل محور الكون والخلقة، كما أن الإنسان بصفته أشرف المخلوقات، قد إكتسب منزلة الخلافة الإلهية في الارض[١٩٠]. ولكن الفكر الليبرالي الغربي يقوم على المحورية الإنسانية وطرح مبدأ «الإنسانية» (أو أصالة الإنسان).

وينتقد الإسلام المدرسة الإنسانية بقوله أنه كيف يمكن للإنسان الذي هو مخلوق أن يصبح محور الكون دون خالقه وأن نعتبر له الأصالة؟! وهل ستكون لمثل هذا التفكير نتيجة للإنسان إلا العلمانية و الطبيعية والحرية المطلقة وغير المشروطة التي تؤدي إلى إنحطاطه عن المرتبة الإنسانية؟ ويقول التاريخ أن الكثير من الناس قد تم قمعهم في المجتمع بإسم «النزعة الإنسانية»[١٩١].

---

[١٩٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.
[١٩١]- احمدى، بابك، معمارى مدرنيته، صفحه ١١١.

٣. الهدف من خلقة الإنسان: حسب رؤية الشريعة الإسلامية، إن الإنسان جاء إلى الأرض وبدأ حياته في هذه الدنيا لتسير نحو كماله الإنساني والفطري وأن الهدف النهائي من حياته يكمن في وصوله إلى السمو والكمال الإنسانيين، فضلاً عن إهتمامه بمصدر الكون والتقرب إلى الله تعالى[١٩٢].

ويعتبر القرآن الكريم الهدف من خلق جميع المخلوقات بما فيها الإنسان عبودية الله الواحد الصمد:

«وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»[١٩٣].

ولا شك أن عبادة الإنسان لله تعالى تمثل مقدمة للوصول إلى مقام القرب الإلهي والكمال البشري الروحي، كما أن جميع جهود الأنبياء تنحصر في السعي وراء وصول الإنسان إلى السمو والكمال.

ويقدم كل من الإسلام والليبرالية الغربية، سعادة الإنسان كغاية ونهاية لخلقته مع فارق أساسي بينهما هو أن الشريعة الإسلامية تعتبر الحرية شرطاً لازماً فقط لتحقيق السعادة

---

[١٩٢]- مصباح يزدى، اسلام، سياست و حكومت، ج ٤، ص ٢١.
[١٩٣]- القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية ٥٦.

للإنسان ونجاحه، ولا مكان في الثقافة الإسلامية للإعتقاد بأن سعادة الإنسان سيتم تحقيقها بمجرد تمتعه بالحرية.

وعلى عكس ذلك، فإن وجهة نظر الليبرالية، تجعل الحرية تمثل القيمة الأكثر أهمية بالنسبة للإنسان، كما تعتبر هذه المدرسة الفكرية أن الحرية هي شرط كاف لسعادة الإنسان، وتبعاً لذلك، عندما يكتسب البشر حرية واسعة النطاق سوف يجد نفسه مستغنياً عن القيم والآليات الأخرى مثل الأخلاق والقيم العقائدية، وهذا الفكر يمكن أن نعتبره أعظم خيانة للبشر حيث يُبعد الإنسان عن القيم الروحية.

٤ – أصالة الرغبات أو العقل البشري: إن الإسلام الذي جعل الكمال الروحي للإنسان هدفاً له، يهتم بمصالح الإنسان الحقيقية أكثر مما يهتم برغابته كما أنه يعطي الأصالة للعقل والعدالة وليس للميول الإنسانية.

والفارق بين وجهة نظر الإسلام والليبرالية هو أن الأخيرة تعتبر الرضا والإرادة في أمر معين لدى جميع الناس في المجتمع معياراً لحقوق الإنسان ولو كان ذلك منافياً لمصالحه الواقعية.

ومن نتائج الفكر الليبرالي هي أنه عندما يصبح الإستهتار الجنسي والأخلاقي محل رغبة الأغلبية من أفراد المجتمع،

ينبغي الإنصياع له، مثل إنتشار المثلية والإعتراف بها قانونياً في العديد من الدول الغربية، وهذا الفكر نفسه الذي ساد لسوء الحظ حتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أدى إلى سيادة المناخ اللا أخلاقي في الدول التي لا تحترم المعايير الأخلاقية والأصول العقائدية.

٥- معيار القيمة والكرامة البشرية: المعايير التي قررتها المدرسة الإسلامية السامية لقيمة الإنسان وأهميته هي؛ التوحيد[١٩٤]، والعمل الصالح[١٩٥]، والبرّ والتقوى[١٩٦].

ويقدم القرآن الكريم التقوى معياراً للكرامة والشرف والعظمة في الإنسان مع رفضه دور المعايير والفروق الظاهرية مثل لون البشرة والعنصر واللغة والنَسَب في تحديد التفوق، بل جعل الفضيلة للإنسانية والكرامة والرفعة هي الأساس بين أبناء البشر، بقوله:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ... »[١٩٧].

---

[١٩٤]- القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ١٠.
[١٩٥]- سورة طه، الآية ١١٢.
[١٩٦]- سورة الحجرات، الآية ١٣.
[١٩٧]- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣.

وتجدر الإشارة إلى أن إمتيازات غير عادية وعرضية، مثل الحرية المطلقة من دون قيود و شروط، على الرغم من أنها جذابة وخداعة، لكنها تجعل الإنسان ينحرف عن مسيره إلى التطور والسمو، كما تُعتبر مخالفاً لكرامته وشرفه. وعلى هذا فإن مثل هذه الإمتيازات لا تنفع أفراد البشر بل تقودهم إلى ميول غير صحيحة وتؤدي إلى ضعفهم وسقوطهم.

أما في الفكر العلماني الغربي، الذي يدعي وينادي بتمتع الإنسان بأقصى حد من الحرية، نرى فيه تجاهل كرامة الإنسان وعزة نفسه، على سبيل المثال فيما يخص حرية الكتابة والتعبير وفي حال إفتراض الحرية المطلقة وغير مقيدة للإنسان سيكون معنى ذلك أنه سيتاح للإنسان أن يستخدم هذا الحق وهذه الذريعة ويستغل قلمه أو خطابه ضد المعتقدات والمقدسات الدينية المقبوله لدى الآخرين أو المجتمع ككل، أو يقوم بالتطاول على المعتقدات التي يتمسك بها الأخرون من الذين يعتنقون أيديولوجيات وأفكار أخرى تختلف عن تلك التي يعتقدها المجتمع، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الأنظمة المنادية بالحرية المطلقة وغير المحدودة.

٦- الدور الذي تلعبه عبودية الإنسان لله تعالى في حياته:
أحد أسس الخلاف بين الثقافة الليبرالية في الغرب والأنظمة

القائمة على الديانات السماوية هو أنه في هذه الديانات، بما فيها الإسلام، أعلى قيمة للإنسان تكمن في عبوديته لله عزّ وجل وإتباع أمره ومشيئته، ولكن الثقافة العلمانية تذهب إلى أن أعلى القيم الإنسانية هي التمتع بالحرية المطلقة إلى الحد الأقصى[١٩٨].

القاعدة الأساسية في جميع الأديان الإلهية كما يصرح بها القرآن الكريم هي عبودية مخلصة لله الواحد الاحد:

« وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ...» [١٩٩] .

الغرض النهائي والأساسي في الكفاح والتصدي للكفار والمشركين والظالمين والمفسدين من قبل المؤمنين هو إزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة الحرية الإنسانية، وتحرير العباد المظلومين والمضطهدين الذين هم تحت سيطرة الاستبداد والقمع والفساد والتآمر في مختلف المجتمعات[٢٠٠]، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الإيمان بالفكر الديني التوحيدي فضلاً عن طاعة الخالق الواحد الموحد.

---

[١٩٨]- مصباح يزدى، إسلام، سياست و حكومت، ج ٢ ص ١٣٧.
[١٩٩]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٣٦.
[٢٠٠]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

ومن الواضح أن أولئك الذين ينتمون إلى الفكر الإنساني والإنسانية، لا يمكنهم أبداً تحمل قضية عبودية الله ولذلك يقومون بشكل عملي بمواجهة ومكافحة الأفكار التوحيدية الدينية وذلك باسم «الإنسان» وحماية مكانته وحقوقه.

٧- تشخيص الإحتياجات الإنسانية الحقيقية: من وجوه الإفتراق والتمييز بين النظام الإسلامي والتفكير الليبرالي الغربي هو أن الفكر الليبرالي يقتصر إهتمامه على الاحتياجات المادية والدنيوية للإنسان كما يحاول تحقيق إحتياجات البشر المادية وتوفير أكثر مستوى من الرفاهية من خلال تمتع الفرد بالحرية القصوى.

ولكن من وجهة نظر النظام القانوني الإسلامي يجب الأخذ بعين الإعتبار ضرورة توفير جميع جوانب إحتياجات الإنسان المادية والروحية التي تتوافق مع مصالحه الحقيقية، كما يعتبر الإسلام توفير الإحتياجات الدنيوية والرفاهية المادية للإنسان كمدخل ووسيلة لتحقيق الهدف النهائي من خلقه والذي يتمثل في التكامل والتقرب إلى الله عزّ وجلّ.

والنتيجة الأكثر أهمية لهذا الإختلاف في وجهات النظر بين الإسلام والغرب هو أن الرؤية الإسلامية لحرية الإنسان هي التمتع بالمظاهر المادية والنعم الدنيوية التي تنحصر في

حد لا يحول دون وصوله إلى التكامل والسمو البشري ولا يدفع الإنسانية إلى هاوية الحيوانية. كما يحظر القرآن الكريم أي شكل من أشكال الإفراط في التمتع بالنعم والرفاه المادي حيث يقول:

« ... كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ »[٢٠١].

على عكس ذلك، يشكل التمتع بأقصى قدر من النعم الدنيوية واللذائذ المادية، أساس الحضارة الحديثة، وعلى هذا الأساس يكون الإنسان كائناً حراً متحرراً من أي قيود عقائدية أو مبادئ أخلاقية ويقوم بما يشاء شريطة عدم تعارضه للقوانين الموضوعة[٢٠٢].

٨- الإهتمام بمصالح الإنسان: ترى المدرسة الإسلامية مصلحة الإنسان في التطور الأخلاقي والتوجيه نحو التكامل الروحي، لذا فإن الدعوة إلى الحرية المطلقة وغير المحدودة والتي يمكن أن تحول الناس عن مسير الأخلاق وتكاملهم الروحي، يعتبرها الإسلام غير مبررة. بينما النظام الغربي لحقوق الإنسان يضع تلبية رغبات أفراد البشر الهدف الرئيسي للإنسان، وكما يلاحظ في نص الإعلان العالمي لحقوق

٢٠١- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٣١.
٢٠٢- علامه طباطبائی، بررسی های إسلامی، ص ٥٠.

الإنسان بأن هذا الهدف يتفوق على أي حق أو هدف آخر وهو أفضل من كل شيء[٢٠٣].

على سبيل المثال، في قضية حرية الفكر فإن الشريعة الإسلامية على الرغم من رفضها لإكراه الإنسان لقبول دين معين[٢٠٤] ولكن من خلال بيان الطريق الصحيح لحركة الإنسان، يتبين له طريق الهدى والضلال[٢٠٥] بالإضافة إلى ما جاء في مصلحة الإنسان وكل ما يأتي في صالح تطوره وتكامله الروحي، كما يحذر الإنسان مما يسبب له الضلال والإنحراف[٢٠٦].

إن ثمرة الفكر الليبرالي الغربي هي أن يتمتع البشر بحرية الفكر والمعتقد بشكل مطلق وغير المحدود حتى ولو كان ذلك ضاراً أو عديم الفائدة بالنسبة لفكره وهذا ما يمثل نقض الغرض والوقوع فى الدور الباطل الذي يواجهه الإنسان غير المؤمن.

٩- حاكمية الله وسيادة الإنسان: تحاول المدرسة الليبرالية تقديم الإعتقاد بالحاكمية الإلهية كعامل للحد من سيادة

---

[٢٠٣]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩.
[٢٠٤]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
[٢٠٥]- القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٣.
[٢٠٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

الإنسان وإعطاء طابع الأصالة لإرادة أبناء البشر من خلال التركيز على حريتهم وحقهم في ممارسة سيادتهم.

ولكن نظرية «الحاكمية (السيادة) الإلهية» المتعالية لا ترفض سيادة الإنسان بل تعتبر أن الله تعالى الذي هو الحاكم المطلق في العالم[٢٠٧] أختار الإنسان خليفة له على الأرض ومنحه مقام «خليفة الله»[٢٠٨]. وسمح له ليس فقط ليكون سيد نفسه ومصيره وليبادر بإقامة حكم سياسي في إطار الحاكمية الإلهية، وإنما يصرح بأن أي تغيير في مصير الإنسان يخضع لإرادته دون غيره وطالما لا يريد البشر ذلك فإن الله تعالى سوف لا يخلق تغييراً في مصيرهم[٢٠٩].

لا شك إن تقليص المعرفة والسيادة الإلهية وتحديدها نابع عن الفهم والإدراك الناقص للمفاهيم الدينية والأفكار الفلسفية الخاطئة وإنما أصول هذه النظرية سامية، لأنه حينما تنشأ الحاكمية من قوة فوق إرادة ومشيئة الإنسان وتكون مرتبطة بخالق كل الوجود فإنه من المؤكد سوف تحظى بقيمة وأهمية أكبر، ونتيجة لهذه السيادة سوف لن يكون هناك طغيان وهيمنة المستبدين على الشعب، لأن البشر في ظل الحاكمية

٢٠٧- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٤٠.
٢٠٨- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.
٢٠٩- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١١.

الإلهية سيقومون بممارسة سيادتهم وتحديد مصيرهم وإن السيادة الإلهية ليس فقط لا تتعارض مع سيادة الإنسان وإنما تمنحها الشرعية والقوة أيضاً.

على العكس من ذلك، عندما تستند سيادة الإنسان على الإرادة البشرية فقط وتنبع من مبدأ الحرية المطلقة للفرد، سيؤدي ذلك إلى الإستبداد وهيمنة الظالمين والمستبدين بسبب تجاوز أصحاب وسائل السلطة الحدود والإفراط والتفريط في ممارساتهم وسلوكهم وسلب إمكانية تمتع الآخرين بحرياتهم وحقوقهم الإنسانية المسموح بها أي المشروعة.

١٠- مكانة الدين في حياة الإنسان: الفرق المهم بين الثقافة الإسلامية والنظام الليبرالي في الغرب يكمن في قضية الدين. ويدعو الإسلام الإنسان الى إعتناق الدين الحنيف النقي الذي ينسجم مع طبيعته الإلهية كما يحذره من الشرك وعبادة الغير التي تتعارض مع مصالحه الحقيقة ومصيره الإنساني[٢١٠].

أما المدرسة الليبرالية ومن خلال ترويج الفصل بين الدين والسياسة، ترفض إشراك الدين في شؤون الحياة المادية وبغض النظر عن مسألة حقانية الأديان، يرون أن الدين

---

[٢١٠]- القرآن الكريم، سورة الروم، الآيات ٣٠ و ٤٣، وسورة يونس، الآية ١٠.

يقتصر على الشؤون الأخروية لحياة الإنسان ويدعو بهذه الطريقة البشر إلى العلمانية.

إن الليبرالية الغربية تقسم حياة الإنسان إلى قسمين منفصلين: وتربط الجزء المعني بالآخرة أو المسائل الروحية، بالدين ولكن الجزء الآخر الذي يتعلق بالقضايا السياسية والإجتماعية فتعتبرها أموراً غير مرتبطة بالدين. في حين أن مثل هذا الإستدلال على الرغم من مظهره الجذاب ليس سوى مغالطة، لأنه من وجهة نظر الإنسان الذي يؤمن بالآخرة فإن جميع تصرفاته وأعماله في هذه الدنيا يمكن أن تأخذ بطريقة ما شكلاً وطابعاً أخروياً وتنعكس نتيجتها بما في ذلك الأرباح والخسائر المترتبة عليها في حياة الآخرة للإنسان، وبالتالي فإن الفصل بين هذين المجالين من حياة الإنسان يعد أمراً غير منطقي وغير معقول في الإساس.

في رؤية الإسلام، العالم هو ساحة العمل، والآخرة موقف لمحاسبة الأعمال التي قام بها الإنسان خلال حياته في الدنيا[٢١١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المهمة الرئيسية للديانات السماوية تكمن في إنقاذ الإنسان وتحرير أبناء البشر من سلاسل الظلم

---

[٢١١]- امام محمد غزالى، احياء علوم الدين ، ج ٤، ص ٣١.

والجور[٢١٢]، ورفع قيد الإستضعاف عن البشر[٢١٣]، و تكريم الإنسان[٢١٤]، وهداية الإنسان بالموعظة والإرشاد من خلال الإستفادة من المنطق والتذكير، ولفت إنتباه الإنسان إلى ضرورة وأهمية التفكير والتدبر[٢١٥]، فكيف يمكن أن نفترض أن الدين لا يلعب دوراً إلا فيما يتعلق بحياة الإنسان الأخروية وأن ليس له أي دور في حياته الدنيوية؟

١١- أهمية الأخلاق: مسألة إحترام الأصول الأخلاقية تحظى بأهمية خاصة في تحديد نطاق الحريات وتعتبر نقطة التمايز والإفتراق بين النظامين القانونيين للإسلام والليبرالية. ومن الرؤية الإسلامية لا يكون للإنسان قيمة إنسانية حقيقة دون تمتعه بالأخلاق والسمو الفكري والروحي.

الإسلام بنى تعاليمه قبل كل شيء على التوحيد ثم على الأخلاق والملكات الحميدة، كما وضع لجميع شؤون الإنسان الفردية والإجتماعية دون إستثناء أوامر وتعليمات معينة وقرر لكل منها حدود، وبالتالي فإن الحرية بالمعنى الذي تدعيه الحضارة الحديثة لا وجود لها في التعاليم الإسلامية، إنما هناك حدوداً أخرى وضعها الإسلام لحرية الإنسان تمنحه

٢١٢- القرآن الكريم، سورة الأعراف ، الآية ١٥٧.
٢١٣- القرآن الكريم، سورة القصص، الآيات ٤ و٥.
٢١٤- القرآن الكريم، سورة الأسراء ، الآية ٧٠.
٢١٥- القرآن الكريم، سورة الزمر ، الآية ١٨.

شكلاً آخر من الحرية والتي تفتح أمامه عوالم واسعة تكمن في الحرية والتحرر من عبودية غير الله.

وهذا النوع من الحرية، رغم أنه يمكن تلخيصها في عبارة صغيرة ولكن من خلال العناية والتأمل فيها نجد أن لها معنى وسيعاً جداً حيث أن هذا النوع من الحرية يفك الكثير من القيود الموجودة حالياً في العالم المتحضر التي تقيد الإنسان، كما يحرر الشعوب من أغلال أي نوع من الاستعمار والإستعباد وتبعية الأمم الأخرى، ويحرر أيضاً الطبقات الإجتماعية من قيد رق وعبودية الآخرين. وبالتالي يذهب إلى تمتع جميع الأفراد والمجتمعات القوية منها والضعيفة ومختلف الأعراق بالحرية بشكل مساوٍ وهذا هو أعظم الحريات التي منحتها الشريعة الإسلامية للإنسان[٢١٦].

ويخطاب القرآن الكريم أتباع الديانات الإبراهيمية بهذا القول:

[٢١٦]- علامه طباطبايي، بررسى هاى إسلامى، ص ٥١.

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ...» [٢١٧].

في بداية الألفية الثالثة التي وصل الجهل والشك لدى الكثير من الناس ذروتهما نشاهد أن الحرية تقف على قمة تفكير الإنسان الغربي ولأنه لا يرى وجهة معينة أو نوراً في مسير حياته المادية ليخطو خطواته وفقاً لذلك حتى يطالب بالحرية المطلقة وغير المحدودة.

إن الإنسان الغربي التابع للمدرسة الليبرالية الذي لا يعتبر الأخلاق أساساً للحرية بل عاملاً للحد من حريته لا مفر له من أن يوقع نفسه في طريق الإباحية وهذا هو خياره الوحيد.

١٢- الإهتمام بروح الإنسانية والعادات الحميدة: كما ذكرنا سابقاً أن موقف الديانات السماوية لا سيما الإسلام من الإنسان يتمتع بالشمولة والواقعية، بالإضافة إلى إهتمامها بالحاجات المادية للإنسان ورغباته، كما تولي الأهمية أيضاً إلى روح الإنسانية والبعد الروحي له، ولكن من وجهة نظر الليبرالية إن الأصالة والأولوية تعود إلى رغبات الإنسان

---

[٢١٧]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٦٤ (درمتن اصلى ، صفحه ٦٥ آمده است كه اشتباه است)..

المادية ويجب السعي وراء التجاوب مع المطالب والرغبات المادية للإنسان إلى الحد الأقصى، فضلاً عن توفير الظروف الملائمة تمكن الإنسان للوصول إلى ما يريد وينوي وإزالة العقبات للوصول إلى ما يرغب فيه وبقدر ما يمكن.

لا شك أن نتيجة موقف الليبرالية من الحرية هي تقليل شأن الإنسان إلى المستوى الحيواني ومنعه من تحقيق التكامل والسمو الروحيين الذين قررهما الله له. وعلى العكس من ذلك، فإن نتيجة الموقف الديني من الحرية هي تطوير الملكات الحميدة والحفاظ على روح الإنسانية وإبعاد الإنسان على قدر الإمكان من المستوى الحيواني والتوجهات المادية العابرة.

إن الإلتزام والإيمان بالدين والأخلاق والقيم الإنسانية السامية على الرغم من أنها تضع حدوداً على حرية الإنسان ولكن نتيجتها ستكون تقليص المخالفات والجرائم والخيانات. على العكس من ذلك فإن عدم إحترام القواعد الدينية والأخلاقية والإبتعاد عن الخصال الحميدة والعادات الفاضلة سيسببان إزدياد الجريمة والخيانة في المجتمع حيث أن الفساد الكامن والمحتمل من شأنه خلق التعارض بين حقوق أبناء البشر وإرتكاب الجرائم والتعدي على الآخرين بحيث أن

الشخص الفاسد لا يمكن أبداً أن يعترف بحق الآخرين في الحياة والكرامة والحرية.

١٣- قيود الحرية: إن أهم قيد تقرره المدرسة الليبرالية الغربية على حرية الإنسان يكمن في عدم التزاحم مع حقوق الآخرين. ونتيجة العقيدة الليبرالية هي: «فقط لا تُخل بحقوق الآخرين، ثم إفعل ما تريد» وهذا هو الإنحراف الكبير الذي تواجهه الأنظمة الغربية، لأن رغبات الإنسان ومطالبه في كثير من الأحيان لا تنطبق مع المعايير العقلية والحقائق الإجتماعية ولا تتحركان في إتجاه واحد، وأن الحرية الواسعة وغير المحدودة التي تميل إليها المدرسة الليبرالية تحتوي في ذاتها على العنف ولها علاقة متأصلة مع مبدأ الفردية وترغب في التحرر من القيود الإجتماعية إلى أكثر حد ممكن لكسب المزيد من الأرباح[٢١٨].

على سبيل المثال، إذا كانت حرية التعبير غير محدودة سيستغلها البعض ويقوم بالتعدي على الآخرين وإنتهاك حقوقهم أو التشهير بهم أو الإهانة في حق غيرهم من أبناء البشر وذلك بإسم الحق في حرية التعبير، أمر يقود المجتمع إلى عديد من الإختلافات والمواجهات.

---

[٢١٨]- إحسان نراقي، آزادي، حق و عدالت، ص ١١٤.

من وجهة نظر الإسلام، ليس التعدي على حقوق وحريات الآخرين يعيق ممارسة الشخص لحرياته فحسب وإنما يعتبر التمتع بهذا الحق أمراً محظوراً وغير مسموح به في حال كون ممارساته تعدياً على مصلحة من مصالح المجتمع، وأن عوامل الحد من الحرية لا تقتصر على إطار المصالح المادية للآخرين فقط وإنما بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أي شكل من تزاحم مع الشؤون الروحية والأخروية للأشخاص الآخرين والمجتمع (مثل إنتهاك قدسية المقدسات والعقائد الدينية للمجتمع أو الأخلاق الحميدة) يُعد أيضاً من العقبات التي تحول دون ممارسة الحرية. وفقاً لذلك لا يحق للأشخاص ترويج الكفر والشرك في المجتمع وتضليل الأشخاص تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير.

١٤- التطرف في مجال توسيع نطاق الحرية: من الجدير بالإشارة عبارة فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨ م) الفيلسوف والكاتب الفرنسي حيث يقول في هذا الخصوص: «أؤمن بالحرية إلى درجة أنا مستعد أن تعبر أنت عن رأيك بحرية وأنني رغم معارضتي لكلامك أفقد حياتي في هذا الطريق وأضحي بنفسي»[٢١٩].

[٢١٩]- جعفرى، محمّد تقى، تحقيق در دو نظام حقوق جهانى بشر، صفحه ٤٠١.

إن أمثال هذه التوجهات المتطرفة نتاج تفكير خاطئ حول دور الحرية في حياة الإنسان، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أنه وفقاً لأي معيار عقلاني يمكن القبول بإن يكون كلام شخص يؤدي إلى الإضرار بحقوق السائرين من أبناء المجتمع، ولكن كما قال فولتير: يكون الإنسان على إستعداد للتضحية بالنفس من أجل تعبير هذا الشخص عن رأيه هذا؟! فأين هي قيمة نفس وحياة الإنسان؟!

وهل يمكن توسيع نطاق حرية التعبير إلى درجة تطيح بقيمة حياة الإنسان أو تؤدي إلى إسقاط أو تشويه الفكر الإنساني أو التزاحم مع غيرها من الأنشطة الروحية والفكرية للإنسان؟

في مراجعة القوانين والتعاليم الإسلامية نجد أن الدين الإسلامي يتبع طريق الإعتدال والعقلانية في مجال التمتع بالنعم الإلهية والفوائد الدنيوية الأخرى ويحذر الإنسان من أي شكل من أشكال الإفراط والتفريط في هذا المجال، كما يقول القرآن الكريم:

«هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...» [٢٢٠].

[٢٢٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٩.

١٥- مفهوم القانون: من الفروق الأساسية بين مدرستي الإسلام والليبرالية حول قضية الحرية هو الإختلاف في تعريف مفهوم القانون الصحيح والصالح، حيث أن المدرسة الليبرالية تعتبر القانون الصحيح قانوناً ينسجم مع الرغبات والأهواء النفسية والمادية لأفراد البشر وأن يلبي مطالبهم. وبالتالي قيمة القانون لدى الرؤية الليبرالية تعود فقط إلى المصالح والرغبات المادية للإنسان.

أما القانون الصحيح والصالح عند المدرسة الإسلامية التي تولي أهمية بالغة لجميع أبعاد الإنسان الوجودية هو قانون ينسجم مع المصالح الحقيقية والوجودية لأبناء البشر. لذلك فإن المعيار الأساسي في تقييم قيمة القانون في الرؤية الإسلامية يكمن في المصالح المادية والروحية الحقيقية للإنسان، كما أن القانون الذي لا يساعد الإنسان في طريقه إلى التكامل والرقي الإنساني والروحي ويفسح الطريق أمام إنحطاطه وسقوطه لا يعتبره الإسلام قانوناً صحيحاً وصالحاً[٢٢١].

النقطة الأساسية هنا هي أن القانون والقواعد المطلوبة للإنسان في نظر الليبرالية هو قانون يرسي النظام العام في

---

[٢٢١]- جامعه ايده آل إسلامى، ص ١٦٤.

المجتمع ويلبي المطالب ويوفر الحريات الفردية بشكل لا يكون هناك صدام بين حريات أبناء المجتمع، لكن القانون الصحيح والمطلوب في وجهة نظر الإسلام، بالإضافة إلى ما ذكرناه، يوفر أيضاً مصالح البشر الحقيقية وليس فقط الإنسجام مع رغباتهم[٢٢٢].

تعاليم المدرسة الليبرالية تقود الإنسان الغربي إلى مسير يعتبر كل مزية أو فائدة لا يمنعها القانون البشري والحكومة من إكتسابها أو الوصول إليها، حقاً ثابتاً بالنسبة له ويرى نفسه مأذوناً في ممارستها بشكل حر، غير أنه وفي نظر التعاليم الإسلامية فالإنسان المسلم قبل أن يكرس لنفسه مزية أو فائدة يسئل نفسه ما إذا كان هذا من حقه أم لا؟ وهل من الإنصاف أن أتمتع أنا بمثل هذه المزية ولكن البعض الآخر يبقى محروماً منها؟[٢٢٣]

---

[٢٢٢]- مصباح يزدى، إسلام، سياست و حكومت، ج ٣، ص ٢٥.
[٢٢٣]- احسان نراقى، آزادى، حق و عدالت، ص ٨٩.

ضرورة تقييد الحرية

أحد التحديات الأساسية في موضوع تحديد نطاق الحرية للإنسان هو ما إذا كانت الحرية مطلقة أو محدودة أو نسبية. فالمدرسة الليبرالية التي تدعي دعم تمتع البشر بالحرية وإلى أقصى حد ممكن، تروج رفع جميع أنواع الحواجز والقيود من على طريق هذا التمتع وتتظاهر بأنها تدافع عن الحرية

المطلقة والتامة للإنسان لكن النقطة الأساسية هنا ما إذا كان من الممكن من الناحية العقلية والعملية التمتع بالحرية المطلقة وغير المحدودة؟ أو يجب بالضرورة تعريف نطاق معين للحرية؟

الحقيقة هي أن الإدعاء بإمكانية تحقيق الحرية المطلقة إدعاء غامض وليس إلا التلاعب بالألفاظ، ومن الناحية العملية أيضاً يمكن القول وبكل تأكيد أنه لا توجد حرية مطلقة في أي مجتمع من المجتمعات، لأن الحرية غير المحدودة في الأساس ليست قابلة للجمع مع وجود المجتمع، وأن طبيعة المجتمع تتطلب عدم كون الحريات غير محدودة وغير مقيدة. على هذا الأساس، عندما يتعلق الحديث بحرية الإنسان، سيكون الغرض منه الحرية النسبية ومع القيود، لأن التزاحم الذي يحصل في ممارسة حقوق ومصالح أبناء المجتمع يحول دون تمكن الأفراد التمتع بحقوقهم بحرية مطلقة ودون قيود.

لا يجب تجاهل هذه الحقيقة أنه في الغرب وعلى الرغم من تردد الشعار حول سعة نطاق الحرية، لكن في الممارسة العملية إتخذوا خطوات معينة نحو تقييدها وأصبحت الحرية أكثر تقييداً يوماً بعد يوم[٢٢٤].

---

[٢٢٤]- مرتضى مطهرى، كتاب فلسفه تاريخ، ص ٢٢٨.

لقد حاولت الحكومات الغربية دائماً الإيحاء بقضية كاذبة هي أن هناك حرية كاملة في الغرب إلى حد يمكن للناس الإعتراض على حكوماتهم وإنتقادها بحرية كاملة، في حين أنه في واقع الأمر ليس بهذه الصورة وهذا ليس إلا شعاراً وإستعراضاً، وأن ما يحدث في الواقع العملي هو التعامل الشديد، والوحشي في بعض الأحيان، مع الذين يوجهون في الغرب إنتقادات حادة إلى الحكومات وأنظمتهم.

والأهم من ذلك، أنه فيما يخص نطاق حرية الإنسان يوجد هناك علاقة وثيقة جداً بين حريته ومسؤولياته وواجباته في جميع مجالات وجوانب حياته الشخصية والإجتماعية.

يقول جان بول سارتر، الفيلسوف الفرنسي (١٩٠٥-١٩٨٠ م) فيما يخص حرية الإنسان ومسؤوليته: «إن الإنسان محكوم عليه بالحرية، هو محكوم بها لأنه لم يكن خالق نفسه، بهذا التعبير هو حر ومنذ تلك اللحظة التي يلتقي بهذا العالم يكون مسؤولاً عن جميع أعماله»[٢٢٥].

---

[٢٢٥]– شناخت إسلام، صفحه ١٦٥، به نقل از كتاب عصر تجزيه و تحليل، مورتون وايت

.

هناك قيم أخلاقية ودينية وإجتماعية في المجتمعات الإنسانية وهذا لا يمكن إنكاره لكن محاولة الليبرالية لتجاهل دور هذه القيم في تحديد نطاق الحرية ليس إلا إنكاراً للواقع الذي يقر به أي عقل صحيح وأي فطرة سليمة.

صاحب النظرية الإنجليزي جوان روبنسون (١٩٠٣ – ١٩٨٣ م) في معرض تعبيره عن واقع منظومة القيم في المجتمعات يقول: «لكل إنسان آراء مذهبية وأخلاقية وسياسية وأن التظاهر بغيابها والزعم بوجود الموضوعية الخالصة فإنه بالتأكيد إما خداع الذات أو وسيلة لخداع الآخرين[٢٢٦].

وبالإضافة إلى ذلك، إن تمسك الأفراد بالقيم الإنسانية المقبولة في المجتمع له أهمية خاصة، كما يقول جان بول سارتر: إن الكائنات البشرية بما أنها حرة ومختارة وتوجد الغايات الأخلاقية الخاصة بها فإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يطلب منها هو أن تكون مخلصة للمعايير والقيم الخاصة بها[٢٢٧].

بالطبع هنا ملاحظة هي أن القيم في المجتمع تتسم بالطابع النسبي التي تعتمد على عوامل مثل نظام الحكم في ذلك

---

[٢٢٦]- كتاب آزادی و ضرورت ، صفحه ١٤٣.
[٢٢٧]- كتاب شناخت إسلام، صفحه ٦٤.

المجتمع والثقافة والبيئة الإجتماعية لكل فرد وبلد. لذلك نستطيع أن نقول إن الحرية المطلقة وبدون قيود أمر لا يقبل به منطق عقلاء العالم وبالتأكيد لا يوجد شخص عاقل في العالم يوافق على الحرية المطلقة ودون قيد أو شرط، والسبب في ذلك أن أصحاب الثروة والقدرة سيستغلون الحرية المطلقة لتحقيق آمالهم وطموحاتهم الباطلة وتنفيذ رغباتهم ومطالبهم التعسفية والمفرطة والتي ستكون النتيجة النهائية منها تجريد الفرد والمجتمع من الحريات الشخصية والإجتماعية وتؤدي إلى نتائج عكسية من ممارسة الحرية.

في رأي الإسلام فان الإنسان مسؤول (أمام الله والناس ونفسه) وعلى عاتقه بعض الإلتزامات الفطرية والدينية والأخلاقية والإجتماعية وغيرها من المسؤوليات يجب عليه القيام بها، بالتالي إن الإنسان ملتزم وينبغي أن يكون متقياً وأن يفي بإلتزاماته بكل جهد ورعاية.

لذلك لا يمكن لأي إنسان مسلم من أفراد البشر التخلي عن هذه الإلتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتقه بذريعة التمتع بالحرية حيث أنه في هذه الحالة سوف لا يكون له في المجتمع مكان ويُصبح مطروداً منه[٢٢٨].

---

[٢٢٨]- مصباح يزدى، جامعه مدنى، صفحه ١٠٨.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية هي عنصر حيوي للحياة والتكامل البشري كما أن جميع البشر يتطلعون إليها ويتمتعون بها وهي أيضاً إحدى مطالب وتطلعات البشرية[٢٢٩]. ولكن وجود المعايير الأخلاقية والثقافية، جعل فرض القيود على حرية الإنسان أمراً ضرورياً لا مفر منه.

فمن الطبيعي أن الناس المستهترين يتطلعون إلى التخلص من أي قيود وحدود ولكن لن يحدث هذا قط في أي مجتمع من المجتمعات لأن مثل هذه الأحلام تتناقض وتتعارض مع المبادئ الأساسية في جميع المجتمعات البشرية لأنها تتحرك في إطار القانون والمقررات.

في أي مجتمع كان، سوف لم ولن تتاح للإنسان الفرصة لتلبية كل ما يريده ويرغب فيه دون ضوابط أي دون قيد وشرط. وبالطبع قد تكون بعض المجتمعات تمنح لأفرادها وللشباب بعض الحريات الجنسية لينشغلوا بالفساد الأخلاقي ولكن في الجوانب الأخرى من الحياة توجد قيوداً صارمة تجرد الأفراد من إختيارهم[٢٣٠].

---

[٢٢٩]- مرتضى مطهرى، كتاب إنسان كامل، صفحه ٤٨.

[٢٣٠]- مصباح يزدى، جامعه مدنى، صفحه ٥٦.

لا بد من الإشارة إلى أن أولئك الذين وقعوا في الضلال والإلحاد كانوا يعتقدون أن حرية الإنسان لا يمكن أن تتحقق في حال وجود مشيئة وإرادة فوق إرادتهم[٢٣١]. في حين أن هذا هذا تصور باطل وبعيد المنال حيث أن المشيئة الإلهية تقف قبل كل شيء وفوق إرادة الجميع وأن كل واحد من أفراد البشر مسؤول أمام الله جلّ وعلا عما يفعل ويكون خاضعاً للمساءلة. وإن لم يكن هناك حساب وعقاب لأفعال الإنسان، لا شك أن خلقه وإيجاده سيُعتبر أمراً بلا معنى ومن غير هدف.

العلامة الطباطبائي المفكر الإسلامي الكبير يقول: إن الإنسان كائن إجتماعي والطبيعة تدفعه إلى الحياة الجماعية كما هو مضطر إلى جعل إرادته في إطار عمل وإرادة الآخرين. واذا عمل على هذا النحو ينبغي أن يخضع أمام القانون الذي وضع حدوداً لإرادة وسلوك الأشخاص وقام بتقييدها. وبالتالي فإن نفس الطبيعة البشرية التي تمنح الشخص حرية الإرادة وممارستها تقوم أيضاً بتقييد إرادته وسلوكه وتحد من حركته الذاتية وحريته الأولية[٢٣٢]. وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم قد ضرب مثلاً حول ضرورة وضع القيود لحرية الناس بقوله:

---

[٢٣١]- بهشتى، محمد حسين، كتاب شناخت إسلام، صفحه ١٦.
[٢٣٢]- أنظر: كتاب بررسى هاى إسلامى.

«مَثَلُ القَائِمِ في حُدُودِ اللَّه والْوَاقِعِ فيها، كَمثَلِ قَومٍ اسْتَهَموا على سَفِينَةٍ، فَأَصابَ بَعْضُهم أعْلاهَا، وبعضُهم أَسْفلَهَا، فكان الذي في أَسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فَوقَهمْ، فقالوا: لو أنا خَرَقْنا في نَصِيبِنَا خَرقا ولَمْ نُؤذِ مَنْ فَوقَنا؟ فإن تَرَكُوهُمْ وما أَرَادوا هَلَكوا وهلكوا جَميعا، وإنْ أخذُوا على أيديهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَميعا»[٢٣٣].

ثمة حقيقة لا ينبغي تجاهلها هي أن عدم وجود قيود على ممارسة بعض الحريات فإنه سيؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق حريات أخرى كثيرة وأن تحقيق حرية الأفراد في المجتمع يتوقف على إلتزامهم ببعض القيود والقواعد التي يتم فرضها من أجل المصالح العامة أو مصالح الأفراد. وذلك لتوفير الفرصة الملائمة لتحقيق أقصى قدر من الحرية ووصول آحاد أفراد المجتمع إلى حقوقهم الطبيعية والثابتة.

تخيل إذا كانت للناس حرية مطلقة وغير مشروطة في ممارسة حقهم في التعبير بالنسبة للآخرين حيث يمارسون هذا الحق دون أي قيود وحدود ويقولون ما يشاؤن حول الأشخاص الآخرين، في هذه الحالة سوف لن يبقى أي ضمان لإحترام خصوصية وأسرار وسمعة الأشخاص في المجتمع،

٢٣٣- البخاري عن النعمان بن بشير، أنظر أيضاً: اسدالله مبشرى، حقوق بشر، صفحه ٢١.

بالتالي يتم وضع أطر وقواعد محددة لمنع الأشخاص من إنتهاك وتضييع حقوق الآخرين من خلال سوء إستخدام هذا الحق.

قيود الحرية في المواثيق الدولية

معظم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تنطوي على الإعتراف بحقوق وحريات الإنسان وحمايتها تنص على إمكانية إنشاء القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات كما تنفي وبنظرة واقعية، الحرية المطلقة للإنسان. ونظراً لتعدد المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان وتكرار موضوع حدود الحقوق والحريات فيها ومن أجل رعاية الإختصار سنحاول تناول هذا الموضوع في الوثائق الأساسية والأولية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عام ١٩٤٨ م) والعهدين الدوليين أي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و «العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية»:

في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك مقدمتي العهدين الدوليين المذكورين تم التركيز على الإعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية بإعتبارها أساس الحرية والعدل والسلام، وشددت هذه المواثيق على أن هذه الامور الثلاثة الهامة تنشأ من الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني، وصنفت مقدمة هذه المواثيق أيضاً دعم حقوق الإنسان عبر إنفاذ القانون للتعامل مع الإستبداد والقهر من أهداف وتطلعات المجتمع الدولي. من جانب ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المطالبة بإقامة نظام من الناحية الإجتماعية والدولية لحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان ويعتبره من الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للبشر[٢٣٤]. ومن جانب آخر إن فرض قيود على حرية الأفراد والتأكيد على ضرورة ممارستها في إطار القانون أيضاً يتم التركيز عليهما والإعتراف بهما في مقدمة الإعلان وذلك بهدف تحقيق الأهداف والتطلعات البشرية وممارسة حقوق الإنسان والحريات دون تمييز.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد القبول بإمكانية وضع قيود قانونية محددة وواضحة على تمتع الإنسان بحقوقه

---

[٢٣٤]- الإعلان، المادة ٢٨.

وحرياته، يذكر العوامل والأسباب المتعلقة بإيجاد مثل هذه القيود وهي كما يلي:

١. الإعتراف بحقوق وحريات الآخرين وإحترامها

٢. المتطلبات الأخلاقية الحقة

٣. النظام العام

٤. حماية الرفاه العام[٢٣٥].

وتنص مقدمة الإعلان العالمي والعهدين الدوليين المذكورين أيضاً على أن المَثَل الأعلى للإنسان الذي تحرر من الفقر والخوف هو التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية ولكن في نفس الوقت حينما تأتي ممارسة الحقوق والحريات بخلاف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فينبغي وضع قيود على تنفيذها[٢٣٦].

من وجهة نظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين في مجال حقوق الإنسان: إن جميع أفراد البشر ملتزمون ومسؤولون أمام الأشخاص الآخرين والمجتمع الذي

---

[٢٣٥]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩، البند ٢.
[٢٣٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩، البند ٣.

ينتمون إليه، والنتيجة العملية من ذلك هي فرض قيود لازمة من أجل ممارسة الحريات وحقوق للإنسان[٢٣٧].

ويذكر العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ثلاثة شروط لفرض القيود على الحقوق والحريات في حالات الضرورة:

أولاً: يجب أن يكون التقييد وفقاً للقانون.

ثانياً: تسري القيود إلى الحد الذي يتفق مع طبيعة هذه الحقوق.

وأخيراً: أن يكون الدافع في فرض القيود منحصراً في تطوير الرفاه والصالح العام في مجتمع ديمقراطي[٢٣٨].

ونظراً للتأثير الذي يتركه كيفية تفسير أحكام العهدين في تحديد نطاق الحريات الفردية وضعوا أربعة قيود على مثل هذه التفاسير وهي:

١. عدم القيام بتفسير ينطوي على إنتهاك أي من الحقوق والحريات للأفراد.

٢٣٧- مقدمة الإعلان والعهدين الدوليين.
٢٣٨- الإعلان العالمي، المادة ٤.

٢. عدم إمكانية القيام بتقييد ممارسة الحقوق والحريات أكثر من الضرورة[٢٣٩].

٣. عدم القبول بقيود أكثر من الحد المقرر[٢٤٠].

٤. منع تفسير يسبب ضرراً لحق الأمم المتحدة الأصيل في ممارسة حقوقها والإستفادة من مواردها الطبيعية بحرية[٢٤١].

وحول مجال نطاق صلاحيات الحكومة لإتخاذ تدابير خارج الإلتزامات التي صرح بها العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ينص العهد الدولي على تلبية الشروط اللازمة لذلك وهي كما يلي:

١. وقوع خطر عام وإستثنائي.

٢. وجود خطر على كيان الأمة.

٣. إبلاغ الخطر لأفراد لمجتمع وبشكل رسمي.

٤. إحترام مستوى القيود التى تفرض على الحقوق والتي تتطلبها حالة طارئة بالضرورة وليس أكثر من ذلك.

---

[٢٣٩]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، المادة ٥، البند ١.

[٢٤٠]- نفس المصدر، البند ٢.

[٢٤١]- نفس المصدر، المادة ٢٥.

٥. إيجاد التقييد دون أي نوع من التمييز مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الديني والإجتماعي.

٦. عدم تعارض القيود مع الشروط الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي.

٧. مراعاة الطابع المؤقت للقيود حتى زمن رفع الخطر[٢٤٢].

في كلا العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تم تصريح الحالات التي يمكن فيها ممارسة القيود المشروطة والمؤقتة التي تقيد الحقوق والحريات الإنسانية مع ذكر الشروط اللازمة تحقيقها من إجل ذلك. وأن هذه الحالات في العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية هي كما يلى:

١. إيجاد قيود مشروطة على الحق في تكوين النقابات أو الإنضمام إليها[٢٤٣] والحق في حرية الأنشطة الإتحادية والنقابية[٢٤٤] وإمكانية إيجاد القيود من قبل القوات المسلحة أو الشرطة أو المسؤولين الإداريين، شريطة:

---

[٢٤٢]- نفس المصدر، المادة ٤.
[٢٤٣]- البند ١ للمادّة ٨ من العهد الدولي.
[٢٤٤]- البند ٢ من المادّة ٨ للعهد الدولي.

ألف- لا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون.

باء- وتكمن القيود في تدابير ضرورية وفي مجتمع ديمقراطي.

جيم- يكون الغرض من ممارسة القيود على الحريات صيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

٢. الحق في الإضراب محدود بالقوانين والأنظمة المعمول بها في البلاد[٢٤٥].

٣. الحد من الحق في حرية الأفراد في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية في إطار الأحكام والشروط المنصوص عليها من قبل الحكومة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً يذكر حالات لخلق قيود على حرية الأشخاص هي على النحو التالي:

١. إمكانية فرض قيود على ممارسة حرية التنقل وإختيار مكان السكن وفقاً للقانون (عدم كونه تعسفا) بهدف حماية

---

[٢٤٥]- البند ١ للمادّة ٨ للعهد الدولي.

الأمن القومي أو النظام العام، وإرساء صحة الأخلاق العامة والمحافظة عليها، وعدم التزاحم مع حقوق وحريات الآخرين، وفي حالة عدم وجود تعارض مع الحقوق الأخرى المعترف بها للإنسان[٢٤٦].

٢. إيجاد القيود على ممارسة الحق في حرية الدين أو المعتقد في حال توفر الشروط المذكورة أعلاه[٢٤٧].

٣. القبول بإمكانية إخضاع تمتع الأفراد بالحق في حرية التعبير لقيود معينة: إن حرية التعليم ونشر المعلومات والأفكار بجميع أنواعه وفي أشكال مختلفة وبالنظر إلى أن التمتع بهذه الحرية وبالإضافة إلى الحق في هذا التمتع يستوجبان خلق واجبات ومسؤوليات معينة للأشخاص[٢٤٨].

٤. إمكانية إنشاء القيود على حرية التجمع السلمي وفقاً للشروط والإهداف المذكورة أعلاه[٢٤٩].

٥. فرض قيود على تمتع الأشخاص بالحق فى الإجتماع مع آخرين بشكل حر، بما في ذلك تكوين النقابات أو الإنضمام إليها لدعم مصالحهم الخاصة، وفقاً للشروط

---

[٢٤٦]- المادّة ٢ للعهد الدولي.
[٢٤٧]- المادّة ١٨ للعهد الدولي.
[٢٤٨]- المادّة ١٩ للعهد الدولي.
[٢٤٩]- المادّة ٢١ للعهد الدولي.

والأهداف المذكورة أعلاه، وبالإضافة إلى الحق في إيجاد قيود قانونية على ممارسة هذا الحق من قبل القوات المسلحة والشرطة[٢٥٠].

ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن جميع الوثائق الدولية التي تتضمن بيان حقوق وحريات الإنسان تم فيها حظر بعض الإجراءات والأعمال مما يعني القبول بأن حرية الإنسان ليست مطلقة ومن هذه القيود ما يرد ذكرها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونوجزها على النحو التالي: (در متن فارسی آمده که این موارد در اعلامیه جهانی ذکر نشده است ، ولی در واقع ذکر شده ، و رفرنس های متن هم دال بر همین است) .

١. حظر الرق والإتجار بالرقيق بجميع صورهما[٢٥١].

٢. حظر التعذيب للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة[٢٥٢].

---

[٢٥٠]- المادّة ٢٢ العهد الدولي.
[٢٥١]- المادّة ٤ للإعلان العالمي.
[٢٥٢]- المادّة ٥ للإعلان العالمي.

٣. حظر القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً[٢٥٣].

٤. حظر التدخل التعسفي في حياة الأشخاص الخاصة أو أسرتهم أو مسكنهم أو مراسلاتهم أو الحملات على شرفهم وسمعتهم، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات[٢٥٤].

٥. لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الإجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع نظم كل دولة ومواردها الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته[٢٥٥].

---

[٢٥٣]- المادّة ٩ للإعلان العالمي.
[٢٥٤]- المادّة ١٢ للإعلان العالمي.
[٢٥٥]- المادّة ٢٢ للإعلان العالمي..

حدود الحرية في الإسلام

وفقاً للإسلام، إن الإنسان ذو بعدين:

١. البعد الحيواني: والذي يقتضي وجود الميول والرغبات المادية والطبيعية في الإنسان ورغبته الدائمة في التمتع بها.

٢. البعد الإنساني: والذي على أساسه يخطو الإنسان من خلال إستخدام مواهبه المخصصة له والسيطرة على رغباته الحيوانية وتوجيه مطالبه نحو السمو والتكامل، وهكذا يتغلب بعده الإنساني على البعد الحيواني.

ومن الواضح أن الجهد البشري للتحكم في رغباته رهن الحد من الحريات ووضع إطار لممارستها. في الإسلام، تكمن طبيعة الحرية في القوة والموهبة التي أعطيت للإنسان من أجل توفير الأرضية والظروف الملائمة للتحرك نحو التطور والتكامل، كما جاء في القرآن الكريم:

«لَا إِكرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...» [٢٥٦] .

ولا تقتصر حرية الإنسان في المنظور الإسلامي على مجال الشهوات المادية بل إنه ونظراً للكرامة المتأصلة التي

---

[٢٥٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية ٢٥٦.

يحظى بها يدفعه إلى طريق يحطم تلك القيود الظالمة التي قد كبّلت رجليه ومعصميه، ليصبح قادراً على إستخدام العواطف الإنسانية العالية والمشاعر السامية والهداية الإلهية ومن خلال التحرك نحو طريق الكمال الإنساني:

«... وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِك الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكفًا ...» [٢٥٧].

وفقاً لذلك، إحترام رغبات الإنسان وميوله سيتم فقط إلى الحد الذي تنسجم وتتماشي مع مواهبه الطبيعية، وتساعده على طريق السمو والتكامل وتحول دون سقوطه وإنحطاطه. إن معايير تقييد الحرية في الثقافة الإسلامية تختلف إختلافاً جذرياً ومبدئياً مع ما تستند إليه الثقافة الغربية وحتى مع أحكام المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

العوامل التي تقيد الحرية وفقاً للثقافة الإسلامية هي:

ألف- المصالح العامة: أحد المعايير لممارسة الحرية وإحترام مصالح عموم أفراد المجتمع. إن قضايا مثل الأخلاق العامة والأمن العام وحماية القيم المقبولة من قبل الناس، وخاصة المعتقدات العامة السائدة في المجتمع تعتبر عوامل

[٢٥٧]- القرآن الكريم، سورة طه ، الآية ٩٧.

تفرض على ممارسة الحرية بعض القيود التي لا مفر منها من أجل المصلحة العامة.

أما في الغرب فإن تجاهل القيم الأخلاقية للمجتمع، أنتج الحريات الجنسية (مثل حرية العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء بشكل مطلق لتصل إلى إضفاء الشرعية على قضية المثلية الجنسية) التي تتم حمايتها بإسم إحترام الديمقراطية والحرية وإحترام إرادة غالبية الشعب، أمر يجب إعتباره طبيعة حيوانية طليقة لكن حديثة في ظاهر الأمر.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية إن الفضائل والقيم الأخلاقية لن تكون مطلوبة وقيمة بالنسبة للإنسان إلا في حال قبوله بحرية وإرادة وإختيار بعيداً عن الإكراه والإجبار. ولكن هذا الأمر لا يعني وجود حرية مطلقة ودون قيود، وإنما لممارسة الحرية من قبل البشر نطاق معين ولا ينبغي أن تستخدم لتعطيل ومواجهة القيم والفضائل التي هي سائدة ومقبولة لدى عامة أفراد المجتمع وتسبب الفساد والخراب في المجتمع.

وحسب الشريعة الإسلامية لا يمكن إنكار حقيقة هي أن الحرية قد تكون معقولة أو غير معقولة، وعندما يتم إستغلال الحرية من أجل الإضرار المادي أو الروحي للإنسان، بالطبع

ستكون غير معقولة، وعندما تتفق الحرية مع المبادئ والقواعد الإنسانية الصالحة فيعتبر هذا النوع من الحرية حرية معقولة وهي التي تدعمها الشريعة الإسلامية وتركز عليها[٢٥٨].

يرى الإسلام أن إرادة غالبية أبناء المجتمع لا تكون شرعية وملزمة بالضرورة لأن مصالح أغلبية المجتمع هي التي تمثل المعيار في مستوى الممارسة، على هذا الأساس إذا كانت إرادة الأغلبية تتعارض مع المصلحة العامة أو مصلحة الأغلبية في المجتمع، تعارضها الشريعة الإسلامية وتعتبرها غير شرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن التفسير غير الصحيح عن الحرية وإعتبارها أمراً مطلقاً يسبب في أنه بإسم الحرية والديمقراطية يتم القضاء على جذور الأخلاق في المجتمع بشكل أكبر وأكثر فعالية من أي طريق آخر ويقود المجتمع إلى السقوط والإنحطاط الأخلاقيين[٢٥٩]. والسبب في ذلك أن عدم إحترام القيود اللازمة في مجال ممارسة الحرية يؤدي إلى زعزعة الأساس والمؤسسات الإجتماعية وتشجيع الإستهتار وإنعدام الأمن في المجتمع.

---

[٢٥٨]- جعفرى، محمد تقى، حكمت اصول سياسى إسلام، صفحه ٣٨٤.
[٢٥٩]- مرتضى مطهّرى، مجموعه آثار، جلد ١٩، صفحه ٦٤٦.

باء- عدم تزاحم الحقوق والحريات بين أبناء المجتمع

مما لا شك فيه أن الإعتماد على الحرية غير المحدودة والمطلقة يؤدي إلى التزاحم بين الحقوق والحريات للأشخاص في المجتمع وذلك لا مفر منه والسبب في ذلك أن الإنسان يعيش عيشة جماعية تجمعه مع سائر أفراد المجتمع حينئذ حدوث التزاحم والتعارض بين أبناء المجتمع سيكون أمراً طبيعياً. ولو نفترض أن كل فرد يتمسك بممارسة حقوقه وحرياته على أساس إرادته ورغبته فقط وبغض النظر عن حريات وحقوق الآخرين بالتأكيد سيصبح المجتمع نتيجة لذلك ساحة للصراع بين أفراد البشر والتباين بين الإرادات والتطلعات لأبناء المجتمع، والنتيجة النهائية من هذا الوضع لا تكون إلا تضييعاً لحرية الإنسان ذاتها. وبالتالي أن الحرية لا تكون مطلوبة إلا إلى درجة لا تسبب ممارستها الإعتداء على الآخرين وإنتهاك حقوقهم وحرياتهم[٢٦٠]. وعلى هذا الأساس فإن نطاق ممارسة الحقوق والحريات تقف إلى حد لا تتعارض مع حرية الآخرين[٢٦١].

---

[٢٦٠]- مصباح يزدى، محمّد تقى، إسلام، سياست و حكومت، جلد دوّم، صفحه ١٠١.

[٢٦١]- همان منبع، جلد سوم، ص ٣٤.

جيم- حماية مصالح الفرد: وخلافاً لما يعتمد عليه النظام الغربي الذي يتركز على تقييد الحرية في حال تعارضها مع حقوق وحرية الأشخاص الآخرين، يولي الإسلام أهمية خاصة أيضاً للمصالح الفردية لأبناء المجتمع حيث أن المصالح الروحية السامية للفرد الإنساني قد تؤدي إلى تحديد حريته الشخصية[٢٦٢]. والشخص الذي يتحرك نحو تحقيق رغباته وميوله المادية يجهل مصالحه ومفاسده الحقيقية في كثير من الأحيان ونظراً لعدم السيطرة والإشراف على مصالحه فيوقع نفسه في سوء إستخدام حرياته ويخلق لنفسه الفساد والإنحطاط.

لا شك أن الله الذي خلق الإنسان يعرف أحسن من غيره عناصر عالم الكون وأبعاد وتفاصيل خلقة وطبيعة الإنسان كما يعرف مفاسد ومصالح مخلوقه الحقيقية وهو الذي يكون قادراً على تحديد صلاحه وفساده في حياته وسلوكه[٢٦٣]، لذلك يقول المنطق والعقل أن الله هو الذي يجدر بأن يكون أعلى مصدر لتعيين نطاق حريات الإنسان ويهديه إلى السعادة والفوز، فمن الضروري أن يطيع الإنسان أوامر ربه في مجال نطاق وحدود الحرية أيضاً.

---

[٢٦٢]- مرتضى مطهّرى، مجموعه آثار، جلد ١٦، صفحه ١٨٣.
[٢٦٣]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن معرفة الإنسان (الأنثروبولوجيا) الإسلامية تقدم مصلحة الإنسان على ميوله ورغباته وأن النقطة الأساسية في المعايير المعتمدة في الإسلام في مجال تحديد الحريات لا تكون على غرار الثقافة الغربية التي تهتم فقط بالمخاطر المادية والدنيوية التي تهدد الحرية، بل الإسلام في مجال فرض القيود على ممارسة الحرية من قبل الإنسان يعتمد على معيار يذهب إلى الإهتمام بالمخاطر الروحية بما فيها القيم الإنسانية الرفيعة والأخلاق الحميدة والعقائد الدينية للبشر، فضلاً عن مصالحه المادية، حيث أن تعرض هذه القيم للخطر من شأنه تحديد نطاق ممارسة الحرية من قبل الإنسان وبعبارة أخرى فإن المعيار الأمثل في رؤية الشريعة الإسلامية لتحديد نطاق وحدود الحرية للإنسان هو حدود الإنسانية.

على هذا الأساس عندما تؤدي ممارسة الحرية إلى إهانة المقدسات والقيم الإنسانية الرفيعة ينبغي تحديدها حسب وجهة نظر الإسلام، مثلا لو قام شخص بالتعدي على خصوصية الآخرين أو شرفهم أو سمعتهم الإجتماعية من خلال سوء إستغلال حقه في حرية التعبير أو في حالة إنتهاك الحقوق المعترف بها للأشخاص أو حرمة المقدسات، أو يتم الإستفاده من هذا الحق بشكل من الأشكال لخدمة الفساد

وإنحراف العقائد العامة. لأن هناك كثير من الناس يقضون على الحرية وهم في مأواها وثمة مقولة شهيرة تقول: يا أيتها الحرية كم من خيانات في الدنيا لم تتم إلا بإسمك! [٢٦٤]

[٢٦٤]- مرتضى مطهّرى، مجموعه آثار، جلد ٣، صفحه ٤٤٢.

العلاقة بين الدين والحرية

لشرح العلاقة بين الدين والحرية يجب أولا تقديم تعريف شامل لمصطلح «الدين». في هذا الإطار يمكن القول أن الدين يتكون من مجموعة من المعارف والتعاليم النظرية والإيديولوجية والقوانين والتوجيهات الأخلاقية في مختلف جوانب العمل الشخصي والإجتماعي، متوافقة مع العقل والطبيعة البشرية والتي حملوها الأنبياء من الله إلى جميع البشر من إجل هدايتهم في مختلف الجوانب المادية والروحية، إذا ما نفذت بالكامل ستوفر سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة كما تلبي جميع الاحتياجات العاطفية والمعنوية والدنيوية والأخروية والمادية والروحية للإنسان[٢٦٥].

أهم تعليم من بين تعاليم الأنبياء الإلهيين للناس هو تعليم «الحرية» كما أن أهم تغيير أحدثوه في شخصية أفراد البشر

---

[٢٦٥]- ويكى فقه- wikifegh.ir مفهوم جامع دين.

هو تحررهم من سلاسل التعلقات والإنتماءات التي كبّلت أرجلهم ومعاصمهم وإعدادهم للعروج والوصول الى قمة الإنسانية والروحانية.

يقول القرآن الكريم في هذا الخصوص:

«الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[٢٦٦].

الإسلام بإعتباره دين شامل، يضع الحرية المحور الأساسي ومركز الثقل بالنسبة للوحي وجهود النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والإيمان بالنبي الأمي يرفع الإلتزامات المفروضة على البشر ويفك أغلال وسلاسل العبودية والرق من أعناقهم[٢٦٧]. وأحد أهداف بعثة الأنبياء هو الحرية الإجتماعية للشعب، كما يقول القرآن الكريم أن الله جعل إنقاذ وتحرر أفراد البشر من عبودية بعضهم لبعض الهدف الرئيسي

---

[٢٦٦]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.
[٢٦٧]- داود منيرى، مسأله آزادى، فصلنامه حقوق بشر.

لبعثة الأنبياء الإلهيين. إن عبادة الله وتجنب طاعة عبيده، أمران أساسيان يشكلان جوهر رسالة الأنبياء الإلهيين يتوقف الأول على الحريات الداخلية (الفردية والروحية) والثاني على الحرية الخارجية والإجتماعية، كما يشير إليهما القرآن الكريم.

فعلى هذا الأساس، يجب على الحكومة الدينية أخذ الحرية بمحمل الجد بمعناها الشامل أي الحرية الداخلية (أو الروحية) والإجتماعية (أو الخارجية) وتهتم بها بإعتبارها غاية من غايات رسالات الأنبياء[٢٦٨].

ويجدر الإهتمام بأن الحرية تشكل الهدف بالنسبة لبعثة جميع الأنبياء لترغيب الناس إلى التمسك بالعدالة والحفاظ على الحرية الحقيقية والمعقولة للمجتمع:

«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ...» [٢٦٩].

إن جميع المدارس الإلهية ترى التطور والتكامل الإنساني في العمل الحر، وإن جميع الأديان السماوية وخاصة الشريعة الإسلامية – بإعتبارها الدين الكامل – لا تعتبر حق الإختيار في الإنسان حقاً ثابتاً له فحسب وإنما الغاية الأساسية لدى

---

[٢٦٨]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ١٨.
[٢٦٩]- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية ٢٥.

جميع هذه المدارس تمثل في رفع الإنسان الذي يتمتع بقوة الإختيار السامية[٢٧٠].

إذا فحصنا التعاليم والأحكام الدينية بعناية وحللناها، سنجد في جميعها حقيقة واضحة هي التأكيد على ضرورة إحترام حقوق أفراد المجتمع من جانب بعضهم للبعض الآخر ومن جانب الحكومة.

ينبغي ألا ننسى أن القوانين واللوائح التي تعترف بالحقوق والحريات البشرية وتمت مناقشتها والموافقة عليها في المستوى الدولي والعالمي ليس لها تاريخ طويل ولم يكن في السابق قوانين مكتوبة لحماية الحريات بل كانت القوانين الإلهية والقواعد السماوية تشكل الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الغرض[٢٧١]. على سبيل المثال، إذا تأملنا في القرآن الكريم نجد أنه في موضوع الحرية هناك آيات قرآنية كثيرة تفيض علينا بالحديث عن الحرية وأن الحريات الإجتماعية تعد من ملاحم القرآن وهذه أبرز الآيات الكريمة والأكثر وضوحاً في هذا المجال:

٢٧٠- محمّد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام.
٢٧١- كريمى، حقوق و آزادى هاى فردى، ص ٣٨.

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»[٢٧٢].

الرسالة التي تحملها هذه الآية الشريفة هي أن الإنسان يجب ألا يعبد إلا الله الواحد الأحد وألا يجعل الآخرين رقيقاً وعبيداً له كما أنه ليس لأحد أن يتخذ الآخر سيداً ورباً له، وهذا يعني إلغاء نظام السادة والعبيد والإستغلال والتمييز[٢٧٣].

إن لمحة عامة عن تاريخ الأسلاف ورسالة الأنبياء والمرسلين الذين بعثهم الله لهداية الأمم المختلفة تكشف عن حقيقة هي أن الهدف الأول من رسالات الأنبياء الإلهيين كان توفير الحرية الإجتماعية لأممهم. وقصة رسالة موسى النبي (عليه السلام) وأهدافها والتي جاءت في القرآن الكريم تعد مثالاً واضحاً عن تاريخ الدفاع والثورة الدينيين من أجل إرساء الحرية في المجتمع.

كما جاء أيضاً في آيات القرآن الكريم أن أكبر رسالات موسى النبي (عليه السلام) أهمية كانت تكمن في تحرير

٢٧٢- القرآن الكريم ،سورة آل عمران، الآية ٦٤.
٢٧٣- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ١٨و١٩.

وإنقاذ قوم بني إسرائيل من براثن عبودية فرعون وإزالة القيود والضغوط التي كانت قد فرضت على بني إسرائيل:

«إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ *[٢٧٤].

ثمة ملاحظة هامة في موضوع العلاقة بين الدين والحرية هي أن الدين يعارض الحريات غير الإلهية وبناء على ذلك لا يقبل أيضاً بالحرية ذات طابع مطلق دون قيد أو شرط بل يعتبرها مقيدة في إطار إحترام المبادئ والقيم والمعتقدات الدينية والأخلاقية والإنسانية. في الواقع، أن الدين يتضمن القوانين الإجتماعية والسياسية ويقيد السلوك الإجتماعي والسياسي للإنسان في إطار محدد ويوجه الحرية إلى وجهة معينة[٢٧٥].

والسؤال الهام الذي يمكن طرحه في سياق العلاقة بين الدين والحرية يتعلق بموضوع الأسبقية (أو التقديم والتأخير) بين

---

[٢٧٤]- القرآن الكريم، سورة القصص، الآيات ٤ و٥ و٦.
[٢٧٥]- مصباح يزدى، إسلام، سياست و حكومت، ج ٣ ص ٧٥.

قضيتي الدين والحرية، وهو لأيهما تعود الأصالة؟ وهل يجب أن نعتبر الحرية تابعة للدين أم العكس صحيح؟ ورداً على هذا السؤال، يذهب البعض إلى تقديم الحرية على الدين ويقيمون أدلة لإثبات أسبقية الحرية على الدين، منها:

ألف- خُلق الإنسان حراً ويجب أن يكون حراً ويعتنق دينه بحرية وإختيار.

باء- حرية إختيار دين أو معتقد معين سيعزز من مصداقية هذا الدين أو المعتقد.

جيم- الإكراه في إعتناق دين أو معتقد معين، يتنافى مع حرية الإنسان، والدين الإسلامي أيضاً لا يقبل بالإكراه في إعتناق الدين[٢٧٦].

بينما البعض الآخر يعتقد أن ممارسة الحرية يجب أن تتم في إطار الدين فقط ويستدلون ببعض الأدلة منها:

ألف- لا ينبغي إعتبار الحرية فوق الدين، لأن الدين يتضمن برنامجاً خاصاً وقوانين وقواعد للحياة البشرية فكيف يمكن أن تكون الحرية فوق القواعد والقوانين التي تنظم السلوك الإجتماعي والسياسي البشري؟

---

[٢٧٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٧.

باء- إن الإعتقاد بأصالة الحرية وتقديمها على الدين يُعتبر في الواقع نوع من عدم الإعتقاد بدور الدين والأهمية التي يحظى بها في تنظيم حياة الإنسان، لأن الدين إذا لم يكن له الحق في تقييد الحريات والسيطرة عليها سيكون وجوده دون جدوى، كما سوف لا يكون منشأ أثر في تنظيم الحياة البشرية وشؤونهم الإجتماعية.

جيم- في حال تقديم الحرية على الدين فإن إحترام القيم الأخلاقية والإجتماعية في ممارسة الحريات الفردية والإجتماعية لأبناء المجتمع التي يركز عليها الدين، سوف يفقد أهميته وبالتالي يحق للبشر تطبيق حريتهم بأي ثمن وتحت أي ظرف من الظروف.

لذلك إن الذي يؤمن بدور ضرورة الدين في حياة الإنسان لا ينبغي أن يعرض نفسه للوهم والتضليل جراء إثارة هذه الأسئلة والسعى وراء تقديم نفسه من حماة الحرية من خلال قبول الحجج الباطلة، لأن تعريف الحرية في النظرية السياسية الإسلامية واضح تماماً كما أن وجه الإفتراق بينها وبين الحرية الغربية غير المشروطة والإستهتار واللا مبالاة الاخلاقية التي تنبعث من هذا النوع من الحرية، متميز وواضح أيضاً.

نقطة أخرى مهمة من الضروري الإشارة إليها هي أنه ومع الأسف نلاحظ بعض المثقفين المسلمين بسبب تفسير خاطئ عن الآية الشريفة: «لا إكراه في الدين...» وبحجة التركيز القرآني على عدم الإكراه لقد زعموا بأن الإسلام يدعم حرية المعتقد بشكل مطلق ويسمح للشخص أن يختار ويتبع أي دين أو معتقد يريد (بما في ذلك الشرك والوثنية)، ولكن هذا التفسير ليس صحيحاً ولا ينسجم مطلقا مع وجهة النظر الإسلامية، وكيف يمكن للإسلام وهو دين التوحيد وأساسه نبذ الشرك وعبادة الأصنام ويدعو الناس إلى الله الواحد الأحد أن يمنح الناس الحق في معارضة التوحيد والوقوع في الشرك؟! وهذا يشبه عمل حكومة تحاول من ناحية صياغة القوانين واللوائح من إجل تنظيم شؤون المجتمع ولكنها من ناحية أخرى تسمح للأشخاص معارضة هذه القوانين الموضوعة والإمتناع عن تنفيذها، وهل يعقل ذلك؟ ومن الواضح أن مثل هذا الترخيص غير متوافق أبدا مع ضرورة وفلسفة وضع القانون وإقامة النظام في المجتمع كما لا يتفق أيضاً مع المعايير العقلانية.

بالتالي إن الآية المذكورة أعلاه، تقصد في الواقع أن الإسلام في ضوء القرآن الكريم وأحاديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وعن طريق الوحي أصبح واضحاً وبيناً،

لذلك لا حاجة لإجبار الناس على إعتناقه. ويؤكد هذا التفسير للآية المذكورة الجزء التالي من الآية نفسها حيث يقول:

«... قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيّ...» [٢٧٧]

في الواقع، السبب في عدم ضرورة الإكراه في قبول الدين تم توضيحه في نفس الآية.

وتجدر الإشارة إلى أن سبب عدم فعالية الإكراه هو إن تأثيره يقتصر على الأفعال الظاهرية والحركات الجسدية للإنسان فقط وإن العقائد الباطنية للإنسان تقف خارج نطاق هذا التأثير، وفي الأساس إن العقائد القلبية والإيمانية والإعتقادية هي ذات طابع تصويري وبالتالي فإنه من المستحيل أن يصبح الإنسان يميل إلى دين أو معتقد ويؤمن به في قلبه دون الترتيبات اللازمة ومن خلال ممارسة الإجبار والإكراه.

على هذا الإساس إن الرسالة التي تحملها الآية الشريفة المذكورة أعلاه وتخاطب الناس بها هي: لا تجبروا أحداً لقبول الدين الحق لأنه من غير الممكن تحقيق هذا الغرض عن طريق الإكراه.

---

[٢٧٧]- سورة البقرة، الآية ٢٥٦ (درمتن فارسی آیة شماره ٢٥٧ ذكر شده ، كه اشتباه است).

هذه الآية الشريفة تدعو الناس إلى ترك التقليد في العقيدة والإيمان كما تدعوهم إلى إتباع المنطق والتفكير والإستنتاج حيث أن المعتقد الذي يطرأ عن طريق الإكراه أو الإجبار من المؤكد يحظى بالطابع التقليدي. بالتالي، فإن مسألة الإكراه في الدين شيء وحرية الأفراد في اختيار أي معتقد كان هو شيء آخر[٢٧٨].

[٢٧٨]- علّامه طباطبائي، بررسى هاى إسلامى، ص ٥٢.

الحرية والعدالة

«العدالة» هي من ضمن الكلمات التي لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريفها ولذلك تم طرح مختلف التعاريف عنها كل واحدة من هذه التعاريف تتبع مبدءاً فكرياً معيناً أو مدرسة معينة. ففي الفكر الديمقراطي الليبرالي إن العدالة تعني المساواة في التمتع بفرص متكافئة تنشأ من الحرية الفردية للإنسان، ومن وجهة نظر المدرسة الماركسية، العدالة تعني المساواة بين البشر، وأما في الفكر الإسلامي فإن «العدل هو وضع كل شيء في موضعه» والإعطاء بقدر الإستحقاق وإيصال الحق لصاحبه وإستيفاء حقوق الإنسان[٢٧٩].

الفرق الأساسي بين موقف الإسلام ومدرستي الديمقراطية الليبرالية والماركسية من قضية العدالة هو إن الإسلام لا يعتبر العدالة مساواة كل البشر في كل شيء، لكن يعتقد أن العدالة تعني وضع الناس والإمكانيات والعلوم وجميع الهياكل والعناصر والأجزاء والوحدات التي يتكون منها المجتمع، كل واحد منها في مكانه الصحيح.

---

[٢٧٩]- الإمام علي (عليه السلام)، نهج البلاغة، الحكمة رقم ٤٣٧.

ونظرية العدالة في الإسلام تعني إحترام مكانة أي شيء متناسباً مع الغرض والهدف الذي قرره الإسلام له وهو في النهاية ليس إلا العبودية وتقرب المجتمع إلى الله جلّ وعلا.

ويعتقد بعض العلماء أن مصطلح العدالة على غرار مصطلح الحرية يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالفطرة والطبيعة البشريتين وأن الإنسان في جميع المستويات الفكرية وكل مرحلة من مراحل عمره لديه تصور ما وبشكل لا شعوري عن العدالة والحرية، لذلك فإننا لسنا بحاجة إلى بيان تعريف عن هذا المفهوم.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف حول مفهوم العدالة ومعاييرها يُعد من أسباب عدم تحقق العدالة في المجتمعات البشرية. أهمية تحقيق العدالة في المجتمع تكمن في أن تحقيقها يمكن أن يخلق قيماً عالية في المجتمع ويؤدي إلى الرفعة والكمال بالنسبة لأفراد المجتمع وأن يحرر البشر عن الأفكار السطحية ويرشدهم إلى الكمال والطريق إلى الله تعالى. وبعبارة أخرى، أن العدالة والحرية والقانون كلمات تحظى بأهمية خاصة وفريدة في الحياة الإجتماعية للبشر وبإمكانها تمهيد الطريق أمام الإنسان للوصول إلى التكامل والرفعة.

ومن الواضح أنه في حال سيادة القمع والظلم بدلاً من العدل على المجتمع، سوف يستهلك الإنسان كل ما لديه من القوة والطاقة من إجل تلبية إحتياجاته ومتطلباته الضرورية والأولية مما لا يتيح له فرصة للإهتمام بالكمال والرفعة البشريين اللذين يشكلان الهدف الرئيسي من العدل. فمن الضروري إذاً تحقيق العدالة في المجتمع وتحرر الإنسان من الظلم والإضطهاد ليصبح قادراً للعيش بسهولة وبشكل صحيح ويتحرك نحو الكمال.

يعتقد أرسطو الفيلسوف اليوناني الشهير (٣٨٤-٣٢٢ ق. م) أن السبب الرئيسي للثورات يعود إلى عدم المساواة وإنتشار الظلم الناجم عن ذلك، وفي حالة تحقيق المساواة في المجتمع تتلاشى الكراهية والعداء[٢٨٠].

أحد الأهداف السامية التي تحملها رسالات الأنبياء الإلهية هي إرساء ونشر العدالة لتمكين كل فرد من أفراد البشر تحقيق ما يستحقه في ظل هذه الفضيلة السامية[٢٨١].

المهم في مناقشة العدالة والحرية هو العلاقة بين هذين المفهومين، فضلاً عن الآثار المتبادلة بينهما من جراء هذا

---

[٢٨٠]- حقوق و آزادی های فردی، کریمی، صفحه ٤٦.
[٢٨١]- القرآن الكريم، سورة حديد، الآية ٢٥.

الإرتباط. والحاجة إلى مناقشة هذه العلاقة تنبع من وجود وجهتي نظر عامة حول العلاقة بين الحرية والعدالة حيث أن قبول أي واحدة منهما له من آثار وتداعيات خاصة على مصير البشر.

يعتقد المفكرون من أمثال ماكس وبر (١٨٦٤-١٩٢٠ م) أن بين مفهومي «العدالة» و«الحرية» يوجد تناقض وتعارض ذاتي وأن المساواة الإجتماعية والحرية تتعارضان مع بعضهما البعض إلى درجة يتحتم على البشر في حياتهم الإجتماعية إختيار إحداهما دون الأخرى. هناك رأي آخر يذهب إلى أنه لا يوجد أي تباين وتناقض بين العدالة والحرية بل أنهما مترابطان ويتوقفان على بعضهما البعض.

إن أنصار نظرية التباين والتناقض بين العدالة والحرية ينتمون أساساً إلى مدرستي الليبرالية والماركسية لأنه في مواجهة هاتين المدرستين فيما يخص العدالة والحرية، نرى أن القضية الأساسية تكمن في مكانة ودور كل واحدة منهما في جوانب مختلفة من حياة الإنسان، والسؤال الرئيسي هو أنه أي واحدة منهما – أي الحرية والعدالة – تكون أكثر ضرورة من إجل التقدم الإقتصادي والسياسي والثقافي؟ وهل من الممكن التقارب بين هاتين القضيتين أو أنه من أجل التقدم البشري

سيكون من الضروري إختيار أحد هذين الخيارين أي العدالة والحرية وأن اختيار أي واحد منهما سوف يؤدي إلى رفض الآخر؟

على الرغم من أن أنصار المدرسة الليبرالية لا ينكرون بصراحة ضرورة العدالة لكن في نفس الوقت يعتبرون أي توسع وتطوير فيها تهديداً لحرية الإنسان كما يرون أن العدالة الواسعة النطاق عامل لتطويق الحرية[٢٨٢].

وبناء على ذلك، فإن الأنظمة الليبرالية تقوم بتهميش العدالة بحجة صون وحماية الحريات ولا تنظر إليها بمثابة ضرورة الحياة البشرية، وعلى العكس من ذلك، يعتبر أتباع الاشتراكية أو الراديكاليون توسيع مجال الحرية لأفراد البشر تهديداً للمساواة بينهم كما يعتبرون حرية الليبرالية ضارة للبشر.

ووفقاً للشيوعية إن هاتين القيمتين الإنسانيتين تتعارضان مع بعضهما البعض وإذا كان الناس أحراراً تختفي المساواة وإذا أردنا تأسيس المساواة الكاملة لا مفر من تقييد الحريات. من وجهة نظر الماركسية توسيع الحرية يؤدي إلى نمو الطبقة الرأسمالية مما يؤدي إلى تزايد اللا عدالة. لذلك فإن الشيوعية ترفض الحرية الليبرالية وتركز على تلبية الإحتياجات الأولية

---

[٢٨٢]- أنظر: كتاب تحليل دموكراسى در آمريكا، تأليف الكسى دوتوكويل.

والأساسية للإنسان وإزالة اللا عدالة الإجتماعية حتى لو كان هذا بحاجة إلى تقييد حرية الإنسان.

حجة الماركسية في هذا المجال هي أن البشر ليسوا على قدم المساواة من حيث القوة والموهبة ولذلك تسبب الحرية شئنا أم أبينا خلق عدم المساواة واللا عدالة فإنه من أجل إرساء العدالة والمساواة يجب أن تكون الحقوق الفردية محدودة، من جانب آخر الحرية الفردية تعود إلى الفرد الإنساني ولكن المساواة ملك للمجتمع بأكمله. إن المعسكر الغربي يعتمد على الحرية الفردية والمعسكر الشرقي يعتمد على المساواة[٢٨٣].

في لمحة عامة وإستناداً إلى تاريخ المدرسة الليبرالية نصل إلى أن وجهة النظر الرأسمالية حول الحرية والعدالة ستؤدي إلى زيادة اللا عدالة وتدمير حرية الإنسان. ويؤكد تاريخ المدرسة الإشتراكية أن العدالة من المنظور الإشتراكي لا تكون لأفراد البشر إلا سراباً لأن في الأنظمة الماركسية تتعرض حريات أفراد المجتمع للتهميش بإسم الحفاظ على العدالة والمساواة كما تقوم بتجريد الأفراد من حقوقهم وحرياتهم بذريعة حماية حقوق الضعفاء دون أن تتحقق العدالة على أرض الواقع.

---

[٢٨٣]- أنظر: كتاب فلسفه اخلاق، مرتضى مطهّري.

من منظور الفكر الإسلامي يعتبر مبدأ المساواة ورفض أشكال التمييز بسبب اللون أو العنصر أو العرق أو الوضع الإقتصادي وما إلى ذلك، أحد أسس وركائز الإسلام، كما أن العدالة تعني منح الحق لصاحبه وعدم الإعتداء على الحق الطبيعي والثابت للإنسان. وعلاوة على ذلك فإن المساواة بين أفراد البشر هو تساويهم إزاء القانون وإحترام التوازن في المجتمع يعدان أيضاً من حالات العدالة في المجتمع[٢٨٤].

من ناحية أن وجود العنصرين الحرية والعدالة يعتبران أمراً ضرورياً ولازماً للوصول إلى الغايات الإنسانية السامية وأن العدالة دون الحرية أو الحرية بدون العدالة سوف لا تعطي للإنسان الفرصة اللازمة للوصول إلى المقصد المحدد له في الحياة. كما أن وجود الإنسجام في عالم الكون والمخلوقات الأخرى في شكل النظام الذي تتبعه جميع الموجودات والظواهر في العالم يُعد مظهراً من مفهوم العدالة الإلهية وإستناد عالم الكون العالمي بأكملة إلى العدالة[٢٨٥].

كما أن وضع القوانين التي ترمي إلى إقامة العدل والمساواة بين أبناء البشر هي أيضاً تُعد مظهراً من مظاهر العدالة. أكد القرآن الكريم على الفرق بين الأشخاص الذين يؤمنون بالدين

---

[٢٨٤]- مرتضى مطهّري، إسلام و مقتضيات زمان، صفحه ٣١٢.
[٢٨٥]- القرآن الكريم، سورة القمر، الآية ٤٩.

ويعملون الصالحات مع أولئك الذين يحاولون الإفساد والخراب في الأرض، يمثل نموذجاً من أن العدل هو أساس خلق الإنسان:

«أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ»[٢٨٦].

وقد أكد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المساواة بين الناس وشبههم بأسنان المشط (الناس سواسية كأسنان المشط) فضلاً عن تأكيده (ص) على عدم التمييز بين أفراد البشر على أساس اللون أو العرق أو الشعوبية، هو الآخر يأتي على أساس مبدأ العدالة[٢٨٧].

من ناحية أخرى، يؤكد على تمتع الإنسان بالحرية بمثابة حق تكويني من الله تعالى وحاجة الإنسان إليها للتحرك نحو الكمال والرفعة وهما يسببان بعدم إمكانية التغاضي عن هذا الحق الثابت والطبيعي الذي وهبه الله للإنسان، تحت ذريعة حماية العدالة.

---

[٢٨٦]- القرآن الكريم، سورة ص، الآية ٢٨.
[٢٨٧]- مسند أحمد، ابن حنبل، جلد ٥، صفحه ٥١١.

ثمة تحد آخر حول العدالة والحرية كان هذا الموضوع يذكر دوماً في مناقشات العلماء وأصحاب الرأي من زمن بعيد إلى يومنا هذا وهي قضية الأولوية بين هذين العنصرين الهامين.

ويعتقد معظم المفكرين الغربيين مثل جون راولز، الفيلسوف السياسي المعاصر (١٩٢١-٢٠٠٢ م) أن الحرية تتضمن المساواة والعدالة، وفي الحقيقة أن العدالة تنبثق من بطن الحرية وهي ليست أكثر من الإعتراف بحق متساو لكل إنسان في التمتع بالحريات السياسية.

ويقول ألبير كامو، العالم الفرنسي الشهير (١٩١٣ - ١٩٦٠ م) أيضاً حول أولوية الحرية بكلام محافظ أنه إذا كان علينا أن نختار بين الحرية واللا عدالة سوف نختار الحرية لكي نكون قادرين على الإحتجاج ضد الظلم واللا عدالة.

جون لوك، الفيلسوف الإنجليزي (١٦٣٢ -١٧٠٤ م) والآخرون من العلماء الذين يُعرفون بأصحاب نظرية «العقد الإجتماعي» يذهبون في العلاقة بين الحرية والعدالة إلى أن أفراد البشر يجب أن يستطيعوا الإشتراك مع بعضهم البعض

لإبرام العقود بشكل حر وبعيد عن أي موانع وإرادات تعسفية من قبل الآخرين، وكل ما يتفقون عليه يكون عادلا[٢٨٨].

ولا يوجد بين المفكرين الإسلاميين من إتفاق في وجهات النظر في هذا المجال، البعض منهم يرون أن الحرية مفهوم «ما قبل الدين» ويعتقدون أن البشر لكونهم بشراً خُلقوا أحراراً متمتعين بالحرية لذلك فإن للحرية أسبقية وأولوية على العدالة.

بإعتقاد هؤلاء المفكرين أن الحرية مقدمة ضرورية لتحقيق العدالة حتى يمكن القول أنها تمثل الشرط الأهم والأساسي لتحقيق وضع عادل لأن الظروف لا يمكن إعتبارها عادلة إلا عندما تمكن الإنسان من المطالبة بحقوقه عبر الأساليب القانونية بحرية ودون أي مانع. لذلك فإن الحرية بالإضافة إلى كونها قيمة في حد ذاتها بالنسبة للإنسان وتسبب في حماية كرامته، تعد أيضاً أداة ووسيلة لتحقيق العدالة.

وبعبارة أخرى، فإن تحقيق العدالة يقتضي كون الإنسان حراً ليتمكن من المطالبة بالعدالة وإن عدم وجود الحرية يؤدي إلى تحويل العدالة والمساواة إلى هيكل هامد وفاقد الحياة، كما يزعم به أنصار المدارس الماركسية والإشتراكية، ويدّعون العدالة دون الحرية، لكنهم غير مدركين لحقيقة أنه إذا كان

---

[٢٨٨]- حسين بشيريّه، كتاب دولت عقل، صفحه ٢٢.

دم الحرية لا يتدفق في عروق العدالة سوف تموت العدالة، وبالتالي إن مهمة العدالة في الوصول إلى المكانة المرجوة والهدف المناسب المتوقع للإنسان في حياته وسوف لا تعطي ثمارها إلا في حال كون الحرية بمثابة محرك مناسب، حيث أن دور الحرية يكمن في خلق القوة والطاقة اللازمة من أجل التحرك نحو الهدف كما أن دور العدالة هو تحديد إطار هذا التحرك. ومن الواضح أنه من دون وجود محرك مناسب سوف لا يمكن التحرك في الإطار المحدد المرجو.

من منظار آخر يرون بأن العدالة أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم الحرية وأن التصور عن الحرية كقيمة (أخلاقية) يعود إلى سبب هو إعتبارها كمجموعة فرعية من العدالة، والحق في التمتع بالحرية يدخل ضمن حقوق الإنسان العادلة، لأن العدالة هي في جوهرها مفهوم عابر للدين أساساً حيث أنها تُعد معياراً للدين وأن تقييم القيم في الدين يتم على أساس مبدأ العدالة كما أن قبول أو رفض تلك القيم يعود إلى كونها عادلة أم غير عادلة.

وفقاً لإعتقاد هؤلاء العلماء أن الحرية الفردية تنبثق من العدالة وعلى هذا الأساس لقد مُنح لأعضاء المجتمع الحرية في العلاقات مع بعضهم البعض، بل إن جميع أنواع الحريات

بما في ذلك الحريات الشخصية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والقضائية تنبثق كلها من العدالة، وبالتالي العدالة تعد مصدر جميع أنواع الحريات، وأن العدالة هي التي منحت الإنسان الحرية في مختلف المجالات بما في ذلك السياسة والقضاء والإقتصاد والتفكير.

إن دراسة لمحة وجيزة لتاريخ البشرية تعكس حقيقة هي أنه حيثما حُرم البشر من حريتهم كان مصدره الحرمان من العدالة، الوضع الذي فرضه الحكام الجبابرة والمستبدين على الناس.

أصحاب نظرية تفضيل العدالة على الحرية يقدمون حججاً في هذا المجال تقول أن الله تعالى هو العادل ووفقاً لعدالته خلق الإنسان حراً ومنحه قوة الإرادة والإختيار لكي يحدد مصيره بنفسه وبحرية. لذلك نلاحظ في القرآن الكريم المزيد من التركيز على العدالة ولا يوجد لديه تمركزاً حول مفهوم الحرية. إن العدل الإلهي هو الذي يوفر إمكانية تمتع جميع أفراد البشر بحقوق متساوية ويدعو الجميع للسباق في الإيمان والعمل الصالح:

«وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»[٢٨٩].

وهناك وجهة نظر أخرى حول العلاقة بين العدالة والحرية والتي تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بشكل أكبر مقارنة مع الرؤية السابقة الذكر وتقوم على أساس التقارب بين هذين العنصرين الأساسيين من الحياة الإجتماعية البشرية. ووفقاً لهذه الرؤية فإن العدالة والحرية لا يوجد بينهما التناقض والإختلاف في الغايات والأهداف فحسب بل تعتبران عنصرين يكمل كل منهما الآخر.

من وجهة نظر الإسلام، تلتقي الحرية والعدالة في نقطة مهمة وهي الغاية من خلق الإنسان والتي تكمن في التقرب إلى الله والوصول إلى الكمال البشري. ونتيجة لهذا التفكير نصل إلى أنه على الرغم من الإزدواجية الوهمية التي يزعم البعض وجودها بين العدالة والحرية فإن هذين العنصرين لا ينفصلان عن بعضهما وأن ظهور أي واحد دون الآخر شيء غير ممكن، بحيث يمكن القول إن الحرية تنبع من العدالة وإن العدالة ستكون قابلة للتحقيق والعمل بها في ظل الحرية.

---

[٢٨٩]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٣٣ .

إن مهمة ودور العدالة في المجتمع يتمثلان في إرساء وتوفير التوازن بين حرية الأشخاص، وما تقوم بها في مجال الحرية تقتصر على تحديد قيود الحرية وذلك على أساس الشريعة الإسلامية والقوانين والموازين الإلهية وفي الواقع تُعد العدالة مكملة للحرية. على هذا الرأي، فإن أفراد البشر الأحرار هم مسؤولون وأنه من خلال تلك العدالة التي تأتي من مسؤولية الإنسان سوف يكون من الممكن أن يجتمع هذان المفهومان معا، لأن الإنسان من أجل التحرك نحو عبودية وطاعة الله يحتاج بشكل أساسي إلى كلا العنصرين الحرية والعدالة على حد سواء.

تقتضى طبيعة الحياة المدنية والإجتماعية للإنسان أن يعيش مع الآخرين بحرية وليس بشكل فطري (أو جبري) وذلك حسب عقد إجتماعي وأن يقوم بتفعيل مواهبه وقدراته البشرية من خلال التمتع بالحرية والإختيار وعقلانية الشخصية. إن العدالة عند الإسلام لا تعني المساواة بين أفراد البشر في جميع الجوانب والمجالات، بل أنها تتطلب تحقيق الفرص والإمكانيات المتكافئة لجميع البشر من أجل المشاركة في هذه المسابقة، سباق سوف يثمر عنه تحديد نوع الخدمة والمكانة المناسبة لأي واحد من الأفراد في المجتمع حسب أداءه وسعيه الحر.

وفقاً لذلك فإن جميع الناس سوف يتنافسون مع بعضهم البعض في ساحة واسعة ومن خلال الإستفادة من مواهبهم وجهودهم وحسب الجدارة والأنشطة التي يقومون بها ليحصلوا على مكانة ووظيفة ومقام من شأنها مساعدتهم في تحقيق إمكانياتهم الكامنة، والإنسان بهذه الطريقة يقوم بواجباته الدينية والإجتماعية دون وجود عراقيل وموانع تخل بهذا الأمر. ومن الواضح أنه من خلال مسابقة عادلة تقوم على المساواة سوف يكون بإمكان أفراد البشر الوفاء بإلتزاماتهم وذلك في أرضية ملائمة لتحقيق الحد الأقصى لمواهبهم وطاقاتهم، وبهذه الطريقة أيضاً سيكون لهؤلاء الذين يقومون بأداء واجبهم بشكل أفضل وأكمل، إستحقاقاً لمكانة وكرامة أفضل وأعلى من غيرهم، كما يقول القرآن:

«... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ...» [٢٩٠].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلافا لبعض المفكرين الذين يعتبرون العدالة الوجهة النهائية لحياة الإنسان فإن الإسلام لا يعتبر العدالة والحرية أيضاً، الهدف النهائي للبشر بل حسب الشريعة الإسلامية فإن تحقيق العدالة من شأنه تمهيد الأرضية الملائمة للتقوى والسمو بالنسبة للإنسان:

---

[٢٩٠]- القرآن الكريم، سورة حجرات، الآية ١٣.

« ... اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ...» [٢٩١].

والنتيجة هي أن نظرية الإسلام تقدم هذا النموذج حول العلاقة بين العدالة والحرية والذي يمهد للتنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي وتطوره وتقدمه في جميع الأبعاد، خصوصاً الحلول التي يعرضها الإسلام لتقليص الفوارق الطبقية من الناحية الإقتصادية والحد من الفقر والمحنة في المجتمع حتى يتمكن الناس من العيش بحرية دون مخاوف إقتصادية.

العلاقة بين الإيمان والحرية

هناك وجهات نظر مختلفة وتباين وتناقض حول العلاقة بين الإيمان والحرية على مستوى المبادئ أحيانا، وحتى بين

[٢٩١]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٨.

المفكرين الغربيين أيضاً توجد نظرات مختلفة تماماً في هذا المجال.

البعض الذي لديه نظرة علمانية إلحادية يعتبر الإيمان ضاراً في الأساس ويستدل بأن الإيمان في مفهوم طاعة الله، ينتزع حرية الإنسان التي هي جوهره الوجودي الأصيل، كما أن إختيار الإنسان يقع في يد الآخرين ويجعله غريباً مع نفسه ويسمون مثل هؤلاء الأشخاص بـ «المستلبين» (**alienate**).

يقول الفيلسوف الفرنسي الشهير ومؤسس الوجودية (**Existentialism**) المعاصرة والملحدة، جان بول سارتر (١٩٠٥- ١٩٨٠ م): «لأنني أؤمن بالحرية وأعتقد بها، فلا يمكن لي أن آمن بالله لأنه إذا كنت أؤمن بالله لا بد لي من قبول القضاء والقدر وعند قبول القضاء والقدر لا يمكنني أن أقبل بالحرية الفردية ولأنني لا أريد أن أتجاهل الحرية لأنني أحبها وأومن بها لذلك أنا لا أؤمن بالله».

يعتقد سارتر، أن الإنسان محكوم عليه بالحرية وأن الإعتقاد بالله يمثل ملجاً خاطئاً لهروب الإنسان من حمل عبء الحرية الثقيل[٢٩٢]. كما يرى «نفي خالق عليم يمثل الحكمة والشرط

[٢٩٢]- إنسان و هستى، جمال پور، ص ٦٤ و ٦٥.

العقلي والمنطقي للحرية الكاملة للإنسان»[٢٩٣]. إن إنكار الإيمان بالله قد حوّل الإلحادي جان بول سارتر إلى شخص عدمي (**Nihilist**).

يتحدث فريدريش نيتشه، الفيلسوف والشاعر الآلماني الشهير (١٨٤٤- ١٩٠٠ م) عن موت مفهوم «الله» في القرون المعاصرة ويعتقد أنه طالما لا يدمر الإنسان الإيمان بالله في ذاته فلا يمكنه أن يتقدم. ويعتبر أيضاً الإيمان مذبحاً للحرية وعائقاً أمام معرفة الإنسان لنفسه[٢٩٤]. كما يعتقد أن مفهوم الله كان ولا يزال حتى الآن أكبر عدو للحياة البشرية وأن الإلحاد وعدم الإيمان بالله يكون ضرورياً من أجل حصول الإنسان على القوة والحرية الفكرية والإستقلال والتعلق بالمستقبل[٢٩٥].

خلاصة القول هي أن هذا الرأي من خلال الإعتقاد بالحرية المطلقة للإنسان نجد فيه الإعتقاد بعدم التوافق والتناسق وبشكل أساسي بين الإيمان والحرية، وهذا يدل على أنه لا قاسم مشترك ولا توافق بينهما.

---

[٢٩٣]- موريس كرنستون، ژان پل سارتر، منوچهر بزرگمهر، خوارزمی، ص ٦٦.
[٢٩٤]- شش متفكر اگزيستانسياليسم، بلاكهام، ص ٩٠ و ٩١.
[٢٩٥]- فردريك كاپلستون، تاريخ فلسفه، از فيشته تا نيچه، جلد ٧، ترجمه داريوش آشورى، صفحه ٣٩٤.

يجب ألا ننسى أن فكرة الإنسانية والإستقلال الوجودي للإنسان تذهب أحياناً فيما يخص العلاقة بين الإنسان والحرية إلى درجة تجعل الإنسان نفسه في قبال الحرية. بطبيعة الحال أن هذا الرأي في عالم اليوم بما في ذلك الغرب، لم يعد مقبولاً لدى الكثيرين ولا يحظى بمكانة وشعبية ملحوظة.

هناك رأي مطروح آخر في الغرب ألا وهو أنه لا يجب إعتبار الإيمان أمراً ضاراً ومضراً بشكل مطلق إلا أنه من أجل إحترام حقوق الإنسان ينبغي أن يقتصر نطاقه على قلب الإنسان والتجنب عن إمتداده وتوسيع مفهومه، كما يجب أيضاً إعتبار الإيمان كأمر شخصي وطوعي وألا يلوم أحد الشخص الذي لم يقبل به.

وعلى الرغم من أن هذه النظرة تقوم على العلمانية أيضاً ولكن بالمقارنة مع وجهة النظر الأولى تبدو معتدلة وأكثر مرونة، حتى أن بعض المثقفين في المجتمعات الإسلامية بسبب إعتدال ووسطية هذه الحجة باتوا يميلون إليها كما قاموا على أساسها بطرح تفسيرات حديثة للدين والإيمان لكن دون الأخذ بأسس هذه النظرية بنظر الإعتبار وتحليلها تحليلاً علمياً.

وعلى النقيض من الفكر الغربي يذهب الإسلام إلى وجود علاقة بين الحرية والإيمان تتسم بالتوافق، حيث أنه في النظرة الإسلامية يجب أن نحدد وقبل كل شيء المصدر الذي تتبع منه الحرية للإنسان ومن ثم نقوم بحل التناقض الذي يتبادر إلى الذهن بين القدرة الإلهية المطلقة الأبدية وحرية الإنسان. من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية هي نعمة إلهية وهبها الله الخالق للبشر وجعلها من حقوق البشر الطبيعية وأحد متطلبات الوجود الإنساني. كما دعا الإمام علي (عليه السلام) الناس إلى التحرر من عبودية الآخرين قائلا: «لا تكن عَبد غيرك فقد جعلك الله حراً»[٢٩٦]. و أكد أيضاً على حرية البشر من بداية خلقه وكذلك مساواة جميع أفراد النوع الإنساني في التمتع بهذا الحق: «أيها الناس، إن آدم لم يلد سيداً وأمة، وإن الناس كلهم أحرار»[٢٩٧].

بالتالي، بحسب وجهة نظر الإسلام حول مصدر ومنشأ الحرية إن هذه النعمة الإلهية منحت للإنسان من قبل خالقه جلّ وعلا وهي متجذرة في طبيعته وتشكل جزءاً من وجوده وأن البشر يولدون أحراراً ولديهم الإختيار والإستقلال في أعمالهم.

---

[٢٩٦]- نهج البلاغة، الرسائل، رقم ٣١.
[٢٩٧]- حقوق اساسى، شعبانى، قاسم، صفحه ١١٢.

من وجهة نظر الفلسفة الإجتماعية للإسلام الإعتقاد في التوحيد والإيمان بالله لا يتطلبان التنازل والإستغناء عن الحرية، كما أن التمسك بالحرية لا يتعارض مع الإيمان بالله بل بالعكس إن حرية الإنسان تعد من أهم وظائف الدين. كما أن رسالة الإنبياء (عليهم السلام) تمثل في تحرير الناس من قيود العبودية والإستعباد للآخرين، كما يقول الإمام علي (عليه الإسلام) في فلسفة بعثة الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) «إن الله تبارك وتعالى بَعث محمداً صلى الله عليه وآله بالحق ليخرج عباده من عبادة عباده إلى عبادته، ومن عُهودهم إلى عهوده، ومن طاعتهم إلى طاعته، ومن ولاية عباده إلى ولايته»[٢٩٨].

كما يبدو في بادئ الأمر أن الإعتقاد في القدرة الإلهية يسبب للإنسان التبعية الكاملة لهذه القدرة المطلقة وفقدان حريتها، في حين لو نظرنا بدقة وموضوعية وعمق إلى قضية علاقة الإنسان مع الله يتضح:

اولاً– المصدر الوحيد القادر على إعطاء الإنسان قوة الحرية هو الله الذي خلقه ويحيط علمه وقدرته بجميع أبعاده

---

[٢٩٨]- بحار الأنوار، جلد ٧٤ ، صفحه ٣١٥.

الوجودية إحاطة شاملة في حين أن الإنسان ليس محاطاً تماماً بأبعاده الإنسانية ويفتقر إلى الإشراف الكامل لجوانب حياته.

ثانيا– يقتضي الطابع المطلق للسلطة الإلهية تفويض الإنسان جزءاً من سلطته من دون أن تقلّ لقدرة الإلهية وإحاطته وإشرافه على الإنسان ولو بمثقال ذرة أو يتعرض سلطانه جلّ وعلا لأي نقص وخلل.

ثالثا– إن الله هو الخير المطلق وإن أعظم خير وهبه سبحانه وتعالى للإنسان يكمن في تفويضه الحرية دون سلب الإختيار عن نفسه. النقطة الأساسية حول العلاقة بين الإيمان والحرية، هو وجود أو عدم وجود فهم صحيح لحرية الإنسان. يرى البعض أن إعطاء الإنسان الحرية المطلقة وتحرره من إطار العقيدة والتعبد سوف يؤديان إلى تطوير الإنسان ورفعته. ولكن ينبغي أن يلاحظ أن تبني الحرية المطلقة لا حاصل له إلا الوقوع في فخ الحتمية، لأنه في كثير من الحالات هناك أناس يشعرون بحرية مطلقة غير أنهم وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لا يتمكنون من الوصول إلى ما يرغبون فيه وبذلك يصل الإنسان إلى نتيجة هي أنه كائن ضعيف وعاجز، ورهن مصير كان محتوماً مسبقاً. لكن الإسلام ومن خلال تبني

الإتجاه الواقعي وتجنب الخطاب الشعاري يدعو الناس إلى الإيمان بالله إيماناً يقوم على البحث والتتبع:

«... فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ...» [٢٩٩].

ومن جانب آخر تقوم الشريعة الإسلامية بتفسير الحرية الحقيقية للإنسان حتى لا تتغلب عليه مطالب غير معقولة تسبب في الإضرار بنفسه، وينصح القرآن الكريم أفراد النوع البشري لمراقبة مصالحهم الخاصة بدلاً من التأكيد المطلق للحرية والإرادة، حيث يقول:

«... وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»[٣٠٠].

إن الإيمان من الرؤية الإسلامية يستند إلى الوعي والمعرفة وينشأ من البرهان والإستدلال والمنطق وأنه لا قيمة تذكر للإيمان السطحي أو الشكلي والعاطفي، ويدعو القرآن الكريم غير المؤمنين إلى إقامة الدليل والبرهان في حال محاجة المؤمنين:

---

[٢٩٩]- القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية ١٨.
[٣٠٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١٦.

«... قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»[٣٠١].

التعاليم الإسلامية تقول: عندما يصل الإنسان إلى درجة يستطيع الإستنتاج والإستنباط العلمي للأحكام الشرعية من أدلتها الفقهية حينئذ لا ينبغي عليه تقليد مجتهد آخر وهذا حرام عليه من الناحية الشرعية، والتقليد لا يجوز إلا لأولئك الذين ليس لديهم القدرة على البحث وإستنباط الأحكام من مصادرها الصحيحة.

ومن الواضح عندما يدخل الإنسان المؤمن في ساحة الدين يواجه قبل كل شيء التناقض بين الإيمان والحرية ولأنه يرى نفسه مجبراً على تنفيذ التعاليم المنصوص عليها في الدين سيشعر بأن حريته أصبحت محدودة ومقيدة، ولكن عندما تحصل له المعرفة الحقيقية والصحيحة لله ويكتشف أن جميع شؤون الخلق بيده سبحانه وتعالى الذي خلق جميع ما في الكون وأنه بدون عونه وتوفيقه لا يتمكن الإنسان من تحقيق مطالبه، حينئذ سوف يدرك أوجه القصور والضعف في وجوده ويرتقي إلى درجة الإيمان بالله الخالق الحكيم.

---

[٣٠١]- القرآن الكريم، سورة النمل، الآية ٦٤ – در متن فارسى اشتباها سورة نحل ذكر شده است..

حركة الإنسان نحو الكمال والسمو، تعزز إيمانه بالرب إلى الحد الذي يرتقي إلى درجات عالية من المعرفة الإلهية وعند هذه النقطة يتنازل الإنسان عن إرادته بحرية ووعي ويسلم نفسه لإرادة وحكمة الله البصير العليم ليهديه في الطريق الذي يراه في مصلحته:

«... وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ»[٣٠٢].

لذلك، من وجهة نظر الإسلام الإيمان منسجم تماماً مع الحرية والتصور بأن بينهما تناقض وتعارض ليس إلا نابعاً من الفهم الناقص وغير الصحيح عن مفهومي الإيمان والحرية وعلاقاتهما مع بعضهما البعض.

في سياق العلاقة بين الإيمان وحرية الإنسان ثمة نقاط هامة نشير إليها بإختصار:

١- يحاول البعض عمداً أو جهلاً الإيحاء بأن الدين يُفرض على البشر بالإكراه وإستخدام القوة والقهر وليس لهم إرادة في الإيمان به أو رفضه، في حين أن هذا التفسير هو بالتأكيد في تناقض وتباين مع منطق الأديان الإلهية وخاصة الإسلام، لأن الإيمان هو مسألة القلب وذات طابع إعتقادي وتصوري

[٣٠٢]- القرآن الكريم، سورة الغافر، الآية ٤٤.

ولا يمكن أن يأتي في سياق الأمور القسرية أو الإجبارية، واذا حصل هذا بفرض المستحيل فسوف لا يكون لمثل هذا الإيمان قيمة وموضوعية، لأن ما يستحق الثواب والعقاب الإلهيين من أعمال الإنسان هو الإجراءات الطوعية التي يقوم بها الإنسان بإرادة وإختيار وليس الأفعال القهرية النابعة عن الإكراه والإجبار.

كما يرفض القرآن الكريم أي إكراه في إختيار الدين حيث يؤكد:

«لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ...» [٣٠٣].

وقد فسر العديد من كبار المفسرين أن الدين في هذه الآية هو الإيمان[٣٠٤].

وصرحت أيضاً العديد من الآيات في القرآن الكريم بالطابع الإختياري للإيمان، نذكر بعضها:

«وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ...» [٣٠٥].

٣٠٣- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

٣٠٤- طبرسی، جوامع الجامع، جلد یکم، صفحه ١٤٠، علامه طباطبائی، تفسیر المیزان، جلد دوم، صفحه ٣٤٢، شیخ طوسی،.

٣٠٥- القرآن الكريم، سورة كهف، الآية ٢٩ – در متن فارسی به اشتباه شماره الآية ٣٠ آمده بود.

«إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا»[٣٠٦].

«... قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ ...»[٣٠٧].

٢. يحاول البعض التذرع بسيرة الأنبياء (عليهم السلام) من أجل القول بأن هؤلاء الرسل الإلهيين كانوا يرغمون الناس على قبول الدعوة من خلال سلاح السيف والحروب، وأن أساس دعوتهم كان يقوم على الإكراه والإجبار، وعلى سبيل المثال يستندون إلى الإجراءات القسرية للنبي إبراهيم (عليه السلام) في كسر وتحطيم الأصنام، بالإضافة إلى حروب وغزوات الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم لإبلاغ رسالته الإلهية خصوصاً أثناء فتح مكة.

يبين لنا التاريخ أن عبادة الأصنام كانت تعود إلى الجهل والتخلف الثقافي لدى البشر وأن قادة الكفر من خلال إظهار الأصنام كائنات مقدسة وتشجيع الناس على عبادتها في أشكال مختلفة كانوا يحاولون وضع وإبقاء المجتمع في حالة الجهل والخرافات. بالتالي فإن قضية كسر وتحطيم الأصنام التي نلاحظها في تاريخ الأنبياء الإلهيين هي في الواقع تمثل

٣٠٦- القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٣.
٣٠٧- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

التصدي للجهالة والخداع في المجتمعات الماضية ليوقظ العقول النائمة والمدمنة من أفكار الجهالية، وليتم الكشف عن الصورة الحقيقية للممارسات الوثنية التي كانت تتم في شكل من أشكال العبادة والإتجاهات المقدسة وليصبح الإنسان واعياً بذاته والتمهيد من إجل تحرير البشر من السلاسل والأغلال التي كانت تكبل أيديهم وأرجلهم في عصر الجاهلية وعبادة الأصنام.

إن تحطيم الأصنام من قبل النبي إبراهيم (عليه السلام) وفقاً لآيات القرآن الكريم كان عملاً من أجل صحوة ضمير الناس الوثنيين الجهلة في زمانه. كما يذكر القرآن الكريم في شرح الحدث أن النبي إبراهيم (عليه السلام) بعد تحطيم الأصنام الصغار، علق الفاس في عنق الصنم الأكبر وتظاهر بأن الأصنام الصغيرة قد حطمت من قبل المعبود العظيم[٣٠٨]. وعندما واجه رؤساء المشركين المنطق الساحق والموقظ للقلوب الميتة في الجاهلية من قبل النبي إبراهيم (ع) وجدوا في ضميرهم ما كان يبحث عنه النبي أبراهيم من خلال هذا التحرك الرمزي وخجلوا وذلك على الرغم من أنهم في ظاهر الأمر أعربوا عن معارضتهم وإستيائهم لما فعله إبراهيم (ع).

٣٠٨- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية ٥٨.

كما يصور القرآن الكريم هذا المشهد بشكل جميل:

«فَرَجَعُوا إِلَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ»[٣٠٩].

وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً خلال فتح مكة وبعد وصوله الى المدينة أمر بتحطيم رموز الجاهلية والوثنية التي كانت تمنع الناس من أن يدركوا دعوة الحق، ليستيقظوا من نومهم الثقيل في جهلهم الذي كان قد فرض عليهم وليتمكنوا من التفكير في الحقيقة والتحرر من عبودية الجهل والوثنية. ولذلك، لا ينبغي إعتبار هذا العمل ضد حرية الرأي أو ممارسة القوة لفرض الإسلام على الناس، بل يجب أن يفسر من أجل التغلب على الموانع والحواجز التي كانت تحول دون ممارسة الحق في حرية الرأي ولسحق رموز وعلامات الإستبداد والطغيان التي كانت قد دمرت حرية الإنسان.

٣- الشبهة المطروحة بشأن غزوات النبي الأكرم (ص) أيضاً سببها الجهل بحقيقة أسباب تلك الحروب وكيفية إنطلاقها، وعلى سبيل المثال، إن عملية فتح مكة من قبل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم جاءت بعد غدر قريش بالنبي (ص) وعدم وفاءهم بأحكام صلح الحديبية الذي

---

[٣٠٩]- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية ٦٤.

تم توقيعه السنة الثامنة بعد الهجرة ما بين الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وقريش ولمدة عشر سنوات، وتم تنفيذ هذه العملية مع التدابير المحددة التي إتخذها النبي (ص) دون إراقة الدماء ونشوب الحرب، مما لا يمكن إعتبارها تحركاً ضد حرية إختيار الرأي والمعتقد للناس الذين كانوا يعيشون على تلك الأرض. وعلى الرغم من تصور المشركين بأن رسول الرحمة والمحبة صلى الله عليه وآله وسلم سوف يقوم بتطبيق عقوبات شديدة ضدهم للإنتقام من ظلمهم للنبي (ص) فوجئوا بنداء نبي الرحمة بعد فتح مكة حيث ينادي: «اليوم يوم المرحمة»[٣١٠]، ويقرأ صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية القرآنية: «قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»[٣١١]. ويعفي (ص) عن جميع أهل مكة بإستثناء الذين إرتكبوا قتل نفس وقد قال (ص): «إذهبوا فأنتم الطلقاء»[٣١٢].

لمحة عن تاريخ غزوات الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم تبين أنه طالما لم يقم الكفار بالقتال ضد النظام الإسلامي والهجوم ضد إيمان المسلمين فلم يبدأ المسلمون

٣١٠- شرح نهج البلاغه، ابن ابى الحديد، جلد ١٧، صفحه ٢٧٢.
٣١١- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٩٢.
٣١٢- ابن هشام، السيره النبويه، جلد ٤، صفحه ٤٢٦ و فروغ ابديت، جعفر سبحانى، جلد ٢، صفحه ٣٣٨.

الحرب ضدهم، ولكن عندما بدأت رؤوس الكفار والزنادقة والطغاة مهاجمة النظام الإسلامي أو تجعل أمتها تحت نير الظلم والعبودية كان النظام الإسلامي يقوم بمحاربة الكفار والطغاة من أجل الدفاع عن الإسلام والمجتمع المسلم وتحرير الناس المظلومين والمستعبدين.

وفي منظار تعاليم الإسلام فإن الإعتقاد في الكفر طالما لا يؤدي إلى العدوان على الإسلام والمسلمين، فإنه لن يكون سبباً للصراع والقتال. وهناك العديد من الآيات في القرآن الكريم التي تنصح وتأمر المسلمين بالإحسان والبر والتعامل بلطف مع غير المسلمين من غير المعتدين ورعاية العدالة في التعامل معهم وإحترام حقوقهم الإنسانية:

«لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»[٣١٣].

وبالإضافة إلى ذلك، لا نجد في أي من الآيات القرآنية السماح للمسلم التعدي أو العدوان ضد الوثنيين والمشركين

---

[٣١٣]- القرآن الكريم، سورة الممتحنه، الآية ٨.

والذين يتبعون معتقدات خاطئة وعقائد باطلة وذلك بسبب معتقداتهم وآرائهم.

لا بد من الإشارة إلى أنه كما يصرح القرآن الكريم كراراً بأن أساس المسؤولية والرسالة التي يحملها الأنبياء هو إبلاغ الدعوة الإلهية بشكل واضح وجلي للبشر وهدايتهم إلى الخير والصلاح وأن الرسل الإلهيين لم يكونوا مكلفين لمهمة إجبار الناس لقبول الدين وفرضه عليهم، لأن منطق الإيمان غير متوافق تماماً مع القوة، وأن قيمة إيمان الرجل تكمن في حال قبوله بالوعي ورغبة القلب، وأمثلة هذا كثيرة في الآيات القرآنية نشير إلى بعضها:

«وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ»[٣١٤].

«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا»[٣١٥].

«لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ»[٣١٦].

«نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ...»[٣١٧].

---

[٣١٤]- القرآن الكريم، سورة عنكبوت، الآية ١٨.
[٣١٥]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٤٥ در متن فارسی ، شماره الآية مذكور ، ٤٦ ذكر شده كه ٤٥ صحيح است..
[٣١٦]- القرآن الكريم، سورة الغاشية، الآية ٢٢.
[٣١٧]- القرآن الكريم، سورة ق، الآية ٤٥.

الآيات المذكورة أعلاه وآيات كثيرة أخرى في القرآن الكريم تبين بوضوح تذكير الإرادة و المشيئة الالهيتين للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بحظر إستخدام أسلوب الإكراه والقوة في توجيه وهداية الناس نحو الدعوة الإلهية والإيمان بالله، كما أن الله سبحانه وتعالى أيضاً عندما كان النبي الأكرم (ص) يتسائل في نفسه عن إستمرار إعراض المشركين عن الإيمان وتصديق القرآن فكان يصعب عليه ذلك وكان يحرص على إيمانهم، فأنزل جلّ وعلا هذه الآية ودعا النبي (ص) إلى الصبر والتحمل:

«لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ * إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ»[٣١٨].

«فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا»[٣١٩].

وتم التأكيد أيضاً في الآيات التي نزلت بعد تشكيل الدولة الإسلامية من قبل الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي مرحلة أوج قوته على حدود إبلاغ الرسالة الإلهية وعدم ضرورة ممارسة الإكراه والإجبار في هذا الطريق:

---

[٣١٨]- سورة الشعراء، الآيات ٣ و ٤.
[٣١٩]- سورة الكهف، الآية ٦.

«وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ»[٣٢٠].

«قُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...»[٣٢١].

وتبين هذه الآيات أن المشيئة الإلهية في هداية البشر لا تستند إلى الإكراه والإلزام، لأن الله قادر أن يهدي بنفسه جميع البشر في إتجاه موحد (صراط الحق) ومنعهم عن الصراع مع الحق:

«وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»[٣٢٢].

ولكن الله قد أعطى للإنسان القدرة اللازمة لمعرفة الطريقي الصحيح والخطأ وبعث الرسل والأنبياء لتبيين هذين الطريقين والحيلولة من وقوعهم في الخطأ والإنحراف. ومن الواضح حينما يكون النبي الأعظم (ص) وهو رسول من الله لتبليغ الرسالة الإلهية، لا يملك مهمة أو واجب لإجبار الناس وفرض الدين عليهم وبالأحرى لا يمكن لأي شخص آخر الإدعاء بأن

٣٢٠- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٩٢.
٣٢١- القرآن الكريم، سورة كهف، الآية ٢٩ . در متن فارسی ، شماره آیه مذکور ، ٣٠ ذکر شده که ٢٩ صحیح است..
٣٢٢- القرآن الكريم، سورة نحل، الآية ٩٣.

على عاتقه مسؤولية أو واجب لتوجيه وهداية البشر إجباراً و إكراهاً.

وهذا الأمر كان يتم إحترامه دائما في الإسلام ليس فقط من قبل الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما خلفاءه من بعده والأئمة الصالحيين أيضاً كانوا يتبعون هذه السيرة النبوية كما أن الإمام الحسين (عليه السلام) في أثناء حركته ضد حكم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وبعد رفضه البيعة للطاغية يزيد والتي بدأت بهدف تحرير المجتمع من عبودية وإستعباد ملك جائر، كان يقول الإمام الحسين (ع) لأصحابه في المقاطع المختلفة من هذه الحركة عندما تكون نتيجة المواجهة مع الجيش الفاسد والضال الحرب والشهادة: أنتهم أحرار في العودة، وأكثر من ذلك، قام برفع بيعته عن أصحابه حتى لا يدخل أحدهم هذا الطريق وفقاً للبيعة السابقة ودون الرغبة والرضا ويكونوا أحراراً ومستقلين في إختيار مسارهم في الحياة.

الحكومة والحرية

أحد أهم القضايا في تحديد نطاق حرية الإنسان تتمثل في وجود سلطة الدولة والحكومة لأن الطابع السيادي للسلطة يجعلها بالتأكيد ذات الصلة المباشرة مع قضايا مثل الإقتدار والحرية والأمن والمصلحة العامة، وعلى نفس الأساس ستكون معالجة هذا الموضوع بالغة الأهمية. إن مصطلحي القدرة والحكومة متشابكتان مع بعضهما البعض إلى درجة لا يمكن إفتراض وجود دولة أو حكومة بدون قدرة، وأن أساس أي حكومة هو القدرة. كما أن مفاهيم مثل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان تتداخل مع مفهوم القدرة والحكومة وعند عدم وجود هذين العنصرين (أي القدرة والحكومة) لا يمكن أيضاً تخيل الحقوق والحريات للإنسان.

لإستعراض وتوضيح نطاق وظائف الحكومة يجب قبل كل شيء تحديد طبيعة «القدرة» حيث أن لمناقشة قضية الحكومة والدولة من الناحية السياسية والإجتماعية سوف نحتاج إلى مناقشة هذا المفهوم.

يقول ماكس فيبر، عالم الإجتماع الآلماني الشهير (١٨٦٠ – ١٩٢٠ م) إن: «القدرة هي إمكانية معينة لعنصر أو شخص أو مجموعة تعود إلى التمتع بمكانة في العلاقات الإجتماعية وتجعلهم قادرين على تطبيق إرادتهم رغم وجود المقاومة ضدهم وذلك بغض النظر من المبدأ الذي تعتمد عليه هذه القدرة الخاصة»[٣٢٣].

ميزة القدرة هي إمكانية التأثير والسيطرة والتسخير الفعال بالنسبة للآخرين والتي ينبغي أن تكون هادفة وتحظى بضمان كافي لتحقيقها.

من زاوية التاريخ السياسي إنتشر إستخدام مفهوم الدولة **(STATE)** منذ القرن السادس عشر، وكان مكيافيلي، الفيلسوف الإيطالي (١٤٦٩–١٥٢٧ م) هو الذي إستخدم هذه

[٣٢٣]- كتاب بنيادهای علم سياست، ترجمه عبدالرحمن عالم.

الطريقة لأول مرة حيث كان قبل ذلك الوقت يتم إستخدام كلمة (**POLIS**) بدلاً من كلمة الدولة من قبل اليونانيين[٣٢٤].

في العلوم السياسية تم تقسيم الحكم (الدولة والحكومة) من حيث نطاق السلطة وكيفية ممارستها إلى أقسام وأنواع مختلفة، منها: الملكية الدستورية والحكم الاستبدادي والحكم الطبقي والحكم التعددي والحكم الديمقراطي.

البعض من هذه الأقسام يستند إلى شكل الحكم، على سبيل المثال في الدولة التي تتم العلاقات بين السلطات العليا في إطار الشكل الرئاسي للحكومة أو يعود كامل السلطة وصلاحياتها إلى الملك والسلطة ليست مشروطة ومقيدة فالحكم يكون مستبداً فيها، وأما في الحكومات التي تكون مشروطة ومقيدة مع قوة متفوقة للبرلمان، يكون الحكم فيها ملكي دستوري.

وهناك نوع آخر من أنواع الحكم هو حكومة تقوم على الحكم الديني، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الحكم إلى العلماني والديني وأن المعيار في دينية الحكومة سيكون العلاقة بين الدين والدولة. الحكم الديني يتم إنشاءه عموماً في مجتمعات لدى شعوبها إيمان بدين معين حيث يجعلون

---

[٣٢٤]- اندونيليت، نظريّه هاى دولت، ترجمه حسين بشيريّه، صفحه ٢٩.

تعاليمه أساس الحكم. لكن هناك مجتمعات أيضاً يؤمن شعوبها بدين معين إلا أنهم لا يجعلونه أساساً للحكم ويذهبون إلى الفصل بين الدين والسياسة، فهي العلمانية.

في الحكم الديني، من ناحية، تنبثق السلطة من الحاكمية الإلهية ويتم تطبيقه بناء على التعاليم الدينية والأحكام الإلهية، ومن ناحية أخرى، يتم إنتخاب الحكومة بواسطة الشعب وبإرادته وترتبط سلطة الحكومة بإرادة الشعب، كما تتم ممارسة السلطة من قبل الحكومة في سياق القواعد والموازين الدينية كما لا تمنع تمتع الأشخاص بالحرية.

يقول جون ستيوارت ميل، الفيلسوف البريطاني (١٨٠٦-١٨٧٣ م) في كتاب «عن الحرية» إن: الصراع بين الحرية وسلطة الدولة، هو أكثر المؤشرات وضوحاً لتلك الفترة من التاريخ القديم التي لدينا معلومات أكثر حولها وهي تاريخ روما واليونان والمملكة المتحدة[٣٢٥].

بالتالي إن قضية سلطة الدولة وعلاقتها بالحرية قضية كانت موضوع نقاش وجدل منذ تشكيل مؤسسة الدولة والحكومة لكن هذا الصراع بلغ ذروته اليوم، وإن إفتراض

---

[٣٢٥]- كتاب آزادی و فرد و قدرت دولت، صفحه ٢٥٣.

الحرية المطلقة للحكومات ليس له نتيجة إلا تقييد حريات الفرد والمجتمع.

يرى جون لوك الفيلسوف الإنجليزي (١٦٣٢-١٧٠٤ م) أن: الحكومات حتى لو كانت منتخبة من قبل الشعب ومهما كانت سلطتها كبيرة لن يكون لديها الحرية المطلقة فيما تقوم به بل إنها تضطر إحترام المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها لدى الشعب في كل زمان وعدم تجاوزها وخرقها لتلك المبادئ[٣٢٦].

وحسب ما يراه جون لوك إن سلطة الحكومة ينبغي أن تنبثق عن موافقة الشعب ورضاه وأن الحكومة لا تكون إلا من أجل توفير الخير والسعادة للشعب، وأنها تأخذ السلطة من الجمهور بإعتبارها أمانة لإستخدامها على الطريقة التي تحقق سعادتهم وخيرهم[٣٢٧].

ليس هناك خلاف كبير في هذه المسألة إذ أن الحكومة مصدرها صوت وموافقة الأغلبية من الشعب، لكن الشاغل الرئيسي في هذا المجال هو أن الغالبية قد تريد أن تحكم

---

[٣٢٦]- كتاب آزادى و فرد و قدرت دولت، صفحه ١٢٤.
[٣٢٧]- نفس المصدر، صفحه ١٢٥.

الأقلية من خلال القدرة وإستغلال الغالبية التي تحظى بها وحكومة القانون المنبثقة من صوتهم وإرادتهم.

على عكس هوبز فإنه يعتبر جون لوك الفيلسوف الإنجليزي (١٥٨٨-١٦٧٩ م) سلطة الحكومة محدودة ومقيدة ويعتقد: كما أنه لا يحق لأي شخص كان أن يفعل ما يشتهي، لا يمكن أيضاً لأي حكومة أن تحكم من تلقاء نفسها. إن الفرد والحكومة كلاهما محدودان في إطار القانون الأخلاقي (الطبيعي) ولا يمكن لهما تجاوز هذا الإطار. وبما أن الحكومات يتم إنتخابها من قبل الشعب فهي مسؤولة أمامهم وإذا كانت لا تقوم بواجباتها – بما في ذلك تطبيق المبادئ الأخلاقية – يمكن للناس إستعادة حكمهم[٣٢٨].

إن إلتزامات وواجبات الحكومات فيما يتعلق بالحرية الفردية والإجتماعية هي كما يلى:

١- خلق ظروف ملائمة لتمتع أفراد المجتمع بالحريات الإيجابية: من الواضح أن الحكومة من خلال إستغلال السلطة التي منحتها الغالبية من الشعب، يمكنها توفير ظروف تمكن أفراد المجتمع من التمتع بحرياتهم المشروعة.

---

[٣٢٨]- نفس المصدر، ص ١١٧.

٢- السعي للحفاظ على الحقوق الطبيعية للشعب: بالإضافة إلى واجب الحكومة لخلق ظروف ملائمة لتمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات، لديها أيضاً الإلتزام بالتصدي للأسباب والعوامل التي من شأنها إنتهاك الحقوق الطبيعية والأساسية للشعب أو تسبب قيوداً غير مبررة وغير ضرورية لحريته أو إنتزاع الحرية منه، والسعي وراء توفير ظروف، بحيث يمكن للناس من خلالها التمتع بالحريات التي يحق لهم الاستفادة منها وبشكل كامل ودون إضطراب و إزعاج.

وقد جاء في نظرية جون لوك أنه من واجب الحكومة حماية الحقوق الطبيعية للناس لأن الناس كانوا يتمتعون بهذه الحقوق الطبيعية في حياتهم الطبيعة قبل إنشاء المجتمع السياسي والدولة[٣٢٩].

إن مبدأ تقييد سلطة الدولة نقطة توافق بين آراء غالبية المفكرين والفلاسفة ولا نجد إلا قلة من الفلاسفة الذين يعتبرون السلطة الحكومية التي تم تشكيلها عبر أصوات الشعب، سلطة مطلقة وغير محدودة، لدرجة يمكن لها وبدون أي ضرورة، إنتزاع الحقوق والحريات الطبيعية لأفراد المجتمع أو فرض قيود غير ضرورية على التمتع بالحريات لمواطنيها.

---

[٣٢٩]- نفس المصدر، ص ١٢١.

ومن الواضح عندما يتعلق الأمر بالحديث عن سلطة الحكومة لا نقصد فقط السلطة التنفيذية بل الدولة بمفهومها العام التي تشمل سلطات الدولة الثلاث (القضائية والتنفيذية والتشريعية). كما يقول مونتسكيو، الفيلسوف الفرنسي (١٦٨٩-١٧٥٥ م) أنه من أجل توفير الحرية للشعب لا يجب فقط فرض قيود وحدود على السلطتين القضائية والتنفيذية فقط وإنما على السلطة التشريعية أيضاً[٣٣٠].

السلطة التشريعية التي تمثل مهمتها في موافقة وإصدار القوانين بهدف تنظيم علاقات الأشخاص مع بعضهم البعض من جهة والأشخاص مع الحكومة من جهة أخرى، يتحتم عليها مراعاة بعض المبادئ الأساسية في مجال التشريع:

أولا- أن تقتصر في التشريع على حالات ضرورية وبهدف مكافحة أعمال تضر المجتمع فقط، كما ينص به إعلان حقوق الإنسان والمواطن (فرنسا ١٧٨٩): «ليس للقانون حق في أن يحرّم شيئاً إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الإجتماعية. وكل ما لا يحرمه القانون يكون مباحاً فلا يجوز أن يُرغم الإنسان عليه»[٣٣١].

---

[٣٣٠]- حقوق و آزادی های فردی، صفحه ٤٣.
[٣٣١]- إعلان حقوق الإنسان والمواطن، المادة الخامسة.

ثانيا– القوانين التي تقرها السلطة التشريعية يجب أن تستند إلى العدالة، ومن الواضح أن هذا الأمر يندرج ضمن متطلبات الشعوب دائماً ومعظم الحكومات تضطر وتجبر على إحترامه وذلك رغم عدم رغبتها الحقيقية في تطبيق هذا المبدأ.

بما أن الدولة الإسلامية تستند إلى مدرسة الإسلام الرفيعة فيجب أن تستند مكونات سلطة الدولة أيضاً إلى النظرة التوحيدية وتقوم على أساس القيم الإسلامية السامية.

إن مكونات الدولة السياسية تشمل؛ الجغرافيا الإقليمية والسكان والسيادة، ولكن مكونات الدولة الإسلامية تتضمن بالإضافة إلى ما سبق، الرسالة وإحترام المبادئ والقيم الإسلامية والأمة الإسلامية الواحدة، حيث أن دمج هذه المكونات هو الذي يؤدي إلى تشكيل دولة إسلامية رسالية قيمية. وفقاً لذلك فإن السلطة وإقتدار الحكومة الإسلامية تقوم على الموازين الإسلامية وخاصة القرآن الكريم وسنة النبي (ص) وخلفائه الصالحين وتهدف إلى الرفعة والسمو الروحي للمجتمع والتحرك نحو الله سبحانه وتعالى.

ومن سمات الدولة الإسلامية الهامة يمكن الإشارة إلى: الإهتمام والإيمان بالحقوق والحريات الفطرية والطبيعية للبشر، والعدالة، والتطلع إلى نمو التقدم، والحريات المشروعة،

ومساواة عامة الناس في التمتع بالإمكانيات والفرص الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ومبدأ المراقبة العامة على تصرفات الحكام، والأصولية، والتأسي بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه الصالحين.

غالباً ما يُعتقد أن القدرة (السياسية) والسلطة تقوم دائماً على القهر والقوة والإجبار في حين أنه في المدرسة الإسلامية يشكل الإيمان وولاء الشعب أحد الأسس الهامة لسلطة الدولة، وأن الحكومة الإسلامية تستفيد من هذه الوسيلة الفعالة وتستخدمها من أجل التحكم بالمجتمع.

في النموذج الإسلامي هناك علاقة وثيقة بين القدرة والقيم، وكما أن القيم الرسالية تحتل مكاناً مركزياً في بنية الدولة والنظام السياسي في الإسلام وتلعب أيضاً دوراً بارزاً في إيجاد قدرة الحكومة.

هنري مندراس (**Henri mendras**) عالم الإجتماع الفرنسي الشهير يقول في التعبير عن مفهوم «القيمة»: بأن القيمة تتضمن هذا المعنى، ما الذي يستحق الإنسان أن يعيش من أجله أو يضحي بحياته في سبيله في هذا المجتمع[٣٣٢].

---

[٣٣٢]- أنظر كتاب: مبانى جامعه شناسى – ترجمه باقر پرهام، فصل پنجم.

النقطة المهمة التي يجدر بنا الإهتمام بها هي أن الفطرة والطبيعة البشرية تتسمان بالطابع التوحيدي والإلهي لذلك فإن القيم التي تستند على النظرة المادية من شأنها تقييد الإنسان في مكان وزمان معينين كما تحول دون وصوله إلى الرفعة والتكامل الذي يستحقه، إلا أن القيم التوحيدية التي تقوم على النظرة الإسلامية تتناسق مع طبيعة وفطرة الإنسان ولا تفرض على الإنسان أي قيود وموانع (مثل الزمان والمكان والإنتماء إلى جماعة معينة أو عرق معين) بل رغم وجود الإختلافات والمميزات الطبيعية بين البشر توفر الوحدة بين الثقافات والأعراق والقوميات المختلفة وتقودها إلى التقارب مع بعضها البعض مما يؤدي إلى وحدة الأمة الإسلامية.

في نظرية الدولة الإسلامية تعد القيم الرسالية والتوحيدية كأهم عنصر في تشكيل سلطة الحكومة وتتشكل قدرة الدولة على أساس هذه القيم، وثمارها خلق إمكانيات وقدرات هائلة في مختلف الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى العسكرية والدفاعية، يمكن لآحاد أفراد المجتمع بفضلها المشاركة بحرية في إدارة شؤون المجتمع، كما من شأنها خلق الظروف الملائمة لتحقيق التعاون المتبادل بين الحكومة الإسلامية وأفراد المجتمع الإسلامي على نحو تحظى الحكومة الإسلامية بالإضافة إلى الشرعية الإلهية بالقبول

العام أيضاً، ويلعب الشعب من جانبه أيضاً دوراً محورياً في عملية تشكيل الحكومة الإسلامية وإدارة شؤونها وإستمرار سلطتها.

إن إحدى القيم الأساسية للإسلام تكمن في تحرر الإنسان من هيمنة الآخرين وإنحصار حق الطاعة للّه سبحانه وتعالى، كما تعتبر هذه القيمة معياراً للإنسان لكي يرفض قبول أي حكم وسيادة ينبعان من الإستبداد والإستكبار فضلاً عن الخضوع لهيمنة السلطويين والمعتدين على حريته.

كان ظهور الإسلام وبعثة النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) في الجزيرة العربية متزامناً مع الوضع الخاص الذي كانت تعيشه المنطقة آنذاك بما فيه الظروف الجغرافية الخاصة بالإضافة إلى الجهل والخرافة والإستبداد الكامل. وقدم الإسلام لمثل هذا المجتمع الجاهلي الحرية والأمن والكرامة الإنسانية وإحترام حقوق الإنسان الأساسية، كما تم تأسيس أول دولة إسلامية في مدينة النبي (ص) إستناداً إلى تعاليم الإسلام وعلى أساس السيادة الشعبية الدينية، وجرى إقتدار الحكومة في خدمة إستعادة وصيانة الحقوق الطبيعية والأصيلة للإنسان والسمو البشري.

إن مؤسسة الشورى التي تأسست إستناداً إلى تعاليم الله وبيد النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) فسحت الطريق أمام مشاركة الأمة في شؤون المجتمع المسلم كما حددت دور آحاد أفراد المجتمع في تشكيل وإستمرار الحكومة وسلطتها وإقتدارها، وأكدت أيضاً على ضرورة تمتع الحكومة بالقبول العام في الرؤية الإسلامية.

إن مشاركة جميع أفراد المجتمع في إدارة الشؤون العامة بالإضافة إلى إستقرار وإستمرارية سلطة الدولة وزيادة فعاليتها، تسببت أيضاً في إنشاء توازن وإستقرار في المجتمع فضلاً عن ترسيخ العدالة الإجتماعية في ظل حماية الحقوق والحريات الإسلامية للناس.

ووفقاً لموازين وأسس الشريعة الإسلامية، إن مصدر سلطة الدولة هو السيادة الإلهية المطلقة: «... إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ...» [٣٣٣] وإن الله هو الذي أعطى البشر الحق في تحديد مصيرهم كما منح الشرعية لحكمهم، وأن هذه الشرعية الإلهية إلى جانب الشرعية الشعبية التي يعتمد عليها الإسلام، تشكلان سلطة مشروعة لإقامة الدولة الإسلامية لتتمتع بإمكانية ممارسة

[٣٣٣]- القرآن الكريم، سورة انعام ، الآية ٥٧.

سلطتها في جميع المجالات وتوجيه وإرشاد المجتمع نحو السمو الروحي والأخلاقي والمادي.

بالإضافة إلى نظرية الإسلام المترقية حول تأسيس الدولة الإسلامية، فإن مبدأ الرقابة العامة على الحكومة وحالاتها المختلفة بما فيها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة نصيحة أئمة المسلمين، وأهمية وضرورة الرجوع إلى العقل والحكمة الجماعية وحرية التصويت لجميع أفراد المجتمع، تُعد أداة ملائمة كما قررها الإسلام للحفاظ على شرعية سلطة الدولة والحكومة وعدم إقامة الإستبداد.

الحرية والأخلاق

«الأخلاق» و«الحرية» هما قضيتان منفصلتان عن بعضهما البعض، فمن الضروري قبل الدخول في موضوع العلاقة بينهما، تقديم تعريف لهذين المصطلحين ومن ثم دراسة العلاقة والصلة فيما بينهما.

قد ذكر العلماء لكلمة «الأخلاق» من الناحية اللغوية جذرين مختلفين هما الجذر اليوناني وهو مصطلح «**ethic**» والجذر اللاتيني هو «**moral**».

إن كلمة «الأخلاق» من مفاهيم يتسم تعريفها بخلافات وإنقسامات عميقة يحتاج إلى مناقشات مستقلة ومفصلة ليس في هذا المقال مجالاً لطرحها.

ويرى علماء المسلمين أن الأخلاق هي مجموعة من الصفات الروحية والخصائص الباطنية للإنسان تضم القوى

والفضائل والخصال الباطنية التي يمكن مشاهدتها بعين القلب[٣٣٤].

وفي تعريف آخر تمثل الأخلاق نوعاً من التربية وتعني إكتساب الخُلق والحالات والعادات، ويتضمن هذا التعريف نوعاً من القداسة وبالتالي فإن مفهوم الأخلاق لا يمكن إستخدامه على الحيوانات ويقتصر تطبيقه على الإنسان[٣٣٥].

وقد جاء أحد الفلاسفة المعاصرين بتعريف موجز عن الأخلاق يقول فيه إن الأخلاق هي إزدهار الشخصية الإنسانية في مسار الحياة البشرية المعقولة[٣٣٦].

أما حول مفهوم الحرية فقد تحدثنا عنه في هذا المقال بالتفصيل مما يمكن طرحه في تعريف عام على النحو التالي: (الحرية هي) القدرة على إختيار هدف من بين أمور يمكن إدراجها كأهداف وموضوعات أو إختيار وسيلة من بين وسائل مختلفة ومتنوعة[٣٣٧].

---

[٣٣٤]- ناصر مكارم شيرازى، تفسير موضوعى پيام قرآن، اخلاق در قرآن، جلد ١، ص ٢٤.
[٣٣٥]- مرتضى مطهّرى، كتاب فلسفه إخلاق.
[٣٣٦]- علامه محمد تقى جعفرى، ترجمه و تفسير نهج البلاغه، جلد ٢٤ ص ٣٠٧.
[٣٣٧]- محمد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٣٦٢.

يجب النظر في القضيتين الحرية والأخلاق بمثابة ضروريات وإحتياجات أساسية لحياة الإنسان حيث أن وجود كليهما يُعد ضرورة حتمية في حياته الشخصية والإجتماعية.

إن وجود علاقة وثيقة بين الحرية والأخلاق أدى إلى إعتبارهما عنصرين لا يقبلان التجزئة وتشبيههما بقضيتي الحركة والطريق بحيث أن الحركة المستدامة والسريعة في طريق السمو والكمال تتطلب التحرك في إطار الأخلاق بغية تحقيق هذه الأهداف السامية. على هذا الأساس لا ينبغي التصور أن الأخلاق والحرية تتناقضان مع بعضهما البعض بل يجب إعتبار الحرية إحدى الفضائل الأخلاقية بل أهمها والأساسي منها، كما هو الحال فيما يخص العدالة والحرية حيث أن الأخيرة لا تتعارض مع العدالة فحسب وإنما يجب إعتبارها من حالات ومصاديق العدالة المهمة.

وحتى في المجتمعات الأكثر ليبرالية أيضاً يصلون إلى مرحلة يدركون فيها ضرورة إحترام الأخلاق الإنسانية والإعتراف بها كخط أحمر في الحياة الإجتماعية للبشر.

يعتبر الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (١٧٢٤– ١٨٠٤ م) أن الطابع الأخلاقي شرطاً ضرورياً للحرية ويقول: «إن

الحرية هي الإستقلال من كل شيء ما عدا القانون الأخلاقي».

أحد الفلاسفة الغربيين بيّن بأن الأخلاقيين في التاريخ البشري قد أشادوا جميعاً بالحرية ولكن المشكلة تكمن في دلالات هذا المفهوم، حيث أن معنى الحرية على غرار كلمات أخرى مثل السعادة والخير والطبيعة والحقيقة يحظى كل منها بنطاق دلالي واسع ومتنازع عليه مما يمكن تنسيقها مع تفاسير متعددة.

إن الحرية والأخلاق قضيتان ذات إتجاه واحد تساعدان الإنسان في حركته نحو السعادة والسمو، كما أن إنعدام أو إنتهاك أية واحدة منهما سوف يواجه الإنسان الشقاء والسقوط مما يؤدي إلى تعرضه للعقاب، لذلك يجب إعتبار الأخلاق بمثابة طريق يجعل حركة الإنسان الحر داخل إطار مناسب للوصول إلى الأهداف المثالية.

ومن أكثر الأمور أهمية والمثيرة للجدل في مجال العلاقة بين الأخلاق والحرية هو موضوع التأخير والتقديم والأسبقية بينهما، وعلى هذا الأساس ثمة أسئلة تطرح نفسها في هذا المجال، منها:

ألف- هل أن الحرية الصحيحة يجب أن تقوم على أسس أخلاقية؟ وبعبارة أخرى، هل يجب على الحرية أن تجعل نفسها تتناسق مع الأخلاق؟

باء- هل يتوقف تحقيق الأخلاق في المجتمع على تحقيق الحرية؟

جيم- هل أن القيم الأخلاقية تؤثر في وصول الإنسان والمجتمع إلى حرية مستدامة ومستقرة؟

دال- هل أن سيادة الأخلاق والقيم الأخلاقية تؤدي إلى فقدان الإنسان حريته أو تقييد حرية الفرد والمجتمع؟

هاء- هل تستطيع الحرية أن تساعد أبناء البشر في الطريق إلى تحقيق مجتمع أخلاقي؟ وتسبب في غرس شتلة الأخلاق في أجواء الحرية؟ أو أن حرية الإنسان تسبب في تسريع وصوله إلى مجتمع غير أخلاقي ومستهتر وينخفض تأثير القيم الأخلاقية في المجتمع الحر؟

واو- هل من الممكن تحقيق المعرفة الأخلاقية في ظل الحرية والانفتاح أو أن قيمة ومصداقية الحرية تستند إلى الأسس الأخلاقية؟

يعتقد مجموعة من علماء المسلمين في الإجابة عن الأسئلة والشبهات المذكورة أعلاه، بأولوية الحرية على قضية الأخلاق والبعض الآخر يرون أن الأخلاق هي التي تملك الأولوية على الحرية ويؤمنون بأولوية وأسبقية الأخلاق على السياسة أيضاً.

والذين يعتبرون قضية الحرية أولى من الإخلاق يستدلون لها بأن المجتمع السلطوي القائم على الأساليب والممارسات الدكتاتورية الشمولية، تكون الحرية غائبة كما أن الأخلاق فاسدة فيه، لأنه في مثل هذا المجتمع الذي لا يوجد فيه أصلا إمكانية الإنتقاد والإحتجاج فكيف يمكننا أن نتكلم عن الأخلاق ونسعى وراء تحقيق القيم الأخلاقية لدى الفرد والمجتمع؟ في المقابل، إن البيئة الحرة هي التي توفر الظروف الأكثر ملاءمة لتطوير الأخلاق في الإنسان وإزدهار مواهبه وشخصيته، وبالتالي يتحرك المجتمع نحو الأخلاق كما أن الجوهر الإنساني ينمو أكثر وأفضل في مثل هذه البيئة الحرة[٣٣٨].

من ناحية أخرى ليس هناك شك في أن صراع الإنسان والجهود التي يبذلها لتحقيق الحرية وكسب ما يفتقره تمهد

---

[٣٣٨]- مرتضى مطهّرى، كتاب فلسفه اخلاق.

الطريق لتكامل الإنسان وسعادته، وعلى هذا الأساس فإن قبول وإعتماد القيم الأخلاقية في الفضاء الحر ووفقاً لإرادة حرة يحضى فيها الإنسان بقيمة ومصداقية خاصة، من جانب آخر طالما يفتقر الفرد والمجتمع إلى الحد الأدنى من الحرية والإختيار فكيف يمكننا أن نتوقع تحقيق الأخلاق في مثل هذا المجتمع؟

بالإضافة إلى الحجج المذكورة أعلاه، فإن الأخلاق هي في الأساس قضية لا يمكن فرضها على الجنس البشري وبالقوة والإكراه بل يجب أن يكون قبول الإنسان لها عن طوع وإختيار لا عن كره وإضطرار حتى يقوم بتطبيقها، لذلك فان تحقيق الأخلاق والفضائل الأخلاقية في بيئة غير حرة سيكون أمراً شاقاً وصعباً.

إن للحرية آثار ووظائف تكمن في شق الطريق إلى تطوير وتنمية الأخلاق الشخصية والإجتماعية، فضلاً عن تعزيز أسس القيم الأخلاقية في المجتمع كما أن الإنسان من خلال التمتع بالحرية، يخطو نحو تحقيق مجتمع أخلاقي وتعزيز الفضائل الأخلاقية والروحية.

وكما إن تحقيق القيم الأخلاقية مثل الإنفاق في سبيل الله، والصدقة والإحسان إلى الفقراء، والقروض الحسنة والتي تعتبر

من أفضل الأمثلة على التعاون القائم على الخير والتقوى: «... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ...» [٣٣٩] ستجد قيمة خاصة في حال كونها في ظل الحرية وبعيداً عن الإجبار والإكراه كما تكون لها في هذه الحالة أجراً مضاعفاً أيضاً.

في المقابل، يستدل المعارضون لنظرية أولوية الحرية على الأخلاق أنه:

أولا– الأخلاق هي أكثر شمولية وسعة من الحرية بحيث تتضمن الحرية في داخلها لذلك يجب أن نعتبر الأخلاق أولى من الحرية ومتقدمة عليها.

ثانيا– ومن الواضح أنه في المجتمع الأخلاقي وفي ظل سيادة القيم الأخلاقية، نستطيع وبالتأكيد مشاهدة ظاهرة الحرية، وينبغي أيضاً إعتبار غياب الأخلاق والقيم الأخلاقية في المجتمع غياب وانعدام الحرية.

صحيح أن فرضية أولوية الأخلاق على الحرية توافق حكم العقل وفلسفة الخلق وخلقة الإنسان وصحيح أيضاً أن نظرة سطحية وعابرة على الآيات القرآنية تدل على أن الإنسان –

---

[٣٣٩]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٢.

وفقاً للقرآن – كائن مختار وأن إرسال الرسل (عليهم السلام) وتنزيل الكتب السماوية سيكونان أمراً عبثاً ودون جدوى أساساً في حال عدم كون البشر كائناً مختاراً وذا إرادة واختيار مما يدل على أن الله تبارك وتعالى يعتبر الإنسان كائناً مختاراً[٣٤٠]. ولكن مع كل هذا يجب الإنتباه إلى حقيقة هي أن الفصل بين قضيتي الحرية والأخلاق يُعد أمراً صعباً ومعقداً وذلك لأن العلاقة بينهما علاقة وثيقة لا تنفصل.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، أن حياة الإنسان في جميع مراحلها مليئة بالأخلاق الإنسانية ولا يستطيع المرء أن يتخيل أي نقطة في حياته الإنسانية من دون الأخلاق والقيم الأخلاقية، وحتى في الشروط الإستثنائية والصعبة مثل ساحة المعركة ومحاربة الأعداء والكفار أيضاً يركز الإسلام على ضرورة مراعاة القيم الاخلاقية، كما يوصي القرآن الكريم:

«وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»[٣٤١].

٣٤٠- مصباح يزدى، كتاب معارف قرآن، جلد سوّم، ص ٢٧٤.
٣٤١- القرآن الكريم، سورة أنعام، الآية ١٠٨.

وبالإضافة إلى ضرورة مراعاة حقوق الإنسان في نظر الأخلاق الإسلامية، فإن إحترام حقوق الكائنات الحية الأخرى، بما في ذلك حقوق الحيوان، أيضاً يتم التأكيد عليها في الإسلام، ولا ينبغي أن يعتدي الإنسان على الحيوانات وإيذائها وإنتهاك وتضييع حقوقها[٣٤٢].

ومن الواضح أن مراعاة والتزام المبادئ والقيم الأخلاقية وإحترام حقوق الآخرين، والإبتعاد عن القذف والتشهير، وتجنب الأنانية والجشع، وترك الإنحرافات والرذائل الخلقية والإهتمام بالأخلاق في الحياة الشخصية والإجتماعية، تمثل أفضل الضمانات في كل مجتمع من أجل التحرك نحو تعزيز الحرية والإنفتاح والتفكير الحر.

من ناحية أخرى، فإن إختيار وحرية الإنسان يشكلان المبدأ الأول والأساسي للأخلاق، وفي حال سيادة القيم الأخلاقية على المجتمع وتضيّق على القيم المضادة مثل الكذب والافتراء، حينئذ سيتم توفير الظروف اللازمة لإختيار حقيقي وصحيح من قبل المجتمع. وهذا يعني أن الأخلاق تلعب دوراً هاماً ولها تأثيراً كبيراً في حماية الحرية والحفاظ عليها، لذلك فإن رفع مستوى الوعي عند أفراد المجتمع حول القيم الأخلاقية

---

[٣٤٢]- نائينى، عليرضا و ربانى، محمّد، مقاله حقوق حيوانات از ديدگاه قرآن و احاديث، فصل نامه علمى و پژوهشى دانشور، دانشگاه شاهد ٨.

والسعي وراء تطويرها وتوسيعها يعدان إحدى الحاجات الأساسية لجميع المجتمعات التي تطالب بالحرية.

كما أن حفظ التوازن بين الأخلاق والحرية يعد ضرورة حتمية بالنسبة للإنسان وعدم التوازن بينهما يقوده بالتأكيد الى السقوط في هاوية الإنحطاط والشقاء. إن الإنسان قادر على إختيار الفضيلة أو الرذيلة حين يعيش في ساحة الحرية، وبالإضافة إلى ذلك، حرية الإنسان في المجتمع ليست التمتع بالحقوق من جانب واحد، ولكنها حقوق متبادلة ومن الجانبين وإن عمل الفرد لا يجب أن يكون:

أولا– يتعارض مع المبادئ والأخلاق الحسنة.

ثانيا– يفسد ويضيع حقوق الآخرين[٣٤٣].

من ناحية أخرى، تأثير الأخلاق في المجتمع يكمن في أن سيادة الفضائل الأخلاقية تؤدي إلى تعزيز القيم الإجتماعية المتعالية، بما في ذلك الحرية، كما أن هذين العاملين يدعمان بعضهما البعض في الحركة نحو السعادة والكمال البشريين.

ومن الأسباب التي تدل على شمولية نظرية السياسة الإجتماعية في الإسلام يكفي القول إن الإسلام من جانب

---

[٣٤٣]- محمّد على ايازى، كتاب آزادى در قرآن.

يوصي الإنسان بممارسة الأخلاق العملية ويعتبر إتمام مكارم الأخلاق الغاية النهائية من إرسال الرسل الإلهيين[٣٤٤]. ومن جانب آخر يركز على الحرية في إطار صحيح ومرغوب فيه ويعتبر الحصول على الحرية والحفاظ عليها واجباً وفريضة على كل شخص مؤمن يطلب الحق كما يربط هذين العاملين الأساسيين في حركة الإنسان وتكامله ببعضهما.

ومن المهم جداً أن نلاحظ أن أولوية الحرية على الأخلاق من حيث ضرورة وجود الحد الأدنى من الحرية في المجال الإجتماعي ومن أجل تحقيق الأخلاق في المجتمع، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الحرية مطلقة دون قيود، بل أن هذا التفضيل يعد بمثابة طريقة وممر لوصول جميع أفراد المجتمع إلى القيم الأخلاقية. وفقاً لذلك، فإن جعل الحرية مؤسسة في المجتمع تسبب إستمرارية وإستدامة الأخلاق فيه مما يؤدي إلى تعزيز وقوام الحرية لأفراد المجتمع ويعطيهم الأمل ويساعدهم على تحقيق الأخلاق العالية والصحيحة.

٣٤٤- «بُعثت لاتّمم مكارم الاخلاق»، كتاب كنز العمّال، جلد ١٣، ص ١٥١، حديث ٣٦٤٢٧.

وإذا قبلنا بأن الحرية الإيجابية هي أحد أهم أهداف الأخلاق الفردية والجماعية في حياة الإنسان فإننا قد أدركنا تأثيرها ودورها في تكامل البشر وسعادتهم.

والنتيجة من هذا الموقف هي أننا لا نعتبر الأخلاق بدون الحرية صحيحة ومستدامة كما نرى أن الحرية دون القيم والفضائل الأخلاقية أيضاً أمر مكروه وغير صحيح. بالتالي يمكن إعتبار هاتين الفضيلتين ذراعين هامين ومتعاونين لمكافحة السيطرة والإستغلال من قبل الأشخاص الإنتهازيين النفعيين في المجتمع.

وفي حال عدم وجود حرية التعبير والفكر سوف لن تحكم على المجتمع الفضائل الأخلاقية والسبب هو أن الأخلاق الحميدة تقوم دائماً على إختيار وإرادة الإنسان وقناعته الذاتية، كما أن غالبية الرذائل وحالات سوء الأخلاق والإبتعاد عن القيم الأخلاقية سببها غياب الحرية.

بالطبع أنه جنباً إلى جنب مع تطور وإنتشار الحرية من الضروري أيضاً إرساء الأطر الأخلاقية في المجتمع وإلا سوف تتعرض عملية تطوير الحرية للإبطاء أو حتى التوقف، وأنه سيعطي ذريعة للآخرين في محاولة لمنع أو تقييد الحرية

في المجتمع، وهذا هو الإرتباط الوثيق الذي يربط بين الأخلاق والحرية للبشر.

النقطة الأساسية في مناقشة الحرية هي وجود تصور خاطئ لدى البعض بأن تحقيق الحرية وحدها يؤدي إلى الكمال البشري، في حال أن الحرية تعد شرطاً ضرورياً للوصول إلى هذا الهدف وثمة حاجة أيضاً إلى أدوات ومقدمات أخرى من إجل تحرك الإنسان نحو الكمال، منها الأخلاق التي تمثل واحدة من أهم هذه الأدوات والتي بدونها لن يكون من الممكن تحقيق الكمال.

هنا تجدر الإشارة إلى بعض النقاط فيما يخص العلاقة بين الأخلاق والحرية:

أولا– تقديم الأخلاق بإعتبارها عاملاً يحد من الحرية تقييم خاطئ لمفهوم الحرية والأخلاق.

ثانيا– الأخلاق تُعد إطاراً يحتاج إليها الإنسان من أجل الوصول إلى كمالة والغاية من خلقه.

وأخيرا– دور الأخلاق يكمن في مساعدة أفراد البشر في التعليم والنمو وليس قمع الغرائز البشرية الفطرية، لذلك، يمكن

للإنسان من خلال التمتع بالقيم الأخلاقية، تسيير غرائزه والتحرك نحو السعادة والكمال.

العلاقة بين الحرية والقانون

على الرغم من أن الإنسان كائن قيّم وحساس ويعتبر أشرف المخلوقات الإلهية ولكن نظراً لرغباته النفسانية وما يملكه من قوة الإختيار والإرادة سيكون من السهل أن يميل إلى التوجهات المادية والدنيوية ومن خلال تغلب طبيعته الحيوانية يصبح كائناً جامحاً وينحرف عن مسيره الصحيح في الحياة. لذلك من أجل مراقبة وتعديل السلوك البشري سيكون وجود قواعد وقوانين أمراً لازماً لردعه، خاصة حينما يكون الإنسان قد أختار الحياة الجماعية من أجل توفير إحتياجاته من خلال التعاون ومساعدة الآخرين، وبالتالي فإن الحياة الإجتماعية تقتضي وجود القانون لينظم علاقات البشر ويرفع النزاع من بينهم ويرسي النظام والإنضباط ويمنع التزاحم بينهم في مجال ممارسة الحقوق والحريات.

يقول تشارلز دي مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥ م) حول مفهوم الحرية وعلاقتها مع القانون إن: «الحرية هي أن يكون للإنسان الحق لفعل كل ما يسمح القانون به وألا يجبر على

فعل شيء يمنعه القانون وليس في مصلحته. في هذه الحالة إذا قام بعمل يحظره القانون فسوف لن يكون هناك حرية بعد ذلك».

ويرى المفكر الإنجليزي الشهير توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩ م) (در متن فارسی تاریخ ١٧٥٥-١٦٨٩ م ذكر شده كه اشتباه است) ضرورة وجود القانون من أجل تحديد حدود الحرية حيث يقول: «حرية الأفراد تعود إلى صمت القانون، وفي الحالات التي لا يوجد قانون معني بها فيمكن للشخص أن يقوم بفعل شيء أو تركه وفقاً للإرادة الشخصية».

لفهم ضرورة وجود قانون لتحديد نطاق الحريات الفردية والإجتماعية من الضروري النظر في دور القانون في المجتمع وآثاره الوجودية.

بعض الآثار والنتائج الهامة لسيادة القانون في المجتمع هي:

١. تنظيم برامج الحياة الإجتماعية للبشر وتحديد الأوامر والنواهي التي من الضروري إحترامها من قبل جميع أبناء المجتمع حيث تعتبر من واجبات جميع أفراد المجتمع.

٢. صون وحماية حقوق جميع البشر عن طريق دمج الآليات الفعالة وبهدف منع إنتهاك حقوق الأفراد بعضهم لبعض.

٣. إرساء النظام في المجتمع ومكافحة التجاوزات والإنتهاكات العامة وتدخلات الأشخاص ضد مصالح الآخرين وحرياتهم مما يؤدي إلى تعطيل النظام الإجتماعي.

٤. ترشيد الحرية مع تقديم آليات مناسبة لممارستها بشكل صحيح وفي وقت ملائم وبحجم مناسب في سياق الإعتدال وتجنب الإفراط والجشع والطمع البشري.

٥. إحترام المصالح العامة من خلال التحكم في وسائل ممارسات الحرية من قبل أبناء المجتمع ومنع الممارسة غير اللائقة للحريات والتي تؤدي إلى إنتهاك المصالح والمنافع العامة.

٦. تلبية المطالب المشروعة والمنطقية لأفراد البشر وتوفير مستوى الأمن اللازم لدعم ممارسة الحريات الشخصية من قبل جميع الأشخاص.

٧. خلق ضمانات كافية لممارسة الحريات المشروعة للإنسان وإزالة مخاوف وقلق الناس إزاء إستخدام حقوقهم وحرياتهم.

يعبر القرآن الكريم في آيات كثيرة عن قواعد وقوانين مختلفة وفي عدة قضايا ويدعو المسلمين لمراقبة حدود الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة الأحكام الإلهية كما يبشر الذين يحترمون الحدود القانونية بالفوز العظيم وأن يجزيهم الله جزاء حسناً[٣٤٥]. كما يصف أولئك الذين يتعدون الحدود الإلهية بالظالمين[٣٤٦] لأنفسهم وللآخرين[٣٤٧].

وفقاً للإسلام، فإن القانون يشكل حدود الحرية والذي يجب على الجميع إحترامه.

النقطة الأساسية حول مكانة القانون في المجتمع هي أن القانون يجب أن يعتبر فوق حرية الأشخاص، لأن القانون يقف في مرتبة عالية ينبغي عليه صون وحماية مصالح آحاد المجتمع المادية والروحية ومنع تدخل الأطراف الأخرى وتزاحم الحقوق بين الأشخاص، ومع الأخذ بنظر الإعتبار فإن هذا هو الدور المتوقع من القانون، أما لو إعتبرنا الحرية فوق

٣٤٥- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٣ .
٣٤٦- القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية ١.
٣٤٧- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

القانون فسوف نواجه بالتأكيد التناقض والإلتباس. إن دور القانون في المجتمع هو تحديد التفاصيل المتعلقة بالحرية وكيفية تطبيقها، وبعبارة أخرى، يكمن هذا الدور في تحديد وإعلان الحريات المشروعة، لذلك يجب علينا قبول هذه الحقيقة أن أساس عمل القانون هو تحديد الحرية[٣٤٨].

مع الإعتقاد بالحرية المطلقة سيصبح وجود القانون بلا معنى وغير ضروري، وإذا قلنا أن الحرية فوق القانون نقصد بها الحرية المشروعة وليست الحرية المطلقة أو مطلق الحرية، لأن الحرية لو نقصد بها التحرر من كل القيود بما في ذلك القواعد والقوانين، ستكون مغايرة مع حرمة وكرامة الإنسان وتسبب الفوضى في المجتمع.

والقانون ينطوي بشكل صريح أو ضمني على أوامر ونواه مما ينبغي على جميع آحاد المجتمع الإنصياع لها وإتباعها وأيضاً القبول بتحديد منطقي للحرية والتنازل عن ممارسة بعض حقوقهم من أجل المصالح العامة وحماية حقوق وحريات الآخرين. وبالتالي فإن إعطاء مثل هذا الدور للقانون سيؤدي بالتأكيد إلى توفير المصلحة العامة وترسيخ العدالة الإجتماعية في المجتمع.

---

[٣٤٨]- مصباح يزدى، إسلام، حكومت و سياست، ج ٣- ص ٣٣.

هناك نقطة مهمة أخرى في هذا الموضوع يجب طرحها وهي قضية مصدر التشريع في المجتمع. ترى الأنظمة الغربية أن التشريع حق لآحاد أفراد المجتمع، لكن الشريعة الإسلامية تعتبر وضع القانون شأن إلهي وحق من الحقوق الإلهية حيث أن الله هو الذي خلق الكون كما خلق جميع المخلوقات بما في ذلك البشر فهو الذي يعرف كل شيء عن كل شيء ولديه معرفة شاملة كاملة بجميع خصائص الإنسان والمواهب والطاقات الكامنة فيه، لذلك فإنه قادر بوضع قوانين للإنسان تنسجم مع الطبيعة البشرية وإحتياجاته الحقيقية.

ومن الواضح أن القوانين التي لا تتفق مع فطرة وطبيعة الإنسان لن يتم تطبيقها على أرض الواقع بشكل صحيح، كما أن القوانين التي تفتقر إلى دعم روحي كافي تفتقر أيضاً إلى إمكانية التطبيق. ومن الطبيعي أن القوانين التي يتم وضعها من جانب مصدر آخر دون خالق الكون سوف تعاني من الخلل والتناقض نظراً لمحدودية علمه من أبعاد الوجود الإنساني وتكون دائماً بحاجة إلى التنقيح والمراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن البشر لإدارة شؤونهم بحاجة إلى صنفين من القوانين، صنف يتعلق بقوانين وقواعد ثابتة وملزمة ولها دور فعال وفائدة في حياة الإنسان في جميع الأزمنة

والأمكنة وينبغي للمرء إطاعتها واتباعها. وصنف آخر يتعلق بقوانين وقواعد أخرى يتم تنظيمها وتصويبها حسب مقتضيات الزمان والمكان وتتغير مع أي تغيير في الظروف والمتطلبات لكي تنطبق مع الواقع اليومي للمجتمع.

من منظار الدين الإسلامي إن القواعد والقوانين الدائمة مصدرها الله جلّ وعلا وجميع الناس مكلفون بالإنصياع لها وإتباعها وإجتناب مقاومتها والجدال حول ما قد فرضه الله العليم الحكيم، كما قال القرآن الكريم في هذا الخصوص:

«وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا»[٣٤٩].

ولكن فيما يخص القوانين والقواعد المتغيرة التي تتم صياغتها ووضعها على أساس الظروف الزمنية والمكانية والحياتية التي يعيشها المجتمع فللبشر الحق في جعل القوانين لمجتمعاتهم ويمكنهم التشريع لخدمة مصالحهم الروحية والمادية حسب الحاجة والمتطلبات الراهنة وفي إطار القوانين الإلهية الثابتة والملزمة.

---

[٣٤٩]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

نقطة مهمة أخرى هي أن في أي مجتمع من المجتمعات البشرية لا يمكن الوصول إلى النقطة المطلوبة، أي سيادة القانون والنظام الإجتماعي، من خلال التوصيات والنصائح الأخلاقية فقط وإنما تحقيق هذا الهدف يقتضي وضع آليات مناسبة من جانب الحكومة بمثابة ضمانات تنفيذية للقوانين.

والغرض من التشريع هو تحقيق نتائج متعددة منها؛ التعامل مع إنتهاك الحدود القانونية المقررة، ومنع إنتهاك حقوق وحريات الآخرين والمجتمع، والتصدي للجنايات والجرائم من قبل الأشخاص التي تنبع من أنانيتهم وسوء إستغلالهم للغريزة البشرية للتحرر من القيود، بالإضافة إلى السيطرة على الرغبات والميول المتمردة للإنسان وخلق التوازن فيها، والحفاظ على المصالح العامة. لذلك ومن الواضح أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على التصدي لحريات شخصية غير مشروعة للإنسان من خلال فرض عقوبات مناسبة ضدها.

والأحكام الجزائية الإسلامية تتضمن تقدير الجزاء الكافي والمناسب لكل خطيئة أو معصية تخرق القواعد أو تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام أو إنتهاك حقوق الآخرين، فلم تكتف الشريعة الإسلامية بالإعتماد فقط على النصائح والتوصيات. على سبيل المثال جاء في القرآن الكريم حول الشخص

«المحارب» للشريعة الذي يخل بالأمن العام والمجتمع المسلم عقوبة تنص بها هذه الآية الشريفة:

«إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»[٣٥٠].

بصفة عامة، الذي يمكن إستخلاصه من المصادر الإسلامية هو أن الإسلام يركز بشده على حرية الإنسان المنطقية والتي تتوافق مع طبيعة الإنسان الأصيلة وتأتي ضمن القوانين التي قد عينها خالقه المتعال. وهذا هو الموضوع الذي يؤكد عليه العقل والدين دائما، وفي هذا السياق فإن جميع أفراد البشر بالإضافة إلى حقهم في الحياة لهم الحق أيضاً في التمتع الحر بمظاهر الطبيعة التي خلقها ووفرها لهم رب الكون، وأن وضع القوانين والقواعد يرمي إلى حماية حرياتهم المشروعة ومصالحهم الروحية والمادية.

---

[٣٥٠]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٢.

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم
- نهج البلاغة

الف- المواثيق الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨ م)
(Universal Declaration of Human Rights)
- ميثاق الامم المتحدة (١٩٤٥ م)
(Charter of United-Nations)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية(١٩٤٨ م)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٤٨ م)

باء- الكتب:

- ابن ابی الحدید، شرح نهج البلاغه، بیروت، دارالاحیاء التراث العربی، سال ۱۳۸۵ ه.ق
- ابن حنبل، احمد، مسند احمد، بیروت، نشر دارالفکر
- ابن ماجه، الحافظ ابی عبدالله، سنن ابن ماجه، بیروت، داراحیاء التراث العربی
- ابن هشام، ابومحمد، عبدالملك السیره النبویه، قاهره، مطبعة الحجازی، سال ۱۳۵٦ ه.ق
- ابوسعیدی، مهدی، حقوق بشر و سیر تکامل آن در غرب، تهران، انتشارات آسیا، سال ۱۳٤۳ه.ش
- احمدی، بابك، معماری مدرنیته، تهران، نشر مرکز، سال ۱۳۹۲ه.ش
- ارسطو، سیاست، ترجمه دکتر حمید عنایت، تهران، چاپ سوم، سال ۱۳۵۸ه.ش
- الکسی دوتو کویل، تحلیل دموکراسی در آمریکا، ترجمه رحمت الله مقدم مراغه ای، انتشارات وزارت امور خارجه، تهران- سال ۱۳۵۰ه.ش
- اندروینست، نظریه های دولت، ترجمه حسین بشریه، تهران، نشر نی، سال ۱۳۹۲ ه.ش
- ایازی، محمد علی، آزادی در قرآن، تهران نشر ذکر، سال ۱۳۷۹ه.ش
- بصیرنیا، غلامرضا، نسبت دموکراسی و مکتب های سیاسی
- بلاکهام، هرولدجان، شش متفکر، اگزیستانسیالیست، ترجمه محسن حکیمی، تهران، نشر مرکز، سال ۱۳۹۱ه.ش

- بهشتی، محمد حسین و باهنر، محمد جواد، و گلزاده غفوری، علی، شناخت إسلام، تهران، دفتر نشر فرهنگ إسلامی، سال ١٣٥٦هـ.ش
- جان لاك، رساله ای درباره حکومت، ترجمه حمید عضدانلو، تهران، نشرنی، سال ١٣٨٧هـ.ش
- جعفری، محمد تقی، تحقیق در دو نظام جهانی حقوق بشر از دیدگاه إسلام غرب، تهران، دفتر خدمات حقوق بین المللی جمهوری إسلامی ایران، سال ١٣٧٠هـ.ش
- جعفری، محمد تقی، ترجمه و تفسیر نهج البلاغه، تهران، دفتر نشر فرهنگ إسلامی، سال ١٣٧٦هـ.ش
- جعفری، محمدتقی، حکمت اصول سیاسی در إسلام، تهران، بنیاد نهج البلاغه، چاپ دوم، سال ١٣٧٣هـ.ش
- جون رابینسون، آزادی و ضرورت، ترجمه علی گلریز، تهران، شرکت سهامی کتاب های جیبی، سال ١٣٥٨هـ.ش
- خواجه پیری، عباس، إسلام و حق حریم خصوصی، تهران، انتشارات آثار سبز، سال ١٣٩٢هـ.ش
- خواجه پیری، عباس،حقوق بشر در سه نظام حقوقی (حقوق بین الملل، حقوق إسلام و حقوق ایران)، انتشارات دانشگاه آزاد إسلامی مرکز، سال ١٣٨١هـ.ش
- دوانی، علی، تاریخ إسلام، قم، دفتر انتشارات إسلامی، سال ١٣٧٣هـ.ش
- ژان ژاك روسو، قرارداد اجتماعی، ترجمه غلامحسین زیرك زاده، چاپ ششم، تهران، چاپ سپهر، سال ١٣٥٨هـ.ش
- سبحانی، جعفر، فروغ ابدیت، تهران، بوستان کتاب، سال ١٣٦٣هـ.ش

- شعبانی، قاسم، حقوق اساسی، تهران، نشر مؤسسه اطلاعات، سال ١٣٩٣هـ.ش
- شیخ طوسی، محمد بن حسن، تفسیر تبیان، بیروت، چاپ احمد حبیب قصیر عاملی، سال ١٤١٣هـ.ق
- طباطبائی، محمدحسین، تفسیر المیزان، قم، انتشارات جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، سال ١٤١٧هـ.ق
- طباطبائی مؤتمنی، منوچهر، آزادی های عمومی و حقوق بشر، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، سال ١٣٧٠هـ.ش
- طبرسی، جوامع الجامع
- غزالی، محمد، احیاء علوم الدین، بیروت، انتشارات دارالمعرفه، ١٩٦٠ میلادی
- غزالی، محمد، حقوق بشر، مقایسه تعالیم إسلام با منشور ملل متحد، ترجمه باقر موسوی، تهران، سازمان چاپ و انتشارات علمی، سال ١٣٤٧ هـ.ش
- علامه هندی، علاءالدین علی المتقی، کنزالعمال، چاپ بیروت، مؤسسه الرساله، چاپ پنجم، سال ١٤٠٥هـ.ق
- فخر رازی، ابوعبدالله، تفسیر کبیر، تهران، دارالکتب الإسلامیه، چاپ دوم
- قربانی، زین العابدین، إسلام و حقوق بشر، تهران، سال ١٣٦٦هـ.ش
- کاپلستون، فردریك، تاریخ فلسفه (از فیشته تا نیچه)، ترجمه داریوش آشوری، تهران، شرکت انتشارات علمی و فرهنگی سروش، سال ١٣٨٠هـ.ش
- کریمی، علی، حقوق و آزادی های فردی، تهران، انتشارات روز، سال ١٣٥٤هـ.ش

- کلینی، محمد ابن یعقوب، روضه کافی، تـهران، دارالکتب الإسلامیه، سال ۱۳۸۹هـ.ق
- مارسل، بوازار، حقوق بشر، تـرجمه محسن مؤیدی، تهران، سال ۱۳۵۸ هـ.ش
- ماکس وبر، کارل، بنیاد علم سیاست، ترجمه عبدالرحمن عالم، تهران، نشرنی، سال ۱۳۸۰هـ.ش
- مبشری، اسدالله، حقوق بشر، تهران، سال ۱۳۵۷هـ.ش
- متین دفتری، احمد، حقوق بشر و حمایت های بین المللی آن، تهران، چاپ بهمن، سال ۱۳٤۸هـ.ش
- مجلسی، محمد باقر، بحارالانوار، بیروت، مؤسسة الوفاء، سال ۱٤۰۳هـ.ش
- محقق داماد، مصطفی، قواعد فقه (بخش مدنی)، تهران، مرکز نشر علوم إسلامی، سال ۱۳٦۳هـ.ش
- مدنی، جلال الدین، حقوق اساسی و نهادهای سیاسی، تهران، انتشارات همراه، سال ۱۳۷۰هـ.ش
- مصباح یزدی، محمد تقی، إسلام، سیاست و حکومت، تهران، مرکز چاپ و نشر سازمان تبلیغات إسلامی، سال ۱۳۷۷هـ.ش
- مصباح یزدی، محمد تقی، جامعه مدنی، قم، انتشارات مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی (ره)، سال ۱۳۷۸ ق.ش
- مصباح یزدی، محمد تقی، معارف قرآن، قم، انتشارات مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی (ره)، سال ۱۳۹۲هـ.ش
- مطهری، مرتضی، آزادی معنوی، تهران، انتشارات صدرا، چاپ بیستم، بهمن سال ۱۳۷۸هـ.ش
- مطهری، مرتضی، إسلام و مقتضیات زمان، تهران، انتشارات صدرا، چاپ پانزدهم، بهمن سال ۱۳۷۸هـ.ش

- مطهری، مرتضی، إنسان کامل، تهران، انتشارات صدرا، چاپ هفتم، سال ١٣٧١هـ.ش
- مطهری، مرتضی، فلسفه اخلاق، تهران، انتشارات صدرا، سال ١٣٧٩هـ.ش
- مطهری، مرتضی، فلسفه تاریخ، تهران، انتشارات صدرا، سال ١٣٧٩هـ.ش
- مطهری، مرتضی، مجموعه آثار، تهران، انتشارات صدرا، چاپ سوم، سال ١٣٧٩هـ.ش
- معرفت، هادی، جامعه مدنی، قم، انتشارات تمهید، سال ١٣٧٨هـ.ش
- مکارم شیرازی، ناصر، تفسیر موضوعی پیام قرآن (اخلاق در قرآن)، تهران، دارالکتب الإسلامیه، سال ١٣٧٧هـ.ش
- منتسکیو، شارل دو، روح القوانین، ترجمه علی اکبر مهتدی، تهران، چاپ هشتم، مؤسسه انتشارات امیرکبیر، سال ١٣٧٠هـ.ش
- منصوری لاریجانی، اسماعیل، سیر تحول حقوق بشر و بررسی تطبیقی آن با حقوق بشر إسلامی، تهران، انتشارات تابان، سال ١٣٧٤هـ.ش
- مورتون وایت، گابریل، عصر تجزیه و تحلیل، ترجمه پرویز داریوش، تهران، انتشارات امیرکبیر، سال ١٣٨٢هـ.ش
- مهرپور، حسین، حقوق بشر در اسناد بین المللی، تهران، مؤسسه اطلاعات، سال ١٣٧٤هـ.ش
- میری، داود، مسأله آزادی، تهران، فصلنامه حقوق بشر
- میل، جان استوارت، رساله درباره آزادی، ترجمه دکتر جواد شیخ الإسلامی، چاپ سوم، تهران، سال ١٣٥٨هـ.ش
- مینوی، مجتبی، مجله یغما، تهران

- نائینی، رضا و ربانی، محمد، مقاله حقوق حیوانات از دیدگاه قرآن و احادیث، فصلنامه علمی و پژوهشی دانشور، دانشگاه شاهد، شماره ۸
- نجفی اسفاد، مرتضی و محسنی، فرید، حقوق اساسی، تهران، انتشارات بین المللی الهُدی، سال ۱۳۷۹هـ.ش
- نراقی، احسان، آزادی، حق و عدالت، تهران، انتشارات جاویدان، سال ۱۳۵٦هـ.ش
- هابز، توماس، لویاتان، ترجمه حسین بشیریه، تهران، نشرنی، سال ۱۳۸۰هـ.ش
- هاشمی، محمد، حقوق اساسی، تهران، نشر یلدا، سال ۱۳۷٤هـ.ش
- هانری مندراس، ژوژگورویچ، ترجمه باقر پرهام، تهران، انتشارات امیرکبیر، سال ۱۳۸٤هـ.ش

توضیح:

جملاتی که به رنگ قرمز است، تصحیح برخی رفرنس هاست که جهت اطلاع و درصورت لزوم اصلاح در نسخه اصلی (فارسی) گذاشته شده است.

نکته مهم در صحفه بندی: با حذف جملاتی که به رنگ قرمز آمده است از این متن، تیتر فصل ها (که هم اکنون روی خط سوم تنظیم شده است) جابجا خواهد شد، لطفا پیش از حذف آن جملات ، مکان تیترها دوباره تنظیم شود.

///.پایان : ۲۵ بهمن ۹۵

المقدمة.....٧
مفهوم الحرية.....١١
أهمية الحرية.....٢٣
آثار الحرية في حياة الإنسان.....٣٢
المسار التاريخي للحرية.....٤١
تاريخ العبودية.....٥٨
أقسام الحرية.....٦٦
الحرية في الوثائق الدولية.....٩٤
معايير الحرية في الغرب.....١٠٧
الحرية من المنظور الإسلامي.....١١٩
الفروق الجوهرية بين الإسلام والغرب حول مسألة الحرية.....١٣٢

ضرورة تقييد الحرية ١٥٥
قيود الحرية في المواثيق الدولية ١٦٣
حدود الحرية في الإسلام ١٧٣
العلاقة بين الدين والحرية ١٨١
الحرية والعدالة ١٩٢
العلاقة بين الإيمان والحرية ٢٠٧
الحكومة والحرية ٢٢٧
الحرية والأخلاق ٢٤١
العلاقة بين الحرية والقانون ٢٥٧
المصادر والمراجع: ٢٦٦
الف- المواثيق الدولية: ٢٦٦
باء- الكتب: ٢٦٧

المقدمة

لا شك أن الحرية من أهم وأسمى القيم الإنسانية كما هي من الأمور الأساسية لحياة وتكامل الإنسان والتي تحظى بمكانة رفعية تفوق الماديات.

ينبغى هنا معرفة أن الحرية لا تقتصر على الإنسان أو الحيوانات وإنما تشمل حتى النباتات حيث أنها أيضاً تحتاج إلى التمتع بالحرية. من البديهي أن تعريف مفهوم الحرية ونوعها وتحديد نطاقها بالنسبة لكل واحد من أنواع الموجودات سيتم حسب الهيكلة الوجودية والمتطلبات الوجودية لها. كما أن النوع الوحيد من المخلوقات التي لا تحتاج إلى الحرية تتمثل في الجمادات التي لا تمتلك قوة النمو والتكامل.

والإنسان حسب خلقه الخاص وطبيعته الإستثنائية، فهو كائن يملك قوة العقل والإرادة حيث يتمتع بالإختيار في جميع أعماله وسلوكه للقيام بها أو تركها.

إن الناس الذين يعرفون أبعادهم الوجودية وقيمتهم الإنسانية يعرفون أيضاً قيمة الحرية بقدر ما هم على إستعداد لتحمل أقسى ظروف الحياة والمعيشة بأقل الإمكانيات من أجل الحفاظ على حريتهم وعدم الوقوع في طوق عبودية وأسر الآخرين.

النقطة الأساسية في موضوع حرية الإنسان هي إن تعريف الحرية له علاقة وثيقة لا تنفصل عن تعريف مفهوم الإنسان نفسه بحيث أن أي تعريف عن مفهوم الإنسان يترك أثراً واضحاً في التعريف عن حريته ونطاقها وقيودها وأنه دون تعريف صحيح وكامل عن الإنسان سوف لا يمكننا تقديم تعريف شامل عن مفهوم الحرية.

وفي نفس الوقت يجب ملاحظة نقطة مهمة وهي إن الغاية من خلق الإنسان وحياته لا تكمن في أن يكون حُرّا فقط وإنما كونه حُرّاً لتتهيّأ له الظروف اللازمة من أجل الوصول إلى الكمال الإنساني.

بطبيعة الحال أن الحرية بمثابة قيمة من القيم الإنسانية قد تتعرض للإفراط والتفريط على غرار القيم الأخرى. ويلاحظ في بعض المجتمعات أن الحرية باتت أمراً مهجوراً ومنسياً أو لم يبق منها إلا إسم. وعلى العكس نلاحظ في المجتمعات

الأخرى أن هناك جهوداً تحت رآية الحرية من أجل التقليص من أهمية ودور القيم الأخرى وإعتبار النمو والكمال الإنساني بأنهما قابلان للتحقيق في ظل الحرية فقط دون الحاجة إلى القيم الأخرى بما فيها العدالة والأخلاق والحكمة. ومن شأن هذا الإفراط والتفريط التقليل من أهمية ودور الحرية في المجتمع.

حديث الحرية في المنظور الإسلامي والقرآني يُعدّ من أهمّ المباحث الإعتقادية والإجتماعية، ومن جهة أخرى يرتبط بمسؤوليات وواجبات الحكومة الإسلامية.

والحكومة الإسلامية مكلفة فيما يتعلق بالواجبات الروحية في المجتمع بتوفير الحرية لأبناء المجتمع وإيجاد الظروف اللازمة من أجل التخلص من القيود المخربة والفاسدة وجميع الموانع التي تعرقل حركة الإنسان نحو التكامل والنمو والتقدم فضلاً عن التصدي لمثل هذه القيود التي تندرج في سياق المكافحة من أجل توفير الحرية لأفراد المجتمع.

من جانب آخر فإن هناك ثمة فروق جوهرية بين مفهوم الحرية في الإسلام وما تتبناه المدارس غير الإسلامية وغير الدينية لا سيما النظام القانوني الغربي وعلى وجه الخصوص المدرسة الليبرالية التي تدعي الدفاع عن الحرية المطلقة

والوصول إلى الحدّ الأقصى منها للبشر ما يقتضي دراسة دقيقة لطبيعة هذه الخلافات.

ونتطرق في هذه الكتاب إلى مواضيع مختلفة فيما يخص المكانة والأبعاد المختلفة لمفهوم الحرية التي هي على غرار ما جاء في سائر الكتب من مجموعة قواميس مصطلحات حقوق الإنسان الإسلامية، في سياق مفاهيم بسيطة وواضحة بعيداً عن المصطلحات والمناقشات الفلسفية الثقيلة والمعقدة، مكتفياً بإلقاء نظرة سريعة لأهم القضايا والمواضيع الأساسية في مجال الحرية رغم أن حديث الحرية هو حديث جدير بالمناقشة والدراسة من أوجه مختلفة لا يسع هذا المقال ذكرها هنا.

ومن الله التوفيق

مفهوم الحرية

طرح الفلاسفة والمفكرون من قديم الزمان إلى يومنا هذا مواضيع وآراء مختلفة حول تعريف مفهوم «الحرية» يمكن القول بصفة عامة أنه لا يوجد بينهم توافق شامل ودقيق حول مفهوم هذه الكلمة.

إن مفهوم الحرية يمكن الحديث عنه من ناحيتين فلسفية وقانونية.

قد صرّح الفيلسوف الفرنسي الشهير شارل دومونتيسكيو (١٦٨٩– ١٧٥٥ م) في كتابه المشهور أنه لا توجد كلمة أشغلت عقل البشرية مثل ما فعلت كلمة «الحرية» كما أنه لا يوجد كلمة مثل الحرية أعطيت معان مختلفة بهذا الشكل. وتعريف الحرية من منظار مونتيسكيو هو أن يكون للإنسان حقّ للقيام بأيّ عمل مسموح به قانونياً وألا يضطر إلى القيام بشيء يمنعه القانون ولا صلاح فيه[١].

[١]- كتاب روح القوانين، چاپ هشتم، ترجمه على اكبر مهتدى، ص ٢٩٤.

ويقول هارولد لسكي (١٨٩٣- ١٩٥٠ م) في التعبير عن مفهوم الحرية: إن المقصود من مفهوم الحرية هو وجود أو إنعدام عقبة أمام ظروف وحالات إجتماعية تتوقف عليها السعادة البشرية في الحضارة المعاصرة[٢].

عرّف جون لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤ م) وهو من مؤسسي الديمقراطية الليبرالية بأن الحرية: هي إحدى العناصر الأساسية للمدرسة الليبرالية ويقول عنها: «الحرية هي أنه من أجل متابعة مطالبنا نتحرك في إطار القانون ولا نمتثل للمطالب الهشة والعشوائية وغير الواضحة وغير المحددة والمستبدة للآخرين، كما أن طبيعة الحرية هي إنعدام أي قيد أمام طريقنا عدا قانون الطبيعة»[٣].

وقال توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩ م) القانوني والفيلسوف البريطاني الشهير في تعريفه للحرية: «نقصد بالحرية وفقاً للمعنى الصحيح للكلمة إنعدام الموانع الخارجية التي تقف في طريق حصول الإنسان على مطالبه، إن هذه الموانع في أغلب الأحيان تستهلك جزءاً من قواه لكنها لا

---

[٢]- كتاب آزادی در دولت امروز.
[٣]- رساله‌ای دربارة حكومت، ترجمه حميد عضدانلو، چاپ اوّل، ص ٨٩.

تستطيع منعه من ممارسة الجزء المتبقي منها حسب تحكيم عقله وتدبيره[٤].

وإعتبر جماعة أخرى من المفكرين أن الحرية بمثابة إحدى الحقوق الإنسانية التي على أساسها يحق للإنسان أن يفعل ما يريد شريطة عدم الإضرار بالآخرين[٥].

بالإضافة إلى الشروط التي تطرقت إليها التعاريف الآنفة الذكر يعتبر بعض المفكرين النزاهة والصحة شرطا للحرية وأن الحرية هي إنعدام الموانع أمام طريق الفكر الصحيح والأفعال اللائقة والأعمال الصحيحة من قبل الإنسان[٦].

ثمة تعاريف أخرى ترى أن الحرية تعني وجود عناصر الإختيار والإستقلال في أفعال الإنسان[٧].

إن التعاريف والتعابير المتعددة والمختلفة عن الحرية التي أشرنا إلى بعضها، تدل على أن هناك غموض وإرتباك معين في بيان مفهوم الحرية[٨]. رغم أن بعض العلماء حاولوا تقديم

---

[٤]- مجتبى مينوى، مجلّه يغما، شماره ١٣٣٢.
[٥]- حقوق اساسى، دكتر نجفى اسفاد و دكتر محسنى، ص ٤٤٨، و حقوق اساسى، دكتر جلال الدين مدنى، ص ٧٤، و حقوق اساسى، دكتر محمد هاشمى، ج ١، ص ١٦٨.
[٦]- زين‌العابدين قربانى، إسلام و حقوق بشر، ص ١٨٥.
[٧]- هادى معرفت، جامعه مدنى، ص ١٠٥.
[٨]- إسلام، سياست و حكومت، ج ٢، ص ٩١.

تعريف عن الحرية من خلال ذكر مصاديقها وشروطها، وطرح البعض سبع ضرورات كشروط ضرورية للحرية وهذه الضرورات هي: توفير الخبز والماء والأكل والصحة والملابس والسكن للإقامة والعلاقة الجنسية من أجل إنجاب وبقاء النسل. وإعتبر هؤلاء المفكرون توفير هذه الأمور من شروط تحقيق الحرية مؤكدين على ضرورة إنعدام الموانع للوصول إليها كأحلام بشرية[٩].

ومن أهم النقاط في بيان مفهوم الحرية هي الإهتمام بأصولها وطبيعتها كحق بشري، وإن المبدأ الطبيعي والتكويني الذي تنبع منه الحرية هو أن الإنسان في وجوده يمتلك قوة الإرادة التي تدفعه إلى القيام بالأفعال، وإن هذا الحق في الواقع يمثل حالة نفسية وإنعدامه يساوي فقدان الإحساس لدى الإنسان الذي هو أساس إنسانيته[١٠].

إن مبدأ الحرية تعود جذورها إلى خلق الإنسان وتنبع من الفطرة البشرية الأصيلة، كما أن جميع القوانين التي تضمن الحقوق والحرية لأبناء البشر هي التي تنطبق مع الفطرة

---

[٩]- مجتبى مينوى، مجلّه يغما، ديماه ١٣٣٢.
[١٠]- علّامة طباطبائى، بررسى‌هاى إسلامى.

البشرية وإن فرض قيود غير ضرورية على حرية الإنسان يعد مخالفاً لفطرته وطبيعته الإنسانية[١١].

إن إنبثاق الحرية من الفطرة البشرية يقتضي تطبيق مبدأ التمتع بالحرية لجميع أفراد البشر على قدم المساواة وأن التمييز فيها يعارض طبيعة وفطرة البشر.

والحاصل من تقييم التعاريف المختلفة من كلمة «الحرية» هو أن البعض في بيان مفهوم الحرية يعرب فقط عن الشعور الأولي عن هذه الحقيقة وأما البعض الأخر يعتبر الحرية، حرية الإنسان في القيام بالأفعال بمحض إختياره وإرادته، وهذا التعريف يقترب من الواقع إلى حد ما، لكن الأغلبية من المفكرين لقد فشلوا في مجال تعريف حقيقة الحرية وتفسيرها تفسيراً دقيقاً[١٢].

ومن أجل إدراك مفهوم الحرية بشكل أفضل يجب توضيح ثلاثة مصطلحات هي التحرر والإختيار والحرية ووجوه التمايز بينها.

---

[١١]- هادى معرفت، جامعة مدنى، ص ١٠٧.
[١٢]- محمد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٣٦٢.

وأما التحرر يعني إزالة العقبات أو رفع القيود والسلاسل أو كل ما يسبب إغلاق الطريق أمام إرادة الإنسان في مجال واحد أو عدة مجالات.

الإختيار يمثل هيمنة الشخص بإرادته وشخصيته على كلا الوجهين الإيجابي والسلبي من فعل ما أو تركه بشكل لائق ومستهدف مع بعد النظر.

والحرية هي قدرة الفرد على إختيار هدف من بين أمور يمكن أن تُعتبر كأهداف في الحياة أو إختيار وسيلة من بين وسائل مختلفة ومتنوعة[١٣].

لا شك أن الحرية والإختيار يحتلان مرتبة أعلى من التحرر كما أن الإختيار من جانبه يقف في مرتبة أعلى من الحرية نفسها.

ينبغي النظر في مفهوم الحرية من ثلاثة أوجه: في البداية يجب التوجّه إلى الحرية من وجهة نظر «الفرد» ومن ثم من منظار «الفرد في المجتمع» وأخيراً من رأي «المجتمع».

---

[١٣]- نفس المصدر.

وأما دراسة مفهوم الحرية على المستوى الفردي فيمكن من خلال صبّ الإهتمام على موضوع «إرادة الإنسان» وتمتعه بإمكانية الإختيار في أفعاله وسلوكه.

والذين يؤمنون بمبدأ الجبر يرون بأنه لكل فرد مصير وتقدير (إلهي) لا يمكن الهروب منه. إن الإعتقاد بالجبر وتأويل «المشيئة الإلهية» بـ«الجبر الإلهي» يعني إنكار ونفي الحرية للفرد مما ينافي مع ما يبينه الإسلام في مجال حرية الإنسان والمتمثل في إختيار الإنسان في أفعاله فضلاً عن مسؤوليته تجاه ما يفعله.

وأما مفهوم الحرية على مستوى «الفرد في المجتمع» معناه تمتع الإنسان بحقوقه الطبيعية والبشرية في ظل العدالة وإمكانية تطبيق هذه الحقوق في إطار القوانين بالنظر إلى الواجبات الملقاة على عاتقه وعاتق سائر أبناء المجتمع والحكومة.

وأخيراً إن مفهوم الحرية على مستوى «المجتمع» هو أن الإنسان رغم تمتعه بالحرية في الأفكار والأفعال غير أنه لديه

مسؤوليات إجتماعية أيضاً حيث أن القيام بها في أية فترة زمنية يتحتم عليه إمكانية تمتعه بالحرية في خياراته وأفعاله[١٤].

وعلى هذا الأساس فإن مجموعة الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع يطلق عليها الحقوق أو الحريات الفردية أو الحقوق الأساسية للفرد أو الحقوق العامة للمواطنين وحقوق الإنسان والمواطن والحريات العامة.

عندما يتعلق الأمر بالحرية قد يقصد بها أحد الأمور التالية:

١. في بعض الأحيان يقصد بحرية البشر بأن الإنسان من حيث التكوين كائن مختار وصاحب إرادة، ووفقاً لذلك فإن الإنسان في حالات ومواقف مختلفة ومجموعة متنوعة من الظروف يتمتع فيها بقوة الإختيار الحر وبإمكانه التصرف كيف يشاء، لذا في حالة القول بمبدأ الجبر سوف لا يبقى أي مجال لنظم القيم والنظم الأخلاقية وكذا لنظم التربية والتعليم والقانون.

[١٤]- احسان نراقی، آزادی، حق و عدالت، ص ٨٢.

ولو فرضنا أن مثل هذه الحرية مطلقة وغير محدودة فإنه سوف لا يكون معنى للأمر والنهي، والحسن والقبح، والثواب والعقاب، والواجبات والمسؤولية[١٥].

٢. في بعض الأحيان القصد من الحرية هو مفهوم الإستقلال الوجودي للإنسان وبهذا المعنى يكون البشر حُرّاً ومستقلاً لا يخضع لأية عبودية حتى بالنسبة إلى الله جل وعلا، وبالطبع سوف لا يكون لدى الإنسان أي إلتزام وواجب، كما لا يُعتبر مسؤولاً أمام أي شخص ولا تتصور بالنسبة له أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية.

٣. ويمكن أن يكون القصد من حرية الإنسان، حريته وتحرره من الإلتزام بالقانون وطاعة الحاكم وهذا يتطلب نفي ضرورة القانون في الحكومة لأن القانون الذي يفتقر إلى إلتزام أفراد المجتمع به ولا يتمتع بضمان للتطبيق، سوف لن يترك أي تأثير على شؤون المجتمع ويكون وجوده كالعدم.

٤. في بعض الأحيان المراد من الحرية أن الناس أحرار ومخيرون في التشريع ووضع القوانين وتعيين الحكام، ويعتبر هذا الأمر في الأنظمة الغربية ركيزة الديمقراطية.

---

[١٥]- جامعة ايدهآل إسلامى، ص ١٥٤.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً يعبر عن هذا الحق تحت عناوين مثل حق جميع الناس في المشاركة في تسيير شؤون بلادهم العامة مباشرة أو من خلال ممثليهم المنتخبين، وحق كل فرد للحصول على الوظائف العامة في البلاد بشروط متساوية مع الآخرين، وحق الجميع في المشاركة العامة الحرة والسرية من أجل التعبير عن إرادتهم[١٦].

٥. وأما في نطاق الحياة الفردية فإن مفهوم الحرية يعني عدم التدخل في الأمور الشخصية للناس. إن القواعد القانونية التي تقرها المجتمعات البشرية تتعلق بالعلاقات الإجتماعية لأبناء المجتمع لكنهم أحرار وطلقاء في حياتهم الفردية من أي قيد يفرضه القانون أو أي نوع من الأوامر والنواهي والإلتزامات والمسؤوليات والمحاسبات القانونية في نطاق حياتهم الخاصة. وهذا الحق تم التأكيد عليه في الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك تحت عنوان «حق الخصوصية»[١٧].

٦. أحياناً يقصد بالحرية، التمتع بها في إطار القوانين الإجتماعية التي تم وضعها من أجل تنظيم العلاقات الإجتماعية. وفي هذا المعنى من الحرية لا يُقصد بأي حال

---

[١٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة ٢١.
[١٧]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة ١٢ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة ١٧.

من الأحوال حرية مطلقة وغير محدودة وإنما تعني ضرورة إعتبار الشخص نفسه ملتزماً بإحترام القوانين الإجتماعية وأن يغض النظر عن تطبيق حرياته عندما تخل بالنظام العام في المجتمع.

وفي نظر الأديان الإبراهيمية لا سيما الإسلام بإعتباره أكثر الأديان إكتمالاً، فإن الإنسان حُرّ في إختيار طريق وأسلوب حياته لكن يتحتم عليه إحترام القواعد الأخلاقية في حياته الفردية، فأبناء المجتمع بما أنهم لا يواجهون المُساءلة القانونية في نطاق حياتهم الشخصية وأن الأحوال الشخصية للأفراد تتمتع بحرمة خاصة ويُعتبر التجسس في حرمة الخصوصية لأفراد البشر ممنوع وحرام شرعاً، لكنهم سيواجهون المُساءلة يوم الحساب بسبب أفعالهم وسلوكهم في هذه الدنيا، وإن لسلوكهم غير اللائق والسيء سيكون عقاباً أخروياً إضافة إلى أنه لا ينبغي تجاهل الأثر الوضعي لتصرفاتهم الخاطئة التي سيواجهونها في الحياة الدنيا.

من ناحية أخرى فيما يخص حرية أبناء البشر في التشريع ونصب الحاكم ذهب الإسلام إلى أن التشريع بالنسبة للإنسان سيكون أمراً متاحاً ومسموحاً في الحالات التي سكتت عنها الشريعة الإسلامية ولم تقرر حولها من القوانين والأمور

والنواهي، فيجوز للإنسان التشريع في هذه الحالات وذلك في إطار الأحكام الإلهية والمصالح المادية والروحية لأفراد البشر والمجتمع.

كما أن أبناء المجتمع الإسلامي يجوز لهم إختيار حاكم وأمير صالح مع إحترام المعايير والقواعد العامة لدين الإسلام وهذا في حالة عدم نصب الحاكم من قبل الله جل وعلا.

وجدير بالملاحظة أن الحرية ناتجة عن أمرين مهمين جداً، الأول هو إنعدام القيود والسلاسل في طريق إرادة الإنسان، والثاني هو الشعور بالقدرة في إختيار الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف من بين مختلف الأهداف والوسائل الموجودة في ساحة الحياة التي لا تعد ولا تحصى[١٨].

ووفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية الراقية، ينبغي على الإنسان السعي وراء تفعيل مواهبه الفكرية والروحية من خلال التفكير والتدبر حول الحرية ومزاياها من أجل إرتقاء الحرية من المرتبة الطبيعة المحضة إلى مرتبة أعلى، وأن يصل الإنسان في مسير الحياة البشرية المعقولة إلى مرتبة الإختيار الإنساني العالية التي رسمتها وقدمتها الشريعة الإسلامية[١٩].

---

[١٨]- محمّد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٣٦٢.
[١٩]- نفس المصدر، ص ٣٦٥.

أهمية الحرية

يجب القول أن قليلاً ما يوجد في العلوم الإنسانية وعلم السياسة قضية تحضى بالأهمية والحساسية مثل ما تحظى بها قضية الحرية، ويكون نطاق المناقشة حولها بهذا المستوى الوسيع وإثارة الجدل بحيث أن جميع الفلاسفة والسياسيين

وأصحاب الرأي بإرادة أو من غير إرادة كانوا قد دخلوا في مناقشة قضية الحرية وبيان مفهومها وتعيين حدودها.

ويعتبر معظم المفكرين وأصحاب الرأي بأن الحرية هي أكبر وأهم حلم بشري يتوقف ظهور وتطوير جميع قدرات الإنسان ومواهبه على توفيرها، كما يعتقد هؤلاء بأنه دون التمتع بالحرية وممارسة هذا الحق القيم والفريد من نوعه سوف يكون نمو الإنسان وإرتقاء قدراته الفطرية أمراً غير ممكن وسوف لن يكون إنساناً قادراً على إستغلال طاقاته العظيمة الكامنة في وجوده.

يعتقد سقراط الحكيم اليوناني (٤٧٩-٣٩٩ ق.م) بأن القوانين التي تم وضعها من قبل البشر يجب أن تتبع القوانين الطبيعية بما فيها حرية الإنسان[٢٠].

ويرى المفكر الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧١ م) أن الإنسان ولد حُرّاً وينبغي ألا يُفرض عليه الإستبداد. وعلى هذا الأساس يعتبر العبودية والاستعمار أمرين متعارضين مع الطبيعة البشرية، كما يرى أن إهمال الحرية الإنسانية يساوي إهمال الطبيعة البشرية. وفي رأي روسو أن

---

[٢٠]- حقوق بشر وسير تكامل آن در غرب، مهدى ابوسعيدى، ص ٧٨.

الإنسان يكون إنساناً حينما يكون حراً والذي يُحرم من هذه النعمة لا ينبغي إعتباره إنساناً[٢١].

يرى ثوسيديديس الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي الشهير (٤٦٠ – ٣٩٥ ق.م.): أن سعادة الإنسان رهينة بتوفير الحرية كما أن الحرية تتوقف على التضحية والشجاعة من قبل أبناء البشر[٢٢].

ويعتقد المفكر البريطاني جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣ م): أن هناك علاقة وثيقة بين الحرية والعقلانية ويجب إعتبار عدم وجود الحرية بمثابة التخلي عن العقل.

والفيلسوف الإنجليزي جون لوك، (١٦٣٢- ١٧٠٤ م) والذي يعتبر الأب الروحي للديمقراطية في العالم الحديث يرى في تعبيره عن أهمية الحرية أنها مترادفة مع الوجود الإنساني[٢٣].

---

[٢١]- أنظر إلى: كتاب العقد الإجتماعي لروسو.
[٢٢]- كريمى، حقوق و آزادىهاى فردى، ص ١٩.
[٢٣]- أنظر إلى: رساله اى دربارة حكومت، ترجمه حميد عضدانلو.

الزرادشتية (حوالي ٩٠٠ ق.م) تنص على أن البشر مع أنه مخلوق أهورا مازدا ولكنه خُلق حُرّاً وفاعلاً مختاراً حيث يفعل ما يريد[٢٤].

إن الوثائق التاريخية والدولية المعنية بحقوق الإنسان تذكر الحرية بمثابة أول حق طبيعي للإنسان وهو حق أبدي غير قابل للتمليك، وعلى سبيل المثال في إعلان حقوق الإنسان والمواطن (فرنسا ١٧٨٩ م) قد تم التأكيد على أنه: «ولد الناس أحراراً ويعيشون متساوين في الحقوق... والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر الآخرين»[٢٥].

جاء في ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥ م) (در متن فارسی ١٧٨٩ میلادی درج شده که اشتباه است) أن توسيع الحرية هو قرار وعزم لجميع الشعوب وأن تحقيق ذلك هو أحد أهداف ودوافع إتحاد الأمم وتشكيل هذه المنظمة الدولية[٢٦].

كذلك يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨ م) على أهمية الحرية ويعتبر تطبيق حقوق الإنسان وحرياته في أقصى قدر من الأهمية وذلك بالإعتماد على حسن التفاهم

---

[٢٤]- كريمی، حقوق و آزادی‌های فردی، ص ١٠.
[٢٥]- الإعلان، البند ١و٤.
[٢٦]- الميثاق، المقدّمه و المادّة ١.

المشترك بين الدول والشعوب[٢٧]. كما تم بيان وتوضيح أقسام حريات البشر في نص الإعلان[٢٨].

في العهدين الدولين في مجال حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – ١٩٦٦ م والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية – ١٩٦٦ م) (در كتاب فارسى ١٩٤٨ ميلادي ذكر شده كه اشتباه است) أيضاً على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتم فيهما التأكيد على إلتزام الدول على إحترام حريات الإنسان ويعتبر أن الكمال الإنساني بشكله المطلوب رهين بتمتعه بالحقوق والحريات كما يشرح بشكل تفصيلي مصاديق الحرية الفردية والإجتماعية للإنسان[٢٩].

من وجهة نظر الإسلام يجب أن نعتبر الحرية كمفهوم مقدس وإن جميع البشر وفقاً لطبيعتهم يطالبون بها ويحاولون دائماً من أجل الوصول إليها.

---

[٢٧]- مقدّمة الإعلان.

[٢٨]- الإعلان، المواد: ٣ و٤ و٩ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢٣ و٢٧.

[٢٩]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المواد: ٨ و٩ و١٢ و ١٨ و٢٢ و٢٣ و٢٥ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المواد: ٦ و ١٠ و١٣ و٨.

إن إهتمام ورغبة الإنسان في الحرية من وجهة نظر الإسلام تعود جذورهما إلى تكوين الإنسان، كما هو الحال في جميع إنتماءاته ورغباته حيث تعود إلى الإرادة الإنسانية.

الفرد الإنساني يفهم المواضيع والمفاهيم وترتبط إرادته بشؤون حياته فيميل إلى أن يكون حُرّاً ويفعل ما يرى لصالحه وإهتمامه وموافقاً لرأيه دون أن تكون موانعاً في طريقه، وبما أن إرادة الإنسان لا تنفصل عن وجوده لذلك فإن الإهتمام والرغبة إلى الحرية يصاحبانه دائماً.

فمن الطبيعي إن أي شيء يعيق حرية وحركة الإنسان سيكون بشكل أو بأخر صعباً ومزعجاً له ولا يتفق مع الطبيعة الإنسانية.

إن الحرية هي نوع من النعم والحقوق الإنسانية مثل الصحة والهواء لا يدركها الإنسان بشكل دائم ومستمر إلا عندما يُحرم من هذه النعمة الإلهية العظيمة أو يقع حاجزاً في طريق ممارسة هذا الحق.

أهمية الحرية للإنسان بمثابة عنصر طاهر وهدية كريمة من الله تصل إلى درجة أنه لا يمكن دونها تحقيق الرقي والتكامل الإنساني وإن النمو والكمال في مختلف الإتجاهات يتوقفان على توفر هذه النعمة الفريدة من نوعها. لذلك من

البديهي إن الذين يدركون أهمية الحرية في حياتهم ويعتبرونها حاجة أساسية بالنسبة لهم مثل سائر الحاجات الأساسية لبقاء الإنسان، سوف لا يترددون في القيام بأي سعي ونضال في طريق تحقيق الحرية ومكافحة الإستبداد وأنهم في طريق الدفاع الشريف عن هذا الحق البشري الطبيعي والنعمة الإلهية ربما يضحون حتى بحياتهم من أجلها.

بما أن البشرية وعلى الرغم من إنشاء الحركات والثورات التحررية وجميع الجهود الإنسانية المبذولة والنضال من قبل الفدائيين الذين يضحون بحياتهم في هذا الطريق فضلاً عن الدماء التي أريقت لإرواء شجرة الحرية وضحاياها العديدين على مر التاريخ أيضاً، رغم كل هذا لم يقدر الإنسان لحد الآن على تحرير نفسه بالكامل من براثن الإستبداد والظلم وأخفق في الوصول إلى الحرية الحقيقية لكن هناك بعض النجاحات فقط حققها في فترات تاريخية معينة وبشكل عابر ومؤقت. وبالتالي بقي الإنسان مستمراً في إشتياقه للوصول إلى الحرية حيث أن الجهود التي بذلتها القوى المتغطرسة والظالمة أصبحت حريته جريحة ومشوهة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في رأي الشريعة الإسلامية أن الحرية ليست غاية للإنسان في حدّ ذاتها وإنما هي وسيلة

وسبيل من أجل وصول البشر إلى الهدف النهائي من خلقه من قبل الله سبحانه وتعالى.

وبعبارة أخرى، فإن الإسلام يرى الحرية ممراً وطريقاً يعبره البشر من أجل الوصول إلى التكامل وتحقيق أهداف أعلى من الحرية نفسها لبلوغه الكمالات البشرية. وفي الواقع إن شعار «الحرية من أجل الحرية» شعار غير واقعي وخادع وفارغ.

نظرة الإسلام للحرية بمثابة قيمة من القيم البشرية القيمة بل أعظم وأغلى وأثمن رأس مال ورصيد روحي ومادي بالنسبة للإنسان بعد حق العيش في الحياة وهو متأصل في الطبيعة البشرية كما هو وجه التمايز بين الإنسانية والحيوانية نظراً إلى كرامة الإنسان ومكانته العالية من جانب، وحقارة ووضاعة الحيوان من جانب آخر، بل لدى الضرورة يرمي الإنسان حياته في الخطر من أجل الدفاع عن الحرية والتصدي للظلم والجور كما يقوم بالتضحية بالنفس في مواجهة الإستبداد وينال الدرجات العالية مثل «المجاهد» و«الشهيد»، كما أن سير كبار الرجال وأصحاب المدارس الإسلامية هي نماذج واضحة من هذا النضال والكفاح.

أهمية الحرية في الإسلام تأتي من موقفها من كرامة الإنسان والإنسانية، كما أن إحترام الإنسان وتكريمه هو مفهوم شامل يغطي كل القيم والكمالات وأن قيمة الحرية هي إحدى الفضائل التي قد وهبها الله لبني آدم دون سائر المخلوقات والكائنات[٣٠].

إن الحرية تُعد أسمى تعبير عن كرامة الإنسان تميّزه عن سائر المخلوقات وتكشف عن كرامة ومكانة الإنسان عند الله جل وعلا، شريطة أن تكون الحرية في خدمة دفع عجلة النمو والسمو الإنساني وألّا يُعبّر عنها إطلاق العنان والتحرر المطلق من كل القيود الأخلاقية والإجتماعية.

[٣٠]- (القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧٠)

آثار الحرية في حياة الإنسان

الحرية بإعتبارها نعمة عظيمة وهبة من الله، تلعب دوراً أساسياً في حياة الإنسان الشخصية والإجتماعية، نشير إلى بعضها وبإختصار:

١. السمو والنمو للفرد في المجتمع: مما لا شك فيه أن التقدم والتطور البشري مرهون بتوفر الحرية والقدرة على

الإختيار لدى أبناء البشر وأنه مع حكم الإستبداد لا يمكن أن نتوقع النمو في حياة الإنسان لأن الحرية هي التي توفر الأرضية اللازمة لكمال الإنسان.

رسالة الأديان السماوية، وخاصة الإسلام، هي كسر الأغلال والقيود التي وضعت على أيدي الإنسان وأرجله بغية فتح الطريق أمام تعاليه وتكامله[٣١] وتوضيح وتبيين الطريق الصواب عن الطريق الخطأ للبشر من خلال هدايته بالهداية الإلهية[٣٢].

لذلك نستطيع القول بأن الحرية رغم عدم كونها شرطاً كافياً لتحقيق النمو والتكامل البشري لكنها شرط ضروري لهذه المهمة وأن غياب الحرية يكون بمنزلة الإنهيار والانحطاط بالنسبة لأبناء البشر والمجتمعات الإنسانية.

وينص القرآن الكريم على أن الإرادة الإلهية لقد تعلّقت منذ الأزل بألا تجبر الناس على قبول الحق: « ولوشاء ربّك لجعل النّاس امّة واحدة...»[٣٣] والسبب هو أن إختيار الدين سيؤدي

---

[٣١]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.
[٣٢]- القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٣.
[٣٣]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٨.

إلى نمو وتكامل البشر إذا كان ذلك قائماً على الإرادة والإختيار.

٢. إزدهار المواهب والقدرات: التمتع بنعمة الحرية وقوة الإختيار يسبب ظهور المواهب وإزدهار النبوغ الفكري للإنسان كما يؤدي إلى ظهور ونمو قدراته الفطرية والوجودية بمثابة رصيد وضعه الله في وجود الإنسان، وإن تفعيل هذه القدرات يؤدي إلى ترقي الشخصية الإنسانية في المجتمع شريطة أن تتم الاستفادة من الحرية في إطار منطقي ومعقول، لأنه لو كان الإنسان تحت حكم الظلم والإستبداد فإن إستعداده ونبوغه يخمدان ولا يجدان الفرصة للإزدهار.

على مر التاريخ غالباً ما يحرم الشعوب والأمم من نعمة الحرية والإختيار وأن فقدانها لها أدى إلى عدم إزدهار ونمو مواهبها[٣٤].

٣. زيادة ثقة الإنسان بنفسه: لا شك أن الشعور بالحرية يسبب في خلق الشعور بثقة الإنسان بنفسه ويؤدي ذلك إلى إختيار الإنسان طريقه في الحياة الفردية والإجتماعية بشكل حرّ ومن ثم تحقيق التقدم والتطور.

---

[٣٤]- جلال الدين مدنى، حقوق اساسى ونهادهاى سياسى، ص ٧٦.

ووعد القرآن الكريم الناس بأن الله لا يغير أوضاعهم في الحياة الفردية والإجتماعية قبل توفيرهم الأرضية اللازمة لمثل هذه التغييرات معتمدين على إرادتهم ورغبتهم:

«انّ الله لايغيّر ما بقومٍ حتّى يغيّروا ما بانفسهم»[٣٥].

بالتأكيد أن الله جل وعلا بإعتباره خالق الإنسان يعلم مصلحته أكثر من الإنسان نفسه ويملك المعرفة الكاملة لما سوف يجلب له السعادة والتكامل وهو الذي يقدر للإنسان مصيره لكنه سبحانه وتعالى أراد في نفس الوقت أن يضع الإنسان نفسه في طريق التكامل والتطور بالإرادة والثقة بالنفس ويختار مصيره بنفسه وبحرية.

٤. مسؤولية الإنسان: من المؤكد أن القول بأن للإنسان حق في الحرية دون القبول بالمسؤولية عن كيفية ممارسة هذا الحق، ليس منطقياً ومعقولاً، وإن عدم الإهتمام بمسؤولية الإنسان في الإستخدام السليم لحقه في الحرية، يعني كون الإنسان حرّاً طليقاً ومنتهكاً لحرمة شخصيته.

في منطق القرآن الكريم أن الإنسان في قبال تمتعه بالحرية التي منحها له الله سبحانه يكون مسؤولاً أمام ربه[٣٦].

---

[٣٥]- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١١.
[٣٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١.

وبالإضافة إلى عبادته يجب عليه إمتثال الأوامر والوصايا الإلهية[٣٧]. وعليه أن يتقي الله[٣٨] ويجاهد في سبيل الله[٣٩] ويحمل الأمانة الإلهية[٤٠] ويتمتع بالنعم الإلهية بشكل صحيح ولائق[٤١] ويحترم ويصون منصب خلافة الله في الأرض[٤٢] ويشكر ويقدر النعم الإلهية[٤٣].

بالإضافة إلى هذه المسؤوليات يقع على عاتق الناس الطاعة والتأسي برسل وأولياء الله.

وعلى الناس مسؤولية كبيرة أيضاً تجاه أنفسهم ويتحتم عليهم معرفة أنفسهم[٤٤] وبذل قصارى الجهد في إكتساب المعرفة وتربية النفس[٤٥] وعدم القصور وعدم الإهمال في صون وحماية كرامتهم وصبّ الإهتمام على مصيرهم[٤٦].

---

[٣٧]- القرآن الكريم، سورة محمّد، الآية ٣٣.
[٣٨]- القرآن الكريم، سورة التغابن، الآيات ١٦ و ١٨.
[٣٩]- القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية ٦٩.
[٤٠]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٧٢) (درمتن فارسی آیه ٨١ آمده که اشتباه است)
[٤١]- القرآن الكريم، سورة طه، الآية ٨١.
[٤٢]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٣٠.
[٤٣]- القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية ١٥.
[٤٤]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٣٦.
[٤٥]- القرآن الكريم، سورة الفاطر، الآية ١٨
[٤٦]- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية ٣٩ وسورة الإنسان، الآية ٣.

ومسؤولية الإنسان تجاه الآخرين في إطار التعاون في الطريق السليم[٤٧]، وعدم إزعاج الآخرين[٤٨]، وإحترام حقوق الآخرين وحريمهم الخاص [٤٩] كل هذه الأمور تحظى بأهمية بالغة من وجهة نظر الإسلام.

إن مسؤولية الإنسان تجاه المجتمع الذي يعيش فيه تشتمل على المشاركة في شؤون المجتمع[٥٠] والجدية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٥١] والسعي وراء الحفاظ على الوحدة في المجتمع[٥٢] وترويج مفهوم الأخوّة في المجتمع[٥٣]، بالإضافة إلى سائر مسؤوليات الإنسان تجاه الدين وعقيدته وأسرته وتجاه غيره من المخلوقات وحتى الحيوانات والنباتات والطبيعة، كلها نابعة من حق الإنسان في الحرية التي منحها الله له. وبطبيعة الحال، كل ما يكون نطاق هذه الحرية أوسع كلما تكون مسؤوليته أثقل وأكبر.

٥. زيادة الإبداع والإنتاجية عند الإنسان: أحد الآثار الهامة لوجود الحرية هي أن الإبداع والإبتكار الإنساني يزداد بشكل

٤٧- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٢.
٤٨- القرآن الكريم، سورة النور، الآيات ٢٧ و ٢٨.
٤٩- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٢.
٥٠- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١٧.
٥١- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٤.
٥٢- القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ١٩ وسورة البقرة، الآية ٢١٣ وسورة آل عمران، الآية ١٠٥.
٥٣- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٠.

كبير يوماً بعد يوم ويؤدي ذلك إلى عدم شعور الإنسان بوجود الحواجز والقيود مما يزيد قدرته في الإنتاجية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في نوعية حياة البشر.

وتُظهر التجربة أن الإبداع الفردي والإبتكار الإجتماعي في المجتمع البشري هو – أكثر من أي مكون أو عنصر آخر– متوقف على النظرة القيمية إلى طبيعة الحرية وأنه إلى أي مدى ودرجة تكون حصة المجتمعات من هذه الهدية الإلهية والنعمة الطبيعية من الإبداع والإبتكار والتنوع أيضاً أكبر وأكثر وضوحاً، لأن الحرية ترمي إلى توسيع وإمتداد نطاق الفكر الإنساني وتمهد للإبتكار والمبادرة، وعلى العكس إن عدم وجود الحرية تسبب في تراجع الإبداع لدى الإنسان ويعرض الإنسان لخطر الهبوط والإنحطاط.

٦. نمو الهوية والمؤشر الإنساني: لا شك أن التمتع بقيمة الحرية والقدرة على الإختيار، يسبب إحترام كرامة الإنسان ويميز هويته عن الحيوانية.

وفي غياب الحرية سوف يفقد الإنسان هويته لأنه لن يكون قادراً على تفعيل جميع الأبعاد والعظمة التي تكمن في خلقه ووجوده والاستفادة من جميع قدراتها الوجودية والوصول إلى الكرامة المتعالية التي قررها الله سبحانه و تعالى للإنسان.

٧. تقدم وثبات الحضارة: دراسة المسير التاريخي للمجتمعات والأمم تظهر أن قيمة الإستمرار والإستقامة في الحضارات تتناسب مع نطاق الحريات الفردية والإجتماعية ووفقاً لذلك فإن المجتمعات والحضارات التي كانت شعوبها تتمتع بمزيد من الحرية قد حققت تقدماً عظيماً وعلى نفس المنوال قد تركت وراءها ميراثاً أكثر دواماً وبقاءً.

وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمعات التي حُرم فيها شعبها من حرية هذه النعمة الإلهية التي لا بديل لها وبقي تحت هيمنة ووطأة الظلم والإستبداد شهدت في نهاية المطاف زعزعة الحكم وزوال ذلك المجتمع رغم أنه ولفترة قصيرة إستطاع الظالمون السيطرة والحكم على الشعب من خلال إنتزاع الحرية منه، ولكن مع تزايد الإستبداد والتسلط من قبل الحكام المستبدين، بدأ صبر الناس بالنفاذ فقاموا بمعارضة الحكومة والإحتجاج ضدها، وهذا الأمر كما أشرنا أدى إلى إهتزار أركان الحكومة الإستبدادية وفي نهاية المطاف إلى زوالها.

المثال الواضح لهذا النوع من السيادة هو حكم فرعون الذي ينص عليه القرآن الكريم على النحو التالي:

«إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ»[٥٤].

٨. الرفاهية والحياة الكريمة: إن الحريات المدنية والسياسية للأشخاص في حياتهم الفردية والحياة الإجتماعية تؤدي إلى التنعم وإرتقاء مستوى عيشهم وأن تمتعهم بهذه النعمة تمكنهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والوصول إلى الرخاء والراحة والإستقرار.

يعتقد البعض أن أساس السعادة الإجتماعية ورفاهية المجتمع يعتمد على المعرفة والحكمة اللتين لا يمكن تحقيقهما إلا في ظل الحرية وسيادة الأمن والسلام وحرية الرأي وحرية العبادة والتحرر من الفقر والحاجة والخوف والجهل[٥٥].

إن الشريعة الإسلامية تؤكد على رفاهية الإنسان، ولكن إذا كانت الحرية ترمي إلى تحقيق الرخاء المادي والسعادة الروحية معاً سوف يكون الإنسان قادراً على تحقيق المثل العليا والكمالات البشرية، وعلى العكس من ذلك، لو كان الهدف الوحيد من هذه الحرية الرفاه المادي والدنيوي وتغض النظر

---

[٥٤]- القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٤.
[٥٥]- مجتبوى، مجلّه يغما، سال ١٣٣٢ ه.ش.

عن البعد الروحي للإنسان ستنحدر به الحرية إلى السقوط إلى اسفل السافلين وتجعله في منزلة حيوانية.

المسار التاريخي للحرية

الحقيقة هي أن الحرية هي قضية مشتركة لجميع البشر حيث أنه منذ بداية الحياة البشرية على الأرض كان الإنسان يطالب بها دائماً، وبالتالي ستكون تعبيراً صحيحاً لو إعتبرناها توأماً و قريناً للإنسان في كل الأحوال. وعلى الرغم من أن إنتشار مصطلح «الحرية» بين الناس لا يتجاوز بضعة قرون ويبدو أن العامل في إبداع هذه الكلمة هو الحضارة الأوروبية التي بدأت قبل قرنين أو ثلاثة قرون، لكن معناها ومضمونها كان موجوداً في الذهن البشري بمثابة فكرة وأمنية موجودة في القلوب منذ الأيام الأولى من خلقه[٥٦].

[٥٦]- علّامه طباطبائی، بررسی‌های إسلامی، ص ٤٩.

إن البشر منذ الأيام الأولى من خلقه ووجوده على الأرض عندما كان يعيش لوحده ومنزوياً كان يتمتع بحرية كاملة، ولكن عندما تخلى عن نمط العزلة والوحدة نظراً للحاجة وإجبار الحياة والضرورة، ودخل في الحياة الجماعية في إطار المجتمع فإنه أصبح مقيداً بالسلاسل والأغلال، وبإحساسه بالتقييد وفقدان الحرية، بدأ نضاله من أجل كسب الحرية. وكان الصراع في هذا المجال رهيباً ودموياً في بعض الأحيان لكن جهوده آتت أكلها في الفترات اللاحقة مما أدى إلى إصدار مواثيق وبيانات وإعلانات في هذا المجال[٥٧].

يُعد الصراع بين الحرية والقدرة (من اللحظات الأكثر أهمية في التاريخ وقصة حياة شعوب العالم، وإن دراسة تاريخ الشعوب المختلفة وخاصة في دول مثل اليونان وإنكلترا اللتين تملكان سجلاً تاريخياً عريقاً في هذا المجال، سوف تؤكد هذه الحقيقة.

البحث في تاريخ الحضارات سواء في الغرب أو الشرق، يشير بوضوح إلى أن قضية الحرية كانت حاضرة دائماً كعامل أساسي ضمن سياق كل التطورات الهامة والرئيسية.

---

[٥٧]- كريمى، حقوق و آزادى‌هاى فردى، ص ٧٣.

كما أن لمحة عابرة عن تاريخ حياة الإنسان تقول بأن الحرية كانت دائماً محل إهتمام الإنسان وضمن مطالبه الأساسية. وفي اليونان القديمة التي كانوا يتباهون بالحرية والديمقراطية فيها، لقد كانت الحقوق والحريات حكراً على فئة وطبقة إجتماعية معينة أو أقلية متميزة لم تتجاوز نسبتها ثلاثة عشر في المائة من إجمالي المواطنين اليونانيين، كانت تعرف بإسم «**cityen**» وتتمتع بمزايا مختلفة، في حين كان الغالبية العظمى من الناس محرومين من أبسط الحقوق والحريات الإنسانية ويعيشون حياة شاقة ومرهقة مليئة بالعثرات والمعاناة[٥٨].

وكان تفتيش العقائد ومحاكم التفتيش في القرون الوسطى من السلوك الأكثر كارثية شائعاً وسائداً في أوروبا.

في الثاني عشر من حزيران / يونيو ١٢١٥ م أصدر كينغ جون (١١٦٦– ١٢١٦ م) ملك أنجلترا آنذاك مرسوماً – تحت ضغط وإجبار النبلاء والطبقة الثانية ورجال الدين – يعترف فيه ببعض الحريات الفردية وسمي الماجنا كارتا أو الميثاق الأعظم(**Magna Carta**).

---

[٥٨]- ابوسعیدی– حقوق بشر و سیر تکامل آن در غرب– ص ١٠

هذا المرسوم المهم صدر نتيجة الصراع والجهود التي قام بها الشعب يمكن إعتباره أول وثيقة لحقوق الإنسان في الغرب والتي تشتمل على بعض الحريات الإنسانية.

والصراع الطويل بين الليبراليين وملوك مختلفين في إنجلترا في القرن السابع عشر للميلاد أدى إلى أن تشارلز الأول، ملك إنجلترا (١٦٠٠– ١٦٤٩ م) في حزيران / يونيو ١٦٢٨ م وتحت ضغط أنصار تشكيل البرلمان، وافق على طلب قانوني قدمه أعضاء البرلمان بشكل عريضة له، وبالتالي تم الإعتراف بوثيقة أخرى تحتوي على بعض الحريات الأساسية (منها حرية الجسد ومنع إعتقال الأشخاص بلا مبرر ودون سبب، وحظر المضايقة وتعذيب الناس من قبل أصحاب المناصب المدنيين والعسكريين، وتطبيق العدالة القضائية من خلال محاكمة عادلة) كما تم تسجيلها كوثيقة لإحياء وإستعادة الحقوق والحريات في الغرب.

بعد ستين عاماً وفي كانون الاول / ديسمبر ١٦٨٨ م، تم إبرام وثيقة الحقوق التي صدّق عليها تشارلز الأول ملك إنجلترا آنذاك والتي جاء فيها إعطاء حريات أكثر بالإضافة إلى ما كان يتضمنه الماجنا كارتا، منها: العدالة، الإنتخابات الحرة

للبرلمان، وحرية التعبير والحريات المتعلقة بالحقوق القضائية للشعب.

في الواقع، أن الوثائق الثلاثة وهي الماجنا كارتا وطلب الحقوق وإعلان الحقوق، تعتبر أعرق وأقدم الوثائق في أوروبا حول الحريات والحقوق الفردية حيث وصفها رجل الدولة الإنكليزي الكبير ويليام بيت (١٧٥٩– ١٨٠٦ م) بالكتاب الإنجليزي المقدس[٥٩].

وقبل التصديق على إعلان الحقوق في إنجلترا، عام ١٦٣٦ م، كان في ولاية بليموث الأمريكية (المستعمرة البريطانية آنذاك) تمت الموافقة علي قانون يعترف فيه ببعض الحقوق والحريات لأبناء المجتمع.

في كانون الأول / ديسمبر ١٦٤١ تمت الموافقة على قانون في المحكمة العامة في ولاية ماساتشوستس الإمريكية بعنوان «ميثاق الحريات» الذي كان من حيث المضمون أكثر تفصيلاً وأكثر تقدمية مقارنة بالوثائق التي تم التصديق عليها سابقاً حيث أنه بالإضافة إلى الحريات الجسدية والمادية للفرد كان يتضمن أيضاً مساواة عامة الناس في التمتع بالحريات، وحظر حرمان حرية الأفراد في إختيار المهنة، وحرية الملكية،

---

[٥٩]- ابوسعيدى، سير تكامل حقوق بشر در غرب، ص ١٥٨.

وحريات المرأة والطفل، وحرية العاملين والأجانب وحتى الحيوانات.

وحتى القرن الثامن عشر وقبل ظهور الأنظمة الديمقراطية كان الحكام والأمراء يهيمنون على أرواح وممتلكات رعاياهم ولم يكن في الغرب أي قوانين أو تشريعات لحماية حقوق وحريات الأشخاص. وفي العصور الوسطى وبعدها وحتى قبل بدء الثورات في انكلترا وفرنسا كان الملوك يعتبرون البلاد بأكملها مع ما كان عليها من ضمن ممتلكاتهم الشخصية.

كان يعتقد البعض أن الملوك مسؤولون أمام الله فقط كما كان الملك يُعتبر ظل الله على الأرض وأنه لا مسؤولية لديه تجاه الشعب أو الذين ينوبون عنهم، وكان الملك يعتبر الناس بمثابة جمادات متواجدة على أرضه وبلاده، وليس لهم الحق أكثر مما تكون للكائنات التي لا روح فيها، ومن الواضح أنه في مثل هذه الظروف سوف لن يكون للحرية وحقوق الأفراد معنى يذكر[٦٠].

[٦٠]- كريمى، حقوق و آزادى هاى فردى، ص ٣٦.

وأهم وثيقة في مجال الحرية في أمريكا كانت إعلان الإستقلال الأمريكي في الرابع من تموز / يوليو ١٧٧٦ م التي تم التصديق عليها في الكونغرس.

ويستند هذا الإعلان على أفكار جون لوك، الفيلسوف وصاحب النظرية الشهير، كما يؤكد على حرية الرأي وحق الناس في الحرية من أجل تحقيق سعادتهم. وأصبح الإعلان الركيزة الأساسية لصياغة الدساتير والقوانين في جميع الولايات الأميركية المتحدة[٦١].

وأهم نتيجة للثورة الفرنسية العظمى هو إصدار «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن» في ٢٦ أب / أغسطس ١٧٨٩ م الذي لم يشكل أساساً للدستور الفرنسي فحسب وإنما للعديد من البلدان حيث قد إستلهموا من مضمون هذا الإعلان لصياغة دساتيرهم الخاصة.

وكانت الأفكار الفلسفية لعدد من المفكرين مثل جان جاك روسو (١٧١٢ –١٧٧٨ م) وجون لوك (١٦٣٢–١٧٠٤ م) مصدر إلهام لصياغة هذا الإعلان، ومما لا شك فيه أن هذه الوثيقة يمكن اعتبارها من الوثائق الأكثر شمولاً وتقدماً تم إبرامها في مجال التعبير عن حقوق الإنسان وحريات البشر

---

[٦١]- ابوسعيدى، سير تحول حقوق بشر در غرب، ص ١٨٣.

في الغرب. وتمت صياغة دساتير ١٧٩١ و١٧٩٣ و١٧٩٥ م في فرنسا على أساس الإعلان المذكور أعلاه أيضاً وحتى إحتل الأخير مكان المقدمة في دستور ١٧٩٥ م في ذلك البلد.

والجملة الأولى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٥ تُقدم الحرية كأول حق للإنسان كما نص الدستور على مجموعة من القواعد من أجل حماية وصيانة هذا الحق. ويجب ألا ننسى أن كل هذه الوثائق التي تم التصديق عليها نتيجة النضال والإحتجاج الشعبي الوسيع كانت تذهب عملياً في أدراج النسيان أو تنقص أهميتها وذلك بمجرد تراجع شرارة غضب وإلتهاب الشارع في تلك المجتمعات.

سنت بعض التشريعات مثل «قانون إلغاء الرق وتجارة الرقيق» في إنجلترا عام ١٧٨٧ م، و«مشروع قانون حظر تجارة الرقيق في أراضي امبراطورية بريطانيا العظمى» عام ١٨٠٧ م و«قانون إلغاء الرق في جميع أنحاء مستعمرات بريطانيا» عام ١٨١٦ م، كلها تندرج في سياق جهود كانت قد قامت لتحقيق حرية بدائية للعبيد.

وكان «قانون إلغاء الرق ومنع العمل الإجباري في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأميركية» في عام ١٨٦٩ م من

الآثار المترتبة على الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية ومع ذلك لم تؤدّ هذه الإجراءات إلى القضاء على ظاهرة التمييز العنصري غير المبرر بين السود والبيض.

والجدير بالإهتمام في هذا المجال هو صياغة «ميثاق عصبة الأمم (**League of Nations**) «وإنشاء منظمة دولية عالمية بعنوان «عصبة الأمم» في العاشر من شهر كانون الثاني / يناير ١٩٢٠ م، بعد الحرب العالمية الأولى، جاءت ضمن التدابير التي إتخذت للحفاظ على حقوق وحرية البشر كما جاء بعدها إنشاء «منظمة الأمم المتحدة» بعد الحرب العالمية الثانية وعلى أساس «ميثاق الأمم المتحدة» في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٤٥ م.

وتم الإعتراف بحقوق الإنسان وحرياته وتنميتها في ميثاق الأمم المتحدة بمثابة تطلع مشترك ومن أهداف الشعوب كما نص الميثاق على هياكل وآليات محددة، بما في ذلك إنشاء «لجنة حقوق الإنسان» لتحقيق الأهداف المشار إليها.

وأخيراً كان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» كأهم وثيقة للإعتراف بحقوق وحريات الإنسان وحمايتها وتعزيزها تمت المصادقة عليه في العاشرة من أيلول / سبتمبر ١٩٤٨م في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي إعتمدت الإعلان بالإجماع

ودون أي إعتراض، وظل الإعلان إلى يومنا هذا بمثابة عهد دولي ساري المفعول وملزم لجميع الدول.

وقد جاء في الإعلان التأكيد على حرية الشخص منذ الولادة، ومساواة الأشخاص في التمتع بالحرية، وحظر الرق وحظر التعذيب والمعاملة القاسية، والحرية الفردية للأشخاص في نطاق حياتهم الفردية وخصوصيتهم، وكذا التأكيد على الحريات الإجتماعية مثل حرية التنقل والإقامة، وحرية إختيار المواطنة، وحرية الزواج، وحرية الفكر والضمير، وحرية الدين، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع، وحرية إختيار المهنة، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، هي من ضمن الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الميزة الرئيسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي التعدد والتنوع وسعة وشمولية الحريات التي نص عليها لصالح الناس في جميع أنحاء العالم.

وتم إستكمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال إعتماد عهدين دوليين في مجال حقوق الإنسان في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ م والبروتوكول الإختياري المرفق لهما من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقديمه

لتوقيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإنضمامه إلى العهدين، مما يمثل إنجازاً أدى إلى إضافة المبادئ والمعايير العامة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في وثيقة دولية فعالة وملزمة للدول التي توافق عليه وإلحاق هذه الوثيقة الدولية الملزمة بالإعلان العالمي[٦٢].

وإن هذين العهدين الدوليين اللذين تم التصديق عليهما تحت عناوين «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية» لقد تم فيهما إدراج الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي، ولكن بعض من الحقوق المذكورة في الإعلان العالمي لم تنعكس في أي من هذين العهدين وعلى العكس ثمة حقوق في العهدين لم يرد ذكرها في الإعلان العالمي. وكما يتضمن العهدان تدابير تنفيذية وترتيبات للإشراف الدولي لتطبيق الأحكام الجوهرية المتعلقة بهما وهذا هو السبب في الأهمية القصوى التي تحظى بها هاتين الوثيقتين من بين الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

---

[٦٢]- احمد متين دفترى، حقوق بشر و حمايت بين المللى آن، ص ٢٠.

وبعد الوثائق المذكورة أعلاه ثمة اتفاقيات وإعلانات عديدة على المستوى الدولي والإقليمي والمتعددة الأطراف أيضاً تم التصديق عليها من قبل دول العالم والتي تأتي في سياق التعبير عن أنواع وكيفية إستخدام وحماية الحقوق والحريات للفرد والمجتمع لا يسع هذا المقال ذكر أسماءها ومضامينها.

في تحليل تاريخ الحرية وحقوق الإنسان يمكن رؤية ألمع نقطة وظاهرة خارقة ترتبط بظهور الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وذلك في الوقت الذي أجتاح الجهل والخرافة والإستبداد جميع أنحاء العالم وكانت الإنسانية في أسوأ حالة وتعيش في الإنحطاط. في مثل هذه الظروف جاء الإسلام وقدم نفسه إلى البشرية وهو الدين الخاتم والأفق المشرق من التاريخ البشري، حيث أنه وكما قال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قد تحطمت العقائد الخرافية والإستبداد الظالم وألغيت نزعات التفوق من قبل الظالمين[٦٣].

ومن ثمار ظهور الشريعة الإسلامية هو صبّ الإهتمام على منزلة وكرامة الإنسان بصفته خليفة الله على الأرض[٦٤]، وإحترام الشرف والحيثية التقويمية للإنسان[٦٥]، والسعي لإنقاذ

---

[٦٣]- سيره إبن هشام، ج ٣، ص ٤١٢.
[٦٤]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠..
[٦٥]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧٠.

الإنسان وحريته من أغلال الرق وجور الظالمين[٦٦]، والتوجيه المعنوي والروحي والنمو الأخلاقي السليم عن طريق دمج آليات دقيقة وتدابير حكيمة.

عند مقارنة النظم القانونية، يجب إعتبار القانون الإسلامي من أبرز وأروع النظم القانونية حيث يقول القانوني الفرنسي الكبير البروفيسور رينيه ديفيد أن هذا النظام لا يتعلق بالماضي فقط وإنما في عالم اليوم بعد مضي أكثر من أربعة عشر قرناً يُعد أيضاً من النظُم القانونية الرئيسية في العالم المعاصر[٦٧].

وقام المسلمون ببناء مجتمع جديد على أساس أحكام القرآن وسنة الرسول الكريم (ص) كما سارعوا إلى تطوير نظام حكمهم على أصولها وقاموا بإرساء نظام جديد في جميع المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية[٦٨].

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت لتحرير الإنسان من العبودية والإستبداد، كانت الخطوة النهائية والتكميلية التي قد أكد عليها الأنبياء الإلهيين في

٦٦- القرآن الكريم، سورة القصص، الآيات ٤ و٥.
٦٧- حسين مهرپور، حقوق بشر در اسناد بين المللى، ص ٣٢، به نقل از كتاب سيستم هاى بزرگ حقوقى معاصر.
٦٨- تاريخ تمدن إسلامى، ج ٢، ص ٧٧.

جميع الديانات الإبراهيمية وتمت متابعتها حيث أن تمتع الإنسان بالحرية الصحيحة والمعقولة كان الهدف بالنسبة لرسالات جميع الأنبياء الإلهيين[٦٩].

بالإضافة إلى مسيرة التطور التاريخي للحركة التحررية لمجموعات مختلفة من الناس في المجتمعات البشرية، فإن النظر في التطورات والتغيرات التي حصلت في مفهوم الحرية نفسه، له أهمية أيضاً كما أن كلمة الحرية وكذلك العديد من المفاهيم الأخرى شهدت تغييرات وتطورات هامة على مدى القرون وبمرور الزمن.

ولو أنه كانت للحرية دائماً مكانة خاصة في عقول وتطلعات البشر كما كانت مطالبتها في طول حياة البشر تسبب له مشاكل ومشقات أحياناً وراحة وإنفراجاً أحياناً أخرى، لكن هذا المفهوم نفسه أيضاً كان ولا يزال يواجه العديد من التقلبات.

وفي العصور القديمة التي كان الحكام يحكمون الشعب بشكل فردي ودكتاتوري أو كانت الطبقة الحاكمة تنحدر من قبيلة أو فئة معينة لتحكم على الشعب بالإستبداد والظلم والقهر وتحرمهم من الحرية، كان مفهوم الحرية للناس في ذلك الزمن

---

[٦٩]- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية ٢٥.

هو مكافحة مثل هؤلاء الحكام والسعي من أجل التخلص من قهرهم وظلمهم.

وفي العصور التي كانت يستولي فيها الحكام على السلطة والحكم زوراً وغصباً من خلال الخلافة الوراثية أو الغزوات وكانت الشعوب المستضعفة والمضطهدة تدعم مثل هذه الحكومات بسبب وقوعهم تحت ترهيب وتخويف الحكام، في نفس الوقت كان الوطنيون المطالبون بالحرية يهدفون إلى وضع حد لسلطة الحكام المستبدين في مجتمعاتهم وبالتالي كان مفهوم الحرية آنذاك يعني مكافحة السلطة الحاكمة والتصدي لتجاوزاتها.

قبل عصر النهضة (١٣٠٠ م) كانت الكنيسة تضغط وتضيّق النطاق على المفكرين والعلماء إلى حد أن الحرية كانت بالنسبة لهم حلماً بعيد المنال وبطبيعة الحال كان مفهوم الحرية ونطاقها لا يتجاوزان في أذهانهم عن إمكانية التعبير عن الآراء والأفكار العلمية.

والحقيقة التي تدل عليها صفحات التاريخ بوضوح ولكننا عادة ليس لدينا إهتماماً كافياً بها هي قضية الإفراط والتفريط في مجال تحصيل الحرية والمواقف المؤيدة والمعارضة لها، حيث أن هناك مجموعة تنظر إلى الحرية كأمر مطلق ودون

أي قيود أو شروط ويعتبر نطاقها واسعاً وعريضاً جداً بحيث لا يتصور وجود أي خطوط حمراء وقيوداً في هذا المجال. ومن الواضح، أن النتيجة لهذا الإتجاه هي صدور بعض السلوك من جانب البشر في القرن العشرين عصر المعلومات والإتصالات الذي كما يعبر عنه القرآن الكريم يشابه سلوك الحيوانات أو حتى أقل من ذلك[٧٠].

من جانب آخر هناك بعض المتعصبين الذين أغلقوا الطريق أمام الحرية وواصلوا القمع والظلم للإنسان وأرسلوه إلى المسلخ إلى درجة نستطيع القول بعدم وجود أي حرية وإختيار للإنسان في حياته.

يشهد التاريخ صادقاً كم من سلاسل وأغلال قد كبّلت أيدي الناس وأرجلهم بإسم الحرية وكم من المصائب والمتاعب قد فرضت عليهم من خلال إستغلال هذه الكلمة المقدسة[٧١].

على مر التاريخ ومنذ العصور القديمة وحتى يومنا الحاضر الذي يطلق عليه عصر الإتصالات والعولمة، هناك عدد لا يحصى من مدعي الحرية قاموا بطرح القضية من الناحية الإيجابية والسلبية ومتابعتها كما كانت الحرية اللون

٧٠- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٧٩.
٧١- محمد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٢٢.

الأصلي في كل الثورات والحركات الشعبية في الشرق والغرب من العالم.

إن دراسة التطور التاريخي لمسير الحرية تبين بوضوح أن مهندس حقوق الإنسان والدفاع عن حرية البشر ليس الغربيين وإنما كافة الديانات الإبراهيمية وخاصة الشريعة الإسلامية بنحو أكمل (بصفتها آخر الأديان الإلهية) هي التي طرحت القضايا المتعلقة بالحقوق الذاتية (الفطرية) والطبيعية للإنسان فضلاً عن قضية العدالة كما أكدت على صيانة وحماية الحرية والآليات التنفيذية الفعالة لها والضمانات الوافية والكافية من البعد المادي والروحي لتنفيذها.

تاريخ العبودية

إن ظاهرة العبودية المشؤومة التي تمثل رمزاً لتغلب الأقوياء على الضعفاء والمظلومين لها تاريخ يبدأ مع بداية الحياة البشرية، كما أن التحقيق في هذه الظاهرة في فترات مختلفة، يتطلب تحليل التاريخ البشري من البداية وحتى يومنا هذا وذلك لأن ظاهرة العبودية لم تكن سائدة فقط في العصور القديمة التي كانت مقبولة على نطاق واسع ولكن يلاحظ في عالم اليوم الذي يدعي الدفاع عن حرية الإنسان أيضاً ثمة أشكال حديثة من الرق والعبودية في مظاهر مختلفة عن القرون الماضية مما لها آثاراً كارثية على حياة الإنسان أكثر كارثية وتدميراً عما كانت عليه في السابق.

إستعراض حالة العبودية وتقديم صورة موضوعية لحرية الإنسان في وقت ظهور الإسلام تُظهر بوضوح قيمة وأهمية إنجاز الشريعة الإسلامية في التعامل مع ظاهرة العبودية.

يذكر شارل لوي دي سيكوندا المعروف بـ«مونتيسكيو» (**Montesquieu**) المفكر السياسي الفرنسي (١٦٩٨-١٧٥٥ م) في كتابه الشهير أصول ظاهرة العبودية كما يلي:

١. أسرى الحرب الذين كانوا يحافظون عليهم من قبل الفاتح والمنتصر في الحرب بدلاً من قتلهم في ساحة المعركة.

٢. بيع الشخص جسمه مقابل الديون المستحقة للدائنين، وهذا كان ينص عليه ويعترف به القانون المدني الروماني.

٣. قانون وجبر الطبيعة الذي على أساسه كان يعتبر الإبن عبداً بإعتبار والده العبد.

٤. حق العبودية نتيجة إذلال أمة من قبل أمة أخرى والذي كان يقوم على أساس الإختلافات في عاداتهم وتقاليدهم.

٥. وجود طبقات قوية وأخرى ضعيفة من الناس، وروح التمرد والاستغلال في الأشخاص الأكثر قوة للسيطرة على الأجزاء الضعيفة من المجتمع[٧٢].

إن فلاسفة اليونان والرومان كانوا يؤيدون ويعترفون بهذه الظاهرة ولم يعتبروا العوامل المذكورة أعلاه طبيعية فحسب وإنما كانوا يروجونها في المجتمع بمثابة قانون.

وكان الفيلسوف اليوناني الشهير أرسطو (١٦٩٨– ١٧٧٥ م) يرى: أنه من حيث الفطرة كان وسيكون هناك خادماً وعبداً

---

[٧٢]- أنظر إلى: كتاب روح القوانين.

وأن العبودية أمر فطري بالنسبة للبعض كما أن الله خلق بعض الناس ليكونوا عبيداً للآخرين[٧٣].

وكان يصر هذا الفيلسوف اليوناني العظيم على أن الطبيعة قد خلقت الخادم والعبد وأن البربر والشعوب غير الحضارية تم خلقهم أساساً للخضوع وتقديم الخدمة لغيرهم، كما أن اليونانيين خُلقوا من أجل تولي حكم الشعوب البربرية والحصول على خدماتها، وقد جاؤوا للحكم والسيادة[٧٤].

ويعتقد أرسطو أن الله خلق نوعين من الناس: الرجل الحر والرجل العبد ويستنتج من هذا التقسيم أن وجود العبيد يُعد ضرورة لا مفر منها وهو أمر طبيعي وفطري.

وكان أفلاطون أيضاً في حياته الإجتماعية على غرار أرسطو حيث يعتبر وجود العبيد أمراً ضرورياً في المجتمع بإعتبارهم القوة العاملة.

يقول مونتيسكيو في كتابه: إنه جاء في مرسوم أفلاطون أن العبيد لا يمكنهم إستخدام الدفاع الطبيعي وهذا يعني أنه إذا تعرض لهجوم الآخرين، يجب أن لا يقوم بالدفاع عن نفسه

---

[٧٣]- كتاب تاريخ بردگی، صفحه ٢٥.
[٧٤]- كتاب السياسة، أرسطو.

أو الرجوع إلى المحكمة، وبالتالي كان يمكن لأي شخص أن يقوم بالتحرش وإيذاء ضد العبيد دون خوف وخشية[٧٥].

يذكر ألبير مالي (١٨٦٤- ١٩١٥ م) في كتابه آراء الرومان على النحو التالي: (من حيث القانون، فإن الخادم والعبد ليس شخصاً أو إنساناً وإنما هو شيء أو كما يقول أحد المؤرخين الغربيين إن العبد أداة يستطيع التحدث ولذا ليس لديه أي حق يدعي به[٧٦].

لا ينبغي لنا أن نفترض أن مثل هذا التفكير يخص الفلاسفة مثل أرسطو وأفلاطون فقط، بل يعتقد آنتونيل (يافت نشد) أيضاً أنه ليس للعبيد حقوقاً على أسيادهم إلا السوط والخبز وقطعة من القماش[٧٧].

دراسة الوضع الذي كان يعيش فيه العبيد وظاهرة العبودية والتعذيب والحريات غير الإنسانية والسلوك الوحشي في القرون الوسطى تبين أن التعامل معهم كان أسوأ وأكثر سخافة مما كانوا يتعاملون به حتى مع الحيوانات المفترسة.

يصور ألبير مالي وضع الرقيق الروماني بالشكل التالي:

٧٥- كتاب روح القوانين، ص ٤٢٤.
٧٦- تاريخ رُم، ترجمه غلامحسين زيرك زاده، ص ١٤٩.
٧٧- موريس لانژله ، كتاب بردگی، ص ٢٤.

يجب على العبيد مثل الحيوانات ألا يقوموا إلا بالأعمال الشاقة والصعبة مثل تنظيف البنادق، ورصف الطرق، وقطع الشوك، وحراثة البساتين، وإزالة الأعشاب الضارة من المراعي، وطحن القمح، وتنظيف المخازن، والمراحيض، وأمثال ذلك[٧٨].

في الواقع أن الإنحطاط الإنساني في التعامل مع العبيد وصل إلى درجة كان إيذاء وتعذيب العبيد من الأنشطة الترفيهية لدى رجال الدولة والأشراف والنبلاء الرومان أي الطبقة الأرستقراطية منهم[٧٩].

وكانوا يتركون العبيد في أقفاص للحيوانات الوحشية ليقعوا في مخالبها، أو كانوا يقومون بتجريد العبيد من ملابسهم وإجبارهم على مواجهة بعضهم البعض بالسيوف.

وبصرف النظر عن العادات القبيحة وغير الإنسانية الرومية للعبيد، كان إستغلال الإنسان للإنسان على مر التاريخ إحدى الحقائق المرة التي لا يمكن إنكارها وتجاهلها تاريخياً[٨٠].

---

[٧٨]- كتاب تاريخ رُم، ص ١٥٠.
[٧٩]- كتاب تاريخ تحوّلات اجتماعى، جلد اوّل، ص ٣٩.
[٨٠]- احسان نراقى، كتاب آزادى، حق و عدالت، ص ١٦٥.

الإمام علي (عليه السلام) في خطبة الصاعقة يوضح فيها بكلام بيّن الوضع الذي كان يعيشه العبيد قبل ظهور الإسلام حيث يقول: «... اضيق اهل الدنيا حالاً اتخذتهم الفراعنه عبيداً فساموهم سوء العذاب، و جرعوهم المرار، فلم تبرح الحال بهم في ذل الهلكه و قهر الغلبه، لا يجدون حيله في امتناع، و لا سبيلاً إلى دفاع ... »[٨١].

من السذاجة أن نتصور أن في العالم المتحضر لا مكان للعبودية، والتاريخ الإستعماري للدول الغربية مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا تجاه البلدان الأخرى، هو مثال لإستمرارية ظاهرة الرق في العالم المعاصر.

لا ينبغي لنا أن ننسى أن في أمريكا ظلت العبودية مستمرة وسائدة حتى تم إلغاؤها من قبل إبراهام لنكولن (١٨٠٩-١٨٦٥ م)، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأميركية في عام ١٨٦٣ بحسب الظاهر ولأول مرة في البلاد.

ومن الواضح أن هناك أشكالاً جديدة من العبودية والإستعمار موجودة في العالم اليوم، ويمكن بوضوح ملاحظة أبشع أشكال العبودية في البلدان النامية، سواء الرأسمالية

---

[٨١]- نهج البلاغة، الخطبة ١٩٢.

الطبقية أو الاشتراكية حيث تضطر طبقة الفقراء والضعفاء إلى الخضوع التام والتسليم أمام الأقلية المتغطرسة والقوية.

لا ينبغي تجاهل حقيقة أن ظاهرة العبودية كانت معترف بها من العصور القديمة في القوانين والشرائع مثل شريعة حمورابي، وماو تسي تونغ، واليهودية، والمسيحية، وهلم جرا حيث كانت تتضمن ثمة أوامر ومراسيم حول العبيد[٨٢].

وفقاً لما جاء في القرآن الكريم فإن العبودية كانت رائجة على نطاق واسع بين عرب الجاهلية قبل ظهور الإسلام وكذلك في عصر النبي (ص)، ويمكن الإشارة إلى موضوع تحرير أحد العبيد (و هو زيد بن حارثة) على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث جاء في كتاب الله:

«وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِك عَلَيْك زَوْجَك وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِك مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكهَا لِكَيْ لَا يَكونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا»[٨٣].

---

[٨٢]- تفسير المنار، جلد ١١، ص ٣٢٨، به نقل از ويكى فقه، عنوان پيشينه بردگى.
[٨٣]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٧.

كذلك يشير القرآن الكريم إلى وجود عبودية النساء كظاهرة قبيحة بين العرب في إجبار النساء على ممارسة الدعارة من أجل الدخل المادي:

«... وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...» [٨٤].

ولكن الشريعة الإسلامية قامت بذكر بعض الأحكام المتعلقة بالعبيد وواجب المسلمين تجاههم في آيات كثيرة من القرآن الكريم وذلك بسبب عمق جذور هذه الظاهرة ولكي يصل المجتمع إلى مستوى فهم حقيقة هذه الظاهرة. ومعروف أن هذه الظاهرة ظلت مستمرة سنوات طويلة بعد ظهور الإسلام وذلك على الرغم من تركيز الإسلام على حرية البشر منذ الولادة.

---

[٨٤]- القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٣٣.

أقسام الحرية

ثمة تقسيمات مختلفة ومتنوعة لمصطلح «الحرية» تأتي كل واحدة منها على أساس وجهة نظر معينة:

بعض التصانيف عامة وأخرى تقوم على أساس المصاديق الأكثر تفصيلاً لكن هنا سيتم إستعراض بعض أهم أنواع الحرية:

١. أنواع الحرية على أساس نطاقها:

ألف- الحرية الشخصية؛ التي يطلق عليها «الحرية الفردية» أيضاً، تتعلق بنطاق الخصوصية الشخصية لأبناء البشر وعلى أساسها يحق لكل شخص – وكما خلقه الله حُرّاً ومنحه نعمة الإرادة الحرة والإختيار – أن يختار مسير ومصير حياته وألا يكون تحت الهيمنة والتأثير الظالم والمستبد من قبل الآخرين. كما أنه لا يحق لأي شخص بناءً على رغباته ونزواته النفسية أن يجعل الآخرين تحت تملكه وعبوديته ويهيمن على أرواحهم وممتلكاتهم وإرادتهم وأفكارهم.

باء- الحريات المدنية والتي يطلق عليها «الحرية الإجتماعية» أيضاً تتعلق بمزيد من الحريات المعنية بحياة الإنسان الإجتماعية. ووفقاً لهذا الحق فإن الإنسان يجب أن يكون على الساحة الإجتماعية حُرّاً وبعيداً عن تدخل سائر أفراد المجتمع وألا يشكل الأخرون عقبة أمام مسيره نحو النمو والتكامل ويجعلونه في سجن يعرقل نشاطاته وألا يقوموا

بإستغلاله وتوظيفه وإستعباده الذي يؤدي إلى إستخدام كل قواه العقلية والجسدية لمصالحهم الخاصة[٨٥].

إن نطاق حق الإنسان في إتخاذ القرارات وإختيار الأنشطة المعنية بها، إضافة إلى العلاقة بين الفرد والمجتمع يقف إلى حد لا يضر بحرية الآخرين[٨٦].

٢- الحرية من حيث المصدر تنقسم إلى قسمين هما:

ألف- الحرية التكوينية، وهي تعني أن الإنسان حسب طبيعة وجوده يعتبر كائناً يتمتع بالإدراك والإرادة والإختيار بحيث أنه عند أي عمل ممكن إنجازه يقع في موضع هو محل إلتقاء طريقتين: الفعل والترك.

وبالتالي فإن الإنسان من حيث طبيعته وفطرته حُرّ في القيام بأمور الحياة أو تركها وهذا ما يطلق عليه الحرية التكوينية[٨٧].

باء- الحرية التشريعية، وهي حرية تُلزمها الحرية التكوينية، حيث شرع الإسلام قانوناً يقضي بأن أفراد البشر ليس لديهم الحق في إمتلاك إرادة وعمل غيرهم من الناس الآخرين بحيث

---

[٨٥]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ١٧..
[٨٦]- آزادى در قرن، ص ٣٨٥.
[٨٧]- علّامه طباطبائى، تفسير الميزان، ج ١، ص ٣٣٧.

يجعلهم عبيداً وخدماً لهم. لأن أفراد البشر يجب أن يكونوا أحراراً ومستقلين في إتخاذ القرارات الخاصة بهم.

وفيما يخص الحرية التشريعية جاء في القرآن الكريم:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»[٨٨]. وفي آية أخرى يقول القرآن الكريم أيضاً:

«مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ»[٨٩] .

٣- الحرية من وجهة نظر الفلسفة والتصوف تنقسم بالشكل التالي:

أ- الحرية الفلسفية: المعيار الرئيسي في هذا النوع من الحرية هو تمتع الإنسان بالإختيار مقابل الجبر.

وبناءً على هذا المعيار فإن الإنسان خُلق حُرّاً في أعماله وتقرير مصيره وهو قادر على إتخاذ القرارات والتصرف وفقاً

---

[٨٨]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٦٤.
[٨٩]- سورة آل عمران، الآية ٧٩.

لإرادته وإختياره وخلق تغييرات وإجراءات مطلوبة وإيجابية في حياته الفردية والإجتماعية. إن الرؤية الإسلامية حول قضية الجبر والإختيار هي طريقة معتدلة ومعقولة وخالية من الإفراط والتفريط. والإسلام لا يقبل بوجود الجبر والحتمية الإلهية في أفعال البشر كما لا يقبل بوجود الإرادة والإختيار المطلق وغير المحدود لدى الإنسان.

والنقطة الرئيسية في موضوع الحرية الفلسفية هي: هل الإنسان حُرّ حقاً؟ أو أنه يعيش تحت سيطرة وتأثير إرادة أعلى منه أو عدد من العوامل المادية؟

باء- الحرية الروحية وهي الزهد والنزاهة النفسية للإنسان التي لها طابع شخصي وفردي:

أهمية هذا النوع من الحرية تعود إلى أن الإنسان مادام لم يتخل عن تعلقاته المادية والدنيوية سيضل سجين تلك التعلقات وأنها سوف تجره حيثما تشاء حيث أن الإنسان لا يمكنه إدراك مفهوم سائر الحقوق والحريات الفردية والإجتماعية والسياسية بشكل صحيح طالما كان لا يتمتع بنعمة الحرية الروحية.

إن عبودية الله والزهد يعنيان تخلص النفس الإنسانية من قيود التعلقات والإنتماءات الدنيوية، ويجدر الإنتباه هنا إلى

أن التقوى والزهد يشملان جميع مناحي الحياة وكل جوانبها ولا يقتصران على الشؤون العبادية[٩٠].

٤- يتم تقسيم الحرية حسب الطبيعة الوجودية إلى نوعين:

ألف- الحرية المادية، ومن الأمثلة على ذلك: عدم جواز التدخل في خصوصية الإنسان وحظر السجن والإحتجاز وتجريده من الحرية الجسدية وعدم الإستغلال وإستثمار الفكر والعمل الإنساني وحظر الرق وتمليك الأشخاص وتمتع الإنسان بحق حرية إختيار العمل والمهنة وتحديد مكان إقامته وسكنه والمشاركة أو عدم المشاركة في الأنشطة الإجتماعية أو العضوية في الجمعيات والجماعات والمجتمعات، وعشرات من حقوق وحريات أخرى جميعها من مكونات الحرية المادية، وإن الإنسان خلال حياته في هذا العالم من الولادة إلى نهاية الحياة، له الحق في الإستفادة من تلك الحريات كلها.

٩٠- منصورى لاريجانى، سير تحول حقوق بشر و بررسى تطبيقى آن با حقوق بشر إسلامى، ص ٣١٧

وتركزت جهود الأنبياء لتوفير هذا النوع من الحرية في نطاق القانون الإلهي كما أن الأحكام الدينية التي جاء بها الأنبياء ضمنت تحقيق هذا الغرض.

ب- الحرية الروحية: وعلى جانب تمتع الإنسان بالحرية المادية فإن وجود الحرية الروحية تحظى بإهمية خاصة، ويعتقد بعض المفكرين الدينيين أنه دون الحرية الروحية سيكون التمتع بالحريات الأخرى أمراً غير ممكن أساساً، كما يجب أن نعتبر أن أهم رسالة الأنبياء هي تحقيق الحرية الروحية للبشر[٩١].

إن تزكية النفس في الإنسان التي يعتبرها القرآن الكريم سبباً في الفلاح والنجاة ما هي إلا ما نعرفه بالحرية الروحية:

«قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكى * وَذَكرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»[٩٢].

وبعث الله الأنبياء لمنح البشر الحرية الروحية فضلاً عن الحرية الإجتماعية حيث أن قيمة الحرية الروحية بالنسبة للإنسان تفوق قيمة أي نوع آخر من أنواع الحرية.

---

[٩١]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ٤٠.
[٩٢]- سورة الأعلى، الآيات ١٤ و١٥.

ينبغي التأكيد على أنه ليست الحرية المادية والإجتماعية هي المقدّسة فقط، بل الحرية الروحية التي ترتبط بروح ووجود الإنسان، تحظى بقداسة وأهمية أكبر، كما أن تحقيق سائر الحريات الفردية والإجتماعية سوف لن تكونا عمليتين أي لن تتحققا دون توافر الحرية الروحية[٩٣].

إن البشر في ظل الحرية الروحية وتزكية النفس ونفي عبادة وطاعة أي شيء أو شخص دون الله جل وعلا، سوف يتم تحريره وخلاصه ليس من القيود الباطنية فقط وإنما من عبودية القيود الخارجية أيضاً، بالتالي فإن وجود الحرية الروحية سوف يجعل من تحقيق الحريات الأخرى أمراً ممكناً.

٥- تنقسم الحرية من حيث توسعها وحدود نطاقها إلى نوعين: الحرية المطلقة والحرية المحدودة.

ألف- الحرية المطلقة: في الفكر الغربي يكون تحقيق الحرية المطلقة وغير المحدودة هو الذي يمثل أعلى أمل ورغبة للبشر وهو أن يتمتع الإنسان بأعلى مستوى من الحرية في الفكر والعمل وألا يكون هناك عوائق أو قيوداً في طريق تمتعه بهذا الحق.

---

[٩٣]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ٢٠.

إن البنية الأساسية لهذه الفكرة التي جعلتها المجتمعات المادية أساس حضارتها تكمن في التمتع باللذات والأمور المادية إلى أقصى قدر ممكن. ومن الواضح أن فرض القيود والعقبات التي تحول دون التمتع بالحرية المطلقة يتعارض مع هذه الرؤية وهذا المبدأ. لكن لا شك أن شعار الحرية غير المحدودة وغير المشروطة حلم مستحيل التحقق وهذه الحقيقة أدركها الغربيون بشكل جيد لذلك أدرجوا في الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبشكل واضح ضرورة فرض بعض القيود على التمتع بالحق في الحرية.

باء- الحرية المحدودة: حيث أن الإنسان هو مخلوق إجتماعي يعيش مجبراً بشكل جماعي وجنباً إلى جنب مع غيره من أفراد المجتمع نظراً لطبيعته الإجتماعية، لذلك فإن وجود قيود على سلوكه وأفعاله التي ترتبط بالآخرين أو تؤثر على مصير المجتمع، يعتبر أمراً ضرورياً لا يمكن إنكاره.

ونظراً لوجود ثمة قضايا مثل ضرورة إحترام الحقوق الفردية للأشخاص الآخرين، وحماية حقوق المجتمع، يجب صبّ الإهتمام على القيم الأخلاقية والإنسانية وغيرها من الضرورات، فينبغي أن نعتبر فرض قيود معينة وضرورية على حق التمتع بالحرية، ضرورة عقلانية. لكن هذه

الضرورات لن تكون سبباً مقنعاً لحرمان الآخرين من حريتهم بشكل غير مبرر، علاوة على ذلك أنه حتى في القواعد والأحكام الشرعية أيضاً تكون حرية الإنسان هي المبدأ والأساس في حالة غياب أدلة أو أحكام شرعية متقنة لتقييد أو منع عمل أو فعل معين.

٦. **معيار الشرعية** هو أيضاً أحد المعايير لتقسيم الحرية على أساسها إلى الحرية الشرعية والحرية غير الشرعية:

ألف– الحرية الشرعية: وبناء على هذا التقسيم، يستطيع أبناء المجتمع التمتع فقط بالحريات التي تسمح بها الشريعة الإسلامية.

وكلمة «الشرعية» هي مصطلح لها معنيان مختلفان تماماً في المصطلحين العلماني والديني، وإنها كمصطلح ديني تعني الحرية الشرعية، وهي حرية تقوم على الدين والأحكام الشرعية التي تنطبق مع الأوامر والنواهي التي جاء بها الشارع المقدس (وهو الله جل وعلا) أو قد تكون لا تتناقض أو تتعارض مع الأحكام والقواعد الشرعية.

أما الحرية في المصطلح العرفي فتطلق على ما يسمح به ويوافق عليه القانون وهذا النوع من الحرية سوف لا يتجاوز الإطار القانوني، وبطبيعة الحال فإن الغرض من القانون هو

القواعد واللوائح التي يتم تمريرها من قبل أفراد المجتمع في إطار هيئات تشريعية منتخبة مع إحترام إجراءات لازمة وتصبح ملزمة لجميع أبناء المجتمع.

من الواضح أنه في المجتمع الذي يعتمد نظامه على الشريعة والدين سيأخذ مصطلح «الشرعية» مفهوماً واحداً حيث أن القوانين والقواعد العرفية تتم تشريعها مع إحترام الضوابط والأحكام الشرعية فتأتي في سياق واحد مع الأحكام الشريعة.

باء- الحرية غير الشرعية: كما جاء في تعريف مصطلح «الشرعية» أن الحريات التي تتعارض مع مبادئ وتعاليم الدين تعتبر غير شرعية ويكون التمتع بهذه الحريات مخالفاً للحقوق الفردية والإجتماعية للأفراد والمجتمع.

على هذا الإساس فإن الحريات التي تهدد حقوق الآخرين وتعرض الحقوق الإجتماعية للخطر وتتعارض مع المعتقدات والمعايير الأخلاقية للمجتمع، تفتقر إلى الشرعية - من المنظور الإسلامي - وبالتالي سيواجه الأشخاص بعض القيود في ممارستها.

وبطبيعة الحال، في المجتمعات الدينية، بالإضافة إلى القوانين والأحكام القانونية التي تحتوي مباشرة على الأوامر

والنواهي الشرعية سيكون إحترام الأنظمة الإجتماعية الرامية إلى تنظيم علاقات الناس مع بعضهم البعض ومع الحكومة أيضاً من العوامل الأساسية في مجال ممارسة الحريات الفردية.

٧- **الحريات القانونية والحريات السياسية:** أحد تقسيمات الحرية هي فصل الحرية السياسية عن الحرية القانونية.

ألف- الحرية السياسية: لا يوجد إجماع بين العلماء في تعريف الحرية السياسية ولكن عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من الحرية، يتمحور النقاش في أكثر الأحيان حول كونها مطلقة أو محدودة.

يعتقد المفكر الفرنسي الشهير جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨ م) فيما يتعلق بالحرية السياسية بأن: «جميع الناس خُلقوا أحراراً ومتساوين، والذي يتنازل عن الحرية، يتنازل عن المنزلة الإنسانية وحقوقه وواجباته الإنسانية ولا شيء يمكن أن يعوض هذه الخسارة»[٩٤]. وبعض المفكرين الغربيين مثل الفيلسوف البريطاني الشهير توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩

[٩٤]- كتاب قرارداد إجتماعي، ص ١٣.

م) والفيلسوف الإيطالي مكيافيلي (١٤٦٩- ١٥٢٧ م) يعارضون الحرية بجدية.

كان مكيافيلي يعتبر الناس حيوانات وبهائم تم تربيتهم من قبل الحضارة كما يرى أن إجبار وإكراه الناس والتسلط عليهم من قبل الحكومة أمراً ضرورياً، وأما توماس هوبز كان يرى أن الفطرة البشرية مترادفة مع الطبيعة والوحشية ويعتبر أن نتيجة إجبار وإلزام الحكومة الناس (بالأوامر والنواهي) ستكون توفير الأمن الإجتماعي[٩٥].

وكان يعتبر الفيلسوف الإشتراكي الألماني كارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣ م) أيضاً أن وجود الإستبداد والديكتاتورية أمراً ضرورياً من خلال تبريره لحركة الحتمية التاريخية أو الجبرية التاريخية كما كان يعتبر الديكتاتورية بمثابة حتمية تاريخية، وأن تمتع الجماهير بالحريات أمر مستحيل[٩٦].

إن موقف الإسلام من الحرية السياسية على عكس ما جاء به هؤلاء المفكرين الكبار وأصحاب النظريات الراقية، يؤكد على وجود الحرية السياسية لأبناء البشر. حيث أمر الله تعالى رسوله (ص) الذي هو الإنسان الكامل والمثالي ويتمتع بجميع

---

[٩٥]- كتاب آزادی فرد و قدرت، صفحه ١٦.
[٩٦]- كتاب حاكميت و همزيستی جهانی ملّت ها.

الفضائل والصفات الإنسانية الراقية المتعالية بالتشاور مع الآخرين في إدارة شؤون المجتمع:

«وَشَاوِرهُم فِى الأمر»[٩٧].

إن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمبدأ راق هو الآخر يدل على الرؤية الحكيمة للشريعة الإسلامية في مجال الحرية السياسية:

«ولْتَكنْ مِنْكمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكرِ وَأُولَئِك هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[٩٨].

ومن خلال تحقيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتم تطبيق ركيزة إساسية في هذا المجال هي الإشراف العام أو الرقابة العامة التي تمثل رمز الحرية السياسية لأبناء المجتمع.

باء- الحرية القانونية: دور الأفراد في إعداد وصياغة القوانين والتشريعات، ونوعية تشريع القوانين، ومصدر القوانين وتعيين حدود ونطاق الحرية وصلاحيات أفراد المجتمع والحكومة، ومسؤولية الأفراد تجاه المكلفين بإنفاذ القانون

---

[٩٧]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
[٩٨]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

والحكومة هي كلها من الحالات التي تحظى بإهتمام خاص لدى العلماء.

وحول سيادة القانون، عرض بعض العلماء آراء مختلفة لها مثل المفكر الفرنسي الشهير مونتسكيو (١٦٨٩- ١٧٥٥ م) يرى أن القانون الوحيد الذي يحكم حرية الإنسان هو قانون الطبيعة، وكذلك فيلسوف الليبرالية جون لوك (١٦٣٢- ١٧٩٤ م) يوافق مونتسكيو الرأي ويقول أن: سيادة القانون على الإنسان يوفر حريته.

التشريع في الإسلام حق يخص الله تعالى أساساً وأن الأحكام الأساسية يتم إبلاغه إلى البشر عن طريق الأنبياء ومن خلال الوحي، كما أن التشريعات التي يتم وضعها من قبل البشر أيضاً يجب أن ترمي إلى تبيين نوعية وكيفية تطبيق القوانين والقواعد الإلهية لغرض تكيفها مع المصاديق وعلى أساس الحاجات والمتطلبات الجديدة.

وبالتالي فإن التشريع وسن القوانين الموضوعة من قبل الهيئات التشريعية يجب بالضرورة أن تكون في إطار القواعد والشروط المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.

إن حكمة وفلسفة إختصاص التشريع بالله تعالى هي:

أولاً– الله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان ورباه هو أعلم بالجوانب المختلفة من وجوده ولديه معرفة شاملة وكاملة عن حاجاته الحقيقية، في حين أن البشر أنفسهم لا يعرفون حاجاتهم معرفة صحيحة ودقيقة.

ثانياً– المعرفة عند البشر أمر نسبي ولا يوجد لديه معرفة شاملة لمختلف الجوانب وهو يقع دائماً في بعض مراحل حياته للجهل والغفلة.

ثالثاً– الإنسان من حيث الجوهر، كائن يعيش بدافع المصلحة، وهذه الغريزة الطبيعية وحب الذات يحولان أمام صياغة تشريعات صحيحة ومناسبة لمصالحه ومتطلباته الحقيقية.

رابعاً– وجود بُعد النظر والتنبؤ بالمصالح المستقبلية للإنسان في التشريعات لا يمكن توقعها إلا من الله وحده وهو الحكيم والمعرفة المطلقة حيث أن القوانين البشرية تكون صالحة فقط في نطاق المعرفة المحدودة المتاحة للإنسان حول مستقبله ومصالحه.

٨– **مصاديق الحرية:** بالإضافة إلى الأقسام المذكورة أعلاه للحرية فإن أقسام الحريات الفردية والإجتماعية التي يطالب

بها البشر نلاحظها في أنواع التصانيف المتعلقة بالحرية سنتطرق إلى بعضها حسب الأهمية:

أ) حرية الرأي: نقطة الإنطلاق في الحريات هي توفير الفرص وإرساء الأمن من أجل وجود وجهات نظر مختلفة وإيقاظ الضمير الإنساني ودعوة البشر إلى إستخدام العقل والفكر من أجل الوصول إلى فهم وإدراك صحيح بعيداً عن أي إجبار وإكراه.

ويحاول أعداء الإسلام رسوخ فكرة مخربة في أذهان الناس هي أن للإجبار والإكراه دور هام في تطوير عقيدة البشر حول الإسلام، ولكن خلافاً لما يروجه الحاقدون ومزاعمهم فإن الأساس والمبدأ في الدين الإسلامي لم يكن أبداً السيف والدم، كما لم يوص قط أو يسمح بممارسة الإكراه والقوة في إعتناق عقيدة معينة ويقول القرآن الكريم في هذا الموضوع:

«لا إِكراهَ فِى الدِين... »[٩٩]

باء) حرية التعبير: وهذا النوع من الحرية تم التأكيد عليه في المواثيق الدولية يحظى بأهمية خاصة، كما يمثل إحدى الوسائل الهامة للمناورة التي يستخدمها الغرب في تعامله مع

[٩٩]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

الأديان والمدارس الأخلاقية، في حين أن الجدال بالتي هي أحسن والذي يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة يعد الطريق الأمثل لدعوة الناس إلى السبيل الذي قرره الله جل وعلا وكلّف الأنبياء بتطبيقه ورعايته:

«ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ»[١٠٠].

ووفقاً للبشارة الإلهية فإن طريق الهداية والتعقل هو الإستماع الى الأقوال والآراء المختلفة وإختيار أفضلها وأكثرها صحة:

«أَلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ»[١٠١].

ومن الواضح أن تحقيق الموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن في مجتمع معين يتوقف على إمكانية طرح الآراء والأفكار المختلفة وأن وجهات النظر المتعارضة تكون لديها

[١٠٠]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ١٢٥.
[١٠١]- القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية ١٨.

فرصة للعرض من أجل توعية الناس لكن بعيداً عن النوايا السيئة ومحاولة تسميم المعتقدات والرأي العام.

جيم) حرية التنقل والهجرة وإختيار محل الإقامة: هي تمثل أحد أنواع الحرية حيث نرى أن المجتمع الغربي كثير الإدعاء حولها، كما أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إعتبرتها أحد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[١٠٢].

إن القانون الإسلامي لا يعترف بحرية التنقل وإختيار محل الإقامة لجميع الأشخاص فحسب بل في بعض الحالات والأوضاع الخاصة يعتبر الهجرة من واجب المسلمين أيضاً، كما أنه في حال تعرض المسلمين للظلم والقمع يكون من الواجب عليهم الوقوف أمامه وفي حال عدم القدرة في مواجهته يجب عليهم الهجرة إلى أماكن أخرى آمنة. وكثير من الآيات القرآنية تتحدث عن موضوع الهجرة بما في ذلك الآيات التالية:

«وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكبَرُ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكلُونَ»[١٠٣].

---

[١٠٢]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢.

[١٠٣]- . سورة النحل، الآيات ٤١ و٤٢.

الغرض من الهجرة في نظر الإسلام هو الإبتعاد والتحرر من الظلم والجور وتمهد الهجرة لإقامة الشخص في نقطة أخرى من الأرض من أجل القيام بواجباته وتكاليفه الإسلامية والإنسانية، لذلك فإن المسلمين لا يحق لهم التخلي عن واجباتهم ومسؤولياتهم بذريعة وقوعهم تحت الظلم والجور، وهذه الحجة لن يقبلها الله عزّ وجل في حال توفير إمكانية الهجرة وتغيير مكان الإقامة.

ومثال واضح لهذه الهجرة في تاريخ الإسلام هو هجرة الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة عام ١٣ للبعثة، عندما كان النبي (ص) والمسلمون يعيشون تحت القمع والظلم من قبل غير المسلمين في مكة المكرمة وكانت مواصلة القيام بمسؤوليته المهمة تكاد تكون في حكم المستحيل، لذلك قام صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون بهجرة كبيرة حيث هاجروا إلى المدينة المنورة صانعين حدثاً عظيماً صار مبدأ التاريخ الإسلامي (التاريخ الهجري).

وقبل ذلك أيضاً عندما كان المسلمون تحت قمع ومضايقة شديدة من قبل الكفار هاجرت مجموعة منهم بأمر من النبي

الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تحت إشراف جعفر بن أبي طالب إلى أرض الحبشة وسكنوا هناك[١٠٤].

ويعتبر الإسلام الهجرة وتغيير مكان الإقامة نقطة تحول وإنفراجاً في حياة الإنسان وأن للمهاجرين عند الإسلام مكانة عالية وأجراً عظيماً[١٠٥]. ولكن الهجرة فضلاً عن كونها هرباً من ظلم وطغيان الحكومات، يمكن أيضاً أن يكون الهدف منها كسب المال والتجارة والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في مناطق وبلدان أخرى.

د) حرية المواطنة واللجوء:

رؤية الإسلام حول المواطنة تكمن في أن كل الأرض ملك لله وللبشر الحق في أن يعيشوا ويستقروا أينما يريدون وفي أي جزء من أرض الله، وأن الحدود الجغرافية التي وضعت على أرض الله وتسببت في إنفصال العديد من الدول عن البعض الآخر، هي من الأمور الإعتبارية لا يمكنها عرقلة العلاقات بين أبناء البشر وأنها حدود سياسية فقط تقوم على التعاقد بين

---

[١٠٤]- تاريخ إسلام، على دوانى، صفحه ١٨٨.
[١٠٥]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٩٩.

الدول والشعوب غير أن الإسلام يعتبر أرض الله قطعة واحدة لا تتجزأ[١٠٦].

من الناحية العملية أيضاً التاريخ الإسلامي يقول: إن البلاد الإسلامية ليست مختصة بأن يعيش فيها المسلمون فقط وإنما الكثير من غيرهم ومن أتباع الديانات الأخرى كانوا يعيشون في أراضي المسلمين ولهم حقوق متساوية مع غيرهم من المواطنين المسلمين. أما قضية اللجوء أيضاً تعترف بها الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين، كما أن هجرة المسلمين إلى الحبشة وهجرة المسلمين والنبي (ص) إلى المدينة المنورة يعتبرهما القانون المعاصر لجوءاً سياسياً.

وفقاً للإسلام فإن إيواء الأشخاص وتوفير المأوى للذين تعرضوا للإضطهاد والظلم، وإستمرار وجودهم في محل إقامتهم يؤدي إلى إضطهادهم وتعذيبهم، يُعد واجباً على كل مسلم كما أن الأشخاص الذين يبذلون الجهد لمساعدة هؤلاء اللاجئين سيكون لهم أجراً كبيراً ومنزلة عظيمة.

«وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ»[١٠٧].

---

[١٠٦]- القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية ٥٦.
[١٠٧]- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٧٤ .

واللاجئون في نطاق الحكومة الإسلامية يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية لا سيما أمن الأرواح والممتلكات وليس لأحد الحق في التعدي على حياة ومال وكرامة اللاجئين إلى الأراضي الإسلامية، كما جاء في قول النبي الأكرم (ص) حول ضرورة صون وحماية حياة اللاجئين في البلاد الإسلامية: كل من آذى فرداً تحت حماية الحكومة الإسلامية، سوف لن يرى الجنة[١٠٨].

وبالإضافة إلى ذلك، إن الذين لجأوا إلى المجتمع الإسلامي سوف يتمتعون بحرية التنقل وتحديد محل الإقامة وحق ممارسة التجارة المشروعة، وأن فرض أي تقييد غير ضروري أو تمييز غير عادل عليهم مقارنة مع الآخر يُعد أمراً ممنوعاً من الناحية الشرعية إلا إذا يقوم اللاجئ بإجراءات محظورة مثل التجسس وتهديد أمن البلاد الإسلامية أو إرتكاب الجريمة أو المؤامرة أو إنتهاكات قانونية[١٠٩].

٥) الحرية الشخصية (الفردية): وهي إحدى المصاديق المهمة لحرية الإنسان التي يطلق عليها حرية الجسد أو الأمن

---

[١٠٨]- أنظر: حقوق بشر، مارسل بوازار، صفحه ١١٦ .

[١٠٩] -Human Rights In Islamic Law. Tahir Mahmoud-p..١٠٦.

الفردي وتعني أن يكون الإنسان مصوناً يعيش في أمن وأمان من أي عدوان وإعتداء (مثل القتل والجرح والضرب والإعتقال والإحتجاز والترحيل والتعذيب وغيرها من العقوبات غير المشروعة والتعسفية)، أو الأفعال التي تنتهك كرامة الإنسان وسمعته فيها (مثل الأسر والتملك والعبودية والبغاء وغيرها) [١١٠].

إن الحرية الفردية تمثل في الواقع الحجر الأساس بالنسبة لجميع الحريات لكن مقدمة وشرط الحرية هي وجود الأمن الفردي وأن هذين العنصرين يتحدان مع بعضهما البعض بحيث يبدو أنه دون الأمن والأمان الفردي سوف لن يكون للحرية معنى يذكر، لأن الإنسان حينما يصاب بمصيبة أو بلية سيكون على إستعداد للمخاطرة بحريته والتنازل عنها من أجل حفظ أمنه وتفادي الخطر.

ومن التحديات التي يواجهها النظام القانوني الغربي دائماً في مجال حقوق وحريات الإنسان هو التزلزل في المبادئ وعدم تحديد نطاق دقيق ومعين لأي واحد من الحقوق والحريات المعروفة بين البشر والتي يعود سببها إلى عدم وجود منظومة تقييمية معينة في هذا النظام.

---

[١١٠]- طباطبائی مؤتمنی، آزادی های عمومی و حقوق بشر، صفحه ٤٢.

أما في الشريعة الإسلامية فيقوم كل واحد من الحقوق والحريات البشرية على أساس مبادئ وقواعد تقييمية معينة يؤدي الإدراك والفهم الدقيق لهذه المبادئ والقيم إلى تعزيز الحقوق والحريات وعدم وجود التحدي في تطبيقها. ومن أهم هذه المبادئ في النظام القانوني للإسلام والتي تمثل موقف واقعي وعميق للدين الإسلامي تجاه حقوق الإنسان والحريات هي:

١- مبدأ الكرامة الإنسانية المتأصلة: في نظر الإسلام يتمتع الإنسان بشخصية لها إلى الجانب المادي البعد الروحي أيضاً، والجانب الروحي هو الذي نفخ الله من روحه في وجود الإنسان:

«... وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ...» [١١١] وهذا البعد الروحي هو الذي الذي يسمو بالإنسان فوق غيره من المخلوقات ويجعله متمتعاً بالكرامة والشرف الخاص ويكون فيه أفضل من جميع المخلوقات. «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا»[١١٢]. لا شك أن مبدأ كرامة الإنسان يتطلب صون

[١١١]- القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ٢٩.
[١١٢]- القرآن الكريم- سورة الإسراء، الآية ٧٠.

وحماية الحقوق والحريات التي تقتضي توفر الكرامة الإنسانية لها.

٢. مبدأ عدم وجود الولاية للبشر على بعضهم البعض: يرفض الإسلام جميع أنواع السيادة التي لا يكون منشأها من السيادة الإلهية المطلقة: «إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ »[١١٣] وهذا يقتضي عدم ولاية الأشخاص على الحياة والممتلكات والشؤون الشخصية لبعضهم البعض إلا على أساس أسباب وجيهة فكرية أو دينية (على سبيل المثال، الولاية في شؤون المحجورين والقاصرين)، لأن الولاية غير المشروعة للبشر على بعضهم البعض تتعارض مع مبدأ حرية الإنسان كما تؤدي إلى حرمانه من حقوقه الطبيعية وحرياته المشروعة. كما أن ولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الصالحين والحاكم الإسلامي إضافة إلى ما هو ضروري للمصلحة العامة، قد تم تحديدها وتعريفها في القواعد الشرعية.

٣. مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الآخرين: ويُعد هذا المبدأ من المبادئ الإستراتيجية للشريعة الإسلامية الذي يرمي إلى أن أبناء البشر يتمتعون بالحرية في ممارسة شؤونهم الخاصة وأن أي تدخل أو تجسس أو تطفل من قبل الآخرين

---

[١١٣]- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٤٠.

دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق، أمر ممنوع وغير قانوني، كما أن الحق في حرية العقيدة هو أحد مصاديق هذا المبدأ[١١٤].

٤ – مبدأ حرمة الدماء والمال والشرف: لا يؤكد الدين الإسلامي على ضرورة عدم التعدي على كرامة الناس وممتلكاتهم وأعراضهم فقط وإنما يؤكد أيضاً على أهمية حماية وصون الحريات والحقوق فيما بينهم بمثابة واجب إنساني وديني، كما حرّم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم التعدي على دماء وممتلكات الناس إلى يوم القيامة حيث قال: «فإن دماءَكم، وأموالَكم، وأعراضكم عليكم حرامٌ: كحرمةِ يومِكم هذا، في شهرِكم هذا، وفي بلدِكم هذا إلى يوم تَلْقَونه»[١١٥]. وهكذا سد الطريق أمام مثل هذه التجاوزات على حقوق وحرية الآخرين.

٥– مبدأ الخصوصية الشخصية: وفقاً للإسلام إن الأساس هو خصوصية الأفراد في الشؤون الشخصية والحصول على الطابع العمومي يحتاج إلى الدليل والإثبات. ومن متطلبات هذا المبدأ هو الحرية في ممارسة الحقوق الفردية بقدر ما لا تتعلق بالمجال العام والقضايا ذات الصلة بالمجتمع، ومن

---

[١١٤]- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٢.
[١١٥]- سيره ابن هشام، جلد دوّم، صفحه ٦٣.

الواضح، قد تعرضت الحريات لقيود لازمة في حالات الضرورة ولحماية حقوق المجتمع.

٦. مبدأ سيطرة الإنسان على شؤونه: إن مبدأ سيطرة الإنسان على شؤون حياته ينبع من النص القرآني: «... إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ...» [١١٦]. ويجعل الإنسان حُرّاً ومختاراً في ممارسة حرياته وحقوقه، وهذا أمر ضروري لتسلطه على شؤونه، إلا في الحالات التي تسبب خلق الفساد أو ترويج المحرمات في المجتمع.

٧- حكم العقل والضمير: مما لا شك فيه أن أي عقل سليم وضمير طاهر يرفض وضع حدود وقيود بلا سبب وغير ضرورية على تمتع الإنسان بالحقوق والحريات الفردية ويعتبره أمراً غير صحيح، كما يرى أن مثل هذا الإجبار والتدخل الإنساني يعرض إمكانية مساءلة الإنسان حول أفعاله وسلوكه لحالة من الغموض وعدم اليقين[١١٧].

---

[١١٦]- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١١ .
[١١٧]- إسلام و حقّ حريم خصوصي، صفحات ٦٧-٥٦.

الحرية في الوثائق الدولية

قضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد البشر، تُعد وجه مشترك لجميع الوثائق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

يعلن ميثاق الأمم المتحدة عن تحقيق ظروف معيشية أفضل مع المزيد من الحرية وهي من ضمن القرارات المشتركة لشعوب الأمم المتحدة ويعتبر تأسيس منظمة دولية تسمى منظمة الأمم آلية لتحقيق هذا الهدف[١١٨].

وتحقيق التعاون الدولي في حل القضايا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية على الصعيد الدولي بهدف تعزيز وتشجيع الحقوق والحريات الأساسية للجميع، دون

١١٨- مقدمة ميثاق الأمم المتحدة.

تفاضل وتمييز عنصري بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين وهي من الأهداف التي عرفتها الأمم المتحدة[١١٩].

حتى في موضوع نظام الوصاية الدولية الواردة في الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة، يعلن عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز وتفاضل، ويعتبر من الأهداف الأساسية لنظام الوصاية والإدارة والإشراف على الأراضي التي تقع تحت ولاية الأمم المتحدة[١٢٠].

بعد ميثاق الأمم المتحدة يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن أيضاً عن ظهور عالم يعيش فيه البشر مستمتعاً بحرية التعبير والرأي وحياة خالية من الخوف كأعلى ما تطلع إليه تطلعات الإنسان وأعلن عن الكرامة الفطرية لجميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية التي هي غير قابلة للإنتقال، أساساً للحرية والعدالة والسلام في العالم.

ويعلن أيضاً عن الإلتزام المشترك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية له إضافة إلى قرار الأمم المتحدة لإيجاد بيئة أكثر حرية وحياة

---

[١١٩]- البند الثالث، المادة ١، ميثاق الأمم المتحدة.
[١٢٠]- المادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

أفضل، وضرورة التربية والتعليم من أجل ضمان وتطوير الإحترام ومراعاة الحقوق والحريات، وتعتبر جميع هذه العوامل بمثابة النضال المستمر لجميع الشعوب والأمم. وبالتالي أشار إلى أن عدم الإعتراف بالحقوق والحريات، وإحتقار حقوق الإنسان تُعتبر مصدراً للأعمال الوحشية ضد الإنسانية وسبباً في عصيانهم والتمرد على الإستبداد والظلم[١٢١].

والعهدان الدوليان الأساسيان في مجال حقوق الإنسان هما: (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية) تعتمد أسسهما على أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويؤكدان على أهمية الحرية بإعتبارها الهدف المثالي للإنسان وإحترام ومراعاة الحقوق والحريات البشرية كما يصرحان على محورية الحرية من خلال حقوق الإنسان.

أقسام الحريات المنصوص عليها في الوثائق الدولية الأساسية المذكورة أعلاه هي كما يلي:

[١٢١]- مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١. إن جميع الشعوب حرّة في حق تقرير مصير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نموها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي[١٢٢].

٢. أن كافة الشعوب حرة في التصرف وإستغلال مواردها الطبيعية للوصول إلى أهدافها المنشودة.[١٢٣].

ويؤكدان على حظر الإستناد على الأحكام الواردة (في العهدين الدوليين) من أجل الإخلال بالحقوق الذاتية لحرية الشعوب بالنسبة إلى التمتع والإنتفاع الكاملين بثرواتها ومواردها الطبيعية. حيث يصرحان أنه: «ليس في أي من أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق أصيل في التمتع والإنتفاع الكاملين، بملء الحرية، بثرواتها ومواردها الطبيعية»[١٢٤].

٣. حرية التنقل والتحديد الحر لمكان الإقامة والسكن، وحرية الدخول إلى أي بلد ومغادرته بما في ذلك بلده. وكذلك

---

[١٢٢]- العهدان الدوليان، المادة ١، البند ١.
[١٢٣]- نفس المصدر، المادة ١، البند ٢.
[١٢٤]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٤٧.

حظر إنتزاع الحرية بشكل تعسفي عن الأشخاص والعمل القسري[١٢٥].

٤. حرية الجسد وحظر الرق والعبودية وتجارة الرقيق بأي شكل كان ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. وكذلك لا يجوز الإعتقال التعسفي والعمل القسري للإنسان[١٢٦].

٥. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يتدين بدين ما، وله الحرية في إعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وهو حرّ في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر المذهبية وممارستها والقيام بالتعليمات الدينة، بمفرده أو مع الجماعة، علناً أو خفية وللآباء والأوصياء القانونيين الحرية لضمان التعليم الديني والأخلاقي للأطفال وفقاً لمعتقداتهم الخاصة[١٢٧].

٦. حرية المعتقد: لا يجوز تعريض أحد لخوف أو إجبار أو إكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يتدين بدين ما، أو

---

[١٢٥]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢.

[١٢٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٤ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ٨ و٩.

[١٢٧]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٨.

في إعتناق أي دين أو معتقد يختاره ويجب أن تكون له حصانة من أية مضايقة أو خوف[١٢٨].

٧. حرية التعبير: ومن أبرز وأهم الأمثلة على حرية التعبير هي حق كل إنسان في إعتناق آراء دون مضايقة، وحقه في حرية التعبير يشمل حريته في الحصول على مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما إعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها[١٢٩].

٨. حرية تأسيس الجمعيات وإقامة تجمعات سلمية: ويعتبر من مصاديقها حرية الحق في تشكيل الجمعيات والتجمعات السلمية[١٣٠]، وحظر إكراه وإجبار الأشخاص للإشراك في إجتماع معين[١٣١]، والحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، (بما في ذلك تشكيل النقابات المهنية والعمالية والإنضمام إليها من أجل حماية مصالحه) ومنع فرض القيود

---

[١٢٨]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩، البند ١ .
[١٢٩]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٩ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩، البند ٢.
[١٣٠]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٠، البند ١.
[١٣١]- نفس المصدر، البند ٢.

على هذا الحق وضرورة إتخاذ التدابير اللازمة بما في ذلك التشريعية لضمان هذا الحق[١٣٢].

٩. حرية الإنتخابات: يكون لكل مواطن، حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية، وله أيضاً أن ينتخب ويُنتخب، في إنتخابات نزيهة تجرى دورياً بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين[١٣٣].

١٠. حرية إختيار العمل: وعلى أساس هذا الحق لكل شخص الحق في العمل والحرية في إختيار[١٣٤] وتوفير معيشته بقبول عمله بشكل حر[١٣٥].

١١. حرية النشاط النقابي: حرية تشكيل النقابات المهنية والعمالية للدفاع عن مصالح الفرد أو مصالح الآخرين[١٣٦] ، والنشاط النقابي يتم بحرية ودون أي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون أو تكون ضرورية لمصلحة الأمن القومي أو

---

[١٣٢]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ٢١ و٢٢.
[١٣٣]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢١ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥.
[١٣٤]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٣، البند ١.
[١٣٥]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ٦.
[١٣٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٣، البند ٤.

النظام العام أو الحفاظ على حريات الآخرين وحقوقهم، وهذه من ضمن الحقوق التي يجب أن تكون مضمونة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٢. حرية البحث والأنشطة العلمية: تتعهد الدول الأطراف الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بإحترام الحرية اللازمة للبحث العلمي والنشاط الإبداعي وأن تعترف به رسمياً[١٣٧].

١٣. حرية الآباء في تعليم الأطفال: تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد التأكيد على إحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في إختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بأقل معايير التربية والتعليم التي تفرضها أو تقرها الدولة، وتأمين تربية وتعليم أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً للمعتقدات الخاصة[١٣٨].

١٤. حرية الزواج وإختيار الزوج: للرجل والمرأة – متى بلغا سن الزواج – حق الزواج وتأسيس أسرة برضى تام للطرفين دون أي قيد من حيث الجنس أو المواطنة أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء إنعقاده وعند إنحلاله، ولا

---

[١٣٧]- المادة ١٥، البند ٣.

[١٣٨]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ١٣، البند ٣ (در متن اشتباها ماده ١٤ آمده است).

يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه[١٣٩].

١٥. الحرية منذ الولادة: وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم البعض الآخر بروح الإخاء[١٤٠]، وبناء على ذلك، فإن الشخص لا يمكن أن يُعتبر رقيقاً بحجة كون أبيه رقيقاً.

١٦. الحق في الحياة الحرة: إن الحياة الحرة والأمن الفردي يعتبرهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من ضمن حقوق جميع أبناء البشر[١٤١]، كما ينص على أن حرمان وإنتزاع الحرية من الأشخاص أمر محظور إلا لأسباب أو قواعد قانونية[١٤٢].

---

[١٣٩]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦، البندين ١ و٢، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٣، البند ٣، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ١٠، البند ١.

[١٤٠]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦، البند ١.

[١٤١]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٣.

[١٤٢]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩، البند ١.

بالإضافة إلى الأشكال المذكورة أعلاه فإن إجبار الناس على العمل الشاق أو العمل القسري يعتبر أيضاً أمثلة للعبودية، حسب الإعلان[١٤٣].

١٧. حرية اللجوء: ويركز الإعلان أيضاً على حق ثابت لجميع أفراد البشر هو الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الإلتجاء إليها هرباً من الإضطهاد، مؤكداً في نفس الوقت أنه لا ينتفع بهذا الحق من قُدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها[١٤٤].

١٨. حرية الجنسية: وفقاً للمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان، كل إنسان له الحق في التمتع بالجنسية ولا يجوز حرمان أحد من حق الجنسية أو تغيير جنسيته تعسفاً[١٤٥].

١٩. الحرية في الحياة الروحية والثقافية: ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحق الأشخاص في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية والتمتع بالفنون والمشاركة في التقدم العلمي

---

[١٤٣]- نفس المصدر، المادة ٨.
[١٤٤]- نفس المصدر، المادة ١٤ البند ١ و ٢.
[١٤٥]- المادة ١٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونتائجه، والتمتع بحماية حقوق الملكية الفكرية والمادية المترتبة على أي عمل علمي أو أدبي أو فني له[١٤٦].

وتنص المواثيق الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان أيضاً على أن الإحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، هي من مهام منظمة الأمم المتحدة[١٤٧]، وفوضت لمؤسساتها بما في ذلك المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة إصدار التوصيات من أجل تحقيق ذلك أو إعداد وإقتراح مسودة الإتفاقيات **(Conventions)** للحصول على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٤٨].

ضمان الحقوق والحريات المعترف بها في الوثائق الدولية وإستيفاء حقوق أولئك الذين تعرضوا ظلماً لإنتهاك الحريات يعدان من مهام الدول الأعضاء في هذه المواثيق الدولية حيث ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نحو التالي:

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: (أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته

---

[١٤٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٧.
[١٤٧]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٥٥، البند ج .
[١٤٨]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٦٢، البند ٢ و ٣.

المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الإنتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، (ب) بأن تكفل لكل متظلم الحقوق التي يدعى إنتهاكها من قبل سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي، (ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بتنفيذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين[١٤٩].

كما أن ضرورة تدارك حرمان الإشخاص من الحرية، والسلوك الإنساني المحترم تجاه الكرامة المتأصلة للأشخاص[١٥٠]، وحظر إنتهاك حقوق وحريات الأفراد أو الحد منها أكثر مما ينبغي هي الأخرى من مهام دول الأعضاء في العهد الدولي المذكور أعلاه[١٥١].

وبالإضافة إلى أن هناك العديد من الوثائق الدولية تم إعتمادها من أجل التعبير عن الحريات البشرية وكيفية ضمانها وحمايتها والتي إنضمت إليها معظم البلدان وتعهدت بإعتماد قواعد وقوانين محلية لتنفيذها.

---

[١٤٩]- المادة ٢ للعهد.
[١٥٠]- المادة ١٠.
[١٥١]- المادة ٥، البند ١.

معايير الحرية في الغرب

بين مختلف النظم غير الإسلامية، وخاصة المدارس المتأثرة بالأفكار الغربية يكون النظام الليبرالي هو الذي يدعي أكثر من أي مدرسة أخرى أو تفكير آخر الدفاع عن حرية الإنسان ويجعل شعاره السعي من أجل إنخفاض الحد الأقصى لوضع القيود على حرية الإنسان. لذا فإننا لدى التعبير عن المعايير الغربية لحرية الإنسان جعلنا الفكر الليبرالي معياراً للمقارنة في هذا المجال وذلك بسبب أن الليبرالية هي التي تسيطر على الدول والحكومات الغربية التي تدعي الديمقراطية والحرية فضلاً عن الأجواء السائدة في المنظمات والمحافل الدولية والتي تتأثر أيضاً بهذا التفكير، ونشير هنا إلى بعض هذه المعايير:

١- الفردية: إن محور الفكر في المدرسة الليبرالية وأساس فلسفتها التي تدافع وبشكل جدي كحد أقصى عن الحرية الفردية لأبناء البشر يكمن في «الإنسانية» ومحورية الإنسان التي على أساسها تعتبر منح المكانة المحورية لحرية الإنسان بمثابة أساس القبول بقيمة الإنسانية.

والفردية نابعة عن علم الإنسان أو الأنثروبولوجيا الخاصة بالمدرسة الليبرالية التي على أساسها يعتبر الإنسان وحاجاته المحور والمعيار الأساس لكل القيم.

وبناء على هذا التفكير، إن شخصية الإنسان وجوهر وجود كل إنسان هما أعلى من الإحتياجات الإنسانية المشتركة (مثل النوم والطعام والمأوى) كما أن الفرد الإنساني وخصائصه الفردية هما عاملان يشكلان شخصية الإنسان، والنتيجة هي أن معيار الشخصية في كل فرد هو تنفيذ إرادته وتحقيق رغباته، ولذلك، كلما يتمتع الإنسان بحرية أكثر في فرض إرادته ومتابعة رغباته كلما تزدهر شخصيته أكثر وتتحقق سعادته بسرعة أكبر.

٢. المادية: إن التحدي الرئيسي في المجتمعات البشرية اليوم هو رغبة البشر في توفير أقصى حد ممكن من الحرية الإجتماعية إلا أنه بسبب عدم الإهتمام بالحرية الروحية يقع في ورطة حتى عند تمتعه بالحرية الإجتماعية أيضاً، والسبب في ذلك يعود إلى الربط الوثيق والمباشر بين المواهب المتعالية للإنسان والبعد الروحي من وجوده الذي يشمل العواطف والرغبات الإنسانية.

والحقيقة هي أن الحرية الأحادية القطب التي لا تستند إلا إلى الجانب المادي للوجود الإنساني، سوف لا تتجاوز المستوى الحيواني وأنه لا يمكن تمييزها عن الحيوانية لأن كل من البشر والحيوان وعلى أساس رغباتهما الطبيعية يبحثان عن أقصى قدر من الحرية والتحرر من أي تقييد ومضايقة.

من الواضح أن نتيجة هذا التفكير هي إقتصار وتطويق الحرية في نطاق الأهواء والميول المادية في مختلف المجالات كما أن إنعدام القيم الروحية يؤدي إلى وضع يقدم الإنسان فيه حرية المثلية الجنسية كذروة للحرية وذلك خلافاً للطبيعة البشرية وفي إطار تلبية رغبة بعض الناس المنحرفين والشهوانيين من أبناء البشر، بالإضافة إلى القيام بترويجها وصيانتها من خلال إقرار القوانين وهم فخورون لإتخاذ هذا الإجراء كما يعتبرونه رمزاً للحضارة والتقدم.

٣ – النفعية (Utilitarianism)

في الأفكار الليبرالية يتعلق الحق والباطل بمصالح الإنسان، والنتيجة الحاصلة من الحرية بهذا المفهوم لن يكون هناك سوى الإستغلال والإستعباد البشري، ذلك لأن الإنسان على الرغم من أنه سيتخلص من القيود الظاهرة والضغوط من قبل الأشخاص الآخرين غير أنه وبسبب سيادة الأهواء والنزوات

غير المقيدة والجشعة والطماعة سيقع في عبودية الميول والرغبات الشخصية.

والنتيجة من هذا هي أن المدرسة الليبرالية لا تهمه إلا المنفعة والمصلحة المادية للإنسان وتهمل وتتجاهل البعد الإنساني والروحي له. وبعبارة أخرى، إن الليبرالية تقلل من شأن الإنسان ليصل إلى درجة الحيوان حيث تهتم بالوجوه المشتركة بين الإنسان والبهائم فقط، في حين أن الإنسان كائن ثنائي الأبعاد وأن ذروة مصالحه تكمن في تنميته وتطويره في كلا البعدين مما يتطلب عدم التوقف في تفسير الحرية إلى حد يعتبرها إنعدام العقبات أمام تحصيل الربح المادي فقط.

٤- مبدأ عدم التزاحم: القواعد والقوانين الموضوعة في المجتمعات الغربية إنما ترمي إلى تنظيم وإدارة شؤون المجتمع، وتوفير ظروف التمتع وإزالة العوائق والعقبات المزعجة لتحقيق أقصى قدر من الميول والرغبات الشخصية، وعلى هذا الأساس إذا أصبح الناس أسيري الشهوات والرغبات المادية وتتعرض مصالحهم الروحية والدنيوية للخطر، فإن هذه القواعد لا تخلق حاجزاً لإزالة مثل هذه التهديدات ولا يمكنها تقييد هذه الحرية، لأن هذا الأمر سوف لا يتوافق مع

أذواق ورغبات غالبية الناس كما أن الشعب لم يمنح أساساً هذا الحق لمشرعي القوانين الوضعية.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ والمعيار الغربي الذي يرمي إلى ضرورة عدم التزاحم في ممارسة الحريات بين الأشخاص، على الرغم من أن له واجهة منطقية ولكنها في صلب الموضوع تحكي عن حالة إنحراف كبير في هذا التفيكر الذي يعتبر الإنسان حراً مطلقاً في ممارسة الحرية إلا ما تؤدي إلى إنتهاك حقوق الآخرين، وهذا يعني تجاهل المصالح الحقيقية والسعادة لأفراد البشر.

والسبب في ذلك أن ممارسة الحرية المطلقة من قبل الشخص يمكن ألا تسبب أضراراً وخسائر للآخرين فقط ولكن من شأنها أن تؤدي إلى الضلال والفساد والإنحراف لشخصه، وبطبيعة الحال، يسبب هذا ولو بشكل غير مباشر، في تورط المجتمع في فساده الشخصي وجر المجمتع ونفسه إلى الفساد والخراب.

من جانب آخر نرى في قضية حرية التعبير أن التفسير غير الصحيح من جانب الغربيين حول هذا المفهوم يمهد الطريق أمام إنحراف وظلال الناس في سياق حرية التعبير عن الأفكار والآراء، كما يعتبر أية محاولة للحد من إنتشار

الأفكار المنحرفة والسامة والضارة، بمثابة تقييد الحق في حرية التعبير وبالتالي تتم ممارسة أعظم أنواع الظلم والخيانة والغدر في حق أفراد البشر من خلال ترويج الخرافات والمضامين المشوهة لكن مع التظاهر بالخير والنصح للبشر.

٥- الحرية القصوى: تحاول المدارس الغربية دائماً السعي من أجل إزالة الحواجز الخارجية عن طريق حريات الإنسان، لذلك، يبدو أنها تعتزم بشكل ظاهر رفض الدكتاتورية وإستبداد الحكومات لكن في الواقع لا تولي إهتماماً للبعد الروحي والباطني للإنسان فحسب وإنما عن طريق تحريض وتشجيع أهواء ورغبات الإنسان، تقوده إلى البؤس والإذلال.

المشكلة الرئيسية في التفكير الغربي حول الحرية هي أن العلماء الغربيين بما أنهم متأثرون بالأفكار الليبرالية، لا يعتبرون الحرية أهم القيم الإنسانية وإنما يرونها كافية لوصول الإنسان إلى السعادة، غير أن هكذا حرية من شأنها توجيه الإنسان إلى مسار الهوان والذل وتجعله بصفة حيوان مستهتر يفتقر إلى أدنى مستوى من الشرف والكرامة الإنسانية ولا يفكر في شيء إلا تلبية رغباته وميوله وتوفير مصالحه دون المصالح والسعادة الحقيقية لنفسه وللآخرين.

هناك نقطة أخرى هي أن في النظام الغربي، وخاصة المدرسة الليبرالية التي تدعي بالحرية القصوى للإنسان، تُعتبر الحرية الغاية الأولى بالنسبه له وأن مثل هذا التصور يقود الإنسان إلى المحاولة من أجل توفير مصالحه الشخصية الأنانية، وعلى الرغم من أنه قد يبدو في بداية الأمر أن ذلك يؤدي إلى النمو والتنمية الفردية للأشخاص غير أنه في الواقع يحول دون النمو والكمال الحقيقي للإنسان الذي يقتضيه الشرف الإنساني والكرامة المتأصلة في الفطرة الإنسانية.

في هذا الرأي، الحرية تعني التحرر من أي قيود غير أنه ومن الناحية العملية، لا يمكن إنكار وجود قيود للإنسان حتى من قبل الليبراليين، هذا بالإضافة إلى القيود التي يفرضها التزاحم السائد بين ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق الأساسية بين مختلف أفراد المجتمع.

على الساحة السياسة يشير التاريخ إلى أن شعار الحرية لتوفير أقصى قدر من المصالح للبشر، أدى على الأقل في الغرب إلى إستغلال الشعوب والأشخاص الأبرياء الذين حرموا من أدنى مستوى من حرياتهم، ومن أمثلة هذا النوع من الإستغلال هو إستغلال الجزائريين من قبل المفكرين الفرنسيين الذين كانوا يهتفون بشعار الحرية خلال الثورة الفرنسية.

٦- منشأ الحرية: إن منشأ ومصدر الحرية في نظام الديمقراطية الليبرالية، يكمن في الرغبات النفسية وميول الإنسان حيث أنه من وجهة نظر الفكر اليبرالي تعود الأصالة إلى المطالب البشرية والإنسانية ولذلك فإن الإنسان من المنظور الليبرالي يجب أن يكون حراً وأن يفعل ما يريد. ونتيجة هذه الرؤية أولوية حرية الإنسان وميوله على جميع القيم بما في ذلك الدين والعقيدة والعدالة.

وبناء على ذلك، أن القيم الدينية العقائدية والأخلاقية لا تُعتبر قيمة إلا في حال تطابقها مع رغبات الناس الفردية أو عدم تزاحمها معها، وحتى على صعيد إنتخاب الحكومة أو صياغة القوانين أيضاً تعود السيادة إلى رغبات الناس وميولهم وإن أي قانون أو حكومة يريدهما الشعب يختارهما ويلزم الحكومة توفير حماية حريته القصوى من خلال صياغة القوانين اللازمة.

٧- إزالة القداسة **(Desacralizing)**: يُعتبر تقديس الحرية إحدى سمات المدرسة الليبرالية، لكن هذه المدرسة الفكرية من جانب تقدم الحرية كقيمة مقدسة وفي نفس الوقت ومن الناحية العملية تعارض جميع أنواع التقدس بما في ذلك حرمة المعتقدات الدينية والإلهية بمثابة محور حرية الفرد

والمجتمع، كما تطرح مقابل الحقوق الإلهية، نظرية الحقوق الطبيعية لأبناء البشر التي – حسب مبادئ هذه المدرسة – يمكن التعرف عليها من خلال الحكمة الجماعية البشرية.

وبطبيعة الحال، ما وضع الغرب كنظام الفكري الليبرالي يستند إلى أساس أنثروبولوجي (علم معرفة الإنسان) خاص الذي تحول بمرور الزمن إلى عكس ما كان يقصده مؤسسيه مثل جيري بنتام (الفيلسوف القانوني الإنجليزي ١٧٤٨– ١٨٣٢ م) وديفيد هيوم (الفيلسوف الطبيعي الاسكتلندي ١٧١١– ١٧٧٦م) وجون ستيوارت ميل (الفيلسوف والمفكر الألماني مؤسس المدرسة الليبرالية الحديثة ١٨٠٦–١٨٧٣ م).

وما طرحه هؤلاء المؤسسين الغربيين بإسم الفكر الليبرالي أصبح يواجه بعض القيود بسبب متطلبات جديدة أدت إلى فرض قيود على ممارسة حرية الأشخاص التي تم الإعتراف بها حتى في الوثائق الدولية.

من ناحية أخرى وبحكم الضرورة، أصبح الفكر الليبرالي أكثر بروزاً في الساحات الإقتصادية، حيث تم تأسيس وتبني الإقتصاد الليبرالي الذي يزعم بأن الحرية الكاملة للإنسان تكمن في النشاط الإقتصادي وحاولوا من خلال هذا النظام

معارضة ومكافحة التدخل وممارسة القوة من جانب الحكومة في مجال الإقتصاد، كما أن الرأسمالية الليبرالية في عالمنا اليوم هي وليدة هذا التفكير الليبرالي.

٨ – الشعارية (النهج الشعاري): إنعدام مبادئ عقائدية في الأفكار الليبرالية وعدم إهتمامها بالهدف النهائي للإنسانية ومكانة البشر المطلوبة في عالم الكون، كل هذه العوامل تسببت في عدم تجاوز ما يطرحه المفكرون الغربيون حول الحرية حد شعار فارغ ودون معنى، لأن حرية الإنسان لا يمكن أن نعتبرها بلا صلة مع مجموعة من المبادئ الشخصية النفسية أو الدينية أو الإجتماعية، ولأن صون وحماية الكرامة المتأصلة في الإنسان يتطلب إفتراض أمر هام هو تمتعه بمكانة ومنزلة معينة في عالم الكون وخوضه للمهمة التكوينية الإلهية وسعيه وراء الهدف النهائي للبشرية[١٥٢].

والسبب في ذلك أن مكانة الإنسان الكونية ومهمته الإلهية في عالم الكون تمثلان مصدر الكرامة المتأصلة في الإنسان، غير أن الفكر الغربي لا يعطي أهمية وعناية لهذا الأمر، وبالتالي إن الشعار الغربي فيما يخص صون الحرية الحقيقية

[١٥٢]- أنظر: كتاب آزادى هاى معنوي، مرتضى مطهري.

والزعم بحماية الكرامة الإنسانية شعار فارغ ومن المؤكد أن الحرية الحقيقية لا يمكن توفيرها من خلال الفكر الغربي.

٩ – العقلانية: الفكر الليبرالي يرى أن أساس حرية الإنسان، هو الحكمة والعقل، وأن الحكمة هي في الواقع الضامن الأساسي للحرية، بناء على ذلك، فإن نفي الحرية يساوي نفي حكمة الإنسان وعقله والنظر فيها.

إن دفاع المدرسة الليبرالية عن الحرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيمان بالعقل والعقلانية، كما أن العقلانية التي جاء بها عصر التنوير تركت تأثيراً كبيراً بطرق مختلفة على الليبرالية[١٥٣].

وبناء على هذه الأفكار، إن نفي الحرية لا تكون إلا بمعنى نفي الحكمة الإنسانية وبما أن الشرف والكرامة الإنسانية يتوقفان على حكمته، لذا على أساس الأفكار الليبرالية فإن الإنسان في حاله حرمانه من الحرية، لا يجدر به أن يعيش أصلاً.

١٠– تعددية القيم: بما أن الميول والرغبات المادية للإنسان تمثل المعيار الأساسي في وجهة النظر الغربية، فلا يمكن

---

[١٥٣]- أنظر: بصيرنيا، غلامرضا، نسبت دموكراسى و مكتب هاى سياسى، صفحه ٧٤.

إعتبار طريق يقوده إلى السعادة والكمال، لأن الشهوات والرغبات الفردية مختلفة بين أبناء البشر وإذا كان هدفنا توفير رغبات الإنسان فمن الضروري إذاً أن نعتبر لكل شخص معياراً وسعادة يخصانه دون غيره، وبالتالي فسوف لا يكون معنى لإنضمام المجتمع إلى نفس المبادئ والقيم الأخلاقية مقبولة من قبل الجميع وتكون هي المعيار لسلوكهم وتصرفاتهم وتقود المجتمع إلى الصلاح والسعادة.

وكما يقول بنثام المفكر أن: «خير وسعادة الفرد هو ما ترغب به نفسه ولا يوجد هناك سعادة مشتركة لأفراد البشر»[١٥٤]، أو كما يرى هيوم أن العقل البشري هو عبد للشهوته وأنه لا مكانة للعقل في هداية البشر إلى مصلحتهم وسعادتهم[١٥٥].

[١٥٤]- أنظر: كتاب مقدمه اى بر اصول اخلاقيات و قانونگزارى.
[١٥٥]- أنظر: كتاب جستارى در باب اصول اخلاق، ترجمه مجيد داوودى.

الحرية من المنظور الإسلامي

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية الشخصية حق طبيعي لجميع البشر وأن السعي لصون وحماية هذا الحق البشري الهام والتصدي لإنتهاكه وتضييعه واجب شرعي على الجميع.

في الواقع، يجب أن نعتبر الدين الإسلامي أكبر وأهم رائد لحرية الإنسان، لأنه لا يهتم بالحرية أي دين بقدر ما يهتم ويشجع الإسلام هذا الحق الطبيعي والثابت للبشر.

وفي نظر الرؤية الإسلامية أن الإنسان لديه إرادة وإختيار وحرية، ولكن الله جل وعلا هو الذي أعطى الإنسان هذه الحرية وكما قال بعض المفكرين أن الإنسان محكوم عليه بالحرية[١٥٦].

إن الإسلام يقرر أعلى درجات الحرية والإختيار للإنسان ويؤكد بشكل كبير على أن يكون حراً ويعيش حراً.

وفي النظرة العالمية للإسلام إذا كان الإنسان محكوماً بالجبر الإلهي لن يكون هذا إلا بمعنى أنه محكوم بالتمتع بالإختيار والحرية، وبالتالي أن التقدير الإلهي أو المشيئة

---

[١٥٦]- دكتر بهشتى، شناخت إسلام، ص ١٦٨.

الإلهية للإنسان هي أن الإنسان عليه أن يختار ويقرر في حياته بحرية ووعي، إذاً التقدير الإلهي يقتضي حرية الإنسان وإرادته وإختياره وليس أن يكون محكوماً عليه بالجبر[١٥٧].

يعلن القرآن الكريم أن الإنسان يحمل الأمانة الالهية التي تم عرضها على السموات والأرض فأبت حملها:

«إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسان إِنَّهُ كانَ ظَلُومًا جَهُولًا»[١٥٨]

وقد غرس الإسلام روح الكرامة الإنسانية وروح الحرية في أبناء البشر كما منح الله عزّ وجل الإنسان من عزته:

«... وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ»[١٥٩].

إن قضية الحرية تعتبر إحدى الركائز الأساسية للنظام الإسلامي وهي مشهودة في جميع القواعد والقوانين الجنائية والمدنية في الشريعة الإسلامية.

---

[١٥٧]- نفس المصدر، ص ١٦٩.
[١٥٨]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٧٢.
[١٥٩]- القرآن الكريم، سورة المنافقون، الآية ٨.

ومن الملاحظ في الأحكام الإسلامية أنه في كل شيء أباحه الله تعالى للبشر منحهم أيضاً الحرية الكاملة في ممارسته.

«قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كذَلِك نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ»[١٦٠].

عندما نراجع الفقه والقانون الإسلامي نجد حقاً أن للحرية دور محوري في الشريعة الإسلامية. وكما جعل الله تعالى في طبيعة الإنسان موهبة الإختيار، يطالبه بجميع ما يختص بشؤونه الشخصية والإجتماعية إستناداً إلى حريته وإختياره، كما أن هذه الحرية تجري في نطاق العملية الإجتماعية أيضاً. ويستند عمل الإنسان على عنصرين رئيسيين هما الوعي والحرية، وإذا كان الشخص ينقصه أي واحد من هذين العنصرين، بحسب الشريعة الإسلامية لا يجوز اعتباره شخصاً مكلفاً، وذلك لأن الأشخاص المحجورين على غرار الأطفال والمجانين حيث أنهم لا يدخلون في عداد المكلفين بسبب عدم تمتعهم بالحد الأدنى الضروري للوعي والحرية.

---

[١٦٠]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٣٢.

بعد فتح مكة، خطب النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) في الناس خطبته التي قال فيها: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، أَوْ فَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ ...» [١٦١]. كما أكد (ص) في خطبة حجة الوداع على كرامة الإنسان والمساواة بين أفراد البشر ورفض التمييز غير المبرر [١٦٢].

النقطة المهمة هي أن الشريعة الإسلامية قد قررت جميع الحريات الفردية والإجتماعية لأبناء البشر من أجل الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع. ومن وجهة النظر الإسلامية، لقد خُلق الإنسان من النفخة الإلهية ويتمتع بكرامة ومنزلة خاصة ولذلك لا يمكن إعتباره كائناً يقع تحت جبر الطبيعة والشخص الذي يكون خاضعاً للطبيعة ومقهوراً بها لا يملك إرادة و لا إختياراً وتقتصر إنسانيته على جسده وأعضاء جسمه.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أنه إذا كان الفكر والإرادة البشرية ينبعان من الخصائص الجبرية للمادة والطبيعة فحينئذ ماذا سيكون معنى إختيار الإنسان وحريته؟ الجواب واضح

---

[١٦١]- أنظر: هادى معرفت، جامعه مدنى، ص ١٠٨.
[١٦٢]- أنظر:

وبالتالي ليس لنا إلا أن نعتبر الإنسان كائناً ذي قوة تفوق الطبيعة فهو غير مقهور لها.

بحسب مفهوم الدين الإسلامي فإن الإنسان يتملك قوتين مختلفتين تنبثق أحداهما من عالم الطبيعة والأخرى من عالم ماوراء الطبيعة، وتملّك قوة من ماوراء الطبيعة يجعله قادراً على السيطرة على طبيعته ونفسه فضلاً عن إجراء تغييرات في الطبيعة المادية وتعزيز السيطرة على الطبيعة والتحكم فيها. لذلك فلا يجب النظر إلى الإنسان من زاوية الفكر المادي وإعتباره كائنا مثل سائر الأشياء في الطبيعة بل هو مخلوق يملك قوة الإرادة والإختيار وتقرير مصير حياته[١٦٣].

إن هدف الحرية في عالم الكون هو الحرية في الإختيار، ولذلك من الضروري أن يكون الإنسان في حياته كائناً مختاراً ومستقلاً في مستوى الإرادة والعمل، دون أن يتعرض لأي فرض أو إجبار يأتي من خارج سلطته وإرادته، كما قال الإمام علي (عليه السلام) في وصيته للإمام الحسن (عليه السلام):

---

[١٦٣]- مرتضى مطهّري، فلسفه أخلاق، ص ١٦٧.

«ولا تَكن عَبدَ غَيرِك وقد جَعَلَك اللهُ حُرًّا»[١٦٤].

مبدأ الإباحة العامّة للثروات الطبيعية والتمتع بملذات الحياة لجميع الناس يشكل واحداً من الأسس المتينة في الشريعة الإسلامية[١٦٥].

قاعدة التسليط التي تُعد من القواعد الفقهية الثابتة في الإسلام تصرح بأن الناس مسلطون على أموالهم وأنه يجب في البيع تراضي الطرفين ولا يجوز تقييد هذا الحق بشكل غير مبرر[١٦٦].

وقاعدة «لا ضرر ولا ضرار» أيضاً من القواعد الفقهية الشهيرة في الإسلام[١٦٧] وتُعتبر ضماناً لمنع الأشخاص من ممارسة حقوقهم وحرمانهم من الحرية في التمتع بممتلكاتهم عندما تسبب ممارسة هذه الحقوق خسائر وأضراراً للآخرين أو للمجتمع.

وقد أكد أئمة الدين الإسلامي بما في ذلك الإمام علي (عليه السلام) على نفي عبودية الآخرين[١٦٨] وتوفير الحرية لجميع

---

[١٦٤]- نهج البلاغة، الرسالة رقم: ٣١، أنظر أيضاً: هادى معرفت، جامعه مدنى، ص ١٠٩.
[١٦٥]- نفس المصدر، ص ٨٥.
[١٦٦]- علّامه مجلسى، بحار الانوار، ج ١ ص ١٥٤.
[١٦٧]- مصطفى محقق داماد، قواعد فقه، بخش مدنى، ص ١٣٣.
[١٦٨]- نهج البلاغة، الرسالة رقم: ٣١.

البشر[١٦٩] كلها تدل على أهمية الحرية في المنظار الإسلامي.

إن العديد من آيات القرآن الكريم التي قررت منع فرض العقيدة على الإنسان، حتى من قبل النبي الأكرم (ص)، وأكدت على حرية إختيار الدين، تمثل نقاط بارزة في مجال حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية[١٧٠].

الآن نستعرض بعض أبرز هذه النقاط في مجال الحرية في الشريعة الإسلامية:

١. قرر الإسلام أن تكون الحرية للناس كافة ودون تمييز وأن النزاعات والخلافات القائمة بين أبناء البشر بما فيها أوجه الإختلاف بين الجنسين، لا تؤثر على تمتعهم بالحريات المدنية، كما أن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في التمتع بالحريات المدنية يجب الحفاظ عليها وإحترامها.

على هذا الأساس، يمكن للمرأة أن تدير وتباشر العقود التجارية القائمة على الشريعة الإسلامية وأن تشتري وتبيع وأن

---

[١٦٩]- كلينى، روضه كافى، ج ٨، ص ٦٩.

[١٧٠]- سورة البقرة، الآية ٢٥٦، سورة يونس، الآية ٩٩، سورة الغاشية، الآية ٢٢، سورة المائدة، الآية ٩٩، سورة الزمر، الآية ١٨ و سورة الإنسان، الآية ٣.

تصبح وكيلة (محامية) للأشخاص أو تختار الوكيل بنفسها، فلا تفضيل وتفوق للرجل على المرأة في ذلك.

الحق في الزواج وإختيار الزوج، يتساوى فيه الرجل والمرأة، حيث نهى الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) الزواج القسري ودون رضا الزوجين وموافقتهما[١٧١]. وبحسب تعاليم الدين الإسلامي، كل الناس سواسية في جميع الحقوق الإنسانية، بما في ذلك التمتع بالحرية، وأنه لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بالتقوى.

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكمْ مِنْ ذَكرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكرَمَكمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»[١٧٢].

٢. إن الإنسان لا يملك نفسه، بل الإنسان ملك الله ووجوده الفقر بعينه كل وجوده وشؤونه ملك الله وهو فقير ومحتاج بعينه، فلا معنى لإستقلال وجود الإنسان عن المالك والخالق حيث أن الله جل وعلا هو العلة الإيجادية لعالم الوجود وهو خالق الإنسان ومالكه[١٧٣].

---

[١٧١]- محمّد غزالی، حقوق بشر، ص ١٨٢ به نقل از سنن ابن ماجه.
[١٧٢]- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣.
[١٧٣]- جامعه ايده آل إسلامی، ص ١٥٥.

٣. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مدرسة تدعي أن الإنسان هو الذي يعطي لنفسه الحرية وإنما جميع المدارس تقول: إن الحرية أعطيت للإنسان، وبما أن الله هو الذي خلق الإنسان، لماذا لا نقول أن الحرية هي هبة إلهية أعطيت للإنسان من الله؟[١٧٤]

٤. في نظر الإسلام يجب أن تكون الحرية بطريقة معقولة وملتزمة والإنسان بالدرجة الأولى مسوؤل تجاه كل كائن ترك أثراً في إيجاده[١٧٥].

والإنسان مسؤول تجاه ربه الذي خلقه وأعطاه بركات وافرة ومسؤول تجاه أبيه وأمه اللذين أنجباه وربياه، فضلاً عن أولئك الذين لديهم دور في تربيته. وبالتالي أن الإنسان قبل كل شيء هو مسؤول أمام الله وليس حراً أمام ربه بل كونه مملوكاً يجعله مكلفاً ومسؤولاً تجاه مالكه وربه وخالقه.

٥. وفقاً للشريعة الإسلامية، الأساس في الإنسان المسؤولية وليست الحرية وإن الحرية بلا مسؤولية لا معنى لها[١٧٦]. وفي

---

[١٧٤]- محمد حسين بهشتى، شناخت إسلام، ص ١٤٨.
[١٧٥]- من الناحيه الكونية بما فيها في الخلق والنمو والتكامل.
[١٧٦]- جامعه ايده آل إسلامى، ص ١٥٧.

منطق القرآن، الإنسان أيضاً مسؤول تجاه حريته وهو مكلف شرعاً بالدفاع عن حريته:

«... وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»[١٧٧].

والإنسان ليس حراً تجاه القواعد والقوانين الإلهية والحاكم الإسلامي، بل يجب أن يلتزم بالقانون وعليه طاعة الحاكم العادل وعدم الخروج عن نطاق القانون وإطاعة الحاكم الإلهي، كما يقول القرآن:

«وَمَا كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا»[١٧٨].

٦. جميع الأديان السماوية، تشجع الإنسان على أن يكون شخصاً حراً كما يطلب من أبناء البشرية إحترام حقوق بعضم البعض. وعلى وجه الخصوص في القانون الإسلامي الذي يعتبر وصول الإنسان إلى كماله الروحي أمراً مستحيلاً في حال غياب إرادة حرة وإختيار حر، كما يذهب إلى أن الإيمان بالمعاد وحياة الآخرة يتطلب حرية الإنسان في عمله وإختيار مصيره. بالتالي أن الإسلام يوكد ويشدد على حرية الإنسان

---

[١٧٧]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٩٣.
[١٧٨]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

من الناحية القانونية، أكثر من أى مدرسة قانونية وسياسية أخرى[١٧٩].

وأخذ الفلاسفة المسلمين هذا المنطق من الفلاسفة اليونانيين لإستخدامه كسلاح حاسم في الدفاع عن العدالة والحقوق الإجتماعية، بما في ذلك حرية الإنسان[١٨٠].

في الحقيقة أن محاولة المعارضة والعرقلة لحق الحياة وكرامة الإنسان وحريته يعتبر في نظر الدين الإسلامي ضد إرادة الله جل وعلا وحكمته البالغة ومشيئته النافذة.

٧. من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية ليست مطلقة بأي حال من الأحوال، بل إنها تقيد في إطار قرره الله للبشر وأن إرادة الله وحدها هي التي تكون مطلقة ولا تحد بحد أو تقيد بقيد[١٨١].

يجب ألا تُستغل حرية الإنسان، لأن نتيجة ذلك هو في الواقع تضييع هذا الحق الهام البشري، لذلك أن ممارسة حق الحرية لا يجب أن يكون بطريقة تتسبب في تعطيل حق الأفراد الآخرين في الحياة والكرامة الإنسانية والحرية المعقولة، أو

---

[١٧٩]- جامعه إيده آل إسلامي، ص ١٦٣.
[١٨٠]- احسان نراقى، آزادى، حق وعدالت، ص ١٣٩.
[١٨١]- جامعه ايده آل إسلامى، ص ١٥٤.

تعارض الحياة المعقولة لأبناء البشر أو تضر بمصالح المجتمع.

٨. ومن المهم أن نلاحظ أن ممارسة الحرية من قبل الإنسان يجب أن يكون وفقاً للعدالة. وطالما أن الحرية والديمقراطية لاتترافقان مع المطالبة بالحق والعدالة، كل شيء سيكون ألعوبة.

٩. وفقاً للإسلام، عبودية الإنسان لغير الله مرفوضة وممنوعة[١٨٢].

وحينما أشرقت شمس الإسلام وسطع نوره على وجه الأرض، بدأت معه المعركة ضد العبودية والرق، كما أمر الله تعالى نبيه الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) إبلاغ أهل الكتاب بما جاء في الآية الشريفة:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»[١٨٣] .

---

[١٨٢]- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣١.
[١٨٣]- القرآن الكريم، سورة آل عمران ، الآية ٦٤.

والإسلام يؤكد على رفع طوق العبودية لغير الله تعالى عن الإنسان:

«وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كانَتْ عَلَيْهِمْ ...»[١٨٤].

وكان الرسل والأنبياء الإلهيين يشجعون الناس إلى رفض الإضطهاد والحرمان من الحرية الإنسانية وكانوا يقودون الناس المظلومين والذين يعيشون تحت الظلم والإضطهاد والجور إلى الهجرة وتغيير الوطن:

«إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا».[١٨٥]

[١٨٤]- القرآن الكريم، سورة الأعراف ، الآية ١٥٧.
[١٨٥]- القرآن الكريم، سورة النساء ، الآية ٩٧.

الفروق الجوهرية بين الإسلام والغرب حول مسألة الحرية

مما لا شك فيه أنه ثمة تركيز على ضرورة الحرية في كلا النظامين القانونيين في الإسلام والغرب، إلا أنهما يختلفان إختلافاً عميقاً وجوهرياً في مجالات مختلفة بما فيها مفهوم الحرية وضرورتها ونطاقها ومكانتها، حيث نرى فروق جوهرية وخلافات عميقة بين الرؤية الإسلامية والمنظور الغربي (النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي)، نتطرق هنا إلى بعض القضايا الهامة في هذا المجال:

١- الموقف من الإنسان وأبعاده الوجودية: أحد أهم الإختلافات بين الإسلام والغرب، يكمن في مواقفهما المتباينة من مخلوق يسمى «الإنسان» بالإضافة إلى أبعاده الوجودية ومصيره في الحياة.

وفقاً لرؤية الإسلام، إن الإنسان كائن قيم يتمتع بالذكاء والوعي والإرادة والإختيار وهو أشرف المخلوقات الإلهية[١٨٦]،

[١٨٦]- القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية ١٤.

وخليفة الله على الأرض[١٨٧]، ومسجود الملائكة بأمر من الله[١٨٨] ، يملك الكرامة والشرف[١٨٩].

ينظر الإسلام إلى الإنسان بوصفه مخلوقاً ذات أبعاد ودرجات وجودية مختلفة، بما في ذلك تمتعه بالبعد المادي (الظاهري) والبعد الروحي (الباطني). وإن إهمال كون الإنسان موجوداً متعدّد الأبعاد، وتجاهل الأولويات في أبعاده الوجودية، يؤديان إلى الإنحراف في التعرف على هذا المخلوق الذي أختاره الله خليفة له في الأرض.

التحدي الذي يواجه الليبرالية الغربية اليوم يكمن في عدم الإهتمام بالبعد الروحي للإنسان، والتركيز المتطرف على الجانب المادي من وجوده والعمل الجاد وبلاهوادة نحو توفير رغباته المادية والدنيوية بما في ذلك الحرية غير المحدودة وغير المعقولة للإنسان، وهذا التوجه الخاطئ يُعد مصدر جميع أنواع الفساد والإنحطاط في المجال الأخلاقي والعقائدي لأفراد البشر في المجتمعات الغربية.

---

[١٨٧]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.
[١٨٨]- القرآن الكريم، سورة البقرة، ٣٤.

[١٨٩]– القرآن الكريم، سورة الإسراء، ١٧.

٢. كرامة ومكانة الإنسان: من الإختلافات الهامة والأساسية بين اركان النُظم القانونية في مدرسة الإسلام والغرب، هو تحديد مكانة ورفعة الإنسان.

أما في الشريعة الإسلامية، فإن الله بإعتباره خالق كل المخلوقات، بما في ذلك الإنسان، يمثل محور الكون والخلقة، كما أن الإنسان بصفته أشرف المخلوقات، قد إكتسب منزلة الخلافة الإلهية في الارض[١٩٠]. ولكن الفكر الليبرالي الغربي يقوم على المحورية الإنسانية وطرح مبدأ «الإنسانية» (أو أصالة الإنسان).

وينتقد الإسلام المدرسة الإنسانية بقوله أنه كيف يمكن للإنسان الذي هو مخلوق أن يصبح محور الكون دون خالقه وأن نعتبر له الأصالة؟! وهل ستكون لمثل هذا التفكير نتيجة للإنسان إلا العلمانية و الطبيعية والحرية المطلقة وغير المشروطة التي تؤدي إلى إنحطاطه عن المرتبة الإنسانية؟ ويقول التاريخ أن الكثير من الناس قد تم قمعهم في المجتمع بإسم «النزعة الإنسانية»[١٩١].

---

[١٩٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.
[١٩١]- احمدى، بابك، معمارى مدرنيته، صفحه ١١١.

٣. الهدف من خلقة الإنسان: حسب رؤية الشريعة الإسلامية، إن الإنسان جاء إلى الأرض وبدأ حياته في هذه الدنيا لتسير نحو كماله الإنساني والفطري وأن الهدف النهائي من حياته يكمن في وصوله إلى السمو والكمال الإنسانيين، فضلاً عن إهتمامه بمصدر الكون والتقرب إلى الله تعالى[١٩٢].

ويعتبر القرآن الكريم الهدف من خلق جميع المخلوقات بما فيها الإنسان عبودية الله الواحد الصمد:

«وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»[١٩٣].

ولا شك أن عبادة الإنسان لله تعالى تمثل مقدمة للوصول إلى مقام القرب الإلهي والكمال البشري الروحي، كما أن جميع جهود الأنبياء تنحصر في السعي وراء وصول الإنسان إلى السمو والكمال.

ويقدم كل من الإسلام والليبرالية الغربية، سعادة الإنسان كغاية ونهاية لخلقته مع فارق أساسي بينهما هو أن الشريعة الإسلامية تعتبر الحرية شرطاً لازماً فقط لتحقيق السعادة

---

[١٩٢]- مصباح يزدى، اسلام، سياست و حكومت، ج ٤، ص ٢١.
[١٩٣]- القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية ٥٦.

للإنسان ونجاحه، ولا مكان في الثقافة الإسلامية للإعتقاد بأن سعادة الإنسان سيتم تحقيقها بمجرد تمتعه بالحرية.

وعلى عكس ذلك، فإن وجهة نظر الليبرالية، تجعل الحرية تمثل القيمة الأكثر أهمية بالنسبة للإنسان، كما تعتبر هذه المدرسة الفكرية أن الحرية هي شرط كاف لسعادة الإنسان، وتبعاً لذلك، عندما يكتسب البشر حرية واسعة النطاق سوف يجد نفسه مستغنياً عن القيم والآليات الأخرى مثل الأخلاق والقيم العقائدية، وهذا الفكر يمكن أن نعتبره أعظم خيانة للبشر حيث يُبعد الإنسان عن القيم الروحية.

٤ – أصالة الرغبات أو العقل البشري: إن الإسلام الذي جعل الكمال الروحي للإنسان هدفاً له، يهتم بمصالح الإنسان الحقيقية أكثر مما يهتم برغابته كما أنه يعطي الأصالة للعقل والعدالة وليس للميول الإنسانية.

والفارق بين وجهة نظر الإسلام والليبرالية هو أن الأخيرة تعتبر الرضا والإرادة في أمر معين لدى جميع الناس في المجتمع معياراً لحقوق الإنسان ولو كان ذلك منافياً لمصالحه الواقعية.

ومن نتائج الفكر الليبرالي هي أنه عندما يصبح الإستهتار الجنسي والأخلاقي محل رغبة الأغلبية من أفراد المجتمع،

ينبغي الإنصياع له، مثل إنتشار المثلية والإعتراف بها قانونياً في العديد من الدول الغربية، وهذا الفكر نفسه الذي ساد لسوء الحظ حتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أدى إلى سيادة المناخ اللا أخلاقي في الدول التي لا تحترم المعايير الأخلاقية والأصول العقائدية.

٥- معيار القيمة والكرامة البشرية: المعايير التي قررتها المدرسة الإسلامية السامية لقيمة الإنسان وأهميته هي؛ التوحيد[١٩٤]، والعمل الصالح[١٩٥]، والبرّ والتقوى[١٩٦].

ويقدم القرآن الكريم التقوى معياراً للكرامة والشرف والعظمة في الإنسان مع رفضه دور المعايير والفروق الظاهرية مثل لون البشرة والعنصر واللغة والنَسَب في تحديد التفوق، بل جعل الفضيلة للإنسانية والكرامة والرفعة هي الأساس بين أبناء البشر، بقوله:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ... »[١٩٧].

---

[١٩٤]- القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ١٠.
[١٩٥]- سورة طه، الآية ١١٢.
[١٩٦]- سورة الحجرات، الآية ١٣.
[١٩٧]- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣.

وتجدر الإشارة إلى أن إمتيازات غير عادية وعرضية، مثل الحرية المطلقة من دون قيود و شروط، على الرغم من أنها جذابة وخداعة، لكنها تجعل الإنسان ينحرف عن مسيره إلى التطور والسمو، كما تُعتبر مخالفاً لكرامته وشرفه. وعلى هذا فإن مثل هذه الإمتيازات لا تنفع أفراد البشر بل تقودهم إلى ميول غير صحيحة وتؤدي إلى ضعفهم وسقوطهم.

أما في الفكر العلماني الغربي، الذي يدعي وينادي بتمتع الإنسان بأقصى حد من الحرية، نرى فيه تجاهل كرامة الإنسان وعزة نفسه، على سبيل المثال فيما يخص حرية الكتابة والتعبير وفي حال إفتراض الحرية المطلقة وغير مقيدة للإنسان سيكون معنى ذلك أنه سيتاح للإنسان أن يستخدم هذا الحق وهذه الذريعة ويستغل قلمه أو خطابه ضد المعتقدات والمقدسات الدينية المقبوله لدى الآخرين أو المجتمع ككل، أو يقوم بالتطاول على المعتقدات التي يتمسك بها الأخرون من الذين يعتنقون أيديولوجيات وأفكار أخرى تختلف عن تلك التي يعتقدها المجتمع، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الأنظمة المنادية بالحرية المطلقة وغير المحدودة.

٦- الدور الذي تلعبه عبودية الإنسان لله تعالى في حياته:
أحد أسس الخلاف بين الثقافة الليبرالية في الغرب والأنظمة

القائمة على الديانات السماوية هو أنه في هذه الديانات، بما فيها الإسلام، أعلى قيمة للإنسان تكمن في عبوديته لله عزّ وجل وإتباع أمره ومشيئته، ولكن الثقافة العلمانية تذهب إلى أن أعلى القيم الإنسانية هي التمتع بالحرية المطلقة إلى الحد الأقصى[١٩٨].

القاعدة الأساسية في جميع الأديان الإلهية كما يصرح بها القرآن الكريم هي عبودية مخلصة لله الواحد الاحد:

« وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ...» [١٩٩] .

الغرض النهائي والأساسي في الكفاح والتصدي للكفار والمشركين والظالمين والمفسدين من قبل المؤمنين هو إزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة الحرية الإنسانية، وتحرير العباد المظلومين والمضطهدين الذين هم تحت سيطرة الاستبداد والقمع والفساد والتآمر في مختلف المجتمعات[٢٠٠]، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الإيمان بالفكر الديني التوحيدي فضلاً عن طاعة الخالق الواحد الموحد.

---

[١٩٨]- مصباح يزدى، إسلام، سياست و حكومت، ج ٢ ص ١٣٧.
[١٩٩]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٣٦.
[٢٠٠]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

ومن الواضح أن أولئك الذين ينتمون إلى الفكر الإنساني والإنسانية، لا يمكنهم أبداً تحمل قضية عبودية الله ولذلك يقومون بشكل عملي بمواجهة ومكافحة الأفكار التوحيدية الدينية وذلك باسم «الإنسان» وحماية مكانته وحقوقه.

٧- تشخيص الإحتياجات الإنسانية الحقيقية: من وجوه الإفتراق والتمييز بين النظام الإسلامي والتفكير الليبرالي الغربي هو أن الفكر الليبرالي يقتصر إهتمامه على الاحتياجات المادية والدنيوية للإنسان كما يحاول تحقيق إحتياجات البشر المادية وتوفير أكثر مستوى من الرفاهية من خلال تمتع الفرد بالحرية القصوى.

ولكن من وجهة نظر النظام القانوني الإسلامي يجب الأخذ بعين الإعتبار ضرورة توفير جميع جوانب إحتياجات الإنسان المادية والروحية التي تتوافق مع مصالحه الحقيقية، كما يعتبر الإسلام توفير الإحتياجات الدنيوية والرفاهية المادية للإنسان كمدخل ووسيلة لتحقيق الهدف النهائي من خلقه والذي يتمثل في التكامل والتقرب إلى الله عزّ وجلّ.

والنتيجة الأكثر أهمية لهذا الإختلاف في وجهات النظر بين الإسلام والغرب هو أن الرؤية الإسلامية لحرية الإنسان هي التمتع بالمظاهر المادية والنعم الدنيوية التي تنحصر في

حد لا يحول دون وصوله إلى التكامل والسمو البشري ولا يدفع الإنسانية إلى هاوية الحيوانية. كما يحظر القرآن الكريم أي شكل من أشكال الإفراط في التمتع بالنعم والرفاه المادي حيث يقول:

« ... كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ »[٢٠١].

على عكس ذلك، يشكل التمتع بأقصى قدر من النعم الدنيوية واللذائذ المادية، أساس الحضارة الحديثة، وعلى هذا الأساس يكون الإنسان كائناً حراً متحرراً من أي قيود عقائدية أو مبادئ أخلاقية ويقوم بما يشاء شريطة عدم تعارضه للقوانين الموضوعة[٢٠٢].

٨- الإهتمام بمصالح الإنسان: ترى المدرسة الإسلامية مصلحة الإنسان في التطور الأخلاقي والتوجيه نحو التكامل الروحي، لذا فإن الدعوة إلى الحرية المطلقة وغير المحدودة والتي يمكن أن تحول الناس عن مسير الأخلاق وتكاملهم الروحي، يعتبرها الإسلام غير مبررة. بينما النظام الغربي لحقوق الإنسان يضع تلبية رغبات أفراد البشر الهدف الرئيسي للإنسان، وكما يلاحظ في نص الإعلان العالمي لحقوق

٢٠١- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٣١.
٢٠٢- علامه طباطبائی، بررسی های إسلامی، ص ٥٠.

الإنسان بأن هذا الهدف يتفوق على أي حق أو هدف آخر وهو أفضل من كل شيء[٢٠٣].

على سبيل المثال، في قضية حرية الفكر فإن الشريعة الإسلامية على الرغم من رفضها لإكراه الإنسان لقبول دين معين[٢٠٤] ولكن من خلال بيان الطريق الصحيح لحركة الإنسان، يتبين له طريق الهدى والضلال[٢٠٥] بالإضافة إلى ما جاء في مصلحة الإنسان وكل ما يأتي في صالح تطوره وتكامله الروحي، كما يحذر الإنسان مما يسبب له الضلال والإنحراف[٢٠٦].

إن ثمرة الفكر الليبرالي الغربي هي أن يتمتع البشر بحرية الفكر والمعتقد بشكل مطلق وغير المحدود حتى ولو كان ذلك ضاراً أو عديم الفائدة بالنسبة لفكره وهذا ما يمثل نقض الغرض والوقوع فى الدور الباطل الذي يواجهه الإنسان غير المؤمن.

٩- حاكمية الله وسيادة الإنسان: تحاول المدرسة الليبرالية تقديم الإعتقاد بالحاكمية الإلهية كعامل للحد من سيادة

---

[٢٠٣]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩.
[٢٠٤]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
[٢٠٥]- القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٣.
[٢٠٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

الإنسان وإعطاء طابع الأصالة لإرادة أبناء البشر من خلال التركيز على حريتهم وحقهم في ممارسة سيادتهم.

ولكن نظرية «الحاكمية (السيادة) الإلهية» المتعالية لا ترفض سيادة الإنسان بل تعتبر أن الله تعالى الذي هو الحاكم المطلق في العالم[٢٠٧] أختار الإنسان خليفة له على الأرض ومنحه مقام «خليفة الله»[٢٠٨]. وسمح له ليس فقط ليكون سيد نفسه ومصيره وليبادر بإقامة حكم سياسي في إطار الحاكمية الإلهية، وإنما يصرح بأن أي تغيير في مصير الإنسان يخضع لإرادته دون غيره وطالما لا يريد البشر ذلك فإن الله تعالى سوف لا يخلق تغييراً في مصيرهم[٢٠٩].

لا شك إن تقليص المعرفة والسيادة الإلهية وتحديدها نابع عن الفهم والإدراك الناقص للمفاهيم الدينية والأفكار الفلسفية الخاطئة وإنما أصول هذه النظرية سامية، لأنه حينما تنشأ الحاكمية من قوة فوق إرادة ومشيئة الإنسان وتكون مرتبطة بخالق كل الوجود فإنه من المؤكد سوف تحظى بقيمة وأهمية أكبر، ونتيجة لهذه السيادة سوف لن يكون هناك طغيان وهيمنة المستبدين على الشعب، لأن البشر في ظل الحاكمية

٢٠٧- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٤٠.
٢٠٨- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.
٢٠٩- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١١.

الإلهية سيقومون بممارسة سيادتهم وتحديد مصيرهم وإن السيادة الإلهية ليس فقط لا تتعارض مع سيادة الإنسان وإنما تمنحها الشرعية والقوة أيضاً.

على العكس من ذلك، عندما تستند سيادة الإنسان على الإرادة البشرية فقط وتنبع من مبدأ الحرية المطلقة للفرد، سيؤدي ذلك إلى الإستبداد وهيمنة الظالمين والمستبدين بسبب تجاوز أصحاب وسائل السلطة الحدود والإفراط والتفريط في ممارساتهم وسلوكهم وسلب إمكانية تمتع الآخرين بحرياتهم وحقوقهم الإنسانية المسموح بها أي المشروعة.

١٠- مكانة الدين في حياة الإنسان: الفرق المهم بين الثقافة الإسلامية والنظام الليبرالي في الغرب يكمن في قضية الدين. ويدعو الإسلام الإنسان الى إعتناق الدين الحنيف النقي الذي ينسجم مع طبيعته الإلهية كما يحذره من الشرك وعبادة الغير التي تتعارض مع مصالحه الحقيقة ومصيره الإنساني[٢١٠].

أما المدرسة الليبرالية ومن خلال ترويج الفصل بين الدين والسياسة، ترفض إشراك الدين في شؤون الحياة المادية وبغض النظر عن مسألة حقانية الأديان، يرون أن الدين

---

[٢١٠]- القرآن الكريم، سورة الروم، الآيات ٣٠ و ٤٣، وسورة يونس، الآية ١٠.

يقتصر على الشؤون الأخروية لحياة الإنسان ويدعو بهذه الطريقة البشر إلى العلمانية.

إن الليبرالية الغربية تقسم حياة الإنسان إلى قسمين منفصلين: وتربط الجزء المعني بالآخرة أو المسائل الروحية، بالدين ولكن الجزء الآخر الذي يتعلق بالقضايا السياسية والإجتماعية فتعتبرها أموراً غير مرتبطة بالدين. في حين أن مثل هذا الإستدلال على الرغم من مظهره الجذاب ليس سوى مغالطة، لأنه من وجهة نظر الإنسان الذي يؤمن بالآخرة فإن جميع تصرفاته وأعماله في هذه الدنيا يمكن أن تأخذ بطريقة ما شكلاً وطابعاً أخروياً وتنعكس نتيجتها بما في ذلك الأرباح والخسائر المترتبة عليها في حياة الآخرة للإنسان، وبالتالي فإن الفصل بين هذين المجالين من حياة الإنسان يعد أمراً غير منطقي وغير معقول في الإساس.

في رؤية الإسلام، العالم هو ساحة العمل، والآخرة موقف لمحاسبة الأعمال التي قام بها الإنسان خلال حياته في الدنيا[٢١١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المهمة الرئيسية للديانات السماوية تكمن في إنقاذ الإنسان وتحرير أبناء البشر من سلاسل الظلم

---

[٢١١]- امام محمد غزالى، احياء علوم الدين ، ج ٤، ص ٣١.

والجور[٢١٢]، ورفع قيد الإستضعاف عن البشر[٢١٣]، و تكريم الإنسان[٢١٤]، وهداية الإنسان بالموعظة والإرشاد من خلال الإستفادة من المنطق والتذكير، ولفت إنتباه الإنسان إلى ضرورة وأهمية التفكير والتدبر[٢١٥]، فكيف يمكن أن نفترض أن الدين لا يلعب دوراً إلا فيما يتعلق بحياة الإنسان الأخروية وأن ليس له أي دور في حياته الدنيوية؟

١١- أهمية الأخلاق: مسألة إحترام الأصول الأخلاقية تحظى بأهمية خاصة في تحديد نطاق الحريات وتعتبر نقطة التمايز والإفتراق بين النظامين القانونيين للإسلام والليبرالية. ومن الرؤية الإسلامية لا يكون للإنسان قيمة إنسانية حقيقة دون تمتعه بالأخلاق والسمو الفكري والروحي.

الإسلام بنى تعاليمه قبل كل شيء على التوحيد ثم على الأخلاق والملكات الحميدة، كما وضع لجميع شؤون الإنسان الفردية والإجتماعية دون إستثناء أوامر وتعليمات معينة وقرر لكل منها حدود، وبالتالي فإن الحرية بالمعنى الذي تدعيه الحضارة الحديثة لا وجود لها في التعاليم الإسلامية، إنما هناك حدوداً أخرى وضعها الإسلام لحرية الإنسان تمنحه

٢١٢- القرآن الكريم، سورة الأعراف ، الآية ١٥٧.
٢١٣- القرآن الكريم، سورة القصص، الآيات ٤ و٥.
٢١٤- القرآن الكريم، سورة الأسراء ، الآية ٧٠.
٢١٥- القرآن الكريم، سورة الزمر ، الآية ١٨.

شكلاً آخر من الحرية والتي تفتح أمامه عوالم واسعة تكمن في الحرية والتحرر من عبودية غير الله.

وهذا النوع من الحرية، رغم أنه يمكن تلخيصها في عبارة صغيرة ولكن من خلال العناية والتأمل فيها نجد أن لها معنى وسيعاً جداً حيث أن هذا النوع من الحرية يفك الكثير من القيود الموجودة حالياً في العالم المتحضر التي تقيد الإنسان، كما يحرر الشعوب من أغلال أي نوع من الاستعمار والإستعباد وتبعية الأمم الأخرى، ويحرر أيضاً الطبقات الإجتماعية من قيد رق وعبودية الآخرين. وبالتالي يذهب إلى تمتع جميع الأفراد والمجتمعات القوية منها والضعيفة ومختلف الأعراق بالحرية بشكل مساوٍ وهذا هو أعظم الحريات التي منحتها الشريعة الإسلامية للإنسان[٢١٦].

ويخطاب القرآن الكريم أتباع الديانات الإبراهيمية بهذا القول:

[٢١٦]- علامه طباطبايي، بررسى هاى إسلامى، ص ٥١.

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ...» [٢١٧].

في بداية الألفية الثالثة التي وصل الجهل والشك لدى الكثير من الناس ذروتهما نشاهد أن الحرية تقف على قمة تفكير الإنسان الغربي ولأنه لا يرى وجهة معينة أو نوراً في مسير حياته المادية ليخطو خطواته وفقاً لذلك حتى يطالب بالحرية المطلقة وغير المحدودة.

إن الإنسان الغربي التابع للمدرسة الليبرالية الذي لا يعتبر الأخلاق أساساً للحرية بل عاملاً للحد من حريته لا مفر له من أن يوقع نفسه في طريق الإباحية وهذا هو خياره الوحيد.

١٢- الإهتمام بروح الإنسانية والعادات الحميدة: كما ذكرنا سابقاً أن موقف الديانات السماوية لا سيما الإسلام من الإنسان يتمتع بالشمولة والواقعية، بالإضافة إلى إهتمامها بالحاجات المادية للإنسان ورغباته، كما تولي الأهمية أيضاً إلى روح الإنسانية والبعد الروحي له، ولكن من وجهة نظر الليبرالية إن الأصالة والأولوية تعود إلى رغبات الإنسان

---

[٢١٧]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٦٤ (درمتن اصلى ، صفحه ٦٥ آمده است كه اشتباه است)..

المادية ويجب السعي وراء التجاوب مع المطالب والرغبات المادية للإنسان إلى الحد الأقصى، فضلاً عن توفير الظروف الملائمة تمكن الإنسان للوصول إلى ما يريد وينوي وإزالة العقبات للوصول إلى ما يرغب فيه وبقدر ما يمكن.

لا شك أن نتيجة موقف الليبرالية من الحرية هي تقليل شأن الإنسان إلى المستوى الحيواني ومنعه من تحقيق التكامل والسمو الروحيين الذين قررهما الله له. وعلى العكس من ذلك، فإن نتيجة الموقف الديني من الحرية هي تطوير الملكات الحميدة والحفاظ على روح الإنسانية وإبعاد الإنسان على قدر الإمكان من المستوى الحيواني والتوجهات المادية العابرة.

إن الإلتزام والإيمان بالدين والأخلاق والقيم الإنسانية السامية على الرغم من أنها تضع حدوداً على حرية الإنسان ولكن نتيجتها ستكون تقليص المخالفات والجرائم والخيانات. على العكس من ذلك فإن عدم إحترام القواعد الدينية والأخلاقية والإبتعاد عن الخصال الحميدة والعادات الفاضلة سيسببان إزدياد الجريمة والخيانة في المجتمع حيث أن الفساد الكامن والمحتمل من شأنه خلق التعارض بين حقوق أبناء البشر وإرتكاب الجرائم والتعدي على الآخرين بحيث أن

الشخص الفاسد لا يمكن أبداً أن يعترف بحق الآخرين في الحياة والكرامة والحرية.

١٣- قيود الحرية: إن أهم قيد تقرره المدرسة الليبرالية الغربية على حرية الإنسان يكمن في عدم التزاحم مع حقوق الآخرين. ونتيجة العقيدة الليبرالية هي: «فقط لا تُخل بحقوق الآخرين، ثم إفعل ما تريد» وهذا هو الإنحراف الكبير الذي تواجهه الأنظمة الغربية، لأن رغبات الإنسان ومطالبه في كثير من الأحيان لا تنطبق مع المعايير العقلية والحقائق الإجتماعية ولا تتحركان في إتجاه واحد، وأن الحرية الواسعة وغير المحدودة التي تميل إليها المدرسة الليبرالية تحتوي في ذاتها على العنف ولها علاقة متأصلة مع مبدأ الفردية وترغب في التحرر من القيود الإجتماعية إلى أكثر حد ممكن لكسب المزيد من الأرباح[٢١٨].

على سبيل المثال، إذا كانت حرية التعبير غير محدودة سيستغلها البعض ويقوم بالتعدي على الآخرين وإنتهاك حقوقهم أو التشهير بهم أو الإهانة في حق غيرهم من أبناء البشر وذلك بإسم الحق في حرية التعبير، أمر يقود المجتمع إلى عديد من الإختلافات والمواجهات.

---

[٢١٨]- إحسان نراقي، آزادي، حق و عدالت، ص ١١٤.

من وجهة نظر الإسلام، ليس التعدي على حقوق وحريات الآخرين يعيق ممارسة الشخص لحرياته فحسب وإنما يعتبر التمتع بهذا الحق أمراً محظوراً وغير مسموح به في حال كون ممارساته تعدياً على مصلحة من مصالح المجتمع، وأن عوامل الحد من الحرية لا تقتصر على إطار المصالح المادية للآخرين فقط وإنما بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أي شكل من تزاحم مع الشؤون الروحية والأخروية للأشخاص الآخرين والمجتمع (مثل إنتهاك قدسية المقدسات والعقائد الدينية للمجتمع أو الأخلاق الحميدة) يُعد أيضاً من العقبات التي تحول دون ممارسة الحرية. وفقاً لذلك لا يحق للأشخاص ترويج الكفر والشرك في المجتمع وتضليل الأشخاص تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير.

١٤- التطرف في مجال توسيع نطاق الحرية: من الجدير بالإشارة عبارة فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨ م) الفيلسوف والكاتب الفرنسي حيث يقول في هذا الخصوص: «أؤمن بالحرية إلى درجة أنا مستعد أن تعبر أنت عن رأيك بحرية وأنني رغم معارضتي لكلامك أفقد حياتي في هذا الطريق وأضحي بنفسي»[٢١٩].

[٢١٩]- جعفرى، محمّد تقى، تحقيق در دو نظام حقوق جهانى بشر، صفحه ٤٠١.

إن أمثال هذه التوجهات المتطرفة نتاج تفكير خاطئ حول دور الحرية في حياة الإنسان، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أنه وفقاً لأي معيار عقلاني يمكن القبول بإن يكون كلام شخص يؤدي إلى الإضرار بحقوق السائرين من أبناء المجتمع، ولكن كما قال فولتير: يكون الإنسان على إستعداد للتضحية بالنفس من أجل تعبير هذا الشخص عن رأيه هذا؟! فأين هي قيمة نفس وحياة الإنسان؟!

وهل يمكن توسيع نطاق حرية التعبير إلى درجة تطيح بقيمة حياة الإنسان أو تؤدي إلى إسقاط أو تشويه الفكر الإنساني أو التزاحم مع غيرها من الأنشطة الروحية والفكرية للإنسان؟

في مراجعة القوانين والتعاليم الإسلامية نجد أن الدين الإسلامي يتبع طريق الإعتدال والعقلانية في مجال التمتع بالنعم الإلهية والفوائد الدنيوية الأخرى ويحذر الإنسان من أي شكل من أشكال الإفراط والتفريط في هذا المجال، كما يقول القرآن الكريم:

«هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...» [٢٢٠].

[٢٢٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٩.

١٥- مفهوم القانون: من الفروق الأساسية بين مدرستي الإسلام والليبرالية حول قضية الحرية هو الإختلاف في تعريف مفهوم القانون الصحيح والصالح، حيث أن المدرسة الليبرالية تعتبر القانون الصحيح قانوناً ينسجم مع الرغبات والأهواء النفسية والمادية لأفراد البشر وأن يلبي مطالبهم. وبالتالي قيمة القانون لدى الرؤية الليبرالية تعود فقط إلى المصالح والرغبات المادية للإنسان.

أما القانون الصحيح والصالح عند المدرسة الإسلامية التي تولي أهمية بالغة لجميع أبعاد الإنسان الوجودية هو قانون ينسجم مع المصالح الحقيقية والوجودية لأبناء البشر. لذلك فإن المعيار الأساسي في تقييم قيمة القانون في الرؤية الإسلامية يكمن في المصالح المادية والروحية الحقيقية للإنسان، كما أن القانون الذي لا يساعد الإنسان في طريقه إلى التكامل والرقي الإنساني والروحي ويفسح الطريق أمام إنحطاطه وسقوطه لا يعتبره الإسلام قانوناً صحيحاً وصالحاً[٢٢١].

النقطة الأساسية هنا هي أن القانون والقواعد المطلوبة للإنسان في نظر الليبرالية هو قانون يرسي النظام العام في

---

[٢٢١]- جامعه ايده آل إسلامى، ص ١٦٤.

المجتمع ويلبي المطالب ويوفر الحريات الفردية بشكل لا يكون هناك صدام بين حريات أبناء المجتمع، لكن القانون الصحيح والمطلوب في وجهة نظر الإسلام، بالإضافة إلى ما ذكرناه، يوفر أيضاً مصالح البشر الحقيقية وليس فقط الإنسجام مع رغباتهم[٢٢٢].

تعاليم المدرسة الليبرالية تقود الإنسان الغربي إلى مسير يعتبر كل مزية أو فائدة لا يمنعها القانون البشري والحكومة من إكتسابها أو الوصول إليها، حقاً ثابتاً بالنسبة له ويرى نفسه مأذوناً في ممارستها بشكل حر، غير أنه وفي نظر التعاليم الإسلامية فالإنسان المسلم قبل أن يكرس لنفسه مزية أو فائدة يسئل نفسه ما إذا كان هذا من حقه أم لا؟ وهل من الإنصاف أن أتمتع أنا بمثل هذه المزية ولكن البعض الآخر يبقى محروماً منها؟[٢٢٣]

---

[٢٢٢]- مصباح يزدى، إسلام، سياست و حكومت، ج ٣، ص ٢٥.
[٢٢٣]- احسان نراقى، آزادى، حق و عدالت، ص ٨٩.

ضرورة تقييد الحرية

أحد التحديات الأساسية في موضوع تحديد نطاق الحرية للإنسان هو ما إذا كانت الحرية مطلقة أو محدودة أو نسبية. فالمدرسة الليبرالية التي تدعي دعم تمتع البشر بالحرية وإلى أقصى حد ممكن، تروج رفع جميع أنواع الحواجز والقيود من على طريق هذا التمتع وتتظاهر بأنها تدافع عن الحرية

المطلقة والتامة للإنسان لكن النقطة الأساسية هنا ما إذا كان من الممكن من الناحية العقلية والعملية التمتع بالحرية المطلقة وغير المحدودة؟ أو يجب بالضرورة تعريف نطاق معين للحرية؟

الحقيقة هي أن الإدعاء بإمكانية تحقيق الحرية المطلقة إدعاء غامض وليس إلا التلاعب بالألفاظ، ومن الناحية العملية أيضاً يمكن القول وبكل تأكيد أنه لا توجد حرية مطلقة في أي مجتمع من المجتمعات، لأن الحرية غير المحدودة في الأساس ليست قابلة للجمع مع وجود المجتمع، وأن طبيعة المجتمع تتطلب عدم كون الحريات غير محدودة وغير مقيدة. على هذا الأساس، عندما يتعلق الحديث بحرية الإنسان، سيكون الغرض منه الحرية النسبية ومع القيود، لأن التزاحم الذي يحصل في ممارسة حقوق ومصالح أبناء المجتمع يحول دون تمكن الأفراد التمتع بحقوقهم بحرية مطلقة ودون قيود.

لا يجب تجاهل هذه الحقيقة أنه في الغرب وعلى الرغم من تردد الشعار حول سعة نطاق الحرية، لكن في الممارسة العملية إتخذوا خطوات معينة نحو تقييدها وأصبحت الحرية أكثر تقييداً يوماً بعد يوم[٢٢٤].

---

[٢٢٤]- مرتضى مطهرى، كتاب فلسفه تاريخ، ص ٢٢٨.

لقد حاولت الحكومات الغربية دائماً الإيحاء بقضية كاذبة هي أن هناك حرية كاملة في الغرب إلى حد يمكن للناس الإعتراض على حكوماتهم وإنتقادها بحرية كاملة، في حين أنه في واقع الأمر ليس بهذه الصورة وهذا ليس إلا شعاراً وإستعراضاً، وأن ما يحدث في الواقع العملي هو التعامل الشديد، والوحشي في بعض الأحيان، مع الذين يوجهون في الغرب إنتقادات حادة إلى الحكومات وأنظمتهم.

والأهم من ذلك، أنه فيما يخص نطاق حرية الإنسان يوجد هناك علاقة وثيقة جداً بين حريته ومسؤولياته وواجباته في جميع مجالات وجوانب حياته الشخصية والإجتماعية.

يقول جان بول سارتر، الفيلسوف الفرنسي (١٩٠٥-١٩٨٠ م) فيما يخص حرية الإنسان ومسؤوليته: «إن الإنسان محكوم عليه بالحرية، هو محكوم بها لأنه لم يكن خالق نفسه، بهذا التعبير هو حر ومنذ تلك اللحظة التي يلتقي بهذا العالم يكون مسؤولاً عن جميع أعماله»[٢٢٥].

---

[٢٢٥]– شناخت إسلام، صفحه ١٦٥، به نقل از كتاب عصر تجزيه و تحليل، مورتون وايت

.

هناك قيم أخلاقية ودينية وإجتماعية في المجتمعات الإنسانية وهذا لا يمكن إنكاره لكن محاولة الليبرالية لتجاهل دور هذه القيم في تحديد نطاق الحرية ليس إلا إنكاراً للواقع الذي يقر به أي عقل صحيح وأي فطرة سليمة.

صاحب النظرية الإنجليزي جوان روبنسون (١٩٠٣ – ١٩٨٣ م) في معرض تعبيره عن واقع منظومة القيم في المجتمعات يقول: «لكل إنسان آراء مذهبية وأخلاقية وسياسية وأن التظاهر بغيابها والزعم بوجود الموضوعية الخالصة فإنه بالتأكيد إما خداع الذات أو وسيلة لخداع الآخرين[٢٢٦].

وبالإضافة إلى ذلك، إن تمسك الأفراد بالقيم الإنسانية المقبولة في المجتمع له أهمية خاصة، كما يقول جان بول سارتر: إن الكائنات البشرية بما أنها حرة ومختارة وتوجد الغايات الأخلاقية الخاصة بها فإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يطلب منها هو أن تكون مخلصة للمعايير والقيم الخاصة بها[٢٢٧].

بالطبع هنا ملاحظة هي أن القيم في المجتمع تتسم بالطابع النسبي التي تعتمد على عوامل مثل نظام الحكم في ذلك

---

[٢٢٦]- كتاب آزادی و ضرورت ، صفحه ١٤٣.
[٢٢٧]- كتاب شناخت إسلام، صفحه ٦٤.

المجتمع والثقافة والبيئة الإجتماعية لكل فرد وبلد. لذلك نستطيع أن نقول إن الحرية المطلقة وبدون قيود أمر لا يقبل به منطق عقلاء العالم وبالتأكيد لا يوجد شخص عاقل في العالم يوافق على الحرية المطلقة ودون قيد أو شرط، والسبب في ذلك أن أصحاب الثروة والقدرة سيستغلون الحرية المطلقة لتحقيق آمالهم وطموحاتهم الباطلة وتنفيذ رغباتهم ومطالبهم التعسفية والمفرطة والتي ستكون النتيجة النهائية منها تجريد الفرد والمجتمع من الحريات الشخصية والإجتماعية وتؤدي إلى نتائج عكسية من ممارسة الحرية.

في رأي الإسلام فان الإنسان مسؤول (أمام الله والناس ونفسه) وعلى عاتقه بعض الإلتزامات الفطرية والدينية والأخلاقية والإجتماعية وغيرها من المسؤوليات يجب عليه القيام بها، بالتالي إن الإنسان ملتزم وينبغي أن يكون متقياً وأن يفي بإلتزاماته بكل جهد ورعاية.

لذلك لا يمكن لأي إنسان مسلم من أفراد البشر التخلي عن هذه الإلتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتقه بذريعة التمتع بالحرية حيث أنه في هذه الحالة سوف لا يكون له في المجتمع مكان ويُصبح مطروداً منه[٢٢٨].

---

[٢٢٨]- مصباح يزدى، جامعه مدنى، صفحه ١٠٨.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية هي عنصر حيوي للحياة والتكامل البشري كما أن جميع البشر يتطلعون إليها ويتمتعون بها وهي أيضاً إحدى مطالب وتطلعات البشرية[٢٢٩]. ولكن وجود المعايير الأخلاقية والثقافية، جعل فرض القيود على حرية الإنسان أمراً ضرورياً لا مفر منه.

فمن الطبيعي أن الناس المستهترين يتطلعون إلى التخلص من أي قيود وحدود ولكن لن يحدث هذا قط في أي مجتمع من المجتمعات لأن مثل هذه الأحلام تتناقض وتتعارض مع المبادئ الأساسية في جميع المجتمعات البشرية لأنها تتحرك في إطار القانون والمقررات.

في أي مجتمع كان، سوف لم ولن تتاح للإنسان الفرصة لتلبية كل ما يريده ويرغب فيه دون ضوابط أي دون قيد وشرط. وبالطبع قد تكون بعض المجتمعات تمنح لأفرادها وللشباب بعض الحريات الجنسية لينشغلوا بالفساد الأخلاقي ولكن في الجوانب الأخرى من الحياة توجد قيوداً صارمة تجرد الأفراد من إختيارهم[٢٣٠].

---

[٢٢٩]- مرتضى مطهرى، كتاب إنسان كامل، صفحه ٤٨.

[٢٣٠]- مصباح يزدى، جامعه مدنى، صفحه ٥٦.

لا بد من الإشارة إلى أن أولئك الذين وقعوا في الضلال والإلحاد كانوا يعتقدون أن حرية الإنسان لا يمكن أن تتحقق في حال وجود مشيئة وإرادة فوق إرادتهم[٢٣١]. في حين أن هذا هذا تصور باطل وبعيد المنال حيث أن المشيئة الإلهية تقف قبل كل شيء وفوق إرادة الجميع وأن كل واحد من أفراد البشر مسؤول أمام الله جلّ وعلا عما يفعل ويكون خاضعاً للمساءلة. وإن لم يكن هناك حساب وعقاب لأفعال الإنسان، لا شك أن خلقه وإيجاده سيُعتبر أمراً بلا معنى ومن غير هدف.

العلامة الطباطبائي المفكر الإسلامي الكبير يقول: إن الإنسان كائن إجتماعي والطبيعة تدفعه إلى الحياة الجماعية كما هو مضطر إلى جعل إرادته في إطار عمل وإرادة الآخرين. واذا عمل على هذا النحو ينبغي أن يخضع أمام القانون الذي وضع حدوداً لإرادة وسلوك الأشخاص وقام بتقييدها. وبالتالي فإن نفس الطبيعة البشرية التي تمنح الشخص حرية الإرادة وممارستها تقوم أيضاً بتقييد إرادته وسلوكه وتحد من حركته الذاتية وحريته الأولية[٢٣٢]. وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم قد ضرب مثلاً حول ضرورة وضع القيود لحرية الناس بقوله:

---

[٢٣١]- بهشتى، محمد حسين، كتاب شناخت إسلام، صفحه ١٦.
[٢٣٢]- أنظر: كتاب بررسى هاى إسلامى.

«مَثَلُ القَائِمِ في حُدُودِ اللَّه والْوَاقِعِ فيها، كَمثَلِ قَومٍ اسْتَهَموا على سَفِينَةٍ، فَأَصابَ بَعْضُهم أعْلاهَا، وبعضُهم أَسْفلَهَا، فكان الذي في أَسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فَوقَهمْ، فقالوا: لو أنا خَرَقْنا في نَصِيبِنَا خَرقا ولَمْ نُؤذِ مَنْ فَوقَنا؟ فإن تَرَكُوهُمْ وما أَرَادوا هَلَكوا وهلكوا جَميعا، وإنْ أخذُوا على أيديهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَميعا»[٢٣٣].

ثمة حقيقة لا ينبغي تجاهلها هي أن عدم وجود قيود على ممارسة بعض الحريات فإنه سيؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق حريات أخرى كثيرة وأن تحقيق حرية الأفراد في المجتمع يتوقف على إلتزامهم ببعض القيود والقواعد التي يتم فرضها من أجل المصالح العامة أو مصالح الأفراد. وذلك لتوفير الفرصة الملائمة لتحقيق أقصى قدر من الحرية ووصول آحاد أفراد المجتمع إلى حقوقهم الطبيعية والثابتة.

تخيل إذا كانت للناس حرية مطلقة وغير مشروطة في ممارسة حقهم في التعبير بالنسبة للآخرين حيث يمارسون هذا الحق دون أي قيود وحدود ويقولون ما يشاؤن حول الأشخاص الآخرين، في هذه الحالة سوف لن يبقى أي ضمان لإحترام خصوصية وأسرار وسمعة الأشخاص في المجتمع،

٢٣٣- البخاري عن النعمان بن بشير، أنظر أيضاً: اسدالله مبشرى، حقوق بشر، صفحه ٢١.

بالتالي يتم وضع أطر وقواعد محددة لمنع الأشخاص من إنتهاك وتضييع حقوق الآخرين من خلال سوء إستخدام هذا الحق.

قيود الحرية في المواثيق الدولية

معظم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تنطوي على الإعتراف بحقوق وحريات الإنسان وحمايتها تنص على إمكانية إنشاء القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات كما تنفي وبنظرة واقعية، الحرية المطلقة للإنسان. ونظراً لتعدد المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان وتكرار موضوع حدود الحقوق والحريات فيها ومن أجل رعاية الإختصار سنحاول تناول هذا الموضوع في الوثائق الأساسية والأولية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عام ١٩٤٨ م) والعهدين الدوليين أي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و «العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية»:

في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك مقدمتي العهدين الدوليين المذكورين تم التركيز على الإعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية بإعتبارها أساس الحرية والعدل والسلام، وشددت هذه المواثيق على أن هذه الامور الثلاثة الهامة تنشأ من الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني، وصنفت مقدمة هذه المواثيق أيضاً دعم حقوق الإنسان عبر إنفاذ القانون للتعامل مع الإستبداد والقهر من أهداف وتطلعات المجتمع الدولي. من جانب ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المطالبة بإقامة نظام من الناحية الإجتماعية والدولية لحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان ويعتبره من الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للبشر[٢٣٤]. ومن جانب آخر إن فرض قيود على حرية الأفراد والتأكيد على ضرورة ممارستها في إطار القانون أيضاً يتم التركيز عليهما والإعتراف بهما في مقدمة الإعلان وذلك بهدف تحقيق الأهداف والتطلعات البشرية وممارسة حقوق الإنسان والحريات دون تمييز.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد القبول بإمكانية وضع قيود قانونية محددة وواضحة على تمتع الإنسان بحقوقه

---

[٢٣٤]- الإعلان، المادة ٢٨.

وحرياته، يذكر العوامل والأسباب المتعلقة بإيجاد مثل هذه القيود وهي كما يلي:

١. الإعتراف بحقوق وحريات الآخرين وإحترامها

٢. المتطلبات الأخلاقية الحقة

٣. النظام العام

٤. حماية الرفاه العام[٢٣٥].

وتنص مقدمة الإعلان العالمي والعهدين الدوليين المذكورين أيضاً على أن المَثَل الأعلى للإنسان الذي تحرر من الفقر والخوف هو التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية ولكن في نفس الوقت حينما تأتي ممارسة الحقوق والحريات بخلاف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فينبغي وضع قيود على تنفيذها[٢٣٦].

من وجهة نظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين في مجال حقوق الإنسان: إن جميع أفراد البشر ملتزمون ومسؤولون أمام الأشخاص الآخرين والمجتمع الذي

---

[٢٣٥]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩، البند ٢.
[٢٣٦]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩، البند ٣.

ينتمون إليه، والنتيجة العملية من ذلك هي فرض قيود لازمة من أجل ممارسة الحريات وحقوق للإنسان[٢٣٧].

ويذكر العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ثلاثة شروط لفرض القيود على الحقوق والحريات في حالات الضرورة:

أولاً: يجب أن يكون التقييد وفقاً للقانون.

ثانياً: تسري القيود إلى الحد الذي يتفق مع طبيعة هذه الحقوق.

وأخيراً: أن يكون الدافع في فرض القيود منحصراً في تطوير الرفاه والصالح العام في مجتمع ديمقراطي[٢٣٨].

ونظراً للتأثير الذي يتركه كيفية تفسير أحكام العهدين في تحديد نطاق الحريات الفردية وضعوا أربعة قيود على مثل هذه التفاسير وهي:

١. عدم القيام بتفسير ينطوي على إنتهاك أي من الحقوق والحريات للأفراد.

٢٣٧- مقدمة الإعلان والعهدين الدوليين.
٢٣٨- الإعلان العالمي، المادة ٤.

٢. عدم إمكانية القيام بتقييد ممارسة الحقوق والحريات أكثر من الضرورة[٢٣٩].

٣. عدم القبول بقيود أكثر من الحد المقرر[٢٤٠].

٤. منع تفسير يسبب ضرراً لحق الأمم المتحدة الأصيل في ممارسة حقوقها والإستفادة من مواردها الطبيعية بحرية[٢٤١].

وحول مجال نطاق صلاحيات الحكومة لإتخاذ تدابير خارج الإلتزامات التي صرح بها العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ينص العهد الدولي على تلبية الشروط اللازمة لذلك وهي كما يلي:

١. وقوع خطر عام وإستثنائي.

٢. وجود خطر على كيان الأمة.

٣. إبلاغ الخطر لأفراد لمجتمع وبشكل رسمي.

٤. إحترام مستوى القيود التى تفرض على الحقوق والتي تتطلبها حالة طارئة بالضرورة وليس أكثر من ذلك.

---

[٢٣٩]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، المادة ٥، البند ١.

[٢٤٠]- نفس المصدر، البند ٢.

[٢٤١]- نفس المصدر، المادة ٢٥.

٥. إيجاد التقييد دون أي نوع من التمييز مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الديني والإجتماعي.

٦. عدم تعارض القيود مع الشروط الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي.

٧. مراعاة الطابع المؤقت للقيود حتى زمن رفع الخطر[٢٤٢].

في كلا العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تم تصريح الحالات التي يمكن فيها ممارسة القيود المشروطة والمؤقتة التي تقيد الحقوق والحريات الإنسانية مع ذكر الشروط اللازمة تحقيقها من إجل ذلك. وأن هذه الحالات في العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية هي كما يلى:

١. إيجاد قيود مشروطة على الحق في تكوين النقابات أو الإنضمام إليها[٢٤٣] والحق في حرية الأنشطة الإتحادية والنقابية[٢٤٤] وإمكانية إيجاد القيود من قبل القوات المسلحة أو الشرطة أو المسؤولين الإداريين، شريطة:

---

[٢٤٢]- نفس المصدر، المادة ٤.
[٢٤٣]- البند ١ للمادّة ٨ من العهد الدولي.
[٢٤٤]- البند ٢ من المادّة ٨ للعهد الدولي.

ألف- لا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون.

باء- وتكمن القيود في تدابير ضرورية وفي مجتمع ديمقراطي.

جيم- يكون الغرض من ممارسة القيود على الحريات صيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

٢. الحق في الإضراب محدود بالقوانين والأنظمة المعمول بها في البلاد[٢٤٥].

٣. الحد من الحق في حرية الأفراد في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية في إطار الأحكام والشروط المنصوص عليها من قبل الحكومة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً يذكر حالات لخلق قيود على حرية الأشخاص هي على النحو التالي:

١. إمكانية فرض قيود على ممارسة حرية التنقل وإختيار مكان السكن وفقاً للقانون (عدم كونه تعسفا) بهدف حماية

---

[٢٤٥]- البند ١ للمادّة ٨ للعهد الدولي.

الأمن القومي أو النظام العام، وإرساء صحة الأخلاق العامة والمحافظة عليها، وعدم التزاحم مع حقوق وحريات الآخرين، وفي حالة عدم وجود تعارض مع الحقوق الأخرى المعترف بها للإنسان[٢٤٦].

٢. إيجاد القيود على ممارسة الحق في حرية الدين أو المعتقد في حال توفر الشروط المذكورة أعلاه[٢٤٧].

٣. القبول بإمكانية إخضاع تمتع الأفراد بالحق في حرية التعبير لقيود معينة: إن حرية التعليم ونشر المعلومات والأفكار بجميع أنواعه وفي أشكال مختلفة وبالنظر إلى أن التمتع بهذه الحرية وبالإضافة إلى الحق في هذا التمتع يستوجبان خلق واجبات ومسؤوليات معينة للأشخاص[٢٤٨].

٤. إمكانية إنشاء القيود على حرية التجمع السلمي وفقاً للشروط والإهداف المذكورة أعلاه[٢٤٩].

٥. فرض قيود على تمتع الأشخاص بالحق فى الإجتماع مع آخرين بشكل حر، بما في ذلك تكوين النقابات أو الإنضمام إليها لدعم مصالحهم الخاصة، وفقاً للشروط

---

[٢٤٦]- المادّة ٢ للعهد الدولي.
[٢٤٧]- المادّة ١٨ للعهد الدولي.
[٢٤٨]- المادّة ١٩ للعهد الدولي.
[٢٤٩]- المادّة ٢١ للعهد الدولي.

والأهداف المذكورة أعلاه، وبالإضافة إلى الحق في إيجاد قيود قانونية على ممارسة هذا الحق من قبل القوات المسلحة والشرطة[٢٥٠].

ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن جميع الوثائق الدولية التي تتضمن بيان حقوق وحريات الإنسان تم فيها حظر بعض الإجراءات والأعمال مما يعني القبول بأن حرية الإنسان ليست مطلقة ومن هذه القيود ما يرد ذكرها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونوجزها على النحو التالي: (در متن فارسی آمده که این موارد در اعلامیه جهانی ذکر نشده است ، ولی در واقع ذکر شده ، و رفرنس های متن هم دال بر همین است) .

١. حظر الرق والإتجار بالرقيق بجميع صورهما[٢٥١].

٢. حظر التعذيب للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة[٢٥٢].

---

[٢٥٠]- المادّة ٢٢ العهد الدولي.
[٢٥١]- المادّة ٤ للإعلان العالمي.
[٢٥٢]- المادّة ٥ للإعلان العالمي.

٣. حظر القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً[٢٥٣].

٤. حظر التدخل التعسفي في حياة الأشخاص الخاصة أو أسرتهم أو مسكنهم أو مراسلاتهم أو الحملات على شرفهم وسمعتهم، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات[٢٥٤].

٥. لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الإجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع نظم كل دولة ومواردها الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته[٢٥٥].

---

[٢٥٣]- المادّة ٩ للإعلان العالمي.
[٢٥٤]- المادّة ١٢ للإعلان العالمي.
[٢٥٥]- المادّة ٢٢ للإعلان العالمي..

حدود الحرية في الإسلام

وفقاً للإسلام، إن الإنسان ذو بعدين:

١. البعد الحيواني: والذي يقتضي وجود الميول والرغبات المادية والطبيعية في الإنسان ورغبته الدائمة في التمتع بها.

٢. البعد الإنساني: والذي على أساسه يخطو الإنسان من خلال إستخدام مواهبه المخصصة له والسيطرة على رغباته الحيوانية وتوجيه مطالبه نحو السمو والتكامل، وهكذا يتغلب بعده الإنساني على البعد الحيواني.

ومن الواضح أن الجهد البشري للتحكم في رغباته رهن الحد من الحريات ووضع إطار لممارستها. في الإسلام، تكمن طبيعة الحرية في القوة والموهبة التي أعطيت للإنسان من أجل توفير الأرضية والظروف الملائمة للتحرك نحو التطور والتكامل، كما جاء في القرآن الكريم:

«لَا إِكرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...» [٢٥٦] .

ولا تقتصر حرية الإنسان في المنظور الإسلامي على مجال الشهوات المادية بل إنه ونظراً للكرامة المتأصلة التي

---

[٢٥٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية ٢٥٦.

يحظى بها يدفعه إلى طريق يحطم تلك القيود الظالمة التي قد كبّلت رجليه ومعصميه، ليصبح قادراً على إستخدام العواطف الإنسانية العالية والمشاعر السامية والهداية الإلهية ومن خلال التحرك نحو طريق الكمال الإنساني:

«... وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِك الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكفًا ...» [٢٥٧].

وفقاً لذلك، إحترام رغبات الإنسان وميوله سيتم فقط إلى الحد الذي تنسجم وتتماشي مع مواهبه الطبيعية، وتساعده على طريق السمو والتكامل وتحول دون سقوطه وإنحطاطه. إن معايير تقييد الحرية في الثقافة الإسلامية تختلف إختلافاً جذرياً ومبدئياً مع ما تستند إليه الثقافة الغربية وحتى مع أحكام المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

العوامل التي تقيد الحرية وفقاً للثقافة الإسلامية هي:

ألف- المصالح العامة: أحد المعايير لممارسة الحرية وإحترام مصالح عموم أفراد المجتمع. إن قضايا مثل الأخلاق العامة والأمن العام وحماية القيم المقبولة من قبل الناس، وخاصة المعتقدات العامة السائدة في المجتمع تعتبر عوامل

[٢٥٧]- القرآن الكريم، سورة طه ، الآية ٩٧.

تفرض على ممارسة الحرية بعض القيود التي لا مفر منها من أجل المصلحة العامة.

أما في الغرب فإن تجاهل القيم الأخلاقية للمجتمع، أنتج الحريات الجنسية (مثل حرية العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء بشكل مطلق لتصل إلى إضفاء الشرعية على قضية المثلية الجنسية) التي تتم حمايتها بإسم إحترام الديمقراطية والحرية وإحترام إرادة غالبية الشعب، أمر يجب إعتباره طبيعة حيوانية طليقة لكن حديثة في ظاهر الأمر.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية إن الفضائل والقيم الأخلاقية لن تكون مطلوبة وقيمة بالنسبة للإنسان إلا في حال قبوله بحرية وإرادة وإختيار بعيداً عن الإكراه والإجبار. ولكن هذا الأمر لا يعني وجود حرية مطلقة ودون قيود، وإنما لممارسة الحرية من قبل البشر نطاق معين ولا ينبغي أن تستخدم لتعطيل ومواجهة القيم والفضائل التي هي سائدة ومقبولة لدى عامة أفراد المجتمع وتسبب الفساد والخراب في المجتمع.

وحسب الشريعة الإسلامية لا يمكن إنكار حقيقة هي أن الحرية قد تكون معقولة أو غير معقولة، وعندما يتم إستغلال الحرية من أجل الإضرار المادي أو الروحي للإنسان، بالطبع

ستكون غير معقولة، وعندما تتفق الحرية مع المبادئ والقواعد الإنسانية الصالحة فيعتبر هذا النوع من الحرية حرية معقولة وهي التي تدعمها الشريعة الإسلامية وتركز عليها[٢٥٨].

يرى الإسلام أن إرادة غالبية أبناء المجتمع لا تكون شرعية وملزمة بالضرورة لأن مصالح أغلبية المجتمع هي التي تمثل المعيار في مستوى الممارسة، على هذا الأساس إذا كانت إرادة الأغلبية تتعارض مع المصلحة العامة أو مصلحة الأغلبية في المجتمع، تعارضها الشريعة الإسلامية وتعتبرها غير شرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن التفسير غير الصحيح عن الحرية وإعتبارها أمراً مطلقاً يسبب في أنه بإسم الحرية والديمقراطية يتم القضاء على جذور الأخلاق في المجتمع بشكل أكبر وأكثر فعالية من أي طريق آخر ويقود المجتمع إلى السقوط والإنحطاط الأخلاقيين[٢٥٩]. والسبب في ذلك أن عدم إحترام القيود اللازمة في مجال ممارسة الحرية يؤدي إلى زعزعة الأساس والمؤسسات الإجتماعية وتشجيع الإستهتار وإنعدام الأمن في المجتمع.

---

[٢٥٨]- جعفرى، محمد تقى، حكمت اصول سياسى إسلام، صفحه ٣٨٤.
[٢٥٩]- مرتضى مطهّرى، مجموعه آثار، جلد ١٩، صفحه ٦٤٦.

باء- عدم تزاحم الحقوق والحريات بين أبناء المجتمع

مما لا شك فيه أن الإعتماد على الحرية غير المحدودة والمطلقة يؤدي إلى التزاحم بين الحقوق والحريات للأشخاص في المجتمع وذلك لا مفر منه والسبب في ذلك أن الإنسان يعيش عيشة جماعية تجمعه مع سائر أفراد المجتمع حينئذ حدوث التزاحم والتعارض بين أبناء المجتمع سيكون أمراً طبيعياً. ولو نفترض أن كل فرد يتمسك بممارسة حقوقه وحرياته على أساس إرادته ورغبته فقط وبغض النظر عن حريات وحقوق الآخرين بالتأكيد سيصبح المجتمع نتيجة لذلك ساحة للصراع بين أفراد البشر والتباين بين الإرادات والتطلعات لأبناء المجتمع، والنتيجة النهائية من هذا الوضع لا تكون إلا تضييعاً لحرية الإنسان ذاتها. وبالتالي أن الحرية لا تكون مطلوبة إلا إلى درجة لا تسبب ممارستها الإعتداء على الآخرين وإنتهاك حقوقهم وحرياتهم[٢٦٠]. وعلى هذا الأساس فإن نطاق ممارسة الحقوق والحريات تقف إلى حد لا تتعارض مع حرية الآخرين[٢٦١].

---

[٢٦٠]- مصباح يزدى، محمّد تقى، إسلام، سياست و حكومت، جلد دوّم، صفحه ١٠١.

[٢٦١]- همان منبع، جلد سوم، ص ٣٤.

جيم- حماية مصالح الفرد: وخلافاً لما يعتمد عليه النظام الغربي الذي يتركز على تقييد الحرية في حال تعارضها مع حقوق وحرية الأشخاص الآخرين، يولي الإسلام أهمية خاصة أيضاً للمصالح الفردية لأبناء المجتمع حيث أن المصالح الروحية السامية للفرد الإنساني قد تؤدي إلى تحديد حريته الشخصية[٢٦٢]. والشخص الذي يتحرك نحو تحقيق رغباته وميوله المادية يجهل مصالحه ومفاسده الحقيقية في كثير من الأحيان ونظراً لعدم السيطرة والإشراف على مصالحه فيوقع نفسه في سوء إستخدام حرياته ويخلق لنفسه الفساد والإنحطاط.

لا شك أن الله الذي خلق الإنسان يعرف أحسن من غيره عناصر عالم الكون وأبعاد وتفاصيل خلقة وطبيعة الإنسان كما يعرف مفاسد ومصالح مخلوقه الحقيقية وهو الذي يكون قادراً على تحديد صلاحه وفساده في حياته وسلوكه[٢٦٣]، لذلك يقول المنطق والعقل أن الله هو الذي يجدر بأن يكون أعلى مصدر لتعيين نطاق حريات الإنسان ويهديه إلى السعادة والفوز، فمن الضروري أن يطيع الإنسان أوامر ربه في مجال نطاق وحدود الحرية أيضاً.

---

[٢٦٢]- مرتضى مطهّرى، مجموعه آثار، جلد ١٦، صفحه ١٨٣.
[٢٦٣]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن معرفة الإنسان (الأنثروبولوجيا) الإسلامية تقدم مصلحة الإنسان على ميوله ورغباته وأن النقطة الأساسية في المعايير المعتمدة في الإسلام في مجال تحديد الحريات لا تكون على غرار الثقافة الغربية التي تهتم فقط بالمخاطر المادية والدنيوية التي تهدد الحرية، بل الإسلام في مجال فرض القيود على ممارسة الحرية من قبل الإنسان يعتمد على معيار يذهب إلى الإهتمام بالمخاطر الروحية بما فيها القيم الإنسانية الرفيعة والأخلاق الحميدة والعقائد الدينية للبشر، فضلاً عن مصالحه المادية، حيث أن تعرض هذه القيم للخطر من شأنه تحديد نطاق ممارسة الحرية من قبل الإنسان وبعبارة أخرى فإن المعيار الأمثل في رؤية الشريعة الإسلامية لتحديد نطاق وحدود الحرية للإنسان هو حدود الإنسانية.

على هذا الأساس عندما تؤدي ممارسة الحرية إلى إهانة المقدسات والقيم الإنسانية الرفيعة ينبغي تحديدها حسب وجهة نظر الإسلام، مثلا لو قام شخص بالتعدي على خصوصية الآخرين أو شرفهم أو سمعتهم الإجتماعية من خلال سوء إستغلال حقه في حرية التعبير أو في حالة إنتهاك الحقوق المعترف بها للأشخاص أو حرمة المقدسات، أو يتم الإستفاده من هذا الحق بشكل من الأشكال لخدمة الفساد

وإنحراف العقائد العامة. لأن هناك كثير من الناس يقضون على الحرية وهم في مأواها وثمة مقولة شهيرة تقول: يا أيتها الحرية كم من خيانات في الدنيا لم تتم إلا بإسمك! [٢٦٤]

[٢٦٤]- مرتضى مطهّرى، مجموعه آثار، جلد ٣، صفحه ٤٤٢.

العلاقة بين الدين والحرية

لشرح العلاقة بين الدين والحرية يجب أولا تقديم تعريف شامل لمصطلح «الدين». في هذا الإطار يمكن القول أن الدين يتكون من مجموعة من المعارف والتعاليم النظرية والإيديولوجية والقوانين والتوجيهات الأخلاقية في مختلف جوانب العمل الشخصي والإجتماعي، متوافقة مع العقل والطبيعة البشرية والتي حملوها الأنبياء من الله إلى جميع البشر من إجل هدايتهم في مختلف الجوانب المادية والروحية، إذا ما نفذت بالكامل ستوفر سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة كما تلبي جميع الاحتياجات العاطفية والمعنوية والدنيوية والأخروية والمادية والروحية للإنسان[٢٦٥].

أهم تعليم من بين تعاليم الأنبياء الإلهيين للناس هو تعليم «الحرية» كما أن أهم تغيير أحدثوه في شخصية أفراد البشر

---

[٢٦٥]- ويكى فقه- wikifegh.ir مفهوم جامع دين.

هو تحررهم من سلاسل التعلقات والإنتماءات التي كبّلت أرجلهم ومعاصمهم وإعدادهم للعروج والوصول الى قمة الإنسانية والروحانية.

يقول القرآن الكريم في هذا الخصوص:

«الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[٢٦٦].

الإسلام بإعتباره دين شامل، يضع الحرية المحور الأساسي ومركز الثقل بالنسبة للوحي وجهود النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والإيمان بالنبي الأمي يرفع الإلتزامات المفروضة على البشر ويفك أغلال وسلاسل العبودية والرق من أعناقهم[٢٦٧]. وأحد أهداف بعثة الأنبياء هو الحرية الإجتماعية للشعب، كما يقول القرآن الكريم أن الله جعل إنقاذ وتحرر أفراد البشر من عبودية بعضهم لبعض الهدف الرئيسي

---

[٢٦٦]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.
[٢٦٧]- داود منيرى، مسأله آزادى، فصلنامه حقوق بشر.

لبعثة الأنبياء الإلهيين. إن عبادة الله وتجنب طاعة عبيده، أمران أساسيان يشكلان جوهر رسالة الأنبياء الإلهيين يتوقف الأول على الحريات الداخلية (الفردية والروحية) والثاني على الحرية الخارجية والإجتماعية، كما يشير إليهما القرآن الكريم.

فعلى هذا الأساس، يجب على الحكومة الدينية أخذ الحرية بمحمل الجد بمعناها الشامل أي الحرية الداخلية (أو الروحية) والإجتماعية (أو الخارجية) وتهتم بها بإعتبارها غاية من غايات رسالات الأنبياء[٢٦٨].

ويجدر الإهتمام بأن الحرية تشكل الهدف بالنسبة لبعثة جميع الأنبياء لترغيب الناس إلى التمسك بالعدالة والحفاظ على الحرية الحقيقية والمعقولة للمجتمع:

«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ...» [٢٦٩].

إن جميع المدارس الإلهية ترى التطور والتكامل الإنساني في العمل الحر، وإن جميع الأديان السماوية وخاصة الشريعة الإسلامية – بإعتبارها الدين الكامل – لا تعتبر حق الإختيار في الإنسان حقاً ثابتاً له فحسب وإنما الغاية الأساسية لدى

---

[٢٦٨]- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ١٨.
[٢٦٩]- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية ٢٥.

جميع هذه المدارس تمثل في رفع الإنسان الذي يتمتع بقوة الإختيار السامية[٢٧٠].

إذا فحصنا التعاليم والأحكام الدينية بعناية وحللناها، سنجد في جميعها حقيقة واضحة هي التأكيد على ضرورة إحترام حقوق أفراد المجتمع من جانب بعضهم للبعض الآخر ومن جانب الحكومة.

ينبغي ألا ننسى أن القوانين واللوائح التي تعترف بالحقوق والحريات البشرية وتمت مناقشتها والموافقة عليها في المستوى الدولي والعالمي ليس لها تاريخ طويل ولم يكن في السابق قوانين مكتوبة لحماية الحريات بل كانت القوانين الإلهية والقواعد السماوية تشكل الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الغرض[٢٧١]. على سبيل المثال، إذا تأملنا في القرآن الكريم نجد أنه في موضوع الحرية هناك آيات قرآنية كثيرة تفيض علينا بالحديث عن الحرية وأن الحريات الإجتماعية تعد من ملاحم القرآن وهذه أبرز الآيات الكريمة والأكثر وضوحاً في هذا المجال:

٢٧٠- محمّد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام.
٢٧١- كريمى، حقوق و آزادى هاى فردى، ص ٣٨.

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»[٢٧٢].

الرسالة التي تحملها هذه الآية الشريفة هي أن الإنسان يجب ألا يعبد إلا الله الواحد الأحد وألا يجعل الآخرين رقيقاً وعبيداً له كما أنه ليس لأحد أن يتخذ الآخر سيداً ورباً له، وهذا يعني إلغاء نظام السادة والعبيد والإستغلال والتمييز[٢٧٣].

إن لمحة عامة عن تاريخ الأسلاف ورسالة الأنبياء والمرسلين الذين بعثهم الله لهداية الأمم المختلفة تكشف عن حقيقة هي أن الهدف الأول من رسالات الأنبياء الإلهيين كان توفير الحرية الإجتماعية لأممهم. وقصة رسالة موسى النبي (عليه السلام) وأهدافها والتي جاءت في القرآن الكريم تعد مثالاً واضحاً عن تاريخ الدفاع والثورة الدينيين من أجل إرساء الحرية في المجتمع.

كما جاء أيضاً في آيات القرآن الكريم أن أكبر رسالات موسى النبي (عليه السلام) أهمية كانت تكمن في تحرير

٢٧٢- القرآن الكريم ،سورة آل عمران، الآية ٦٤.
٢٧٣- مرتضى مطهّرى، آزادى معنوى، ص ١٨و١٩.

وإنقاذ قوم بني إسرائيل من براثن عبودية فرعون وإزالة القيود والضغوط التي كانت قد فرضت على بني إسرائيل:

«إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ *[٢٧٤].

ثمة ملاحظة هامة في موضوع العلاقة بين الدين والحرية هي أن الدين يعارض الحريات غير الإلهية وبناء على ذلك لا يقبل أيضاً بالحرية ذات طابع مطلق دون قيد أو شرط بل يعتبرها مقيدة في إطار إحترام المبادئ والقيم والمعتقدات الدينية والأخلاقية والإنسانية. في الواقع، أن الدين يتضمن القوانين الإجتماعية والسياسية ويقيد السلوك الإجتماعي والسياسي للإنسان في إطار محدد ويوجه الحرية إلى وجهة معينة[٢٧٥].

والسؤال الهام الذي يمكن طرحه في سياق العلاقة بين الدين والحرية يتعلق بموضوع الأسبقية (أو التقديم والتأخير) بين

---

[٢٧٤]- القرآن الكريم، سورة القصص، الآيات ٤ و٥ و٦.
[٢٧٥]- مصباح يزدى، إسلام، سياست و حكومت، ج ٣ ص ٧٥.

قضيتي الدين والحرية، وهو لأيهما تعود الأصالة؟ وهل يجب أن نعتبر الحرية تابعة للدين أم العكس صحيح؟ ورداً على هذا السؤال، يذهب البعض إلى تقديم الحرية على الدين ويقيمون أدلة لإثبات أسبقية الحرية على الدين، منها:

ألف- خُلق الإنسان حراً ويجب أن يكون حراً ويعتنق دينه بحرية وإختيار.

باء- حرية إختيار دين أو معتقد معين سيعزز من مصداقية هذا الدين أو المعتقد.

جيم- الإكراه في إعتناق دين أو معتقد معين، يتنافى مع حرية الإنسان، والدين الإسلامي أيضاً لا يقبل بالإكراه في إعتناق الدين[٢٧٦].

بينما البعض الآخر يعتقد أن ممارسة الحرية يجب أن تتم في إطار الدين فقط ويستدلون ببعض الأدلة منها:

ألف- لا ينبغي إعتبار الحرية فوق الدين، لأن الدين يتضمن برنامجاً خاصاً وقوانين وقواعد للحياة البشرية فكيف يمكن أن تكون الحرية فوق القواعد والقوانين التي تنظم السلوك الإجتماعي والسياسي البشري؟

---

[٢٧٦]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٧.

باء- إن الإعتقاد بأصالة الحرية وتقديمها على الدين يُعتبر في الواقع نوع من عدم الإعتقاد بدور الدين والأهمية التي يحظى بها في تنظيم حياة الإنسان، لأن الدين إذا لم يكن له الحق في تقييد الحريات والسيطرة عليها سيكون وجوده دون جدوى، كما سوف لا يكون منشأ أثر في تنظيم الحياة البشرية وشؤونهم الإجتماعية.

جيم- في حال تقديم الحرية على الدين فإن إحترام القيم الأخلاقية والإجتماعية في ممارسة الحريات الفردية والإجتماعية لأبناء المجتمع التي يركز عليها الدين، سوف يفقد أهميته وبالتالي يحق للبشر تطبيق حريتهم بأي ثمن وتحت أي ظرف من الظروف.

لذلك إن الذي يؤمن بدور ضرورة الدين في حياة الإنسان لا ينبغي أن يعرض نفسه للوهم والتضليل جراء إثارة هذه الأسئلة والسعى وراء تقديم نفسه من حماة الحرية من خلال قبول الحجج الباطلة، لأن تعريف الحرية في النظرية السياسية الإسلامية واضح تماماً كما أن وجه الإفتراق بينها وبين الحرية الغربية غير المشروطة والإستهتار واللا مبالاة الاخلاقية التي تنبعث من هذا النوع من الحرية، متميز وواضح أيضاً.

نقطة أخرى مهمة من الضروري الإشارة إليها هي أنه ومع الأسف نلاحظ بعض المثقفين المسلمين بسبب تفسير خاطئ عن الآية الشريفة: «لا إكراه في الدين...» وبحجة التركيز القرآني على عدم الإكراه لقد زعموا بأن الإسلام يدعم حرية المعتقد بشكل مطلق ويسمح للشخص أن يختار ويتبع أي دين أو معتقد يريد (بما في ذلك الشرك والوثنية)، ولكن هذا التفسير ليس صحيحاً ولا ينسجم مطلقا مع وجهة النظر الإسلامية، وكيف يمكن للإسلام وهو دين التوحيد وأساسه نبذ الشرك وعبادة الأصنام ويدعو الناس إلى الله الواحد الأحد أن يمنح الناس الحق في معارضة التوحيد والوقوع في الشرك؟! وهذا يشبه عمل حكومة تحاول من ناحية صياغة القوانين واللوائح من إجل تنظيم شؤون المجتمع ولكنها من ناحية أخرى تسمح للأشخاص معارضة هذه القوانين الموضوعة والإمتناع عن تنفيذها، وهل يعقل ذلك؟ ومن الواضح أن مثل هذا الترخيص غير متوافق أبدا مع ضرورة وفلسفة وضع القانون وإقامة النظام في المجتمع كما لا يتفق أيضاً مع المعايير العقلانية.

بالتالي إن الآية المذكورة أعلاه، تقصد في الواقع أن الإسلام في ضوء القرآن الكريم وأحاديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وعن طريق الوحي أصبح واضحاً وبيناً،

لذلك لا حاجة لإجبار الناس على إعتناقه. ويؤكد هذا التفسير للآية المذكورة الجزء التالي من الآية نفسها حيث يقول:

«... قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيّ...» [٢٧٧]

في الواقع، السبب في عدم ضرورة الإكراه في قبول الدين تم توضيحه في نفس الآية.

وتجدر الإشارة إلى أن سبب عدم فعالية الإكراه هو إن تأثيره يقتصر على الأفعال الظاهرية والحركات الجسدية للإنسان فقط وإن العقائد الباطنية للإنسان تقف خارج نطاق هذا التأثير، وفي الأساس إن العقائد القلبية والإيمانية والإعتقادية هي ذات طابع تصويري وبالتالي فإنه من المستحيل أن يصبح الإنسان يميل إلى دين أو معتقد ويؤمن به في قلبه دون الترتيبات اللازمة ومن خلال ممارسة الإجبار والإكراه.

على هذا الإساس إن الرسالة التي تحملها الآية الشريفة المذكورة أعلاه وتخاطب الناس بها هي: لا تجبروا أحداً لقبول الدين الحق لأنه من غير الممكن تحقيق هذا الغرض عن طريق الإكراه.

---

[٢٧٧]- سورة البقرة، الآية ٢٥٦ (درمتن فارسی آیة شماره ٢٥٧ ذكر شده ، كه اشتباه است).

هذه الآية الشريفة تدعو الناس إلى ترك التقليد في العقيدة والإيمان كما تدعوهم إلى إتباع المنطق والتفكير والإستنتاج حيث أن المعتقد الذي يطرأ عن طريق الإكراه أو الإجبار من المؤكد يحظى بالطابع التقليدي. بالتالي، فإن مسألة الإكراه في الدين شيء وحرية الأفراد في اختيار أي معتقد كان هو شيء آخر[٢٧٨].

[٢٧٨]- علّامه طباطبائي، بررسى هاى إسلامى، ص ٥٢.

الحرية والعدالة

«العدالة» هي من ضمن الكلمات التي لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريفها ولذلك تم طرح مختلف التعاريف عنها كل واحدة من هذه التعاريف تتبع مبدءاً فكرياً معيناً أو مدرسة معينة. ففي الفكر الديمقراطي الليبرالي إن العدالة تعني المساواة في التمتع بفرص متكافئة تنشأ من الحرية الفردية للإنسان، ومن وجهة نظر المدرسة الماركسية، العدالة تعني المساواة بين البشر، وأما في الفكر الإسلامي فإن «العدل هو وضع كل شيء في موضعه» والإعطاء بقدر الإستحقاق وإيصال الحق لصاحبه وإستيفاء حقوق الإنسان[٢٧٩].

الفرق الأساسي بين موقف الإسلام ومدرستي الديمقراطية الليبرالية والماركسية من قضية العدالة هو إن الإسلام لا يعتبر العدالة مساواة كل البشر في كل شيء، لكن يعتقد أن العدالة تعني وضع الناس والإمكانيات والعلوم وجميع الهياكل والعناصر والأجزاء والوحدات التي يتكون منها المجتمع، كل واحد منها في مكانه الصحيح.

---

[٢٧٩]- الإمام علي (عليه السلام)، نهج البلاغة، الحكمة رقم ٤٣٧.

ونظرية العدالة في الإسلام تعني إحترام مكانة أي شيء متناسباً مع الغرض والهدف الذي قرره الإسلام له وهو في النهاية ليس إلا العبودية وتقرب المجتمع إلى الله جلّ وعلا.

ويعتقد بعض العلماء أن مصطلح العدالة على غرار مصطلح الحرية يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالفطرة والطبيعة البشريتين وأن الإنسان في جميع المستويات الفكرية وكل مرحلة من مراحل عمره لديه تصور ما وبشكل لا شعوري عن العدالة والحرية، لذلك فإننا لسنا بحاجة إلى بيان تعريف عن هذا المفهوم.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف حول مفهوم العدالة ومعاييرها يُعد من أسباب عدم تحقق العدالة في المجتمعات البشرية. أهمية تحقيق العدالة في المجتمع تكمن في أن تحقيقها يمكن أن يخلق قيماً عالية في المجتمع ويؤدي إلى الرفعة والكمال بالنسبة لأفراد المجتمع وأن يحرر البشر عن الأفكار السطحية ويرشدهم إلى الكمال والطريق إلى الله تعالى. وبعبارة أخرى، أن العدالة والحرية والقانون كلمات تحظى بأهمية خاصة وفريدة في الحياة الإجتماعية للبشر وبإمكانها تمهيد الطريق أمام الإنسان للوصول إلى التكامل والرفعة.

ومن الواضح أنه في حال سيادة القمع والظلم بدلاً من العدل على المجتمع، سوف يستهلك الإنسان كل ما لديه من القوة والطاقة من إجل تلبية إحتياجاته ومتطلباته الضرورية والأولية مما لا يتيح له فرصة للإهتمام بالكمال والرفعة البشريين اللذين يشكلان الهدف الرئيسي من العدل. فمن الضروري إذاً تحقيق العدالة في المجتمع وتحرر الإنسان من الظلم والإضطهاد ليصبح قادراً للعيش بسهولة وبشكل صحيح ويتحرك نحو الكمال.

يعتقد أرسطو الفيلسوف اليوناني الشهير (٣٨٤-٣٢٢ ق. م) أن السبب الرئيسي للثورات يعود إلى عدم المساواة وإنتشار الظلم الناجم عن ذلك، وفي حالة تحقيق المساواة في المجتمع تتلاشى الكراهية والعداء[٢٨٠].

أحد الأهداف السامية التي تحملها رسالات الأنبياء الإلهية هي إرساء ونشر العدالة لتمكين كل فرد من أفراد البشر تحقيق ما يستحقه في ظل هذه الفضيلة السامية[٢٨١].

المهم في مناقشة العدالة والحرية هو العلاقة بين هذين المفهومين، فضلاً عن الآثار المتبادلة بينهما من جراء هذا

---

[٢٨٠]- حقوق و آزادی های فردی، کریمی، صفحه ٤٦.
[٢٨١]- القرآن الكريم، سورة حديد، الآية ٢٥.

الإرتباط. والحاجة إلى مناقشة هذه العلاقة تنبع من وجود وجهتي نظر عامة حول العلاقة بين الحرية والعدالة حيث أن قبول أي واحدة منهما له من آثار وتداعيات خاصة على مصير البشر.

يعتقد المفكرون من أمثال ماكس وبر (١٨٦٤-١٩٢٠ م) أن بين مفهومي «العدالة» و«الحرية» يوجد تناقض وتعارض ذاتي وأن المساواة الإجتماعية والحرية تتعارضان مع بعضهما البعض إلى درجة يتحتم على البشر في حياتهم الإجتماعية إختيار إحداهما دون الأخرى. هناك رأي آخر يذهب إلى أنه لا يوجد أي تباين وتناقض بين العدالة والحرية بل أنهما مترابطان ويتوقفان على بعضهما البعض.

إن أنصار نظرية التباين والتناقض بين العدالة والحرية ينتمون أساساً إلى مدرستي الليبرالية والماركسية لأنه في مواجهة هاتين المدرستين فيما يخص العدالة والحرية، نرى أن القضية الأساسية تكمن في مكانة ودور كل واحدة منهما في جوانب مختلفة من حياة الإنسان، والسؤال الرئيسي هو أنه أي واحدة منهما – أي الحرية والعدالة – تكون أكثر ضرورة من إجل التقدم الإقتصادي والسياسي والثقافي؟ وهل من الممكن التقارب بين هاتين القضيتين أو أنه من أجل التقدم البشري

سيكون من الضروري إختيار أحد هذين الخيارين أي العدالة والحرية وأن اختيار أي واحد منهما سوف يؤدي إلى رفض الآخر؟

على الرغم من أن أنصار المدرسة الليبرالية لا ينكرون بصراحة ضرورة العدالة لكن في نفس الوقت يعتبرون أي توسع وتطوير فيها تهديداً لحرية الإنسان كما يرون أن العدالة الواسعة النطاق عامل لتطويق الحرية[٢٨٢].

وبناء على ذلك، فإن الأنظمة الليبرالية تقوم بتهميش العدالة بحجة صون وحماية الحريات ولا تنظر إليها بمثابة ضرورة الحياة البشرية، وعلى العكس من ذلك، يعتبر أتباع الاشتراكية أو الراديكاليون توسيع مجال الحرية لأفراد البشر تهديداً للمساواة بينهم كما يعتبرون حرية الليبرالية ضارة للبشر.

ووفقاً للشيوعية إن هاتين القيمتين الإنسانيتين تتعارضان مع بعضهما البعض وإذا كان الناس أحراراً تختفي المساواة وإذا أردنا تأسيس المساواة الكاملة لا مفر من تقييد الحريات. من وجهة نظر الماركسية توسيع الحرية يؤدي إلى نمو الطبقة الرأسمالية مما يؤدي إلى تزايد اللا عدالة. لذلك فإن الشيوعية ترفض الحرية الليبرالية وتركز على تلبية الإحتياجات الأولية

---

[٢٨٢]- أنظر: كتاب تحليل دموكراسى در آمريكا، تأليف الكسى دوتوكويل.

والأساسية للإنسان وإزالة اللا عدالة الإجتماعية حتى لو كان هذا بحاجة إلى تقييد حرية الإنسان.

حجة الماركسية في هذا المجال هي أن البشر ليسوا على قدم المساواة من حيث القوة والموهبة ولذلك تسبب الحرية شئنا أم أبينا خلق عدم المساواة واللا عدالة فإنه من أجل إرساء العدالة والمساواة يجب أن تكون الحقوق الفردية محدودة، من جانب آخر الحرية الفردية تعود إلى الفرد الإنساني ولكن المساواة ملك للمجتمع بأكمله. إن المعسكر الغربي يعتمد على الحرية الفردية والمعسكر الشرقي يعتمد على المساواة[٢٨٣].

في لمحة عامة وإستناداً إلى تاريخ المدرسة الليبرالية نصل إلى أن وجهة النظر الرأسمالية حول الحرية والعدالة ستؤدي إلى زيادة اللا عدالة وتدمير حرية الإنسان. ويؤكد تاريخ المدرسة الإشتراكية أن العدالة من المنظور الإشتراكي لا تكون لأفراد البشر إلا سراباً لأن في الأنظمة الماركسية تتعرض حريات أفراد المجتمع للتهميش بإسم الحفاظ على العدالة والمساواة كما تقوم بتجريد الأفراد من حقوقهم وحرياتهم بذريعة حماية حقوق الضعفاء دون أن تتحقق العدالة على أرض الواقع.

---

[٢٨٣]- أنظر: كتاب فلسفه اخلاق، مرتضى مطهّري.

من منظور الفكر الإسلامي يعتبر مبدأ المساواة ورفض أشكال التمييز بسبب اللون أو العنصر أو العرق أو الوضع الإقتصادي وما إلى ذلك، أحد أسس وركائز الإسلام، كما أن العدالة تعني منح الحق لصاحبه وعدم الإعتداء على الحق الطبيعي والثابت للإنسان. وعلاوة على ذلك فإن المساواة بين أفراد البشر هو تساويهم إزاء القانون وإحترام التوازن في المجتمع يعدان أيضاً من حالات العدالة في المجتمع[٢٨٤].

من ناحية أن وجود العنصرين الحرية والعدالة يعتبران أمراً ضرورياً ولازماً للوصول إلى الغايات الإنسانية السامية وأن العدالة دون الحرية أو الحرية بدون العدالة سوف لا تعطي للإنسان الفرصة اللازمة للوصول إلى المقصد المحدد له في الحياة. كما أن وجود الإنسجام في عالم الكون والمخلوقات الأخرى في شكل النظام الذي تتبعه جميع الموجودات والظواهر في العالم يُعد مظهراً من مفهوم العدالة الإلهية وإستناد عالم الكون العالمي بأكملة إلى العدالة[٢٨٥].

كما أن وضع القوانين التي ترمي إلى إقامة العدل والمساواة بين أبناء البشر هي أيضاً تُعد مظهراً من مظاهر العدالة. أكد القرآن الكريم على الفرق بين الأشخاص الذين يؤمنون بالدين

---

[٢٨٤]- مرتضى مطهّري، إسلام و مقتضيات زمان، صفحه ٣١٢.
[٢٨٥]- القرآن الكريم، سورة القمر، الآية ٤٩.

ويعملون الصالحات مع أولئك الذين يحاولون الإفساد والخراب في الأرض، يمثل نموذجاً من أن العدل هو أساس خلق الإنسان:

«أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ»[٢٨٦].

وقد أكد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المساواة بين الناس وشبههم بأسنان المشط (الناس سواسية كأسنان المشط) فضلاً عن تأكيده (ص) على عدم التمييز بين أفراد البشر على أساس اللون أو العرق أو الشعوبية، هو الآخر يأتي على أساس مبدأ العدالة[٢٨٧].

من ناحية أخرى، يؤكد على تمتع الإنسان بالحرية بمثابة حق تكويني من الله تعالى وحاجة الإنسان إليها للتحرك نحو الكمال والرفعة وهما يسببان بعدم إمكانية التغاضي عن هذا الحق الثابت والطبيعي الذي وهبه الله للإنسان، تحت ذريعة حماية العدالة.

---

[٢٨٦]- القرآن الكريم، سورة ص، الآية ٢٨.
[٢٨٧]- مسند أحمد، ابن حنبل، جلد ٥، صفحه ٥١١.

ثمة تحد آخر حول العدالة والحرية كان هذا الموضوع يذكر دوماً في مناقشات العلماء وأصحاب الرأي من زمن بعيد إلى يومنا هذا وهي قضية الأولوية بين هذين العنصرين الهامين.

ويعتقد معظم المفكرين الغربيين مثل جون راولز، الفيلسوف السياسي المعاصر (١٩٢١-٢٠٠٢ م) أن الحرية تتضمن المساواة والعدالة، وفي الحقيقة أن العدالة تنبثق من بطن الحرية وهي ليست أكثر من الإعتراف بحق متساو لكل إنسان في التمتع بالحريات السياسية.

ويقول ألبير كامو، العالم الفرنسي الشهير (١٩١٣ - ١٩٦٠ م) أيضاً حول أولوية الحرية بكلام محافظ أنه إذا كان علينا أن نختار بين الحرية واللا عدالة سوف نختار الحرية لكي نكون قادرين على الإحتجاج ضد الظلم واللا عدالة.

جون لوك، الفيلسوف الإنجليزي (١٦٣٢ -١٧٠٤ م) والآخرون من العلماء الذين يُعرفون بأصحاب نظرية «العقد الإجتماعي» يذهبون في العلاقة بين الحرية والعدالة إلى أن أفراد البشر يجب أن يستطيعوا الإشتراك مع بعضهم البعض

لإبرام العقود بشكل حر وبعيد عن أي موانع وإرادات تعسفية من قبل الآخرين، وكل ما يتفقون عليه يكون عادلا[٢٨٨].

ولا يوجد بين المفكرين الإسلاميين من إتفاق في وجهات النظر في هذا المجال، البعض منهم يرون أن الحرية مفهوم «ما قبل الدين» ويعتقدون أن البشر لكونهم بشراً خُلقوا أحراراً متمتعين بالحرية لذلك فإن للحرية أسبقية وأولوية على العدالة.

بإعتقاد هؤلاء المفكرين أن الحرية مقدمة ضرورية لتحقيق العدالة حتى يمكن القول أنها تمثل الشرط الأهم والأساسي لتحقيق وضع عادل لأن الظروف لا يمكن إعتبارها عادلة إلا عندما تمكن الإنسان من المطالبة بحقوقه عبر الأساليب القانونية بحرية ودون أي مانع. لذلك فإن الحرية بالإضافة إلى كونها قيمة في حد ذاتها بالنسبة للإنسان وتسبب في حماية كرامته، تعد أيضاً أداة ووسيلة لتحقيق العدالة.

وبعبارة أخرى، فإن تحقيق العدالة يقتضي كون الإنسان حراً ليتمكن من المطالبة بالعدالة وإن عدم وجود الحرية يؤدي إلى تحويل العدالة والمساواة إلى هيكل هامد وفاقد الحياة، كما يزعم به أنصار المدارس الماركسية والإشتراكية، ويدّعون العدالة دون الحرية، لكنهم غير مدركين لحقيقة أنه إذا كان

---

[٢٨٨]- حسين بشيريّه، كتاب دولت عقل، صفحه ٢٢.

دم الحرية لا يتدفق في عروق العدالة سوف تموت العدالة، وبالتالي إن مهمة العدالة في الوصول إلى المكانة المرجوة والهدف المناسب المتوقع للإنسان في حياته وسوف لا تعطي ثمارها إلا في حال كون الحرية بمثابة محرك مناسب، حيث أن دور الحرية يكمن في خلق القوة والطاقة اللازمة من أجل التحرك نحو الهدف كما أن دور العدالة هو تحديد إطار هذا التحرك. ومن الواضح أنه من دون وجود محرك مناسب سوف لا يمكن التحرك في الإطار المحدد المرجو.

من منظار آخر يرون بأن العدالة أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم الحرية وأن التصور عن الحرية كقيمة (أخلاقية) يعود إلى سبب هو إعتبارها كمجموعة فرعية من العدالة، والحق في التمتع بالحرية يدخل ضمن حقوق الإنسان العادلة، لأن العدالة هي في جوهرها مفهوم عابر للدين أساساً حيث أنها تُعد معياراً للدين وأن تقييم القيم في الدين يتم على أساس مبدأ العدالة كما أن قبول أو رفض تلك القيم يعود إلى كونها عادلة أم غير عادلة.

وفقاً لإعتقاد هؤلاء العلماء أن الحرية الفردية تنبثق من العدالة وعلى هذا الأساس لقد مُنح لأعضاء المجتمع الحرية في العلاقات مع بعضهم البعض، بل إن جميع أنواع الحريات

بما في ذلك الحريات الشخصية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والقضائية تنبثق كلها من العدالة، وبالتالي العدالة تعد مصدر جميع أنواع الحريات، وأن العدالة هي التي منحت الإنسان الحرية في مختلف المجالات بما في ذلك السياسة والقضاء والإقتصاد والتفكير.

إن دراسة لمحة وجيزة لتاريخ البشرية تعكس حقيقة هي أنه حيثما حُرم البشر من حريتهم كان مصدره الحرمان من العدالة، الوضع الذي فرضه الحكام الجبابرة والمستبدين على الناس.

أصحاب نظرية تفضيل العدالة على الحرية يقدمون حججاً في هذا المجال تقول أن الله تعالى هو العادل ووفقاً لعدالته خلق الإنسان حراً ومنحه قوة الإرادة والإختيار لكي يحدد مصيره بنفسه وبحرية. لذلك نلاحظ في القرآن الكريم المزيد من التركيز على العدالة ولا يوجد لديه تمركزاً حول مفهوم الحرية. إن العدل الإلهي هو الذي يوفر إمكانية تمتع جميع أفراد البشر بحقوق متساوية ويدعو الجميع للسباق في الإيمان والعمل الصالح:

«وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»[٢٨٩].

وهناك وجهة نظر أخرى حول العلاقة بين العدالة والحرية والتي تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بشكل أكبر مقارنة مع الرؤية السابقة الذكر وتقوم على أساس التقارب بين هذين العنصرين الأساسيين من الحياة الإجتماعية البشرية. ووفقاً لهذه الرؤية فإن العدالة والحرية لا يوجد بينهما التناقض والإختلاف في الغايات والأهداف فحسب بل تعتبران عنصرين يكمل كل منهما الآخر.

من وجهة نظر الإسلام، تلتقي الحرية والعدالة في نقطة مهمة وهي الغاية من خلق الإنسان والتي تكمن في التقرب إلى الله والوصول إلى الكمال البشري. ونتيجة لهذا التفكير نصل إلى أنه على الرغم من الإزدواجية الوهمية التي يزعم البعض وجودها بين العدالة والحرية فإن هذين العنصرين لا ينفصلان عن بعضهما وأن ظهور أي واحد دون الآخر شيء غير ممكن، بحيث يمكن القول إن الحرية تنبع من العدالة وإن العدالة ستكون قابلة للتحقيق والعمل بها في ظل الحرية.

---

[٢٨٩]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٣٣ .

إن مهمة ودور العدالة في المجتمع يتمثلان في إرساء وتوفير التوازن بين حرية الأشخاص، وما تقوم بها في مجال الحرية تقتصر على تحديد قيود الحرية وذلك على أساس الشريعة الإسلامية والقوانين والموازين الإلهية وفي الواقع تُعد العدالة مكملة للحرية. على هذا الرأي، فإن أفراد البشر الأحرار هم مسؤولون وأنه من خلال تلك العدالة التي تأتي من مسؤولية الإنسان سوف يكون من الممكن أن يجتمع هذان المفهومان معا، لأن الإنسان من أجل التحرك نحو عبودية وطاعة الله يحتاج بشكل أساسي إلى كلا العنصرين الحرية والعدالة على حد سواء.

تقتضى طبيعة الحياة المدنية والإجتماعية للإنسان أن يعيش مع الآخرين بحرية وليس بشكل فطري (أو جبري) وذلك حسب عقد إجتماعي وأن يقوم بتفعيل مواهبه وقدراته البشرية من خلال التمتع بالحرية والإختيار وعقلانية الشخصية. إن العدالة عند الإسلام لا تعني المساواة بين أفراد البشر في جميع الجوانب والمجالات، بل أنها تتطلب تحقيق الفرص والإمكانيات المتكافئة لجميع البشر من أجل المشاركة في هذه المسابقة، سباق سوف يثمر عنه تحديد نوع الخدمة والمكانة المناسبة لأي واحد من الأفراد في المجتمع حسب أداءه وسعيه الحر.

وفقاً لذلك فإن جميع الناس سوف يتنافسون مع بعضهم البعض في ساحة واسعة ومن خلال الإستفادة من مواهبهم وجهودهم وحسب الجدارة والأنشطة التي يقومون بها ليحصلوا على مكانة ووظيفة ومقام من شأنها مساعدتهم في تحقيق إمكانياتهم الكامنة، والإنسان بهذه الطريقة يقوم بواجباته الدينية والإجتماعية دون وجود عراقيل وموانع تخل بهذا الأمر. ومن الواضح أنه من خلال مسابقة عادلة تقوم على المساواة سوف يكون بإمكان أفراد البشر الوفاء بإلتزاماتهم وذلك في أرضية ملائمة لتحقيق الحد الأقصى لمواهبهم وطاقاتهم، وبهذه الطريقة أيضاً سيكون لهؤلاء الذين يقومون بأداء واجبهم بشكل أفضل وأكمل، إستحقاقاً لمكانة وكرامة أفضل وأعلى من غيرهم، كما يقول القرآن:

«... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ...» [٢٩٠].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلافا لبعض المفكرين الذين يعتبرون العدالة الوجهة النهائية لحياة الإنسان فإن الإسلام لا يعتبر العدالة والحرية أيضاً، الهدف النهائي للبشر بل حسب الشريعة الإسلامية فإن تحقيق العدالة من شأنه تمهيد الأرضية الملائمة للتقوى والسمو بالنسبة للإنسان:

---

[٢٩٠]- القرآن الكريم، سورة حجرات، الآية ١٣.

« ... اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ...» [٢٩١].

والنتيجة هي أن نظرية الإسلام تقدم هذا النموذج حول العلاقة بين العدالة والحرية والذي يمهد للتنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي وتطوره وتقدمه في جميع الأبعاد، خصوصاً الحلول التي يعرضها الإسلام لتقليص الفوارق الطبقية من الناحية الإقتصادية والحد من الفقر والمحنة في المجتمع حتى يتمكن الناس من العيش بحرية دون مخاوف إقتصادية.

العلاقة بين الإيمان والحرية

هناك وجهات نظر مختلفة وتباين وتناقض حول العلاقة بين الإيمان والحرية على مستوى المبادئ أحيانا، وحتى بين

[٢٩١]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٨.

المفكرين الغربيين أيضاً توجد نظرات مختلفة تماماً في هذا المجال.

البعض الذي لديه نظرة علمانية إلحادية يعتبر الإيمان ضاراً في الأساس ويستدل بأن الإيمان في مفهوم طاعة الله، ينتزع حرية الإنسان التي هي جوهره الوجودي الأصيل، كما أن إختيار الإنسان يقع في يد الآخرين ويجعله غريباً مع نفسه ويسمون مثل هؤلاء الأشخاص بـ «المستلبين» (**alienate**).

يقول الفيلسوف الفرنسي الشهير ومؤسس الوجودية (**Existentialism**) المعاصرة والملحدة، جان بول سارتر (١٩٠٥- ١٩٨٠ م): «لأنني أؤمن بالحرية وأعتقد بها، فلا يمكن لي أن آمن بالله لأنه إذا كنت أؤمن بالله لا بد لي من قبول القضاء والقدر وعند قبول القضاء والقدر لا يمكنني أن أقبل بالحرية الفردية ولأنني لا أريد أن أتجاهل الحرية لأنني أحبها وأومن بها لذلك أنا لا أؤمن بالله».

يعتقد سارتر، أن الإنسان محكوم عليه بالحرية وأن الإعتقاد بالله يمثل ملجاً خاطئاً لهروب الإنسان من حمل عبء الحرية الثقيل[٢٩٢]. كما يرى «نفي خالق عليم يمثل الحكمة والشرط

[٢٩٢]- إنسان و هستى، جمال پور، ص ٦٤ و ٦٥.

العقلي والمنطقي للحرية الكاملة للإنسان»[٢٩٣]. إن إنكار الإيمان بالله قد حوّل الإلحادي جان بول سارتر إلى شخص عدمي (**Nihilist**).

يتحدث فريدريش نيتشه، الفيلسوف والشاعر الآلماني الشهير (١٨٤٤- ١٩٠٠ م) عن موت مفهوم «الله» في القرون المعاصرة ويعتقد أنه طالما لا يدمر الإنسان الإيمان بالله في ذاته فلا يمكنه أن يتقدم. ويعتبر أيضاً الإيمان مذبحاً للحرية وعائقاً أمام معرفة الإنسان لنفسه[٢٩٤]. كما يعتقد أن مفهوم الله كان ولا يزال حتى الآن أكبر عدو للحياة البشرية وأن الإلحاد وعدم الإيمان بالله يكون ضرورياً من أجل حصول الإنسان على القوة والحرية الفكرية والإستقلال والتعلق بالمستقبل[٢٩٥].

خلاصة القول هي أن هذا الرأي من خلال الإعتقاد بالحرية المطلقة للإنسان نجد فيه الإعتقاد بعدم التوافق والتناسق وبشكل أساسي بين الإيمان والحرية، وهذا يدل على أنه لا قاسم مشترك ولا توافق بينهما.

---

[٢٩٣]- موريس كرنستون، ژان پل سارتر، منوچهر بزرگمهر، خوارزمی، ص ٦٦.
[٢٩٤]- شش متفكر اگزيستانسياليسم، بلاكهام، ص ٩٠ و ٩١.
[٢٩٥]- فردريك كاپلستون، تاريخ فلسفه، از فيشته تا نيچه، جلد ٧، ترجمه داريوش آشورى، صفحه ٣٩٤.

يجب ألا ننسى أن فكرة الإنسانية والإستقلال الوجودي للإنسان تذهب أحياناً فيما يخص العلاقة بين الإنسان والحرية إلى درجة تجعل الإنسان نفسه في قبال الحرية. بطبيعة الحال أن هذا الرأي في عالم اليوم بما في ذلك الغرب، لم يعد مقبولاً لدى الكثيرين ولا يحظى بمكانة وشعبية ملحوظة.

هناك رأي مطروح آخر في الغرب ألا وهو أنه لا يجب إعتبار الإيمان أمراً ضاراً ومضراً بشكل مطلق إلا أنه من أجل إحترام حقوق الإنسان ينبغي أن يقتصر نطاقه على قلب الإنسان والتجنب عن إمتداده وتوسيع مفهومه، كما يجب أيضاً إعتبار الإيمان كأمر شخصي وطوعي وألا يلوم أحد الشخص الذي لم يقبل به.

وعلى الرغم من أن هذه النظرة تقوم على العلمانية أيضاً ولكن بالمقارنة مع وجهة النظر الأولى تبدو معتدلة وأكثر مرونة، حتى أن بعض المثقفين في المجتمعات الإسلامية بسبب إعتدال ووسطية هذه الحجة باتوا يميلون إليها كما قاموا على أساسها بطرح تفسيرات حديثة للدين والإيمان لكن دون الأخذ بأسس هذه النظرية بنظر الإعتبار وتحليلها تحليلاً علمياً.

وعلى النقيض من الفكر الغربي يذهب الإسلام إلى وجود علاقة بين الحرية والإيمان تتسم بالتوافق، حيث أنه في النظرة الإسلامية يجب أن نحدد وقبل كل شيء المصدر الذي تتبع منه الحرية للإنسان ومن ثم نقوم بحل التناقض الذي يتبادر إلى الذهن بين القدرة الإلهية المطلقة الأبدية وحرية الإنسان. من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الحرية هي نعمة إلهية وهبها الله الخالق للبشر وجعلها من حقوق البشر الطبيعية وأحد متطلبات الوجود الإنساني. كما دعا الإمام علي (عليه السلام) الناس إلى التحرر من عبودية الآخرين قائلا: «لا تكن عَبد غيرك فقد جعلك الله حراً»[٢٩٦]. و أكد أيضاً على حرية البشر من بداية خلقه وكذلك مساواة جميع أفراد النوع الإنساني في التمتع بهذا الحق: «أيها الناس، إن آدم لم يلد سيداً وأمة، وإن الناس كلهم أحرار»[٢٩٧].

بالتالي، بحسب وجهة نظر الإسلام حول مصدر ومنشأ الحرية إن هذه النعمة الإلهية منحت للإنسان من قبل خالقه جلّ وعلا وهي متجذرة في طبيعته وتشكل جزءاً من وجوده وأن البشر يولدون أحراراً ولديهم الإختيار والإستقلال في أعمالهم.

---

[٢٩٦]- نهج البلاغة، الرسائل، رقم ٣١.
[٢٩٧]- حقوق اساسى، شعبانى، قاسم، صفحه ١١٢.

من وجهة نظر الفلسفة الإجتماعية للإسلام الإعتقاد في التوحيد والإيمان بالله لا يتطلبان التنازل والإستغناء عن الحرية، كما أن التمسك بالحرية لا يتعارض مع الإيمان بالله بل بالعكس إن حرية الإنسان تعد من أهم وظائف الدين. كما أن رسالة الإنبياء (عليهم السلام) تمثل في تحرير الناس من قيود العبودية والإستعباد للآخرين، كما يقول الإمام علي (عليه الإسلام) في فلسفة بعثة الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) «إن الله تبارك وتعالى بَعث محمداً صلى الله عليه وآله بالحق ليخرج عباده من عبادة عباده إلى عبادته، ومن عُهودهم إلى عهوده، ومن طاعتهم إلى طاعته، ومن ولاية عباده إلى ولايته»[٢٩٨].

كما يبدو في بادئ الأمر أن الإعتقاد في القدرة الإلهية يسبب للإنسان التبعية الكاملة لهذه القدرة المطلقة وفقدان حريتها، في حين لو نظرنا بدقة وموضوعية وعمق إلى قضية علاقة الإنسان مع الله يتضح:

اولاً– المصدر الوحيد القادر على إعطاء الإنسان قوة الحرية هو الله الذي خلقه ويحيط علمه وقدرته بجميع أبعاده

---

[٢٩٨]- بحار الأنوار، جلد ٧٤ ، صفحه ٣١٥.

الوجودية إحاطة شاملة في حين أن الإنسان ليس محاطاً تماماً بأبعاده الإنسانية ويفتقر إلى الإشراف الكامل لجوانب حياته.

ثانيا– يقتضي الطابع المطلق للسلطة الإلهية تفويض الإنسان جزءاً من سلطته من دون أن تقلّ لقدرة الإلهية وإحاطته وإشرافه على الإنسان ولو بمثقال ذرة أو يتعرض سلطانه جلّ وعلا لأي نقص وخلل.

ثالثا– إن الله هو الخير المطلق وإن أعظم خير وهبه سبحانه وتعالى للإنسان يكمن في تفويضه الحرية دون سلب الإختيار عن نفسه. النقطة الأساسية حول العلاقة بين الإيمان والحرية، هو وجود أو عدم وجود فهم صحيح لحرية الإنسان. يرى البعض أن إعطاء الإنسان الحرية المطلقة وتحرره من إطار العقيدة والتعبد سوف يؤديان إلى تطوير الإنسان ورفعته. ولكن ينبغي أن يلاحظ أن تبني الحرية المطلقة لا حاصل له إلا الوقوع في فخ الحتمية، لأنه في كثير من الحالات هناك أناس يشعرون بحرية مطلقة غير أنهم وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لا يتمكنون من الوصول إلى ما يرغبون فيه وبذلك يصل الإنسان إلى نتيجة هي أنه كائن ضعيف وعاجز، ورهن مصير كان محتوماً مسبقاً. لكن الإسلام ومن خلال تبني

الإتجاه الواقعي وتجنب الخطاب الشعاري يدعو الناس إلى الإيمان بالله إيماناً يقوم على البحث والتتبع:

«... فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ...» [٢٩٩].

ومن جانب آخر تقوم الشريعة الإسلامية بتفسير الحرية الحقيقية للإنسان حتى لا تتغلب عليه مطالب غير معقولة تسبب في الإضرار بنفسه، وينصح القرآن الكريم أفراد النوع البشري لمراقبة مصالحهم الخاصة بدلاً من التأكيد المطلق للحرية والإرادة، حيث يقول:

«... وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»[٣٠٠].

إن الإيمان من الرؤية الإسلامية يستند إلى الوعي والمعرفة وينشأ من البرهان والإستدلال والمنطق وأنه لا قيمة تذكر للإيمان السطحي أو الشكلي والعاطفي، ويدعو القرآن الكريم غير المؤمنين إلى إقامة الدليل والبرهان في حال محاجة المؤمنين:

---

[٢٩٩]- القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية ١٨.
[٣٠٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١٦.

«... قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»[٣٠١].

التعاليم الإسلامية تقول: عندما يصل الإنسان إلى درجة يستطيع الإستنتاج والإستنباط العلمي للأحكام الشرعية من أدلتها الفقهية حينئذ لا ينبغي عليه تقليد مجتهد آخر وهذا حرام عليه من الناحية الشرعية، والتقليد لا يجوز إلا لأولئك الذين ليس لديهم القدرة على البحث وإستنباط الأحكام من مصادرها الصحيحة.

ومن الواضح عندما يدخل الإنسان المؤمن في ساحة الدين يواجه قبل كل شيء التناقض بين الإيمان والحرية ولأنه يرى نفسه مجبراً على تنفيذ التعاليم المنصوص عليها في الدين سيشعر بأن حريته أصبحت محدودة ومقيدة، ولكن عندما تحصل له المعرفة الحقيقية والصحيحة لله ويكتشف أن جميع شؤون الخلق بيده سبحانه وتعالى الذي خلق جميع ما في الكون وأنه بدون عونه وتوفيقه لا يتمكن الإنسان من تحقيق مطالبه، حينئذ سوف يدرك أوجه القصور والضعف في وجوده ويرتقي إلى درجة الإيمان بالله الخالق الحكيم.

---

[٣٠١]- القرآن الكريم، سورة النمل، الآية ٦٤ – در متن فارسى اشتباها سورة نحل ذكر شده است..

حركة الإنسان نحو الكمال والسمو، تعزز إيمانه بالرب إلى الحد الذي يرتقي إلى درجات عالية من المعرفة الإلهية وعند هذه النقطة يتنازل الإنسان عن إرادته بحرية ووعي ويسلم نفسه لإرادة وحكمة الله البصير العليم ليهديه في الطريق الذي يراه في مصلحته:

«... وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ»[٣٠٢].

لذلك، من وجهة نظر الإسلام الإيمان منسجم تماماً مع الحرية والتصور بأن بينهما تناقض وتعارض ليس إلا نابعاً من الفهم الناقص وغير الصحيح عن مفهومي الإيمان والحرية وعلاقاتهما مع بعضهما البعض.

في سياق العلاقة بين الإيمان وحرية الإنسان ثمة نقاط هامة نشير إليها بإختصار:

١- يحاول البعض عمداً أو جهلاً الإيحاء بأن الدين يُفرض على البشر بالإكراه وإستخدام القوة والقهر وليس لهم إرادة في الإيمان به أو رفضه، في حين أن هذا التفسير هو بالتأكيد في تناقض وتباين مع منطق الأديان الإلهية وخاصة الإسلام، لأن الإيمان هو مسألة القلب وذات طابع إعتقادي وتصوري

[٣٠٢]- القرآن الكريم، سورة الغافر، الآية ٤٤.

ولا يمكن أن يأتي في سياق الأمور القسرية أو الإجبارية، واذا حصل هذا بفرض المستحيل فسوف لا يكون لمثل هذا الإيمان قيمة وموضوعية، لأن ما يستحق الثواب والعقاب الإلهيين من أعمال الإنسان هو الإجراءات الطوعية التي يقوم بها الإنسان بإرادة وإختيار وليس الأفعال القهرية النابعة عن الإكراه والإجبار.

كما يرفض القرآن الكريم أي إكراه في إختيار الدين حيث يؤكد:

«لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ...» [٣٠٣].

وقد فسر العديد من كبار المفسرين أن الدين في هذه الآية هو الإيمان[٣٠٤].

وصرحت أيضاً العديد من الآيات في القرآن الكريم بالطابع الإختياري للإيمان، نذكر بعضها:

«وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ...» [٣٠٥].

٣٠٣- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

٣٠٤- طبرسی، جوامع الجامع، جلد یکم، صفحه ١٤٠، علامه طباطبائی، تفسیر المیزان، جلد دوم، صفحه ٣٤٢، شیخ طوسی،.

٣٠٥- القرآن الكريم، سورة كهف، الآية ٢٩ – در متن فارسی به اشتباه شماره الآية ٣٠ آمده بود.

«إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا»[٣٠٦].

«... قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ ...»[٣٠٧].

٢. يحاول البعض التذرع بسيرة الأنبياء (عليهم السلام) من أجل القول بأن هؤلاء الرسل الإلهيين كانوا يرغمون الناس على قبول الدعوة من خلال سلاح السيف والحروب، وأن أساس دعوتهم كان يقوم على الإكراه والإجبار، وعلى سبيل المثال يستندون إلى الإجراءات القسرية للنبي إبراهيم (عليه السلام) في كسر وتحطيم الأصنام، بالإضافة إلى حروب وغزوات الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم لإبلاغ رسالته الإلهية خصوصاً أثناء فتح مكة.

يبين لنا التاريخ أن عبادة الأصنام كانت تعود إلى الجهل والتخلف الثقافي لدى البشر وأن قادة الكفر من خلال إظهار الأصنام كائنات مقدسة وتشجيع الناس على عبادتها في أشكال مختلفة كانوا يحاولون وضع وإبقاء المجتمع في حالة الجهل والخرافات. بالتالي فإن قضية كسر وتحطيم الأصنام التي نلاحظها في تاريخ الأنبياء الإلهيين هي في الواقع تمثل

٣٠٦- القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٣.
٣٠٧- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

التصدي للجهالة والخداع في المجتمعات الماضية ليوقظ العقول النائمة والمدمنة من أفكار الجهالية، وليتم الكشف عن الصورة الحقيقية للممارسات الوثنية التي كانت تتم في شكل من أشكال العبادة والإتجاهات المقدسة وليصبح الإنسان واعياً بذاته والتمهيد من إجل تحرير البشر من السلاسل والأغلال التي كانت تكبل أيديهم وأرجلهم في عصر الجاهلية وعبادة الأصنام.

إن تحطيم الأصنام من قبل النبي إبراهيم (عليه السلام) وفقاً لآيات القرآن الكريم كان عملاً من أجل صحوة ضمير الناس الوثنيين الجهلة في زمانه. كما يذكر القرآن الكريم في شرح الحدث أن النبي إبراهيم (عليه السلام) بعد تحطيم الأصنام الصغار، علق الفاس في عنق الصنم الأكبر وتظاهر بأن الأصنام الصغيرة قد حطمت من قبل المعبود العظيم[٣٠٨]. وعندما واجه رؤساء المشركين المنطق الساحق والموقظ للقلوب الميتة في الجاهلية من قبل النبي إبراهيم (ع) وجدوا في ضميرهم ما كان يبحث عنه النبي أبراهيم من خلال هذا التحرك الرمزي وخجلوا وذلك على الرغم من أنهم في ظاهر الأمر أعربوا عن معارضتهم وإستيائهم لما فعله إبراهيم (ع).

٣٠٨- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية ٥٨.

كما يصور القرآن الكريم هذا المشهد بشكل جميل:

«فَرَجَعُوا إِلَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ»[٣٠٩].

وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً خلال فتح مكة وبعد وصوله الى المدينة أمر بتحطيم رموز الجاهلية والوثنية التي كانت تمنع الناس من أن يدركوا دعوة الحق، ليستيقظوا من نومهم الثقيل في جهلهم الذي كان قد فرض عليهم وليتمكنوا من التفكير في الحقيقة والتحرر من عبودية الجهل والوثنية. ولذلك، لا ينبغي إعتبار هذا العمل ضد حرية الرأي أو ممارسة القوة لفرض الإسلام على الناس، بل يجب أن يفسر من أجل التغلب على الموانع والحواجز التي كانت تحول دون ممارسة الحق في حرية الرأي ولسحق رموز وعلامات الإستبداد والطغيان التي كانت قد دمرت حرية الإنسان.

٣- الشبهة المطروحة بشأن غزوات النبي الأكرم (ص) أيضاً سببها الجهل بحقيقة أسباب تلك الحروب وكيفية إنطلاقها، وعلى سبيل المثال، إن عملية فتح مكة من قبل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم جاءت بعد غدر قريش بالنبي (ص) وعدم وفاءهم بأحكام صلح الحديبية الذي

---

[٣٠٩]- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية ٦٤.

تم توقيعه السنة الثامنة بعد الهجرة ما بين الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وقريش ولمدة عشر سنوات، وتم تنفيذ هذه العملية مع التدابير المحددة التي إتخذها النبي (ص) دون إراقة الدماء ونشوب الحرب، مما لا يمكن إعتبارها تحركاً ضد حرية إختيار الرأي والمعتقد للناس الذين كانوا يعيشون على تلك الأرض. وعلى الرغم من تصور المشركين بأن رسول الرحمة والمحبة صلى الله عليه وآله وسلم سوف يقوم بتطبيق عقوبات شديدة ضدهم للإنتقام من ظلمهم للنبي (ص) فوجئوا بنداء نبي الرحمة بعد فتح مكة حيث ينادي: «اليوم يوم المرحمة»[٣١٠]، ويقرأ صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية القرآنية: «قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»[٣١١]. ويعفي (ص) عن جميع أهل مكة بإستثناء الذين إرتكبوا قتل نفس وقد قال (ص): «إذهبوا فأنتم الطلقاء»[٣١٢].

لمحة عن تاريخ غزوات الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم تبين أنه طالما لم يقم الكفار بالقتال ضد النظام الإسلامي والهجوم ضد إيمان المسلمين فلم يبدأ المسلمون

٣١٠- شرح نهج البلاغه، ابن ابى الحديد، جلد ١٧، صفحه ٢٧٢.
٣١١- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٩٢.
٣١٢- ابن هشام، السيره النبويه، جلد ٤، صفحه ٤٢٦ و فروغ ابديت، جعفر سبحانى، جلد ٢، صفحه ٣٣٨.

الحرب ضدهم، ولكن عندما بدأت رؤوس الكفار والزنادقة والطغاة مهاجمة النظام الإسلامي أو تجعل أمتها تحت نير الظلم والعبودية كان النظام الإسلامي يقوم بمحاربة الكفار والطغاة من أجل الدفاع عن الإسلام والمجتمع المسلم وتحرير الناس المظلومين والمستعبدين.

وفي منظار تعاليم الإسلام فإن الإعتقاد في الكفر طالما لا يؤدي إلى العدوان على الإسلام والمسلمين، فإنه لن يكون سبباً للصراع والقتال. وهناك العديد من الآيات في القرآن الكريم التي تنصح وتأمر المسلمين بالإحسان والبر والتعامل بلطف مع غير المسلمين من غير المعتدين ورعاية العدالة في التعامل معهم وإحترام حقوقهم الإنسانية:

«لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»[٣١٣].

وبالإضافة إلى ذلك، لا نجد في أي من الآيات القرآنية السماح للمسلم التعدي أو العدوان ضد الوثنيين والمشركين

---

[٣١٣]- القرآن الكريم، سورة الممتحنه، الآية ٨.

والذين يتبعون معتقدات خاطئة وعقائد باطلة وذلك بسبب معتقداتهم وآرائهم.

لا بد من الإشارة إلى أنه كما يصرح القرآن الكريم كراراً بأن أساس المسؤولية والرسالة التي يحملها الأنبياء هو إبلاغ الدعوة الإلهية بشكل واضح وجلي للبشر وهدايتهم إلى الخير والصلاح وأن الرسل الإلهيين لم يكونوا مكلفين لمهمة إجبار الناس لقبول الدين وفرضه عليهم، لأن منطق الإيمان غير متوافق تماماً مع القوة، وأن قيمة إيمان الرجل تكمن في حال قبوله بالوعي ورغبة القلب، وأمثلة هذا كثيرة في الآيات القرآنية نشير إلى بعضها:

«وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ»[٣١٤].

«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا»[٣١٥].

«لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ»[٣١٦].

«نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ...»[٣١٧].

---

[٣١٤]- القرآن الكريم، سورة عنكبوت، الآية ١٨.
[٣١٥]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٤٥ در متن فارسی ، شماره الآية مذكور ، ٤٦ ذكر شده كه ٤٥ صحيح است..
[٣١٦]- القرآن الكريم، سورة الغاشية، الآية ٢٢.
[٣١٧]- القرآن الكريم، سورة ق، الآية ٤٥.

الآيات المذكورة أعلاه وآيات كثيرة أخرى في القرآن الكريم تبين بوضوح تذكير الإرادة و المشيئة الالهيتين للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بحظر إستخدام أسلوب الإكراه والقوة في توجيه وهداية الناس نحو الدعوة الإلهية والإيمان بالله، كما أن الله سبحانه وتعالى أيضاً عندما كان النبي الأكرم (ص) يتسائل في نفسه عن إستمرار إعراض المشركين عن الإيمان وتصديق القرآن فكان يصعب عليه ذلك وكان يحرص على إيمانهم، فأنزل جلّ وعلا هذه الآية ودعا النبي (ص) إلى الصبر والتحمل:

«لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ * إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ»[٣١٨].

«فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا»[٣١٩].

وتم التأكيد أيضاً في الآيات التي نزلت بعد تشكيل الدولة الإسلامية من قبل الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي مرحلة أوج قوته على حدود إبلاغ الرسالة الإلهية وعدم ضرورة ممارسة الإكراه والإجبار في هذا الطريق:

---

[٣١٨]- سورة الشعراء، الآيات ٣ و٤.
[٣١٩]- سورة الكهف، الآية ٦.

«وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ»[٣٢٠].

«قُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...»[٣٢١].

وتبين هذه الآيات أن المشيئة الإلهية في هداية البشر لا تستند إلى الإكراه والإلزام، لأن الله قادر أن يهدي بنفسه جميع البشر في إتجاه موحد (صراط الحق) ومنعهم عن الصراع مع الحق:

«وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»[٣٢٢].

ولكن الله قد أعطى للإنسان القدرة اللازمة لمعرفة الطريقي الصحيح والخطأ وبعث الرسل والأنبياء لتبيين هذين الطريقين والحيلولة من وقوعهم في الخطأ والإنحراف. ومن الواضح حينما يكون النبي الأعظم (ص) وهو رسول من الله لتبليغ الرسالة الإلهية، لا يملك مهمة أو واجب لإجبار الناس وفرض الدين عليهم وبالأحرى لا يمكن لأي شخص آخر الإدعاء بأن

٣٢٠- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٩٢.
٣٢١- القرآن الكريم، سورة كهف، الآية ٢٩ . در متن فارسی ، شماره آیه مذکور ، ٣٠ ذکر شده که ٢٩ صحیح است..
٣٢٢- القرآن الكريم، سورة نحل، الآية ٩٣.

على عاتقه مسؤولية أو واجب لتوجيه وهداية البشر إجباراً و إكراهاً.

وهذا الأمر كان يتم إحترامه دائما في الإسلام ليس فقط من قبل الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما خلفاءه من بعده والأئمة الصالحيين أيضاً كانوا يتبعون هذه السيرة النبوية كما أن الإمام الحسين (عليه السلام) في أثناء حركته ضد حكم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وبعد رفضه البيعة للطاغية يزيد والتي بدأت بهدف تحرير المجتمع من عبودية وإستعباد ملك جائر، كان يقول الإمام الحسين (ع) لأصحابه في المقاطع المختلفة من هذه الحركة عندما تكون نتيجة المواجهة مع الجيش الفاسد والضال الحرب والشهادة: أنتهم أحرار في العودة، وأكثر من ذلك، قام برفع بيعته عن أصحابه حتى لا يدخل أحدهم هذا الطريق وفقاً للبيعة السابقة ودون الرغبة والرضا ويكونوا أحراراً ومستقلين في إختيار مسارهم في الحياة.

الحكومة والحرية

أحد أهم القضايا في تحديد نطاق حرية الإنسان تتمثل في وجود سلطة الدولة والحكومة لأن الطابع السيادي للسلطة يجعلها بالتأكيد ذات الصلة المباشرة مع قضايا مثل الإقتدار والحرية والأمن والمصلحة العامة، وعلى نفس الأساس ستكون معالجة هذا الموضوع بالغة الأهمية. إن مصطلحي القدرة والحكومة متشابكتان مع بعضهما البعض إلى درجة لا يمكن إفتراض وجود دولة أو حكومة بدون قدرة، وأن أساس أي حكومة هو القدرة. كما أن مفاهيم مثل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان تتداخل مع مفهوم القدرة والحكومة وعند عدم وجود هذين العنصرين (أي القدرة والحكومة) لا يمكن أيضاً تخيل الحقوق والحريات للإنسان.

لإستعراض وتوضيح نطاق وظائف الحكومة يجب قبل كل شيء تحديد طبيعة «القدرة» حيث أن لمناقشة قضية الحكومة والدولة من الناحية السياسية والإجتماعية سوف نحتاج إلى مناقشة هذا المفهوم.

يقول ماكس فيبر، عالم الإجتماع الآلماني الشهير (١٨٦٠ – ١٩٢٠ م) إن: «القدرة هي إمكانية معينة لعنصر أو شخص أو مجموعة تعود إلى التمتع بمكانة في العلاقات الإجتماعية وتجعلهم قادرين على تطبيق إرادتهم رغم وجود المقاومة ضدهم وذلك بغض النظر من المبدأ الذي تعتمد عليه هذه القدرة الخاصة»[٣٢٣].

ميزة القدرة هي إمكانية التأثير والسيطرة والتسخير الفعال بالنسبة للآخرين والتي ينبغي أن تكون هادفة وتحظى بضمان كافي لتحقيقها.

من زاوية التاريخ السياسي إنتشر إستخدام مفهوم الدولة **(STATE)** منذ القرن السادس عشر، وكان مكيافيلي، الفيلسوف الإيطالي (١٤٦٩–١٥٢٧ م) هو الذي إستخدم هذه

[٣٢٣]- كتاب بنيادهای علم سياست، ترجمه عبدالرحمن عالم.

الطريقة لأول مرة حيث كان قبل ذلك الوقت يتم إستخدام كلمة (**POLIS**) بدلاً من كلمة الدولة من قبل اليونانيين[٣٢٤].

في العلوم السياسية تم تقسيم الحكم (الدولة والحكومة) من حيث نطاق السلطة وكيفية ممارستها إلى أقسام وأنواع مختلفة، منها: الملكية الدستورية والحكم الاستبدادي والحكم الطبقي والحكم التعددي والحكم الديمقراطي.

البعض من هذه الأقسام يستند إلى شكل الحكم، على سبيل المثال في الدولة التي تتم العلاقات بين السلطات العليا في إطار الشكل الرئاسي للحكومة أو يعود كامل السلطة وصلاحياتها إلى الملك والسلطة ليست مشروطة ومقيدة فالحكم يكون مستبداً فيها، وأما في الحكومات التي تكون مشروطة ومقيدة مع قوة متفوقة للبرلمان، يكون الحكم فيها ملكي دستوري.

وهناك نوع آخر من أنواع الحكم هو حكومة تقوم على الحكم الديني، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الحكم إلى العلماني والديني وأن المعيار في دينية الحكومة سيكون العلاقة بين الدين والدولة. الحكم الديني يتم إنشاءه عموماً في مجتمعات لدى شعوبها إيمان بدين معين حيث يجعلون

---

[٣٢٤]- اندونيليت، نظريّه هاى دولت، ترجمه حسين بشيريّه، صفحه ٢٩.

تعاليمه أساس الحكم. لكن هناك مجتمعات أيضاً يؤمن شعوبها بدين معين إلا أنهم لا يجعلونه أساساً للحكم ويذهبون إلى الفصل بين الدين والسياسة، فهي العلمانية.

في الحكم الديني، من ناحية، تنبثق السلطة من الحاكمية الإلهية ويتم تطبيقه بناء على التعاليم الدينية والأحكام الإلهية، ومن ناحية أخرى، يتم إنتخاب الحكومة بواسطة الشعب وبإرادته وترتبط سلطة الحكومة بإرادة الشعب، كما تتم ممارسة السلطة من قبل الحكومة في سياق القواعد والموازين الدينية كما لا تمنع تمتع الأشخاص بالحرية.

يقول جون ستيوارت ميل، الفيلسوف البريطاني (١٨٠٦-١٨٧٣ م) في كتاب «عن الحرية» إن: الصراع بين الحرية وسلطة الدولة، هو أكثر المؤشرات وضوحاً لتلك الفترة من التاريخ القديم التي لدينا معلومات أكثر حولها وهي تاريخ روما واليونان والمملكة المتحدة[٣٢٥].

بالتالي إن قضية سلطة الدولة وعلاقتها بالحرية قضية كانت موضوع نقاش وجدل منذ تشكيل مؤسسة الدولة والحكومة لكن هذا الصراع بلغ ذروته اليوم، وإن إفتراض

---

[٣٢٥]- كتاب آزادی و فرد و قدرت دولت، صفحه ٢٥٣.

الحرية المطلقة للحكومات ليس له نتيجة إلا تقييد حريات الفرد والمجتمع.

يرى جون لوك الفيلسوف الإنجليزي (١٦٣٢-١٧٠٤ م) أن: الحكومات حتى لو كانت منتخبة من قبل الشعب ومهما كانت سلطتها كبيرة لن يكون لديها الحرية المطلقة فيما تقوم به بل إنها تضطر إحترام المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها لدى الشعب في كل زمان وعدم تجاوزها وخرقها لتلك المبادئ[٣٢٦].

وحسب ما يراه جون لوك إن سلطة الحكومة ينبغي أن تنبثق عن موافقة الشعب ورضاه وأن الحكومة لا تكون إلا من أجل توفير الخير والسعادة للشعب، وأنها تأخذ السلطة من الجمهور بإعتبارها أمانة لإستخدامها على الطريقة التي تحقق سعادتهم وخيرهم[٣٢٧].

ليس هناك خلاف كبير في هذه المسألة إذ أن الحكومة مصدرها صوت وموافقة الأغلبية من الشعب، لكن الشاغل الرئيسي في هذا المجال هو أن الغالبية قد تريد أن تحكم

---

[٣٢٦]- كتاب آزادى و فرد و قدرت دولت، صفحه ١٢٤.
[٣٢٧]- نفس المصدر، صفحه ١٢٥.

الأقلية من خلال القدرة وإستغلال الغالبية التي تحظى بها وحكومة القانون المنبثقة من صوتهم وإرادتهم.

على عكس هوبز فإنه يعتبر جون لوك الفيلسوف الإنجليزي (١٥٨٨-١٦٧٩ م) سلطة الحكومة محدودة ومقيدة ويعتقد: كما أنه لا يحق لأي شخص كان أن يفعل ما يشتهي، لا يمكن أيضاً لأي حكومة أن تحكم من تلقاء نفسها. إن الفرد والحكومة كلاهما محدودان في إطار القانون الأخلاقي (الطبيعي) ولا يمكن لهما تجاوز هذا الإطار. وبما أن الحكومات يتم إنتخابها من قبل الشعب فهي مسؤولة أمامهم وإذا كانت لا تقوم بواجباتها – بما في ذلك تطبيق المبادئ الأخلاقية – يمكن للناس إستعادة حكمهم[٣٢٨].

إن إلتزامات وواجبات الحكومات فيما يتعلق بالحرية الفردية والإجتماعية هي كما يلى:

١- خلق ظروف ملائمة لتمتع أفراد المجتمع بالحريات الإيجابية: من الواضح أن الحكومة من خلال إستغلال السلطة التي منحتها الغالبية من الشعب، يمكنها توفير ظروف تمكن أفراد المجتمع من التمتع بحرياتهم المشروعة.

---

[٣٢٨]- نفس المصدر، ص ١١٧.

٢- السعي للحفاظ على الحقوق الطبيعية للشعب: بالإضافة إلى واجب الحكومة لخلق ظروف ملائمة لتمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات، لديها أيضاً الإلتزام بالتصدي للأسباب والعوامل التي من شأنها إنتهاك الحقوق الطبيعية والأساسية للشعب أو تسبب قيوداً غير مبررة وغير ضرورية لحريته أو إنتزاع الحرية منه، والسعي وراء توفير ظروف، بحيث يمكن للناس من خلالها التمتع بالحريات التي يحق لهم الاستفادة منها وبشكل كامل ودون إضطراب و إزعاج.

وقد جاء في نظرية جون لوك أنه من واجب الحكومة حماية الحقوق الطبيعية للناس لأن الناس كانوا يتمتعون بهذه الحقوق الطبيعية في حياتهم الطبيعة قبل إنشاء المجتمع السياسي والدولة[٣٢٩].

إن مبدأ تقييد سلطة الدولة نقطة توافق بين آراء غالبية المفكرين والفلاسفة ولا نجد إلا قلة من الفلاسفة الذين يعتبرون السلطة الحكومية التي تم تشكيلها عبر أصوات الشعب، سلطة مطلقة وغير محدودة، لدرجة يمكن لها وبدون أي ضرورة، إنتزاع الحقوق والحريات الطبيعية لأفراد المجتمع أو فرض قيود غير ضرورية على التمتع بالحريات لمواطنيها.

---

[٣٢٩]- نفس المصدر، ص ١٢١.

ومن الواضح عندما يتعلق الأمر بالحديث عن سلطة الحكومة لا نقصد فقط السلطة التنفيذية بل الدولة بمفهومها العام التي تشمل سلطات الدولة الثلاث (القضائية والتنفيذية والتشريعية). كما يقول مونتسكيو، الفيلسوف الفرنسي (١٦٨٩-١٧٥٥ م) أنه من أجل توفير الحرية للشعب لا يجب فقط فرض قيود وحدود على السلطتين القضائية والتنفيذية فقط وإنما على السلطة التشريعية أيضاً[٣٣٠].

السلطة التشريعية التي تمثل مهمتها في موافقة وإصدار القوانين بهدف تنظيم علاقات الأشخاص مع بعضهم البعض من جهة والأشخاص مع الحكومة من جهة أخرى، يتحتم عليها مراعاة بعض المبادئ الأساسية في مجال التشريع:

أولا- أن تقتصر في التشريع على حالات ضرورية وبهدف مكافحة أعمال تضر المجتمع فقط، كما ينص به إعلان حقوق الإنسان والمواطن (فرنسا ١٧٨٩): «ليس للقانون حق في أن يحرّم شيئاً إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الإجتماعية. وكل ما لا يحرمه القانون يكون مباحاً فلا يجوز أن يُرغم الإنسان عليه»[٣٣١].

---

[٣٣٠]- حقوق و آزادى هاى فردى، صفحه ٤٣.
[٣٣١]- إعلان حقوق الإنسان والمواطن، المادة الخامسة.

ثانيا– القوانين التي تقرها السلطة التشريعية يجب أن تستند إلى العدالة، ومن الواضح أن هذا الأمر يندرج ضمن متطلبات الشعوب دائماً ومعظم الحكومات تضطر وتجبر على إحترامه وذلك رغم عدم رغبتها الحقيقية في تطبيق هذا المبدأ.

بما أن الدولة الإسلامية تستند إلى مدرسة الإسلام الرفيعة فيجب أن تستند مكونات سلطة الدولة أيضاً إلى النظرة التوحيدية وتقوم على أساس القيم الإسلامية السامية.

إن مكونات الدولة السياسية تشمل؛ الجغرافيا الإقليمية والسكان والسيادة، ولكن مكونات الدولة الإسلامية تتضمن بالإضافة إلى ما سبق، الرسالة وإحترام المبادئ والقيم الإسلامية والأمة الإسلامية الواحدة، حيث أن دمج هذه المكونات هو الذي يؤدي إلى تشكيل دولة إسلامية رسالية قيمية. وفقاً لذلك فإن السلطة وإقتدار الحكومة الإسلامية تقوم على الموازين الإسلامية وخاصة القرآن الكريم وسنة النبي (ص) وخلفائه الصالحين وتهدف إلى الرفعة والسمو الروحي للمجتمع والتحرك نحو الله سبحانه وتعالى.

ومن سمات الدولة الإسلامية الهامة يمكن الإشارة إلى: الإهتمام والإيمان بالحقوق والحريات الفطرية والطبيعية للبشر، والعدالة، والتطلع إلى نمو التقدم، والحريات المشروعة،

ومساواة عامة الناس في التمتع بالإمكانيات والفرص الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ومبدأ المراقبة العامة على تصرفات الحكام، والأصولية، والتأسي بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه الصالحين.

غالباً ما يُعتقد أن القدرة (السياسية) والسلطة تقوم دائماً على القهر والقوة والإجبار في حين أنه في المدرسة الإسلامية يشكل الإيمان وولاء الشعب أحد الأسس الهامة لسلطة الدولة، وأن الحكومة الإسلامية تستفيد من هذه الوسيلة الفعالة وتستخدمها من أجل التحكم بالمجتمع.

في النموذج الإسلامي هناك علاقة وثيقة بين القدرة والقيم، وكما أن القيم الرسالية تحتل مكاناً مركزياً في بنية الدولة والنظام السياسي في الإسلام وتلعب أيضاً دوراً بارزاً في إيجاد قدرة الحكومة.

هنري مندراس (**Henri mendras**) عالم الإجتماع الفرنسي الشهير يقول في التعبير عن مفهوم «القيمة»: بأن القيمة تتضمن هذا المعنى، ما الذي يستحق الإنسان أن يعيش من أجله أو يضحي بحياته في سبيله في هذا المجتمع[٣٣٢].

---

[٣٣٢]- أنظر كتاب: مبانى جامعه شناسى – ترجمه باقر پرهام، فصل پنجم.

النقطة المهمة التي يجدر بنا الإهتمام بها هي أن الفطرة والطبيعة البشرية تتسمان بالطابع التوحيدي والإلهي لذلك فإن القيم التي تستند على النظرة المادية من شأنها تقييد الإنسان في مكان وزمان معينين كما تحول دون وصوله إلى الرفعة والتكامل الذي يستحقه، إلا أن القيم التوحيدية التي تقوم على النظرة الإسلامية تتناسق مع طبيعة وفطرة الإنسان ولا تفرض على الإنسان أي قيود وموانع (مثل الزمان والمكان والإنتماء إلى جماعة معينة أو عرق معين) بل رغم وجود الإختلافات والمميزات الطبيعية بين البشر توفر الوحدة بين الثقافات والأعراق والقوميات المختلفة وتقودها إلى التقارب مع بعضها البعض مما يؤدي إلى وحدة الأمة الإسلامية.

في نظرية الدولة الإسلامية تعد القيم الرسالية والتوحيدية كأهم عنصر في تشكيل سلطة الحكومة وتتشكل قدرة الدولة على أساس هذه القيم، وثمارها خلق إمكانيات وقدرات هائلة في مختلف الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى العسكرية والدفاعية، يمكن لآحاد أفراد المجتمع بفضلها المشاركة بحرية في إدارة شؤون المجتمع، كما من شأنها خلق الظروف الملائمة لتحقيق التعاون المتبادل بين الحكومة الإسلامية وأفراد المجتمع الإسلامي على نحو تحظى الحكومة الإسلامية بالإضافة إلى الشرعية الإلهية بالقبول

العام أيضاً، ويلعب الشعب من جانبه أيضاً دوراً محورياً في عملية تشكيل الحكومة الإسلامية وإدارة شؤونها وإستمرار سلطتها.

إن إحدى القيم الأساسية للإسلام تكمن في تحرر الإنسان من هيمنة الآخرين وإنحصار حق الطاعة للّه سبحانه وتعالى، كما تعتبر هذه القيمة معياراً للإنسان لكي يرفض قبول أي حكم وسيادة ينبعان من الإستبداد والإستكبار فضلاً عن الخضوع لهيمنة السلطويين والمعتدين على حريته.

كان ظهور الإسلام وبعثة النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) في الجزيرة العربية متزامناً مع الوضع الخاص الذي كانت تعيشه المنطقة آنذاك بما فيه الظروف الجغرافية الخاصة بالإضافة إلى الجهل والخرافة والإستبداد الكامل. وقدم الإسلام لمثل هذا المجتمع الجاهلي الحرية والأمن والكرامة الإنسانية وإحترام حقوق الإنسان الأساسية، كما تم تأسيس أول دولة إسلامية في مدينة النبي (ص) إستناداً إلى تعاليم الإسلام وعلى أساس السيادة الشعبية الدينية، وجرى إقتدار الحكومة في خدمة إستعادة وصيانة الحقوق الطبيعية والأصيلة للإنسان والسمو البشري.

إن مؤسسة الشورى التي تأسست إستناداً إلى تعاليم الله وبيد النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) فسحت الطريق أمام مشاركة الأمة في شؤون المجتمع المسلم كما حددت دور آحاد أفراد المجتمع في تشكيل وإستمرار الحكومة وسلطتها وإقتدارها، وأكدت أيضاً على ضرورة تمتع الحكومة بالقبول العام في الرؤية الإسلامية.

إن مشاركة جميع أفراد المجتمع في إدارة الشؤون العامة بالإضافة إلى إستقرار وإستمرارية سلطة الدولة وزيادة فعاليتها، تسببت أيضاً في إنشاء توازن وإستقرار في المجتمع فضلاً عن ترسيخ العدالة الإجتماعية في ظل حماية الحقوق والحريات الإسلامية للناس.

ووفقاً لموازين وأسس الشريعة الإسلامية، إن مصدر سلطة الدولة هو السيادة الإلهية المطلقة: «... إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ...» [٣٣٣] وإن الله هو الذي أعطى البشر الحق في تحديد مصيرهم كما منح الشرعية لحكمهم، وأن هذه الشرعية الإلهية إلى جانب الشرعية الشعبية التي يعتمد عليها الإسلام، تشكلان سلطة مشروعة لإقامة الدولة الإسلامية لتتمتع بإمكانية ممارسة

[٣٣٣]- القرآن الكريم، سورة انعام ، الآية ٥٧.

سلطتها في جميع المجالات وتوجيه وإرشاد المجتمع نحو السمو الروحي والأخلاقي والمادي.

بالإضافة إلى نظرية الإسلام المترقية حول تأسيس الدولة الإسلامية، فإن مبدأ الرقابة العامة على الحكومة وحالاتها المختلفة بما فيها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة نصيحة أئمة المسلمين، وأهمية وضرورة الرجوع إلى العقل والحكمة الجماعية وحرية التصويت لجميع أفراد المجتمع، تُعد أداة ملائمة كما قررها الإسلام للحفاظ على شرعية سلطة الدولة والحكومة وعدم إقامة الإستبداد.

الحرية والأخلاق

«الأخلاق» و«الحرية» هما قضيتان منفصلتان عن بعضهما البعض، فمن الضروري قبل الدخول في موضوع العلاقة بينهما، تقديم تعريف لهذين المصطلحين ومن ثم دراسة العلاقة والصلة فيما بينهما.

قد ذكر العلماء لكلمة «الأخلاق» من الناحية اللغوية جذرين مختلفين هما الجذر اليوناني وهو مصطلح «**ethic**» والجذر اللاتيني هو «**moral**».

إن كلمة «الأخلاق» من مفاهيم يتسم تعريفها بخلافات وإنقسامات عميقة يحتاج إلى مناقشات مستقلة ومفصلة ليس في هذا المقال مجالاً لطرحها.

ويرى علماء المسلمين أن الأخلاق هي مجموعة من الصفات الروحية والخصائص الباطنية للإنسان تضم القوى

والفضائل والخصال الباطنية التي يمكن مشاهدتها بعين القلب[٣٣٤].

وفي تعريف آخر تمثل الأخلاق نوعاً من التربية وتعني إكتساب الخُلق والحالات والعادات، ويتضمن هذا التعريف نوعاً من القداسة وبالتالي فإن مفهوم الأخلاق لا يمكن إستخدامه على الحيوانات ويقتصر تطبيقه على الإنسان[٣٣٥].

وقد جاء أحد الفلاسفة المعاصرين بتعريف موجز عن الأخلاق يقول فيه إن الأخلاق هي إزدهار الشخصية الإنسانية في مسار الحياة البشرية المعقولة[٣٣٦].

أما حول مفهوم الحرية فقد تحدثنا عنه في هذا المقال بالتفصيل مما يمكن طرحه في تعريف عام على النحو التالي: (الحرية هي) القدرة على إختيار هدف من بين أمور يمكن إدراجها كأهداف وموضوعات أو إختيار وسيلة من بين وسائل مختلفة ومتنوعة[٣٣٧].

---

[٣٣٤]- ناصر مكارم شيرازى، تفسير موضوعى پيام قرآن، اخلاق در قرآن، جلد ١، ص ٢٤.
[٣٣٥]- مرتضى مطهّرى، كتاب فلسفه إخلاق.
[٣٣٦]- علامه محمد تقى جعفرى، ترجمه و تفسير نهج البلاغه، جلد ٢٤ ص ٣٠٧.
[٣٣٧]- محمد تقى جعفرى، حكمت اصول سياسى إسلام، ص ٣٦٢.

يجب النظر في القضيتين الحرية والأخلاق بمثابة ضروريات وإحتياجات أساسية لحياة الإنسان حيث أن وجود كليهما يُعد ضرورة حتمية في حياته الشخصية والإجتماعية.

إن وجود علاقة وثيقة بين الحرية والأخلاق أدى إلى إعتبارهما عنصرين لا يقبلان التجزئة وتشبيههما بقضيتي الحركة والطريق بحيث أن الحركة المستدامة والسريعة في طريق السمو والكمال تتطلب التحرك في إطار الأخلاق بغية تحقيق هذه الأهداف السامية. على هذا الأساس لا ينبغي التصور أن الأخلاق والحرية تتناقضان مع بعضهما البعض بل يجب إعتبار الحرية إحدى الفضائل الأخلاقية بل أهمها والأساسي منها، كما هو الحال فيما يخص العدالة والحرية حيث أن الأخيرة لا تتعارض مع العدالة فحسب وإنما يجب إعتبارها من حالات ومصاديق العدالة المهمة.

وحتى في المجتمعات الأكثر ليبرالية أيضاً يصلون إلى مرحلة يدركون فيها ضرورة إحترام الأخلاق الإنسانية والإعتراف بها كخط أحمر في الحياة الإجتماعية للبشر.

يعتبر الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (١٧٢٤– ١٨٠٤ م) أن الطابع الأخلاقي شرطاً ضرورياً للحرية ويقول: «إن

الحرية هي الإستقلال من كل شيء ما عدا القانون الأخلاقي».

أحد الفلاسفة الغربيين بيّن بأن الأخلاقيين في التاريخ البشري قد أشادوا جميعاً بالحرية ولكن المشكلة تكمن في دلالات هذا المفهوم، حيث أن معنى الحرية على غرار كلمات أخرى مثل السعادة والخير والطبيعة والحقيقة يحظى كل منها بنطاق دلالي واسع ومتنازع عليه مما يمكن تنسيقها مع تفاسير متعددة.

إن الحرية والأخلاق قضيتان ذات إتجاه واحد تساعدان الإنسان في حركته نحو السعادة والسمو، كما أن إنعدام أو إنتهاك أية واحدة منهما سوف يواجه الإنسان الشقاء والسقوط مما يؤدي إلى تعرضه للعقاب، لذلك يجب إعتبار الأخلاق بمثابة طريق يجعل حركة الإنسان الحر داخل إطار مناسب للوصول إلى الأهداف المثالية.

ومن أكثر الأمور أهمية والمثيرة للجدل في مجال العلاقة بين الأخلاق والحرية هو موضوع التأخير والتقديم والأسبقية بينهما، وعلى هذا الأساس ثمة أسئلة تطرح نفسها في هذا المجال، منها:

ألف- هل أن الحرية الصحيحة يجب أن تقوم على أسس أخلاقية؟ وبعبارة أخرى، هل يجب على الحرية أن تجعل نفسها تتناسق مع الأخلاق؟

باء- هل يتوقف تحقيق الأخلاق في المجتمع على تحقيق الحرية؟

جيم- هل أن القيم الأخلاقية تؤثر في وصول الإنسان والمجتمع إلى حرية مستدامة ومستقرة؟

دال- هل أن سيادة الأخلاق والقيم الأخلاقية تؤدي إلى فقدان الإنسان حريته أو تقييد حرية الفرد والمجتمع؟

هاء- هل تستطيع الحرية أن تساعد أبناء البشر في الطريق إلى تحقيق مجتمع أخلاقي؟ وتسبب في غرس شتلة الأخلاق في أجواء الحرية؟ أو أن حرية الإنسان تسبب في تسريع وصوله إلى مجتمع غير أخلاقي ومستهتر وينخفض تأثير القيم الأخلاقية في المجتمع الحر؟

واو- هل من الممكن تحقيق المعرفة الأخلاقية في ظل الحرية والانفتاح أو أن قيمة ومصداقية الحرية تستند إلى الأسس الأخلاقية؟

يعتقد مجموعة من علماء المسلمين في الإجابة عن الأسئلة والشبهات المذكورة أعلاه، بأولوية الحرية على قضية الأخلاق والبعض الآخر يرون أن الأخلاق هي التي تملك الأولوية على الحرية ويؤمنون بأولوية وأسبقية الأخلاق على السياسة أيضاً.

والذين يعتبرون قضية الحرية أولى من الإخلاق يستدلون لها بأن المجتمع السلطوي القائم على الأساليب والممارسات الدكتاتورية الشمولية، تكون الحرية غائبة كما أن الأخلاق فاسدة فيه، لأنه في مثل هذا المجتمع الذي لا يوجد فيه أصلا إمكانية الإنتقاد والإحتجاج فكيف يمكننا أن نتكلم عن الأخلاق ونسعى وراء تحقيق القيم الأخلاقية لدى الفرد والمجتمع؟ في المقابل، إن البيئة الحرة هي التي توفر الظروف الأكثر ملاءمة لتطوير الأخلاق في الإنسان وإزدهار مواهبه وشخصيته، وبالتالي يتحرك المجتمع نحو الأخلاق كما أن الجوهر الإنساني ينمو أكثر وأفضل في مثل هذه البيئة الحرة[٣٣٨].

من ناحية أخرى ليس هناك شك في أن صراع الإنسان والجهود التي يبذلها لتحقيق الحرية وكسب ما يفتقره تمهد

---

[٣٣٨]- مرتضى مطهّرى، كتاب فلسفه اخلاق.

الطريق لتكامل الإنسان وسعادته، وعلى هذا الأساس فإن قبول وإعتماد القيم الأخلاقية في الفضاء الحر ووفقاً لإرادة حرة يحضى فيها الإنسان بقيمة ومصداقية خاصة، من جانب آخر طالما يفتقر الفرد والمجتمع إلى الحد الأدنى من الحرية والإختيار فكيف يمكننا أن نتوقع تحقيق الأخلاق في مثل هذا المجتمع؟

بالإضافة إلى الحجج المذكورة أعلاه، فإن الأخلاق هي في الأساس قضية لا يمكن فرضها على الجنس البشري وبالقوة والإكراه بل يجب أن يكون قبول الإنسان لها عن طوع وإختيار لا عن كره وإضطرار حتى يقوم بتطبيقها، لذلك فان تحقيق الأخلاق والفضائل الأخلاقية في بيئة غير حرة سيكون أمراً شاقاً وصعباً.

إن للحرية آثار ووظائف تكمن في شق الطريق إلى تطوير وتنمية الأخلاق الشخصية والإجتماعية، فضلاً عن تعزيز أسس القيم الأخلاقية في المجتمع كما أن الإنسان من خلال التمتع بالحرية، يخطو نحو تحقيق مجتمع أخلاقي وتعزيز الفضائل الأخلاقية والروحية.

وكما إن تحقيق القيم الأخلاقية مثل الإنفاق في سبيل الله، والصدقة والإحسان إلى الفقراء، والقروض الحسنة والتي تعتبر

من أفضل الأمثلة على التعاون القائم على الخير والتقوى: «... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ...» [٣٣٩] ستجد قيمة خاصة في حال كونها في ظل الحرية وبعيداً عن الإجبار والإكراه كما تكون لها في هذه الحالة أجراً مضاعفاً أيضاً.

في المقابل، يستدل المعارضون لنظرية أولوية الحرية على الأخلاق أنه:

أولا- الأخلاق هي أكثر شمولية وسعة من الحرية بحيث تتضمن الحرية في داخلها لذلك يجب أن نعتبر الأخلاق أولى من الحرية ومتقدمة عليها.

ثانيا- ومن الواضح أنه في المجتمع الأخلاقي وفي ظل سيادة القيم الأخلاقية، نستطيع وبالتأكيد مشاهدة ظاهرة الحرية، وينبغي أيضاً إعتبار غياب الأخلاق والقيم الأخلاقية في المجتمع غياب وانعدام الحرية.

صحيح أن فرضية أولوية الأخلاق على الحرية توافق حكم العقل وفلسفة الخلق وخلقة الإنسان وصحيح أيضاً أن نظرة سطحية وعابرة على الآيات القرآنية تدل على أن الإنسان -

[٣٣٩]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٢.

وفقاً للقرآن – كائن مختار وأن إرسال الرسل (عليهم السلام) وتنزيل الكتب السماوية سيكونان أمراً عبثاً ودون جدوى أساساً في حال عدم كون البشر كائناً مختاراً وذا إرادة واختيار مما يدل على أن الله تبارك وتعالى يعتبر الإنسان كائناً مختاراً[٣٤٠]. ولكن مع كل هذا يجب الإنتباه إلى حقيقة هي أن الفصل بين قضيتي الحرية والأخلاق يُعد أمراً صعباً ومعقداً وذلك لأن العلاقة بينهما علاقة وثيقة لا تنفصل.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، أن حياة الإنسان في جميع مراحلها مليئة بالأخلاق الإنسانية ولا يستطيع المرء أن يتخيل أي نقطة في حياته الإنسانية من دون الأخلاق والقيم الأخلاقية، وحتى في الشروط الإستثنائية والصعبة مثل ساحة المعركة ومحاربة الأعداء والكفار أيضاً يركز الإسلام على ضرورة مراعاة القيم الاخلاقية، كما يوصي القرآن الكريم:

«وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»[٣٤١].

٣٤٠- مصباح يزدى، كتاب معارف قرآن، جلد سوّم، ص ٢٧٤.
٣٤١- القرآن الكريم، سورة أنعام، الآية ١٠٨.

وبالإضافة إلى ضرورة مراعاة حقوق الإنسان في نظر الأخلاق الإسلامية، فإن إحترام حقوق الكائنات الحية الأخرى، بما في ذلك حقوق الحيوان، أيضاً يتم التأكيد عليها في الإسلام، ولا ينبغي أن يعتدي الإنسان على الحيوانات وإيذائها وإنتهاك وتضييع حقوقها[٣٤٢].

ومن الواضح أن مراعاة والتزام المبادئ والقيم الأخلاقية وإحترام حقوق الآخرين، والإبتعاد عن القذف والتشهير، وتجنب الأنانية والجشع، وترك الإنحرافات والرذائل الخلقية والإهتمام بالأخلاق في الحياة الشخصية والإجتماعية، تمثل أفضل الضمانات في كل مجتمع من أجل التحرك نحو تعزيز الحرية والإنفتاح والتفكير الحر.

من ناحية أخرى، فإن إختيار وحرية الإنسان يشكلان المبدأ الأول والأساسي للأخلاق، وفي حال سيادة القيم الأخلاقية على المجتمع وتضيّق على القيم المضادة مثل الكذب والافتراء، حينئذ سيتم توفير الظروف اللازمة لإختيار حقيقي وصحيح من قبل المجتمع. وهذا يعني أن الأخلاق تلعب دوراً هاماً ولها تأثيراً كبيراً في حماية الحرية والحفاظ عليها، لذلك فإن رفع مستوى الوعي عند أفراد المجتمع حول القيم الأخلاقية

---

[٣٤٢]- نائينى، عليرضا و ربانى، محمّد، مقاله حقوق حيوانات از ديدگاه قرآن و احاديث، فصل نامه علمى و پژوهشى دانشور، دانشگاه شاهد ٨.

والسعي وراء تطويرها وتوسيعها يعدان إحدى الحاجات الأساسية لجميع المجتمعات التي تطالب بالحرية.

كما أن حفظ التوازن بين الأخلاق والحرية يعد ضرورة حتمية بالنسبة للإنسان وعدم التوازن بينهما يقوده بالتأكيد الى السقوط في هاوية الإنحطاط والشقاء. إن الإنسان قادر على إختيار الفضيلة أو الرذيلة حين يعيش في ساحة الحرية، وبالإضافة إلى ذلك، حرية الإنسان في المجتمع ليست التمتع بالحقوق من جانب واحد، ولكنها حقوق متبادلة ومن الجانبين وإن عمل الفرد لا يجب أن يكون:

أولا– يتعارض مع المبادئ والأخلاق الحسنة.

ثانيا– يفسد ويضيع حقوق الآخرين[٣٤٣].

من ناحية أخرى، تأثير الأخلاق في المجتمع يكمن في أن سيادة الفضائل الأخلاقية تؤدي إلى تعزيز القيم الإجتماعية المتعالية، بما في ذلك الحرية، كما أن هذين العاملين يدعمان بعضهما البعض في الحركة نحو السعادة والكمال البشريين.

ومن الأسباب التي تدل على شمولية نظرية السياسة الإجتماعية في الإسلام يكفي القول إن الإسلام من جانب

---

[٣٤٣]- محمّد على ايازى، كتاب آزادى در قرآن.

يوصي الإنسان بممارسة الأخلاق العملية ويعتبر إتمام مكارم الأخلاق الغاية النهائية من إرسال الرسل الإلهيين[٣٤٤]. ومن جانب آخر يركز على الحرية في إطار صحيح ومرغوب فيه ويعتبر الحصول على الحرية والحفاظ عليها واجباً وفريضة على كل شخص مؤمن يطلب الحق كما يربط هذين العاملين الأساسيين في حركة الإنسان وتكامله ببعضهما.

ومن المهم جداً أن نلاحظ أن أولوية الحرية على الأخلاق من حيث ضرورة وجود الحد الأدنى من الحرية في المجال الإجتماعي ومن أجل تحقيق الأخلاق في المجتمع، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الحرية مطلقة دون قيود، بل أن هذا التفضيل يعد بمثابة طريقة وممر لوصول جميع أفراد المجتمع إلى القيم الأخلاقية. وفقاً لذلك، فإن جعل الحرية مؤسسة في المجتمع تسبب إستمرارية وإستدامة الأخلاق فيه مما يؤدي إلى تعزيز وقوام الحرية لأفراد المجتمع ويعطيهم الأمل ويساعدهم على تحقيق الأخلاق العالية والصحيحة.

٣٤٤- «بُعثت لاتّمم مكارم الاخلاق»، كتاب كنز العمّال، جلد ١٣، ص ١٥١، حديث ٣٦٤٢٧.

وإذا قبلنا بأن الحرية الإيجابية هي أحد أهم أهداف الأخلاق الفردية والجماعية في حياة الإنسان فإننا قد أدركنا تأثيرها ودورها في تكامل البشر وسعادتهم.

والنتيجة من هذا الموقف هي أننا لا نعتبر الأخلاق بدون الحرية صحيحة ومستدامة كما نرى أن الحرية دون القيم والفضائل الأخلاقية أيضاً أمر مكروه وغير صحيح. بالتالي يمكن إعتبار هاتين الفضيلتين ذراعين هامين ومتعاونين لمكافحة السيطرة والإستغلال من قبل الأشخاص الإنتهازيين النفعيين في المجتمع.

وفي حال عدم وجود حرية التعبير والفكر سوف لن تحكم على المجتمع الفضائل الأخلاقية والسبب هو أن الأخلاق الحميدة تقوم دائماً على إختيار وإرادة الإنسان وقناعته الذاتية، كما أن غالبية الرذائل وحالات سوء الأخلاق والإبتعاد عن القيم الأخلاقية سببها غياب الحرية.

بالطبع أنه جنباً إلى جنب مع تطور وإنتشار الحرية من الضروري أيضاً إرساء الأطر الأخلاقية في المجتمع وإلا سوف تتعرض عملية تطوير الحرية للإبطاء أو حتى التوقف، وأنه سيعطي ذريعة للآخرين في محاولة لمنع أو تقييد الحرية

في المجتمع، وهذا هو الإرتباط الوثيق الذي يربط بين الأخلاق والحرية للبشر.

النقطة الأساسية في مناقشة الحرية هي وجود تصور خاطئ لدى البعض بأن تحقيق الحرية وحدها يؤدي إلى الكمال البشري، في حال أن الحرية تعد شرطاً ضرورياً للوصول إلى هذا الهدف وثمة حاجة أيضاً إلى أدوات ومقدمات أخرى من إجل تحرك الإنسان نحو الكمال، منها الأخلاق التي تمثل واحدة من أهم هذه الأدوات والتي بدونها لن يكون من الممكن تحقيق الكمال.

هنا تجدر الإشارة إلى بعض النقاط فيما يخص العلاقة بين الأخلاق والحرية:

أولا– تقديم الأخلاق بإعتبارها عاملاً يحد من الحرية تقييم خاطئ لمفهوم الحرية والأخلاق.

ثانيا– الأخلاق تُعد إطاراً يحتاج إليها الإنسان من أجل الوصول إلى كمالة والغاية من خلقه.

وأخيرا– دور الأخلاق يكمن في مساعدة أفراد البشر في التعليم والنمو وليس قمع الغرائز البشرية الفطرية، لذلك، يمكن

للإنسان من خلال التمتع بالقيم الأخلاقية، تسيير غرائزه والتحرك نحو السعادة والكمال.

العلاقة بين الحرية والقانون

على الرغم من أن الإنسان كائن قيّم وحساس ويعتبر أشرف المخلوقات الإلهية ولكن نظراً لرغباته النفسانية وما يملكه من قوة الإختيار والإرادة سيكون من السهل أن يميل إلى التوجهات المادية والدنيوية ومن خلال تغلب طبيعته الحيوانية يصبح كائناً جامحاً وينحرف عن مسيره الصحيح في الحياة. لذلك من أجل مراقبة وتعديل السلوك البشري سيكون وجود قواعد وقوانين أمراً لازماً لردعه، خاصة حينما يكون الإنسان قد أختار الحياة الجماعية من أجل توفير إحتياجاته من خلال التعاون ومساعدة الآخرين، وبالتالي فإن الحياة الإجتماعية تقتضي وجود القانون لينظم علاقات البشر ويرفع النزاع من بينهم ويرسي النظام والإنضباط ويمنع التزاحم بينهم في مجال ممارسة الحقوق والحريات.

يقول تشارلز دي مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥ م) حول مفهوم الحرية وعلاقتها مع القانون إن: «الحرية هي أن يكون للإنسان الحق لفعل كل ما يسمح القانون به وألا يجبر على

فعل شيء يمنعه القانون وليس في مصلحته. في هذه الحالة إذا قام بعمل يحظره القانون فسوف لن يكون هناك حرية بعد ذلك».

ويرى المفكر الإنجليزي الشهير توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩ م) (در متن فارسی تاریخ ١٧٥٥-١٦٨٩ م ذكر شده كه اشتباه است) ضرورة وجود القانون من أجل تحديد حدود الحرية حيث يقول: «حرية الأفراد تعود إلى صمت القانون، وفي الحالات التي لا يوجد قانون معني بها فيمكن للشخص أن يقوم بفعل شيء أو تركه وفقاً للإرادة الشخصية».

لفهم ضرورة وجود قانون لتحديد نطاق الحريات الفردية والإجتماعية من الضروري النظر في دور القانون في المجتمع وآثاره الوجودية.

بعض الآثار والنتائج الهامة لسيادة القانون في المجتمع هي:

١. تنظيم برامج الحياة الإجتماعية للبشر وتحديد الأوامر والنواهي التي من الضروري إحترامها من قبل جميع أبناء المجتمع حيث تعتبر من واجبات جميع أفراد المجتمع.

٢. صون وحماية حقوق جميع البشر عن طريق دمج الآليات الفعالة وبهدف منع إنتهاك حقوق الأفراد بعضهم لبعض.

٣. إرساء النظام في المجتمع ومكافحة التجاوزات والإنتهاكات العامة وتدخلات الأشخاص ضد مصالح الآخرين وحرياتهم مما يؤدي إلى تعطيل النظام الإجتماعي.

٤. ترشيد الحرية مع تقديم آليات مناسبة لممارستها بشكل صحيح وفي وقت ملائم وبحجم مناسب في سياق الإعتدال وتجنب الإفراط والجشع والطمع البشري.

٥. إحترام المصالح العامة من خلال التحكم في وسائل ممارسات الحرية من قبل أبناء المجتمع ومنع الممارسة غير اللائقة للحريات والتي تؤدي إلى إنتهاك المصالح والمنافع العامة.

٦. تلبية المطالب المشروعة والمنطقية لأفراد البشر وتوفير مستوى الأمن اللازم لدعم ممارسة الحريات الشخصية من قبل جميع الأشخاص.

٧. خلق ضمانات كافية لممارسة الحريات المشروعة للإنسان وإزالة مخاوف وقلق الناس إزاء إستخدام حقوقهم وحرياتهم.

يعبر القرآن الكريم في آيات كثيرة عن قواعد وقوانين مختلفة وفي عدة قضايا ويدعو المسلمين لمراقبة حدود الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة الأحكام الإلهية كما يبشر الذين يحترمون الحدود القانونية بالفوز العظيم وأن يجزيهم الله جزاء حسناً[٣٤٥]. كما يصف أولئك الذين يتعدون الحدود الإلهية بالظالمين[٣٤٦] لأنفسهم وللآخرين[٣٤٧].

وفقاً للإسلام، فإن القانون يشكل حدود الحرية والذي يجب على الجميع إحترامه.

النقطة الأساسية حول مكانة القانون في المجتمع هي أن القانون يجب أن يعتبر فوق حرية الأشخاص، لأن القانون يقف في مرتبة عالية ينبغي عليه صون وحماية مصالح آحاد المجتمع المادية والروحية ومنع تدخل الأطراف الأخرى وتزاحم الحقوق بين الأشخاص، ومع الأخذ بنظر الإعتبار فإن هذا هو الدور المتوقع من القانون، أما لو إعتبرنا الحرية فوق

٣٤٥- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٣ .
٣٤٦- القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية ١.
٣٤٧- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

القانون فسوف نواجه بالتأكيد التناقض والإلتباس. إن دور القانون في المجتمع هو تحديد التفاصيل المتعلقة بالحرية وكيفية تطبيقها، وبعبارة أخرى، يكمن هذا الدور في تحديد وإعلان الحريات المشروعة، لذلك يجب علينا قبول هذه الحقيقة أن أساس عمل القانون هو تحديد الحرية[٣٤٨].

مع الإعتقاد بالحرية المطلقة سيصبح وجود القانون بلا معنى وغير ضروري، وإذا قلنا أن الحرية فوق القانون نقصد بها الحرية المشروعة وليست الحرية المطلقة أو مطلق الحرية، لأن الحرية لو نقصد بها التحرر من كل القيود بما في ذلك القواعد والقوانين، ستكون مغايرة مع حرمة وكرامة الإنسان وتسبب الفوضى في المجتمع.

والقانون ينطوي بشكل صريح أو ضمني على أوامر ونواه مما ينبغي على جميع آحاد المجتمع الإنصياع لها وإتباعها وأيضاً القبول بتحديد منطقي للحرية والتنازل عن ممارسة بعض حقوقهم من أجل المصالح العامة وحماية حقوق وحريات الآخرين. وبالتالي فإن إعطاء مثل هذا الدور للقانون سيؤدي بالتأكيد إلى توفير المصلحة العامة وترسيخ العدالة الإجتماعية في المجتمع.

---

[٣٤٨]- مصباح يزدى، إسلام، حكومت و سياست، ج ٣- ص ٣٣.

هناك نقطة مهمة أخرى في هذا الموضوع يجب طرحها وهي قضية مصدر التشريع في المجتمع. ترى الأنظمة الغربية أن التشريع حق لآحاد أفراد المجتمع، لكن الشريعة الإسلامية تعتبر وضع القانون شأن إلهي وحق من الحقوق الإلهية حيث أن الله هو الذي خلق الكون كما خلق جميع المخلوقات بما في ذلك البشر فهو الذي يعرف كل شيء عن كل شيء ولديه معرفة شاملة كاملة بجميع خصائص الإنسان والمواهب والطاقات الكامنة فيه، لذلك فإنه قادر بوضع قوانين للإنسان تنسجم مع الطبيعة البشرية وإحتياجاته الحقيقية.

ومن الواضح أن القوانين التي لا تتفق مع فطرة وطبيعة الإنسان لن يتم تطبيقها على أرض الواقع بشكل صحيح، كما أن القوانين التي تفتقر إلى دعم روحي كافي تفتقر أيضاً إلى إمكانية التطبيق. ومن الطبيعي أن القوانين التي يتم وضعها من جانب مصدر آخر دون خالق الكون سوف تعاني من الخلل والتناقض نظراً لمحدودية علمه من أبعاد الوجود الإنساني وتكون دائماً بحاجة إلى التنقيح والمراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن البشر لإدارة شؤونهم بحاجة إلى صنفين من القوانين، صنف يتعلق بقوانين وقواعد ثابتة وملزمة ولها دور فعال وفائدة في حياة الإنسان في جميع الأزمنة

والأمكنة وينبغي للمرء إطاعتها واتباعها. وصنف آخر يتعلق بقوانين وقواعد أخرى يتم تنظيمها وتصويبها حسب مقتضيات الزمان والمكان وتتغير مع أي تغيير في الظروف والمتطلبات لكي تنطبق مع الواقع اليومي للمجتمع.

من منظار الدين الإسلامي إن القواعد والقوانين الدائمة مصدرها الله جلّ وعلا وجميع الناس مكلفون بالإنصياع لها وإتباعها وإجتناب مقاومتها والجدال حول ما قد فرضه الله العليم الحكيم، كما قال القرآن الكريم في هذا الخصوص:

«وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا»[٣٤٩].

ولكن فيما يخص القوانين والقواعد المتغيرة التي تتم صياغتها ووضعها على أساس الظروف الزمنية والمكانية والحياتية التي يعيشها المجتمع فللبشر الحق في جعل القوانين لمجتمعاتهم ويمكنهم التشريع لخدمة مصالحهم الروحية والمادية حسب الحاجة والمتطلبات الراهنة وفي إطار القوانين الإلهية الثابتة والملزمة.

---

[٣٤٩]- القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

نقطة مهمة أخرى هي أن في أي مجتمع من المجتمعات البشرية لا يمكن الوصول إلى النقطة المطلوبة، أي سيادة القانون والنظام الإجتماعي، من خلال التوصيات والنصائح الأخلاقية فقط وإنما تحقيق هذا الهدف يقتضي وضع آليات مناسبة من جانب الحكومة بمثابة ضمانات تنفيذية للقوانين.

والغرض من التشريع هو تحقيق نتائج متعددة منها؛ التعامل مع إنتهاك الحدود القانونية المقررة، ومنع إنتهاك حقوق وحريات الآخرين والمجتمع، والتصدي للجنايات والجرائم من قبل الأشخاص التي تنبع من أنانيتهم وسوء إستغلالهم للغريزة البشرية للتحرر من القيود، بالإضافة إلى السيطرة على الرغبات والميول المتمردة للإنسان وخلق التوازن فيها، والحفاظ على المصالح العامة. لذلك ومن الواضح أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على التصدي لحريات شخصية غير مشروعة للإنسان من خلال فرض عقوبات مناسبة ضدها.

والأحكام الجزائية الإسلامية تتضمن تقدير الجزاء الكافي والمناسب لكل خطيئة أو معصية تخرق القواعد أو تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام أو إنتهاك حقوق الآخرين، فلم تكتف الشريعة الإسلامية بالإعتماد فقط على النصائح والتوصيات. على سبيل المثال جاء في القرآن الكريم حول الشخص

«المحارب» للشريعة الذي يخل بالأمن العام والمجتمع المسلم عقوبة تنص بها هذه الآية الشريفة:

«إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»[٣٥٠].

بصفة عامة، الذي يمكن إستخلاصه من المصادر الإسلامية هو أن الإسلام يركز بشده على حرية الإنسان المنطقية والتي تتوافق مع طبيعة الإنسان الأصيلة وتأتي ضمن القوانين التي قد عينها خالقه المتعال. وهذا هو الموضوع الذي يؤكد عليه العقل والدين دائما، وفي هذا السياق فإن جميع أفراد البشر بالإضافة إلى حقهم في الحياة لهم الحق أيضاً في التمتع الحر بمظاهر الطبيعة التي خلقها ووفرها لهم رب الكون، وأن وضع القوانين والقواعد يرمي إلى حماية حرياتهم المشروعة ومصالحهم الروحية والمادية.

---

[٣٥٠]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٢.

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم
- نهج البلاغة

الف- المواثيق الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨ م)
(Universal Declaration of Human Rights)
- ميثاق الامم المتحدة (١٩٤٥ م)
(Charter of United-Nations)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية(١٩٤٨ م)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٤٨ م)

باء- الكتب:

- ابن ابی الحدید، شرح نهج البلاغه، بیروت، دارالاحیاء التراث العربی، سال ۱۳۸۵ ه.ق
- ابن حنبل، احمد، مسند احمد، بیروت، نشر دارالفکر
- ابن ماجه، الحافظ ابی عبدالله، سنن ابن ماجه، بیروت، داراحیاء التراث العربی
- ابن هشام، ابومحمد، عبدالملك السیره النبویه، قاهره، مطبعة الحجازی، سال ۱۳۵٦ ه.ق
- ابوسعیدی، مهدی، حقوق بشر و سیر تکامل آن در غرب، تهران، انتشارات آسیا، سال ۱۳٤۳ه.ش
- احمدی، بابك، معماری مدرنیته، تهران، نشر مرکز، سال ۱۳۹۲ه.ش
- ارسطو، سیاست، ترجمه دکتر حمید عنایت، تهران، چاپ سوم، سال ۱۳۵۸ه.ش
- الکسی دوتو کویل، تحلیل دموکراسی در آمریکا، ترجمه رحمت الله مقدم مراغه ای، انتشارات وزارت امور خارجه، تهران- سال ۱۳۵۰ه.ش
- اندروینست، نظریه های دولت، ترجمه حسین بشریه، تهران، نشر نی، سال ۱۳۹۲ ه.ش
- ایازی، محمد علی، آزادی در قرآن، تهران نشر ذکر، سال ۱۳۷۹ه.ش
- بصیرنیا، غلامرضا، نسبت دموکراسی و مکتب های سیاسی
- بلاکهام، هرولدجان، شش متفکر، اگزیستانسیالیست، ترجمه محسن حکیمی، تهران، نشر مرکز، سال ۱۳۹۱ه.ش

- بهشتی، محمد حسین و باهنر، محمد جواد، و گلزاده غفوری، علی، شناخت إسلام، تهران، دفتر نشر فرهنگ إسلامی، سال ١٣٥٦هـ.ش
- جان لاك، رساله ای درباره حکومت، ترجمه حمید عضدانلو، تهران، نشرنی، سال ١٣٨٧هـ.ش
- جعفری، محمد تقی، تحقیق در دو نظام جهانی حقوق بشر از دیدگاه إسلام غرب، تهران، دفتر خدمات حقوق بین المللی جمهوری إسلامی ایران، سال ١٣٧٠هـ.ش
- جعفری، محمد تقی، ترجمه و تفسیر نهج البلاغه، تهران، دفتر نشر فرهنگ إسلامی، سال ١٣٧٦هـ.ش
- جعفری، محمدتقی، حکمت اصول سیاسی در إسلام، تهران، بنیاد نهج البلاغه، چاپ دوم، سال ١٣٧٣هـ.ش
- جون رابینسون، آزادی و ضرورت، ترجمه علی گلریز، تهران، شرکت سهامی کتاب های جیبی، سال ١٣٥٨هـ.ش
- خواجه پیری، عباس، إسلام و حق حریم خصوصی، تهران، انتشارات آثار سبز، سال ١٣٩٢هـ.ش
- خواجه پیری، عباس،حقوق بشر در سه نظام حقوقی (حقوق بین الملل، حقوق إسلام و حقوق ایران)، انتشارات دانشگاه آزاد إسلامی مرکز، سال ١٣٨١هـ.ش
- دوانی، علی، تاریخ إسلام، قم، دفتر انتشارات إسلامی، سال ١٣٧٣هـ.ش
- ژان ژاك روسو، قرارداد اجتماعی، ترجمه غلامحسین زیرك زاده، چاپ ششم، تهران، چاپ سپهر، سال ١٣٥٨هـ.ش
- سبحانی، جعفر، فروغ ابدیت، تهران، بوستان کتاب، سال ١٣٦٣هـ.ش

- شعبانی، قاسم، حقوق اساسی، تهران، نشر مؤسسه اطلاعات، سال ١٣٩٣هـ.ش
- شیخ طوسی، محمد بن حسن، تفسیر تبیان، بیروت، چاپ احمد حبیب قصیر عاملی، سال ١٤١٣هـ.ق
- طباطبائی، محمدحسین، تفسیر المیزان، قم، انتشارات جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، سال ١٤١٧هـ.ق
- طباطبائی مؤتمنی، منوچهر، آزادی های عمومی و حقوق بشر، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، سال ١٣٧٠هـ.ش
- طبرسی، جوامع الجامع
- غزالی، محمد، احیاء علوم الدین، بیروت، انتشارات دارالمعرفه، ١٩٦٠ میلادی
- غزالی، محمد، حقوق بشر، مقایسه تعالیم إسلام با منشور ملل متحد، ترجمه باقر موسوی، تهران، سازمان چاپ و انتشارات علمی، سال ١٣٤٧ هـ.ش
- علامه هندی، علاءالدین علی المتقی، کنزالعمال، چاپ بیروت، مؤسسه الرساله، چاپ پنجم، سال ١٤٠٥هـ.ق
- فخر رازی، ابوعبدالله، تفسیر کبیر، تهران، دارالکتب الإسلامیه، چاپ دوم
- قربانی، زین العابدین، إسلام و حقوق بشر، تهران، سال ١٣٦٦هـ.ش
- کاپلستون، فردریك، تاریخ فلسفه (از فیشته تا نیچه)، ترجمه داریوش آشوری، تهران، شرکت انتشارات علمی و فرهنگی سروش، سال ١٣٨٠هـ.ش
- کریمی، علی، حقوق و آزادی های فردی، تهران، انتشارات روز، سال ١٣٥٤هـ.ش

- کلینی، محمد ابن یعقوب، روضه کافی، تـهران، دارالکتب الإسلامیه، سال ۱۳۸۹هـ.ق
- مارسل، بوازار، حقوق بشر، تـرجمه محسن مؤیدی، تهران، سال ۱۳۵۸ هـ.ش
- ماکس وبر، کارل، بنیاد علم سیاست، ترجمه عبدالرحمن عالم، تهران، نشرنی، سال ۱۳۸۰هـ.ش
- مبشری، اسدالله، حقوق بشر، تهران، سال ۱۳۵۷هـ.ش
- متین دفتری، احمد، حقوق بشر و حمایت های بین المللی آن، تهران، چاپ بهمن، سال ۱۳٤۸هـ.ش
- مجلسی، محمد باقر، بحارالانوار، بیروت، مؤسسة الوفاء، سال ۱٤۰۳هـ.ش
- محقق داماد، مصطفی، قواعد فقه (بخش مدنی)، تهران، مرکز نشر علوم إسلامی، سال ۱۳٦۳هـ.ش
- مدنی، جلال الدین، حقوق اساسی و نهادهای سیاسی، تهران، انتشارات همراه، سال ۱۳۷۰هـ.ش
- مصباح یزدی، محمد تقی، إسلام، سیاست و حکومت، تهران، مرکز چاپ و نشر سازمان تبلیغات إسلامی، سال ۱۳۷۷هـ.ش
- مصباح یزدی، محمد تقی، جامعه مدنی، قم، انتشارات مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی (ره)، سال ۱۳۷۸ ق.ش
- مصباح یزدی، محمد تقی، معارف قرآن، قم، انتشارات مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی (ره)، سال ۱۳۹۲هـ.ش
- مطهری، مرتضی، آزادی معنوی، تهران، انتشارات صدرا، چاپ بیستم، بهمن سال ۱۳۷۸هـ.ش
- مطهری، مرتضی، إسلام و مقتضیات زمان، تهران، انتشارات صدرا، چاپ پانزدهم، بهمن سال ۱۳۷۸هـ.ش

- مطهری، مرتضی، إنسان کامل، تهران، انتشارات صدرا، چاپ هفتم، سال ١٣٧١هـ.ش
- مطهری، مرتضی، فلسفه اخلاق، تهران، انتشارات صدرا، سال ١٣٧٩هـ.ش
- مطهری، مرتضی، فلسفه تاریخ، تهران، انتشارات صدرا، سال ١٣٧٩هـ.ش
- مطهری، مرتضی، مجموعه آثار، تهران، انتشارات صدرا، چاپ سوم، سال ١٣٧٩هـ.ش
- معرفت، هادی، جامعه مدنی، قم، انتشارات تمهید، سال ١٣٧٨هـ.ش
- مکارم شیرازی، ناصر، تفسیر موضوعی پیام قرآن (اخلاق در قرآن)، تهران، دارالکتب الإسلامیه، سال ١٣٧٧هـ.ش
- منتسکیو، شارل دو، روح القوانین، ترجمه علی اکبر مهتدی، تهران، چاپ هشتم، مؤسسه انتشارات امیرکبیر، سال ١٣٧٠هـ.ش
- منصوری لاریجانی، اسماعیل، سیر تحول حقوق بشر و بررسی تطبیقی آن با حقوق بشر إسلامی، تهران، انتشارات تابان، سال ١٣٧٤هـ.ش
- مورتون وایت، گابریل، عصر تجزیه و تحلیل، ترجمه پرویز داریوش، تهران، انتشارات امیرکبیر، سال ١٣٨٢هـ.ش
- مهرپور، حسین، حقوق بشر در اسناد بین المللی، تهران، مؤسسه اطلاعات، سال ١٣٧٤هـ.ش
- میری، داود، مسأله آزادی، تهران، فصلنامه حقوق بشر
- میل، جان استوارت، رساله درباره آزادی، ترجمه دکتر جواد شیخ الإسلامی، چاپ سوم، تهران، سال ١٣٥٨هـ.ش
- مینوی، مجتبی، مجله یغما، تهران

- نائینی، رضا و ربانی، محمد، مقاله حقوق حیوانات از دیدگاه قرآن و احادیث، فصلنامه علمی و پژوهشی دانشور، دانشگاه شاهد، شماره ۸
- نجفی اسفاد، مرتضی و محسنی، فرید، حقوق اساسی، تهران، انتشارات بین المللی الهُدی، سال ۱۳۷۹هـ.ش
- نراقی، احسان، آزادی، حق و عدالت، تهران، انتشارات جاویدان، سال ۱۳۵٦هـ.ش
- هابز، توماس، لویاتان، ترجمه حسین بشیریه، تهران، نشرنی، سال ۱۳۸۰هـ.ش
- هاشمی، محمد، حقوق اساسی، تهران، نشر یلدا، سال ۱۳۷٤هـ.ش
- هانری مندراس، ژوژگورویچ، ترجمه باقر پرهام، تهران، انتشارات امیرکبیر، سال ۱۳۸٤هـ.ش

توضیح:

جملاتی که به رنگ قرمز است، تصحیح برخی رفرنس هاست که جهت اطلاع و درصورت لزوم اصلاح در نسخه اصلی (فارسی) گذاشته شده است.

نکته مهم در صحفه بندی: با حذف جملاتی که به رنگ قرمز آمده است از این متن، تیتر فصل ها (که هم اکنون روی خط سوم تنظیم شده است) جابجا خواهد شد، لطفا پیش از حذف آن جملات ، مکان تیترها دوباره تنظیم شود.

فرهنگنامه حقوق بشر اسلامی (۶)

اسلام و آزادی

پژوهش و نگارش:
دکتر عباس خواجه‌پیری